عدد خاص
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير
AL _ HADAF

الهدف

العدد ١٣٠٦ / ٣١ أيار ٢٠٠٠ السنة الحادية والثلاثون – الثمن ٤٠ ل.س / ٢٠٠٠ ل.ل
5/2000

الذكرى ٥٢ لنكبة فلسطين:
حق العودة مفتاح الحرب والسلام..

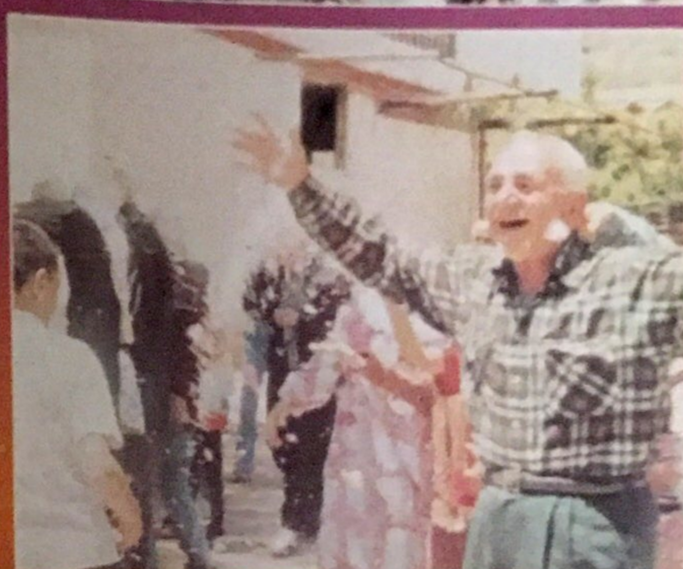


الرحيل الإسرائيلي عن جنوب لبنان:
انتصار ناجز وتاريخي بدون قيد أو شرط

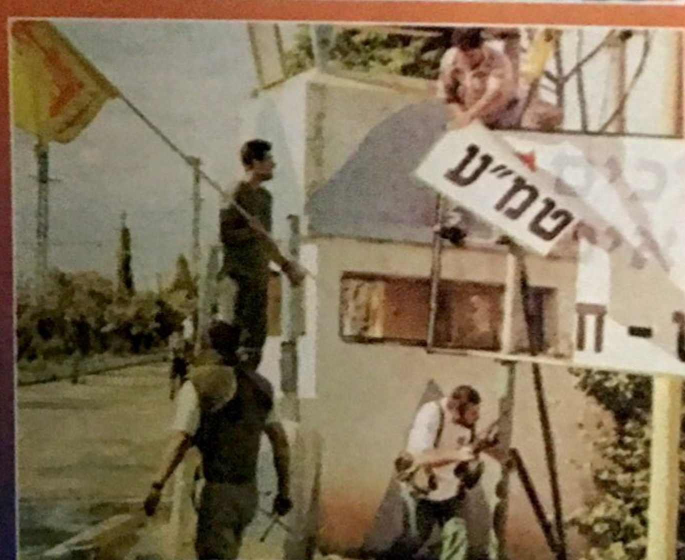
لقطات من صور النصر الكبير في جنوب لبنان















الهدف
AL - HADAF

سياسية عربية - تصدر مؤقتا كل أسبوعين

عدد خاص

«الهدف» ٣١ أيار ٢٠٠٠ - العدد ١٣٠٦
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٤٠ ل.س/ ٢٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1306 - 31/5/2000

رئيس التحرير
د. ماهر الطاهر

سكرتير التحرير
خليل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ٢٠٠٠ ل.ل	تونس ٢,٥ د.ت
سوريا ٤٠ ل.س	صنعاء ٣٠ ريالاً
الأردن ١٠٠٠ فلساً	السودان ١٢ جنيهاً
العراق ٢٠ د.ع	المغرب ٢٢ درهماً
الإمارات ٢٠ درهماً	أمريكا وكندا ٦ دولاراً
الجزائر ٣٠ ديناراً	ألمانيا ١٠ ماركات
ليبيا ديناران	اسبانيا ٦٠٠ بيزيته

الاشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
أسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بإرسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق /ص.ب. ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

● التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

● التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

كلمة

يعذبنا أيار عادة بمجيئه فيذكرنا بالهزيمة الأولى التي أصابت فلسطين في منتصف القرن الماضي. فكانت بتأثيراتها وتداعياتها كلعنة حقيقية وسمت مصير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية لفترة لاتبدو نهايتها قريبة.

أيار هذه السنة جاء مختلفاً.. فادخل الفرح لقلوبنا وقلوب ملايين العرب على امتداد العالم بصور النصر الرائع الذي حققته المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان حيث دفعت الاحتلال لسحب قواته وعملائه من هناك من طرف واحد وبدون شروط.

وهنا يجب ملاحظة حقيقة أن هذا النصر كان متوقعاً تماماً في الأشهر الأخيرة، بل وانتظره الجميع وخصوصاً بعد قرارات الحكومة الصهيونية الحاسمة بإنجاز سحب قواتها من لبنان بحلول تموز لكن اللافت هنا هو قرار حكومة باراك بتقديم موعد الانسحاب الى الحادي والعشرين من أيار الجاري وتسريعه ليستمر ثلاثة أيام فقط، وهذا ما أضاف لطعم النصر نكهة أخرى رائعة، فالانسحاب من طرف واحد من دون شروط والمستعجل ما كان ليحصل إلا بفوضى وارتباك ظهرتا بوضوح على حركة القوات الصهيونية، الأمر الذي أضاف لقرار الانسحاب ذلاً جديداً.

هذه التطورات السريعة كان من الضروري أن تؤثر على عملنا كمجلة، وخصوصاً أنها حصلت في اللحظة التي كنا نغلق فيها عدداً خاصاً عن النكبة، فجاءت صور النصر لتجعلنا نغير مخططاتنا قليلاً حيث اضطررنا لتأجيل صدور عددنا أكثر من أسبوع لتغطية التطورات الجميلة القادمة من جنوب لبنان، نأمل أن نكون قد وفقنا رغم ضيق الوقت..

بمناسبة النصر الغالي الذي تحقق نهنئ أنفسنا وشعبنا اللبناني الشقيق وشعبنا الفلسطيني وجماهير أمتنا العربية وكل أحرار العالم ولسان حالنا يقول: اليوم جنوب لبنان وغداً فلسطين بإذن الله..

موضوع الغلاف:



الذكرى ٥٢ لنكبة فلسطين:
حق العودة
مفتاح الحرب والسلام..

في هذا العدد

بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين للنكبة الفلسطينية

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح

يا جماهير أمتنا العربية

تمر على الشعب الفلسطيني والأمة العربية في الخامس عشر من آيار ذكرى أليمة ومفجعة، الذكرى الثانية والخمسين لارتكاب جريمة من أكبر جرائم العصر، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ودياره وإحلال مستوطنين مستعمرين مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

ولاشك أن نجاح المشروع الصهيوني وتمدده السرطاني الخطير في المنطقة جاء حصيلة عقود من الإعداد والتخطيط، حيث أصبح هذا المشروع بعد إقامة كيانه يُشكل خطراً وتهديداً حقيقياً ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على الأمة العربية بأسرها، فكيان الصهيونية اليوم وعلى أبواب القرن الحادي والعشرين ليس هو الكيان الذي قام عام ١٩٤٨ إرتباطاً بمجمل التطورات التي حصلت وخاصة بعد دخول «إسرائيل» النادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار عموم المنطقة.

لقد تمكن الكيان الصهيوني وعلى ضوء تطوره النوعي الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي من التحول إلى قوة إقليمية لاتفكر في الدفاع عن نفسها فحسب، ولعب دور التابع الذي يؤدي وظيفة استعمارية، بل انتقلت طموحات هذا الكيان وبرامجه إلى دائرة لعب دور الشريك الذي يهدد الأمن القومي العربي ويسعى جدياً إلى لعب دور رئيسي محوري في المنطقة.

وفي الجهة المقابلة لم يتمكن العرب من تحرير فلسطين، بل لم يتمكنوا من إيقاف اندفاعة المشروع، وواجهوا سلسلة من الإخفاقات المتتالية نتيجة غياب مشروع رؤية عربي واضح واستراتيجية عربية للمجابهة تستنهض مجمل طاقات الأمة العربية وإمكاناتها، وتنطلق من ضرورة التركيز على أن التناقض الرئيسي هو مع المشروع الصهيوني وكيانه المادي واستهدافاته الخطيرة في عموم المنطقة العربية.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الذكرى الثانية والخمسين للنكبة تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن قضية فلسطين بأبعادها الشاملة هي جوهر الصراع العربي الصهيوني، وإن ما جرى ويجري من تسويات ومعاهدات واتفاقات تفريطية، وصفقات مهينة (كمب ديفيد ووادي عربة وأوسلو) لايمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي، لأن السلام لايمكن أن يقوم مع العدوان كما لايمكن أن يتم دون ضمان كامل الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس، وأن الصراع مع العدو الصهيوني الذي يتنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية متواصل ومستمر وبكل الأشكال - رغم اختلال موازين القوى - ما لم يتم معالجة أسبابه وجذوره التي أدت إلى تشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه ودياره وتبديد حقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانياً: إن استعادة البعد العربي القومي لقضية فلسطين بات

يشكل ضرورة موضوعية للحفاظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الصهيوني لأن الاستراتيجية الصهيونية عملت على أساس الاستفراد بالحالة الفلسطينية وعزل القضية عن بعدها العربي والدولي، وبالتالي فإن المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني منذ توقيع اتفاقات أوسلو المهينة والتي نؤكد رفضها لن تحقق الحد الأدنى من مصالح وحقوق شعب فلسطين.

ثالثاً: إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجدد دعوتها لإيقاف المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي لأن استمرار هذه المفاوضات لم يعد يخدم سوى العدو الصهيوني ومخططاته العدوانية التوسعية وخداع وتضليل الرأي العام، ففي ظل المباحثات واللقاءات تستمر إسرائيل في تنفيذ وترجمة مخططاتها وبرنامجها الاستيطاني لتهويد الأرض الفلسطينية وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من خلال تكريس الاحتلال العدواني على الأرض والشعب والثروات والاقتصاد.

رابعاً: تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ضرورة بناء إجماع وطني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس واعتبار القضايا المصيرية الأساسية المتعلقة بموضوع عودة اللاجئين والقدس وإزالة المستوطنات والسيادة على الأرض والمياه والحدود خطوطاً حمراء لايحق لأحد المساس بها أو التنازل عنها تحت أي ظرف أو اعتبار.

خامساً: استمرار العمل لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع وموحد لشعبنا الفلسطيني في أماكن وجوده كافة ومواجهة المحاولات والمخططات الهادفة إلى تفتيت الوحدة السياسية لشعبنا والرامية إلى تبديد حقوقنا الوطنية الثابتة.

إن استعادة وحدة المنظمة وتفعيل وإحياء مؤسساتها وانتظام عمل هيئاتها لايمكن أن يقوم إلا على أساس الإلتزام بالبرنامج الوطني لـ م.ت.ف. وميثاقها والعمل من خلال قيادة جماعية ديمقراطية تقود مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني. ومن هنا فإننا نجدد الدعوة لحوار وطني شامل تشارك به كافة القوى والاتجاهات الفكرية السياسية في الساحة الفلسطينية كمقدمة لانتخاب وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد ممثلاً حقيقياً للشعب في الوطن والشتات، يرسم استراتيجية مقاومة شاملة متكاملة ضد الاحتلال، كما نؤكد أن بناء الوضع الداخلي على أسس ديمقراطية وبناء مؤسسات فعالة، وبوقف الاعتقال السياسي وإطلاق المعتقلين، وإحترام القانون الناظم لحياة الناس، ومحاسبة الفاسدين، هي المقدمات الضرورية لإعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأرض المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧.

سادساً: تنشيط العمل بلجان الدفاع عن حق العودة في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني ومجابهة كل المحاولات الساعية لاستبداله بالتعويض أو التوطين أو التهجير وتحويل هذا الجهد إلى معركة وطنية جماهيرية شاملة في الوطن والشتات.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تطالب بريطانيا وكل من أسهم في دعم جريمة العدوان على فلسطين والأمة العربية بالاعتذار من الشعب الفلسطيني وتناشد دول العالم كله القيام بمسؤولياتهم لوضع حد لمأساة شعب فلسطين من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ـ ١٩٤ ـ لتجسيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره التي هُجِرَ منها قسراً عام ١٩٤٨.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني

يا جماهير أمتنا العربية

إن كفاح شعب فلسطين لم يتوقف منذ بداية الغزوة الصهيونية حيث قدم شعبنا ولايزال أغلى التضحيات دفاعاً عن أرضه ووطنه وحقه في الحياة فقد أثبت شعب فلسطين على امتداد سنوات كفاحه الطويل أنه شعب عصي على الكسر يرفض الاستسلام والذل مهما كانت الصعوبات والتضحيات.

في الذكرى الثانية والخمسين للنكبة نعاهد جماهير شعبنا وأمتنا العربية على استمرار النضال بمختلف الأشكال التزاماً بأهداف شعبنا ووفاءً لدماء شهدائنا وآلام معتقلينا حتى يرفرف علم فلسطين فوق القدس العاصمة الأبدية لدولتنا الحرة المستقلة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتوجه بالتحية إلى كل أبناء الأمة العربية المقاومين للتطبيع مع العدو الصهيوني، كما وتدعوهم إلى توحيد الجهود والطاقات لمجابهة المشروع الصهيوني الذي يستهدف العرب أجمعين.

ونحيي صمود الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة التي ألحقت الهزيمة بجيش الاحتلال الصهيوني، والتي سترغمه على الانسحاب من جنوب لبنان المقاوم.

نحيي كل الأسرى والمعتقلين الصامدين في سجون الاحتلال، ونطالب السلطة الفلسطينية بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين المناضلين من سجونها.

في الذكرى الثانية والخمسين للنكبة نؤكد أننا سنبقى على العهد والقسم نواصل الكفاح لتحرير فلسطين وانتزاع كامل حقوق شعبنا.

المجد للشهداء والحرية للمعتقلين والنصر للشعب

المكتب السياسي
للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٥/١٥

الرحيل الإسرائيلي عن جنوب لبنان

انتصار ناجز وتاريخي... بدون قيد أو شرط....

أبو علي حسن

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ما أحوج الإنسان العربي إلى لحظات فرح حقيقية، تقلل من قهره الداخلي بسبب من الواقع العربي المهزوم على مدار عقود من الزمن.. ما أحوجه إلى لحظات تمتلئ فيها النفس بالسرور والحبور والابتهاج. لحظات تعيد فيها النفس كبرياءها وعزتها، بل كيانها المفقود.

ماعشناه على مدار الأيام السابقة من مظاهر الرحيل الإسرائيلي عن جنوب لبنان، كان بمثابة وقفة عز في الزمن الغابر... لقد تنفس الإنسان العربي الصعداء ابتهاجاً، وفرحاً، ونشوة جراء هذا الانتصار الناجز الذي تحقق مع الرحيل المذل للاحتلال الصهيوني الذي جثم على صدر لبنان طوال عقدين وأكثر من الزمن، دفع فيها الشعب اللبناني والعربي شهداء، ودماء، ودموعاً، ومعاناة، ومجازر، وموارد كبيرة من مداخيل الوطن والشعب.

لقد أراد الاحتلال الصهيوني أن يحوّل جنوب لبنان إلى محمية صغيرة مقتطعة ومنفصلة عن لبنان، محمية يحتمي بها من مفاجآت الزمن واحتمالات النهوض العربي القادم حتماً. أراد أن يحوّل جنوب لبنان إلى دويلة صغيرة لها حدودها وسيادتها..!! وجيشها وإذاعتها وتلفزيونها، أراد لها أن تعيش أبداً، استولدها من رحم الضعف العربي، والفتنة الطائفية فخسر عليها طيلة اثنين وعشرين عاماً الكثير من طاقاته وموارده البشرية والمادية لتؤدي الوظيفة التاريخية المتوخاة منها وهي حماية الكيان الصهيوني، وظل الوهم يساوره بأن هذه الدويلة الحدودية يمكن أن تعيش لو حقنت بأوكسجين الصهاينة، ويمكن أن تخلق واقعاً موضوعياً قائماً يشكل حاجزاً جغرافياً وبشرياً بين الكيان ولبنان العربي.

لكن هذا الوهم تسرب شيئاً فشيئاً، وحل بدلاً عنه الإحباط بفعل ضربات المقاومة اللبنانية التي لم تتوقف يوماً طيلة فترة الاحتلال وحتى اللحظات الأخيرة للرحيل..لقد سقطت أوراق الوهم واحدة تلو الأخرى، ونمت أوراق اليأس لتدفع الرأي العام الإسرائيلي للمطالبة بالرحيل والانسحاب من المستنقع اللبناني الذي تتسع أوحاله يوماً بعد يوم..بيد أن جذور الوهم الكامن في الفكر الصهيوني لم تمت بعد...

وحين ساوره الرحيل، أراد الاحتلال أن يكون رحيله مشروطاً وان يدفع لبنان، وشعبه ومقاومته ثمناً آخر لرحيله..!! فأخذ يناور سنوات كي يحصل على هذا الثمن، لعل لبنان وسوريا والمقاومة يحنون الرؤوس قليلاً..لكنه لم ير بصيص الأمل الذي توقعه، وتلقى الجواب الواضح، بأن على الاحتلال أن يرحل، وعليه هو أن يدفع فاتورة وثمن احتلاله إلى لبنان وشعبه بدون قيد أو شرط وبدون مكافأة أو مساعدة.

وكان الرحيل..وأي رحيل..!! وكان الهروب..وأي هروب..!! كان الرحيل مذلاً،والهروب في جنح الظلام، نعم لقد بلغت الدراما ذروتها «.. ليس أبلغ من معنى للهزيمة حين يكون المهزوم قوة لا تقهر..!! »

لقد قهر الفيتناميون الدولة العظمى التي لا تقهر، فكان معنى الهزيمة يومها أبلغ وأكبر وأكثر دلالة.. واليوم لبنان الصغير، والكبير في أن يقهر القوة التي صدقنا أنها لا تقهر.. وربما البعض لا يزال يصدق أن هذه الدولة العبرية لا تقهر بسبب من استيطان اليأس في قلبه وعقله..لكنه النموذج اللبناني حرر عقول وقلوب البعض من استيطان الإحباط واليأس كما تحرر الجنوب من استيطان الصهاينة...

لقد رحل الاحتلال دون أن يحقق أهدافه أو مراميه..مخلفاً وراءه آلاف القتلى والجرحى من جنوده الصهاينة وعملائه..

لم تكن الهزيمة هي الهزيمة بمعناها العسكري فحسب، إنما كانت هزيمة للرؤية والمنطق والفكر التوسعي الصهيوني، هزيمة الأنا العنجهية والعنصرية الصهيونية..ومؤسسة للأساس النظري للرؤية الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

ولعل الأيام القادمة ستظهر من يجرؤ في الأوساط الصهيونية بالمطالبة والدعوة إلى مراجعة تجربة الاحتلال للجنوب اللبناني ليبرهن على عدم وضوح وعدم صحة الرؤية التوسعية الصهيونية..ولن تقف المسألة عند قول باراك «على الشعب الإسرائيلي أن ينسى تجربة لبنان..» هذا محال..فكل هزيمة لها دروسها ولها استحقاقاتها...

لقد حقق لبنان انتصاراً ناجزاً، بكل المستويات..ليس لأحد القدرة على التشكيك فيه، أو أن ينال منه أو أن يقلل من شأنه.. لقد كان انتصاراً باهراً، وناجزاً،لأسباب عديدة..

1ـ لقد تم الرحيل المذل بدون تقديم أية تنازلات سياسية أو عسكرية وأمنية، ودون الحصول على أية مكاسب من مكونات المقاومة لبنان وسوريا والمقاومة اللبنانية...

2ـ رحل الاحتلال دون أن يتمكن من يجبر لبنان حتى على أن يجلس معه على طاولة المفاوضات للبحث في ترتيبات الانسحاب والرحيل.

3ـ ورحل الاحتلال دون مفاوضات، ودون اتفاقات سلام كما كامب ديفيد، ووادي عربة، وأوسلو، ودون اتفاقات تطبيعية..ودون ضمانات أمنية.

4ـ رحل الاحتلال بعد أن عجزت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن إرغام اسرائيل على الانسحاب وفق قرارها 425، وعجز الرأي العام العالمي في الضغط عليها فقد ظل القرار 425 قراراً في الصحافة والإعلام.. وفي أدراج الأمم المتحدة على مدار اثنين وعشرين عاماً.

بيد أن المقاومة اللبنانية وحدها ومن خلفها لبنان وسوريا هي التي أجبرت الاحتلال على الرحيل وأرغمتها على تطبيق القرار...

5ـ لقد سقطت كل المراهنات الاسرائيلية على قدرة «جيش لحد» في البقاء في مواقعه ولو بضع ساعات تعطي الفرصة لجنود



الاحتلال بالرحيل.

فكانت الصدمة حين تسابق «جنود لحد» مع جنود الاحتلال لعبور البوابات الحدودية نحو فلسطين، فانهارت قلاع الوهم أمام الإرادة والمقاومة اللبنانية....

٤ـ كما كان الانتصار ناجزاً حين سقطت مرة أخرى مراهنات الاحتلال على أن رحيله سيترك فراغاً أمنياً، وحرباً أهلية، وفتنة طائفية في محاولة منه أن يصور المشكلة كأنها ليست في إسرائيل، إنما المشكلة في المعادلة الطائفية اللبنانية والدولة اللبنانية..! لقد سجلت المقاومة اللبنانية نموذجاً عقلانياً وحضارياً في قدرتها على تحمل المسؤولية في ملء الفراغ الأمني، ومنع التعديات، وإجهاض كل عوامل ومكونات الحرب الطائفية والأهلية...

لكل هذه الوقائع والمعطيات كان الانتصار باهراً وناجزاً، ولم يبقَ أثرٌ للاحتلال، وعملائه، ففي زمن قياسي انهار كل شيء، ورحل الغزاة تاركين وراءهم برهان هزيمتهم وذلهم..

لقد انتصر لبنان، كل لبنان، بكل طوائفه وأحزابه، فهل كان لهذا الانتصار آباء شرعيون..؟ هل كان ممكناً أن يتم هذا الانتصار بدون الدور السوري الفاعل، وبدون الموقف الداعم للدولة اللبنانية ومؤسساتها...وبدون الدور الرئيسي والفعال للمقاومة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله.. ثمة حقيقة ساطعة لامجال لتجاهلها بأن هذا الانتصار قد تحقق بفعل دور هذه القوى وتناغم مواقفها وتكامل عوامل صمودها، وانصهارها في موقفٍ واحد متحد صوب المقاومة والصمود...

لازالت المشاهد الحية من أرض جنوب لبنان تعطي الدليل تلو الدليل على أن هذا النصر كان ناجزاً بكل المعايير.. فهل أعطى النظام العربي وساسته وحكامه وأعلامه ما يستحق من المواقف والمشاركة بالنصر، والمساندة والإعلام..أم أن هذا النظام العربي أراد أن يبقي هذا الانتصار في إطاره الطبيعي وليس الاستثنائي..؟ لعل البعض أراد أن يبقي هذا الانتصار في حدوده الطبيعية حتى لا ينتصر منطق وفكر المقاومة على منطق وفكر التسوية والسلام الموهوم...؟

هل ثمة دروس أفرزها هذا الانتصار....

أولاً: لقد أثبت الانتصار الذي تحقق برحيل الاحتلال وانكماشه مجدداً على حدود فلسطين، أن هناك إمكانية للانتصار في زمن القطب الواحد، وزمن الرعب النووي وزمن التفوق التكنولوجي. وان المستحيل غير موجود إلا عند الضعفاء.

ثانياً: إن الإرادة والصمود والمقاومة المستمرة. والقيادة الصلبة والصابرة عناصر ضرورية لاقتحام دائرة المستحيل، والفوز بالانتصار.

ثالثاً: إن تفوق العدو الصهيوني بعتاده وحرابه وتفوق سلاحه الجوي، وإمكانياته العلمية المتطورة، لم يحول دون تحقيق الانتصار عبر دروع الإرادة والمقاومة .

رابعاً: إن النموذج اللبناني في المقاومة، نموذجاً خاصاً بلبنان، تحكمه خصائصه والظروف المحيطة به، وتحكمه العوامل والخصائص اللبنانية والمجاورة لها.. لكنه نموذج يتحد مع غيره من النماذج المنتصرة بالاعتماد على روح المقاومة، وهو نموذج يمكن البناء عليه والأخذ به في فلسطين وفي كل المواجهات العربية إذا ماتم التمسك بروحه..وهي المقاومة...

خامساً: إن توحد الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية في المقاومة عنصر أساسي في تحقيق وإحراز الانتصار، وهذا أمرٌ قد تحقق في النموذج اللبناني..وبالمقابل فإن الانعزال وإضفاء روح القطرية على الصراع عنصر إضعاف ونكوص إلى الوراء.

ثمة سؤال أساسي ومحوري يفرضه الانتصار الذي تحقق، هل كان ممكناً أن يتم هذا الانتصار بدون ديمقراطية لبنان الدولة وديمقراطية لبنان الشعب...لعله سؤال برسم الإجابة أمام كل الباحثين والدارسين للنموذج اللبناني في المقاومة والانتصار بهدف دراسة التجربة واستخراج الدروس والعبر، لاسيما وان الصراع لم ينتهِ بعد..

وستبقى هناك كلمات وعبارات تحمل أبعاداً هامة وبعيدة..وهي لبنان الصغير انتصر، ولبنان الديمقراطية انتصر، ولبنان المتنوع انتصر، ولبنان الخارج من الحرب الأهلية انتصر... ولبنان توحد، وأرض لبنان توحدت. وإنسان لبنان قد توحد...

وبعد لم ينتهِ الصراع مع الآخرالصهيوني مادامت جذور الفكر التوسعي والعنصري بدون اقتلاع، ولم ينتهِ الصراع مع بقايا وآثار سنوات الحرب والمقاومة وهو صراع وجهاد مع النفس... ومن أجل لبنان الكبير ●●

مقاومة لاتعوم على شبر ماء*

د. عزمي بشارة

انهار «جيش لبنان الجنوبي» من دون أن تُطلق عليه رصاصة واحدة وقبل أن يطلق أفراده رصاصة واحدة. وقد حدث هذا الانهيار فور بدء الجيش الإسرائيلي بمغادرة مواقعه وتحصيناته في الجنوب اللبناني. مع انهيار الميليشيات العميلة انهارت مفاهيم إسرائيلية طالما كان لبنان حقل تجارب لمحاولات تطبيقها. مفاهيم عن إمكانية بناء تحالفات إسرائيلية ـ عربية بواسطة استغلال التناقضات داخل المجتمعات العربية. مغادرة القوات الإسرائيلية لبنان على وجه السرعة وتحت جنح الظلام لم تنه الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية فحسب. بل جسدت نهاية دراماتيكية لكل محاولات التدخل الإسرائيلي في الشؤون اللبنانية الداخلية. محاولات ترجع إلى ما قبل الاحتلال الإسرائيلي المباشر لأرض لبنان.

لقد تعاملت إسرائيل مع الشعب اللبناني. ومع تناقضات المجتمع اللبناني مباشرة، لأن الدولة اللبنانية كانت ضعيفة. وعندما كان اللبنانيون في حينه يقولون «قوتنا في ضعفنا» لم يكن يخطر ببالهم هذا التفسير لهذه المقولة. قصد اللبنانيون أن ضعف لبنان يجنبه لعب دور هام في السياسة الإقليمية وبالتالي يجنبه الحرب والخصومة. عندما أرادت إسرائيل استغلال هذه المعادلة من أجل ولوج المجتمع اللبناني ذاته في عملية تحييد للدولة، خاصة إبان وبعد الحرب الأهلية، وجدت إسرائيل نفسها وجها لوجه أمام قوى وطاقات متفجرة في ذلك المجتمع تبحث عن المواجهة مع إسرائيل بقدر ما تبحث عن تحديد لهويتها ولهوية لبنان. نعم كانت قوة لبنان في ضعفه وفي تفجير طاقاته الاجتماعية في المواجهة.

هكذا هُزمت إسرائيل في الدولة التي لم يُحسب لقوتها العسكرية أي حساب. وتراجعت إسرائيل ـ لأول مرة في تاريخ الصراع مع العرب ـ من دون قيد أو شرط. تراجعت إسرائيل أمام مقاومة شعبية محدودة العدد، صلبة الإرادة، مثابرة، تحارب على أرضها وتخضع كل التناقضات والصراعات الجانبية للتناقض والصراع الرئيسي، الصراع مع الاحتلال كما تراه مقاومة عازمة على النصر.

لقد انطلقت المقاومة اللبنانية من عدالة قضية النضال ضد الاحتلال. لذلك استطاعت المقاومة أن تحارب باسم كل المجتمع اللبناني، من حارب منه ومن لم يحارب. وكانت ردود الفعل الانتقامية الإسرائيلية، ضد الأهداف المدنية اللبنانية، عقاباً جماعياً لابد من أن يؤدي في النهاية إلى بلورة وعي لبناني مشترك ضد إسرائيل. هذا في مجتمع تحولت فيه الحرب الأهلية على بشاعتها وبشاعة جرائمها، عنصراً مكوناً لذاكرة جماعية لبنانية لم تكن قائمة في السابق، فكم بالحري عندما يتعلق الأمر بجرائم ارتكبت من قبل إسرائيل ضد المجتمع اللبناني بأسره.

انتصرت المقاومة لأنها لم تبالغ في امتحان قدرة المجتمع اللبناني على التحمل. المقاومة اللبنانية كانت تدرك متى تصعد ومتى تتراجع قبل أن يتحول العقاب الإسرائيلي إلى إسفين يضرب بين المقاومة والمجتمع اللبناني الذي تقاوم باسمه. تشكل هذه التركيبة الغريبة التي تجمع بين المثابرة، العناد والواقعية في السلوك السياسي، حالة نادرة في السياسة العربية. لقد تعودنا على إزدواجيات مثل: إما عناد ومثابرة وإما واقعية. أي إما تطرف غوغائي من أجل التطرف (على وزن الفن من أجل الفن) وإما واقعية انتهازية تتعامل مع الوقائع السياسية ككوارث طبيعية وتلغي العنصر الذاتي تماماً في تغيير الواقع مع تمسكها المطلق بذوات السياسة وشخوصها.

والواقعية السياسية تجعل للعناد والمثابرة ووضوح الهدف فاعلية سياسية وتأثيراً على حقل العمل السياسي. العناد والمثابرة ووضوح الهدف تحول الواقعية السياسية إلى إدارة لتغيير الواقع السياسي.

وقد تصرفت المقاومة إزاء الإنسحاب الإسرائيلي بالذكاء والاعتدال اللذين ميزا سلوكها السياسي أثناء القتال. فهي لم تطلق النار على فلول جيش لبنان الجنوبي ولم تسارع إلى الحلول محل الجيش الإسرائيلي وبالتالي محل الدولة اللبنانية. بل نظمت تدفق المدنيين إلى الجنوب، من لاجئين ومناصرين ومحتفلين وأبناء المقاومة، في زي مدني ومن دون سلاحهم. كما وأصدرت المقاومة اللبنانية أوامر تمنع التنكيل بأفراد «جيش لبنان الجنوبي» وعائلاتهم. يا لهول ويا لغرابة ما تسمعه إسرائيل. هل توقف العرب عن التصرف كعشائر وحمائل لاتعرف القانون ولاتعترف بسيادة القانون وبوحدة الشعب في ظل سيادة القانون؟ هل توقف العرب عن الهرب عند الضعف والانتقام والثأر عند التمكن؟!

الاحتفال الشعبي اللبناني بتحرير الجنوب. السلوك المسؤول للمقاومة اللبنانية. الإعلان عن محاكمة المتعاونين محاكمة عادلة في ظل السيادة اللبنانية وتحرير عائلاتهم، أقاربهم، قراهم وطوائفهم من طائلة الثأر والانتقام البدائي، كل هذه علامات على طريق بناء الأمة ذات السيادة في لبنان. هكذا تتصرف الأمم والشعوب ذات السيادة. هنالك قواعد للسلوك في أوقات الحرب وقواعد أخرى مخالفة تماماً في أيام السلم، خاصة السلم الأهلي الداخلي. هكذا تتصرف القوى السياسية المسؤولة عن مصير شعب، وليس عدواً وإذا كان من أبناء الوطن نفسه يصبح سجيناً يخضع لطائلة القانون.

إسرائيل لاتصدق ما تراه أعينها. المجتمع العربي يتصرف بمسؤولية. يتصرف كمجتمع حتى أثناء نشوة الانتصار؟ وماذا كانت تتوقع إسرائيل: إطلاق النار في ظهور المنسحبين، مذابح أعمال انتقامية وخطابات غوغائية. ولكن واحدة إسرائيل لم يكن الواقع على قدر الخيال الإسرائيلي الجامح. فالمقاومة اللبنانية أطلقت النار في وجه الاحتلال وليس في ظهر الانسحاب. المقاومة اللبنانية نظمت عودة اللاجئين ولم تنظم مذابح. المقاومة اللبنانية اعتقلت عناصر لحد العميلة ولم تنكل بهم. المقاومة اللبنانية أطلقت تصريحات صلبة ومسؤولة بدون «مثل أنبيب مربط خيلنا». المقاومة لاتعوم على شبر ماء. لماذا؟!

ـ ٢ ـ

لأن انتصار المقاومة اللبنانية ليس الخطوة الأولى في عملية كر على طريق تحرير فلسطين، وهو ليس انتصاراً عسكرياً كلاسيكياً لجيوش في مواجهة جيوش. وإنما كمنت قوة المقاومة اللبنانية في حقيقة كونها تقاوم على أرضها باسم إرادة شعب كامل انتزعتها المقاومة العادلة وحاربت باسمها باعتبار إرادة الشعب لاتتجزأ كما أن السيادة لاتتجزأ. وكمنت قوة المقاومة اللبنانية في ضعف الإرادة الإسرائيلية. فمنذ أن اعتبرت إسرائيل احتلال لبنان مؤقتاً ويهدف إلى الوصول إلى ترتيبات أمنية أو اتفاقيات سلام، تحولت المقاومة اللبنانية إلى مقاومة دائمة، وبات كل يوم أطول من اليوم الذي سبقه بالنسبة للاحتلال ـ إذا كان الاحتلال مؤقتاً في نظر المؤسسة العسكرية تبدو كل ضحية جزافاً وتكلف دموعاً أكثر غزارة وشكوى وتذمراً أكثر علانية.

وكمنت قوة المقاومة اللبنانية في عدم قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمل ثمن وجوده في لبنان وعزوفه عن دفع هذا الثمن وامتناعه عن تقديم الغطاء المعنوي لقيادة الجيش الإسرائيلي التي لم تعتقد في يوم من الأيام أن ٢٥-٥٠ قتيلاً في العام هو ثمن باهظ تدفعه دولة «تدافع عن حدودها» كما تدعي، أو حتى مقابل احتلال أراضي دولة أخرى كرهينة من أجل التوصل إلى اتفاقيات سلام بشروطها. ولكن القدرة على الاحتلال نسبية ومعنوية ولاترتبط بالأرقام المطلقة فحسب بل بمدى قناعة المجتمع بجدوى الثمن الذي يدفع، ومن أجل أية قضية.

ولكي «لانعوم على شبر ماء» علينا الا نقيس على عدم قدرة المجتمع الإسرائيلي على الاحتمال قياساً مطلقاً لكافة الحالات والأوضاع. لا الهزيمة الإسرائيلية في لبنان هزيمة عسكرية تقليدية، ولا



...فية المجتمع الإسرائيلي بدفع الثمن مطلق. لقد توفرت كافة العناصر اللازمة لانتصار المقاومة اللبنانية كنوع من حرب العصابات (١) العناد والمثابرة والرغبة بتحقيق النصر، (٢) عدالة قضية التحرير والنضال ضد الاحتلال، (٣) المراهنة على التناقضات الإقليمية وخلق التحالفات اللازمة لتوفير الدعم المستمر ووجود سوريا وإيران، (٤) المراهنة على عدم قدرة الخصم على تحمل دفع الثمن، (٥) تحديد قدرة الخصم على استخدام قوته العسكرية كاملة، (٦) مخاطبة الرأي العام لدى الخصم، (٧) الاحتفاظ بزمام المبادرة عند التصعيد والتراجع التكتيكي ـ رفض الانجرار وراء الإيقاع القتالي الذي يرغب به الخصم، (٨) جر العدو لمعاقبة المدنيين والمراهنة دولياً على تحديد قدرته على الاقتصاص منهم، (٩) فصل قضية المقاومة عن التسويات السياسية الإقليمية وعدم التدخل بها، وعدم زج المقاومة في خلافات سياسية إقليمية، والحفاظ على نوع من الاجماع الإقليمي العربي حول المقاومة، (١٠) محاولة تقليل الخسائر الذاتية قدر الإمكان وزيادتها لدى الخصم، والمبالغة في تصوير خسائر الخصم وليس في تطويل قوائم الشهداء لدى المقاومة، وهذه أول مقاومة عربية حديثة تفتخر بإحصاء خسائر الخصم البشرية وليس بإحصاء عدد شهدائها هي.

لم تجتمع هذه العناصر بالصدفة، ومقوماتها الموضوعية، على الأقل، اجتمعت في حالة الجنوب اللبناني المحتل الخاصة بما في ذلك التناقضات الإقليمية التي رافقتها. ونقصد بشكل خاص تشابك الحالة السورية مع الحالة اللبنانية استراتيجياً ووجود علاقات جيدة تربط سوريا بإيران، يضاف إليها إجماع دولي ضد الاحتلال الاسرائيلي للبنان واختلاف إسرائيلي داخلي حول الموضوع.

ما يجب تعميمه هو العناد والمثابرة والواقعية، ولكن العناد والمثابرة والواقعية ووضوح الهدف تتخذ لها أشكالاً مختلفة في ظروف موضوعية مختلفة، لايمكن نسخ النموذج اللبناني بكامله، ولكن بالإمكان تعلم الكثير من المقاومة اللبنانية. لماذا انسحبت إسرائيل بهذه السرعة؟

ـ ٣ ـ

لقد انسحبت إسرائيل بسرعة لم تمهل حتى حلفاءها من «جيش لبنان الجنوبي» بعد أن اتضح لها أن هذا الأخير لن يصمد حتى أيام معدودة أمام المقاومة ليتم الانسحاب الإسرائيلي بشكل متدرج وبالتنسيق مع الأمم المتحدة. نضج القرار الإسرائيلي بالانسحاب من طرف واحد منذ تغلب فيها الذاهبون إليه على معارضيه بعد أن صمدت سوريا أمام إملاءات إسرائيل حول الحدود، تلك الإملاءات التي تحولت إلى نوع من الحملة الدولية في محاولة لمحاصرة سوريا وعزلها.

لايوجد انسحاب مهزوم غير مشروط، من طرف واحد، وأنيق في الوقت ذاته، هكذا يبدو انسحاب المحتلين من طرف واحد. وقد توهم من اعتقد في إسرائيل أن الشعب اللبناني سيتركهم ينسحبون بجيلائهم «يمشون الهوينا كما يمشي الوجي الوحل»، وهم خارجون من الوحل اللبناني، وكأن الموضوع برمته هو قرار إسرائيلي وتغيير استراتيجيات بمعنى أن إسرائيل غيرت رأيها وقررت الانسحاب، وما على اللبنانيين إلا احترام الرأي وتغيير الرأي. الشعب اللبناني أراد أن تخرج إسرائيل مذلة مهانة، وهذا ما حصل، ولاتلومن إسرائيل إلا ذاتها واحتلالها وجرائمها. لامكان للمفاجأة ولا للصدمة، المفاجئ بالنسبة لإسرائيل وللآراء المسبقة المنتشرة فيها عن العرب أن يكون سلوك المقاومة اللبنانية على هذا المستوى الحضاري.

ما يجب أن يشغلنا هو ليس تعجيل إسرائيل بالانسحاب بعد أن تعذر عليها تحمل ضحايا بعد تعيين موعد واضح للانسحاب في تموز منذ أن اقرت إسرائيل تاريخ الانسحاب وتلاه إقرار مبدأ الإنسحاب من طرف واحد، أصبح حال الرأي العام الإسرائيلي بضغط المقاومة اللبنانية غير الملتزمة بالمواعيد الإسرائيلية، كحال من يردد عبارة «خير البر عاجله». ما يجب أن يشغلنا هو ما تبيّته إسرائيل بعد الانسحاب، وكانت سوريا قد شككت بنوايا إسرائيل بعد الانسحاب، ويتضح من التصريحات الإسرائيلية الرسمية المتكررة على أعلى مستوى أن إسرائيل تبيت أمراً للبنان وسوريا.

نعرف جيداً ويعرف اللبنانيون أن المقاومة اللبنانية لم تكن في يوم من الأيام أداة سياسية في يد سوريا، وأن هنالك في سوريا من يؤمن بقضية المقاومة، ونعلم جيداً أن المقاومة اللبنانية راعت موضوعات السياسة الخارجية وقضايا الحرب والسلم الاستراتيجية التي لايمكن أن تنفرد بها، ولابد من أن تأخذ فيها موقف سوريا بعين الاعتبار.

ولكن إسرائيل التي ترغب بفك الارتباط بين سوريا ولبنان في المفاوضات علنياً (ولاتؤمن بذلك فعلا) ترغب علنياً بإعادة الارتباط بين لبنان وسوريا بعد الانسحاب من لبنان (ولاتؤمن بذلك فعلا). ولكنها تقوم بذلك حالياً لغرض واحد هو تحضير الأجواء لضربة عسكرية وربما شاملة.

تعلم إسرائيل علم اليقين أنه لاتوجد مصلحة لبنانية أو سورية بالتصعيد بعد الانسحاب. فلماذا يتكرر التهديد لسوريا ولبنان بالويل والثبور وعظائم الأمور؟ وهل تبحث إسرائيل عن حجة لشن هجمتها المعدة خططها سلفاً؟

هناك من يعتقد أن الإجابة كامنة في مظاهرة الانسحاب الإعلامية والتي بدأ فيها الجيش الإسرائيلي وعملاؤه فلولاً تترك وراءها سلاحها لتحاول المروحيات الإسرائيلية تدميره فيما بعد، وأن إسرائيل سوف تبحث عن فرصة لترميم صورتها العسكرية. وهنالك من يعتقد أن الانسحاب بهذه «البهدلة» قد زاد من قوة اليمين الإسرائيلي وأنه لامخرج لباراك من أزمته الداخلية إلا بترميم صورته هو عبر ضربة «رامبوية» في لبنان تطال سوريا. ولكن سيكون على باراك أن يحسب حساب اليوم التالي، ولبنان بالنسبة لإسرائيل، ليس كوسوفو أو العراق بالنسبة للأمريكان أو الإنكليز، بل هي قريبة على مرمى كاتيوشا. ولذلك فإن الضربة، إذا كانت، لن تكون مجرد ضربة جوية.

هنالك من ينشر حالة من الذعر في المجتمع الإسرائيلي، ويقوم اليمين واليسار بتملق مستوطنات شمال البلاد كأنها في جبهة حرب، وهي ليست في جبهة حرب. والناس يجلسون في الملاجئ من دون داع، والكاميرات تصورهم، وآل غور يحمل حافظ الأسد مسؤولية كل ما سيحصل.

هذا مع أن سوريا في موقع الاتهام، وليست في قفص الاتهام، إنها تتهم إسرائيل بإضاعة مقصودة لفرصة السلام معها ومع لبنان برفضها العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام ٦٧. لقد اصرت إسرائيل على التفاوض على طريقة طرح الخيارات (إما.. أو) وتعيين المواعيد لهذا كله. لقد سقطت مواعيدها والآن يجب أن تسقط خياراتها.

لقد سقطت الـ «إما» الإسرائيلية برفض سوريا ولبنان التنازل عن سيادتهما على أرضهما. وعلينا الآن أن نُسقط الـ «أو». حالة الذعر الإسرائيلية التي يتم بثها عالمياً بالأقمار الصناعية ترافقها عملية قرع طبول الحرب، تهدف إلى خلق إجماع دولي (أوروبي ـ أمريكي) على أن كل ما سوف تقوم به إسرائيل من صبيحة يوم ٢٠٠٠/٥/٢٤ ولاحقاً هو مبرر، ويجب عدم السماح لها بذلك.

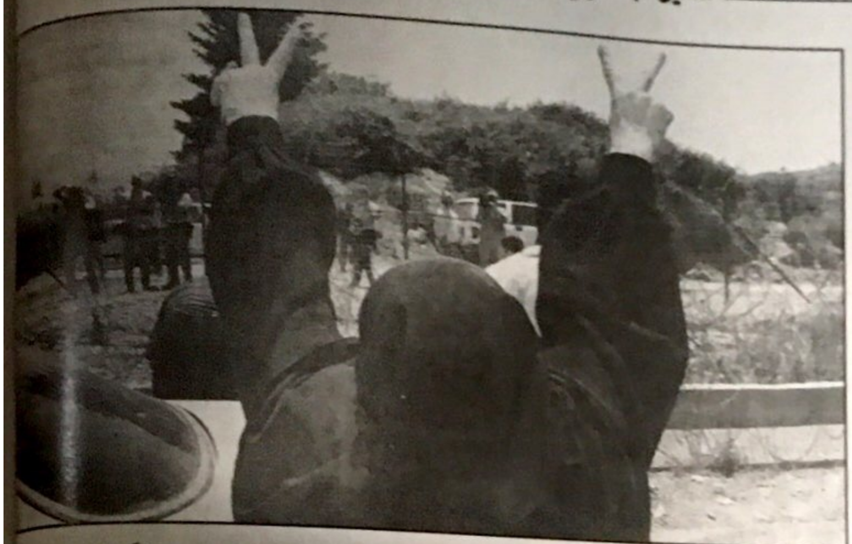
لم يتم تنفيذ القرار ٤٢٥ ولم تتحقق من ذلك القوات الدولية بعد، وقد تم التحقق من النوايا الإسرائيلية المبيّتة، ويجب أن يشرح العرب هذا الكلام للعالم أجمع ● ●

(*) نقلاً عن صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 2000/5/27

بين الذكرى ٥٢ للنكبة وجلاء الاحتلال عن جنوب لبنان

دروس من النصر

خليل جنداوي



اثنان وخمسون عاماً مضت.. يأتي أيار ويذهب تاركاً وراءه في كل مرة مرارة في العروق وغصة في الحلق، حيث يذكّرنا بانكسارنا.. بهزيمتنا الأولى، بالكارثة التي سحقت حياتنا نحن الفلسطينيين كشعب ومجتمع وأفراد، فاقتلعتنا من جذورنا لتذرّينا في المنافي ومخيمات الذل، ولنتيه في الغربة في رحلة العودة من جديد للوطن.. رحلة تبدو معها أوديسا هوميروس بكل ما فيها من مصاعب وصراعات وأخطار أسطورية وكأنها نزهة ليس إلا.. في أيار تلهج الروح بهذه المشاعر القاتمة وكأن النكبة حدثت بالأمس فقط..

لكن أيار هذا العام اختلف كثيراً عما اعتدنا عليه في سنوات ماضية.. فبدلاً من الكآبة التي يثيرها عادة، جلب لنا معه فرحة حقيقية لم نشعر بمثلها منذ فترة طويلة تصل لعقود عديدة.. فرحة لم تقتصر على اللبنانيين فقط أو الفلسطينيين، بل عمت الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، حيث انتشت الملايين بصورة النصر الكبير الذي حققته المقاومة اللبنانية وهي تدفع القوات الإسرائيلية للجلاء من طرف واحد عن الجنوب اللبناني الذي استعاد حريته بعد أكثر من ٢٢ سنة من الاحتلال.. بل وتجبر حكومة باراك على تقديم خطوتها هذه من بداية تموز كما خططت وأعلنت سابقاً إلى الثلث الأخير من أيار.. ولأن هذا الانسحاب كان غير مشروط ومستعجل، فبدلاً من أن يستمر لأسابيع وبطريقة تحفظ ماء الوجه، اقتصر على ثلاثة أيام فقط، فظهر جلياً عدم انتظامه وارتباكه، الأمر الذي أعطاه بحق صفة الانسحاب المذل.. واكتمل النصر واكتسب معاني إضافية لاتخلو من دلالة مع انهيار الميليشيا اللحدية العميلة التي تهاوت كلعبة كرتونية هشة خلال ساعات فقط، وليكتشف الجنود الإسرائيليون المنسحبون أن معظم عناصر الميليشيا العميلة التي أبقوها وراءهم لتحمي ظهورهم و «تصمد في الشريط الأمني» قد سبقوهم إلى المعابر الحدودية، أما البقية فقد استسلموا للمقاومة والأهالي..

ورغم أن النصر في الجنوب كان طاغياً بشدة على غيره من أحداث إلا أن الصورة الكاملة لأيار ٢٠٠٠ تظل ناقصة بدون ذكر لقطتين معبرتين جاءتا من فلسطين.. الأولى شاهدناها في احتفالات جماهيرنا بذكرى النكبة والتي تطورت في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ إلى انتفاضة حقيقية أرعبت الصهيوني الذي رأى بطريقة لا لبس فيها كيف تتبدد كل مخططاته وسياساته لـ «أسرلة» واحتواء من تبقى من الشعب الفلسطيني على أرضه ضمن حدود الكيان، وإذا بهم هذا العام يرفعون الأعلام الفلسطينية والرايات السود ويطلقون الشعارات الداعية للمقاومة ويقذفون الحجارة، وليعبروا عن هويتهم وانتمائهم بطريقة ولا أقوى.. اللقطة الثانية جاءت من الضفة وغزة حيث تعانقت ذكرى النكبة مع سلسلة فعاليات جماهيرية واسعة للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال ولينفجر الغضب المحتقن في الشارع الفلسطيني إلى انتفاضة عارمة سقط فيها أكثر من٨ شهداء و١٠٠٠ جريح.

طبعاً الرابط بين هذه الصور الثلاث لايخفى على أحد، وهو لايقتصر فقط على كونها نقاطاً مضيئة في لوحة الصراع التي سادتها منذ فترة ليست بالقليلة عتمة الزمن الرديء الذي ترزح فيه أمتنا، فاستمرار المقاومة سواء بالرصاصة أو بالعبوة أو بالحجر يؤشر لتواصل حالة الاشتباك مع هذا العدو المدجج بعناصر القوة والمتكئ لتحالف عضوي مع الدولة الأقوى في العالم..

كذلك يجب أن نرى هنا واقعاً يحاول البعض جاهداً - وخصوصاً في النظام الرسمي العربي أن يقفز عنه، واقع يصرخ بأن هذا العدو بطبيعته وتكوينه وأهدافه وسياساته يستثير حالة من الرفض والتصدي التي لاخيار عقلاني أمامها سوى الاستمرار بعناد وشراسة حتى دحره. لكن الأهم من كل هذا تلك الحقيقة القائلة أن هذا العدو كأي كائن اجتماعي قابل للكسر والهزيمة، وأن منظومته الفكرية المستندة على مفهوم القوة توقعه في أخطاء استراتيجية واضحة كما حصل في جنوب لبنان وهذا بالضبط ما يمدنا من جديد بالأمل الذي فقده البعض أو كاد..

والأمل ليس شيئاً هيناً أبداً، وهو لايعني الحالة المعنوية فقط، وعدونا يدرك جيداً أن هذا الشعور قد يتحول إلى قوة جبارة تستنهض شعوباً وأمماً في بعض اللحظات التاريخية، لذلك جهدت ماكينته على بث حالة الإحباط والانهيار في الأمة.. ولا أدري هل سيفاجأ أحد إذا قلت أن الفلسطينيين في داخلهم هم من أكثر شعوب الأرض تفاؤلاً وتعلقاً بالأمل؟!

«إننا محكومون بالأمل.. وما حدث لايمكن أن يكون نهاية التاريخ».. هذه الكلمة أو ما يشبهها رددها الشعب الفلسطيني كثيراً خلال العقود الماضية أو حتى طوال القرن المنصرم حتى قبل أن يسمعها من الراحل سعد الله ونوس.. ببساطة لأنه لم يكن من خيار أمامه

سوى التمسك بالأمل بشكل غريزي.. والمفارقة أنه كلما كانت فلسطين تبعد أكثر، كان الفلسطينيون يتشبثون بآمالهم أكثر.. فمع توالي الهزائم وقسوة الظروف وانحسار الجغرافيا وتثاقل الزمن، وبينما أكدت كل التوقعات والتحليلات تسلل اليأس لصدور هذا الشعب وإصابة إرادته بالشلل، كان الفلسطينيون يفاجئون أنفسهم قبل الآخرين، ينهضون من كبوتهم بحيوية مثيرة للدهشة، ويفرضون منطقهم وأسلوبهم على مجرى الأحداث، جارّين المنطقة كلها وراءهم في مرحلة نضالية تلو الأخرى.. والأمثلة هنا منتشرة على مدار التاريخ الفلسطيني الحديث، ولا تفسير لها سوى هذا التمسك المدهش بالأمل الذي كان في لحظات تاريخية عديدة لايستند إلى أي شيء موضوعي أو مادي ملموس، بل إلى رغبات جارفة وأحلام هائمة كانت في حالات عديدة أقرب للأوهام..

هذا الاندفاع والتفاؤل الفلسطينيان بقدر ما يؤشرا لنقطة قوة فلسطينية لايجوز إغفالها، فإنهما أخفيا في ثناياهما نقطة ضعف خطيرة عانت منها الحركة الوطنية الفلسطينية على مدار القرن الماضي ونقصد الارتجالية وهيمنة العواطف على القرارات وغياب التخطيط مع ملاحظة أن هذه المآخذ تسجل على القيادات لا الشعب.

بالمقابل نجد عكس هذه الصورة تماماً على الجانب الآخر، ونتذكر هنا تلك المبادئ الأساسية التي حكمت عمل الحركة الصهيونية منذ نشوئها حيث يمكن اختزالها إلى أربعة: الأول يقول: قبل كل شيء يجب القيام بعملية تحليل نقدي وعلمي للوحة الصراع بكل شموليتها مع عدم إغفال أي عنصر منها أو الاستهانة به.. المبدأ الثاني قام على اعتماد أسلوب التخطيط بعيد المدى ووضع استراتيجية واضحة لكل مرحلة، وبالتالي ربط كل التكتيكات المتبعة أو الأهداف المرحلية بالاستراتيجية المحددة، وبكلام آخر ألا يتناقض التكتيك مع الاستراتيجية بل يوصل إليها بشكل أو بآخر.. المبدأ الثالث أكد على ضرورة وضع آليات مناسبة تضمن تنفيذ ما تم إقراره من قرارات مع الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية.. أما المبدأ الرابع فيوزع المسؤولية بدقة وبالتالي يدعو للمحاسبة الصارمة على ضوء التنفيذ، ومن ثم استخلاص الدروس مما جرى سواء كان نجاحاً أو فشلاً..

هذه المبادئ المتطورة والشديدة الفاعلية والتي تعتمد أساساً في عملها على آليات راقية مثل الديمقراطية وتعدد الآراء والنقد والشفافية الداخلية، افتقدناها بصورة شبه مأساوية في المسيرة الفلسطينية، فديمقراطيتنا كانت ومازالت مشوهة والرأي الآخر دائماً يثير الريبة والنقد ممنوع والشفافية منعدمة، الأمر الذي أضعف ومازال ديناميكية العمل الفلسطيني وأفرز حالة مرعبة من البيروقراطية والفساد رغم أننا لم نعلن دولتنا بعد.

إذا عدنا لجنوب لبنان سنجد أن المقاومة ممثلة بحزب الله امتلكت العديد من المقومات التي كان من المستحيل صنع النصر بدونها. فرغم الأيديولوجية الدينية التي يتبناها الحزب، إلا أنه كان برغماتياً محنكاً يمارس السياسة ببراعة يُحسد عليها. فقيادته التي عرفت إمكانياتها في كل مراحل الصراع وحددت ما تريد بالضبط، أظهرت للصديق قبل العدو أنها مصممة على تحقيق أهدافها. ثم استطاعت أن تحشد القوى والتحالفات حولها، فلم تنجح في جعل تحرير الجنوب عاملاً موحداً لكل اللبنانيين بل ونقطة إجماع عربي سواء على الصعيدين الرسمي والشعبي.. وهكذا لم يقع الحزب في خطيئة تغليب مصلحته الذاتية الضيقة واللعب على التناقضات الداخلية والإقليمية، وكما قال السيد حسن نصر الله: كنا نعمل باستمرار على توسيع دائرة أصدقائنا وحصر معركتنا بعدونا.. من جهة أخرى لم يسمح حزب الله لخصومه وأعدائه أن يجروه لمواقف هو لايرغب بها أو لم يحسب حسابها، وبكلام آخر لم يكن الحزب من النوع الذي يُستفز بسهولة أو تحركه العواطف فينجرف لتصرفات أو معارك لايريدها، فكانت أفعاله وردود أفعاله محسوبة دائماً.. كذلك نجحت المقاومة اللبنانية من خلال عملياتها العسكرية الجريئة والتوظيف البارع لها في وسائل الإعلام والاستخدام المبكر للانترنت في خلق حالة من الانقسام في المجتمع الإسرائيلي تطورت لتصبح رأياً عاماً يحظى بالأغلبية رافضاً للوجود الإسرائيلي في لبنان، الأمر الذي دفع في النهاية للضغط على حكومة باراك للإسراع بالانسحاب.

ولاتقتصر عبر النصر طبعاً على ذلك، بل هي أكبر بكثير. وهذا ما يجعلها بحاجة لمزيد من الدراسة والتمعن للاستفادة منها قدر الإمكان. النقطة المهمة هنا والتي يجب التشديد عليها كواحدة من أهم دروس لبنان وأشدها خطورة، هي أن تجربة حزب الله في الجنوب لها فرادتها وخصوصياتها وظروفها الخاصة. بل والخاصة جداً، وبالتالي فإن محاولة نقلها كما هي بشكل حرفي لمناطق أخرى غير جائز، بل وغير ممكن..

بالمقابل يمكن استخلاص عبر أكثر جدية وجدوى من النصر وهي منبثقة من جوهر التجربة اللبنانية وليس من قشرتها الخارجية فقط. فمثلاً يجب أن نتعلم في فلسطين أهمية التمسك بثوابتنا الوطنية وحمايتها بكل السبل والكف عن اعتبارها مجرد أوراق تفاوضية.. كذلك يجب أن نتعلم من النصر اللبناني أهمية العلاقة الصحيحة قولاً وفعلاً بين المقاومة وجماهيرها، هذه العلاقة التي يجب وبالضرورة أن تبنى على أسس نظيفة بقدر ما هي قوية كالصراحة والاحترام وتفهم مشاعرها ومتطلباتها.. أيضاً يجب الاهتمام بالوحدة الوطنية وتصليبها باستمرار عبر تقوية الأسس التي تستند عليها وحصر التناقضات ما أمكن في المجتمع الفلسطيني.. كذلك يجب العمل بجد وباستمرار على توسيع دائرة الأصدقاء والكف عن استعداء هذا الطرف أو ذاك جزافاً وخصوصاً بين الأشقاء الذين يجب توطيد التحالف معهم.. وأيضاً اللعب على التناقضات في المجتمع الإسرائيلي وخلق حالة من الانقسام فيه والعمل على تعميقها.. ومخاطبة الرأي العام الدولي بذكاء وبصدق لحشد التأييد لحقوقنا وخصوصاً أن في جعبتنا رزمة ضخمة من قرارات الشرعية الدولية سواء الصادرة عن الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو اتفاقية جنيف المتعلقة بالأراضي المحتلة أو معاهدات حقوق الإنسان.. وأيضاً التمسك بالمقاومة الشعبية أسلوباً نضالياً، ولا سيما أن لدينا نموذجاً مجرباً هو الانتفاضة الشعبية التي ألهبت الرأي العام الدولي وذكرت الإسرائيلي بل والعالم أجمع بقصة داوود وجالوت.. ونشدد هنا على ضرورة قيام القيادات الفلسطينية باستخلاص العبر من التجربة اللبنانية والعمل بجد لتوفير متطلبات أو على الأقل لخلق شروط وأسس لفعل مقاوم يستخدم العنف ويدوم لفترة طويلة. وخصوصاً في ظل مؤشرات لالبس فيها تؤكد أن الطرف الإسرائيلي لن يتخلى بسهولة عبر المفاوضات للشعب الفلسطيني عن الحقوق التي يطالب بها، الأمر الذي لا يُبقي أمام المفاوض الفلسطيني إلا أحد خيارين إما الاستسلام أو المقاومة لتعديل موازين القوى. وفي حال قَبِل بالأول وهذا ما لايتمناه أحد، فلا شك أن جماهيرنا ستكون مضطرة لمواصلة النضال من جديد وطبعاً في ظل ظروف أصعب مما هي عليه الآن، مما سيعيد الاعتبار بشكل قوي لخيار العنف المسلح.. وهنا يجب الإلحاح على عدم اعتبار المقاومة ورقة تفاوضية تعمل بالرمونت كونترول أو تُشعل وتُطفأ حسب الطلب، فهذا الأسلوب خطر للغاية لأن قمع الجماهير حين تريد التعبير عن مشاعرها سيجعلها تدير الظهر بلا مبالاة حين يستدعيها المفاوض لتقوية أوراقه..

هذه باعتقادي أبرز دروس النصر التي تهمنا.. ولايفوتنا هنا أن نهنئ أنفسنا وأشقاءنا اللبنانيين وشعبنا الفلسطيني وجماهير أمتنا جمعاء بالنصر الغالي الذي تحقق آملين أن يكون باكورة لغيره... ●●

المواجهات على أرض الوطن

مؤشرات ودلالات

أيمن عوض



قرار باراك بتأجيل زيارته التي كان ينوي القيام بها إلى واشنطن، جاءت بسبب الأزمة الحكومية في إسرائيل وتطورات الوضع في الأرض المحتلة وجنوب لبنان، ويعلن «موراتينوس» بأن الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة، هي تعبير عن حالة اليأس والإحباط التي وصلت إليها جماهير الشعب الفلسطيني نتيجة ما يسمى «عملية السلام» ونتيجة المواقف الإسرائيلية المتعنتة.

في الثاني عشر من أيار /مايو/ الجاري، انفجرت في الوطن المحتل مواجهات شعبية عارمة، غطت كافة مدن وقرى ومخيمات الداخل الفلسطيني، وانخرط فيها الشيخ والطفل من أبناء الشعب الفلسطيني تضامناً مع معتقلينا الأبطال الذين يقبعون خلف قضبان سجون العدو الصهيوني.

و«الانتفاضة» التي استمرت لتشمل يوم الغضب الفلسطيني العارم، يوم النكبة والذكرى ٥٢ لقيام دولة الكيان الغاصب، لم تكن الأولى في تاريخ العطاء الفلسطيني الملحمي ولن تكون الأخيرة. وما هي إلا امتداد لمسيرة متواصلة من النضال الفلسطيني على مدار قرن من الزمان ابتدأ مع بداية المشروع الصهيوني في المنطقة.

وعادة ما تكون هذه الانتفاضات والهبات الجماهيرية، وإن اتخذت في هذه اللحظة أو تلك عنواناً معيناً من عناوين النضال الوطني (انتفاضة نفق الأقصى.. انتفاضة الأسرى.. الخ) فإنها وبحد ذاتها تكون قد بدأت من نقطة متقدمة جداً في مسيرة الكفاح الوطني. وهي بذلك ليست مفصولة عما قبلها من تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة ويمكن العودة بها إلى ما هو أبعد من ذلك.

وإذا كان شعبنا الفلسطيني قد حدد بفطرته النضالية وخبرته الكبيرة التي راكمها خلال سنوات النضال هذه بأن عنوان الصراع مع العدو، هو صراع نفي ويقوم على الوجود في الأساس. فإن هذه التحركات الجماهيرية تأتي لتؤكد على مدى الاستعداد الشعبي الفلسطيني للذهاب إلى أبعد نقطة يمكن أن يتصورها المرء في مقارعته لعدوه، وهي بذلك تؤكد على نقطة جوهرية في فكرة الصراع بأنه اشتباك تاريخي مفتوح مع هذا العدو. وهو بهذا المعنى يفترض أن تتجسد فيه كافة أشكال النضال. دون القفز عن أي منها، في الوقت الذي لابد فيه أن تقدر شكل وآليات هذا النضال في المكان والزمان المحددين. والدفع باتجاه أن تأخذ شكلها السليم في المواجهة.

وهي أثبتت وأكثر من مرة أن شكل وآليات الهبات والانتفاضات المتواصلة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الأسلم والأنجع نتيجة العوامل والظروف المحيطة. وهذا ما يسوقنا إلى العديد من الدروس والاستنتاجات والتي من الممكن أن نذكر منها:

أولاً: الاستعداد العالي المنقطع النظير، المتوفر لدى الشعب الفلسطيني للانخراط في الحياة النضالية، مهما بلغت التضحيات ومهما كانت حدودها. حيث تجد الشيخ والطفل، الطالب والعامل، الفلاح والتاجر.. الخ، جميعهم في نفس الخندق ومن على نفس المطلب يقفون صفاً واحداً في مواجهة العدو المشترك.

ثانياً: أن التعقيدات الحالية، للنضال الوطني الفلسطيني، وخصوصاً بعد اتفاقات أوسلو وما نتج عنها من انسحابات إسرائيلية من أماكن التجمع السكاني الفلسطيني، قد خلقت ظرفاً جديداً وآلية جديدة في الصراع مع العدو. هذا الانكفاء الذي مارسه العدو في مدن وقرى فلسطين. نجد أن المواجهات قد أخذته بعين الاعتبار، وأن الجماهير الفلسطينية أصبح عليها أن تركب السيارة للوصول إلى مناطق التواجد الاحتلالي في الوطن. للاشتباك معه، وهو ما يؤكد إدراك شعبنا ووعيه أن المرحلة وعلى الرغم من الانسحابات وعمليات إعادة الانتشار التي جرت مازال طابعها وطنياً تحررياً، كون المواطن مازال يتلمس وبشكل جلي كافة تجليات الاحتلال على تخوم المدن والقرى من التواجد العسكري إلى الطرق الالتفافية والنشاط التوسعي الاستيطاني.

ثالثاً: إن المواجهات الحالية والسابقة، جاءت في الوقت الذي مازالت فيه كافة القوى الدولية تتحدث عن السلام في الشرق الأوسط.

وعن بوادر الحل المرتقب للقضية الفلسطينية من خلال طاولة المفاوضات. وهذا ما يؤكد زيف هذه الادعاءات بحيث قامت هذه الهبة الجماهيرية بتأكيد حقيقة أن الاحتلال مازال قائماً، والأسرى مازالوا يقبعون في السجون، وأن الجمود والالتفاف الإسرائيلي هو الأساس في تعقيد الأمور وتوتيرها.

رابعاً: تأثير هذه التحركات الجماهيرية على المعادلة الإسرائيلية الداخلية، فهي كانت إحدى أهم العوامل التي ساهمت في تأجيل زيارة «باراك» إلى واشنطن، وهي كانت في حدود معينة أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى إسراع «إسرائيل» بطرح عرض القرى الثلاث المحيطة بالقدس لتسليمها للسلطة الفلسطينية، ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال الشرط الإسرائيلي في الربط ما بين تسليم البلدات الثلاث ومطلبهم في وقف المواجهات.

لقد ترافقت الهبة الفلسطينية الأخيرة مع الاندحار الصهيوني عن جنوب لبنان، ومن هنا نجد أنها جاءت في وقت التراجع «الإسرائيلي» عن عنجهيته وصلفه وانسحابه المذل من جنوب لبنان. وهنا لابد من التوقف ولو قليلاً في هذا الموضوع في محاولة تبيان ما يجري في الوطن المحتل عما ساد في جنوب لبنان.

فمن الصحيح وبكل تأكيد أن ضربات المقاومة الباسلة في جنوب لبنان، قد سرعت في الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب. إلا أن الشق الآخر الذي لابد من الانتباه إليه أن الانسحاب جرى من لبنان إلى فلسطين، وأن أي انسحاب قادم لإسرائيل سيكون باتجاه فلسطين نفسها. ومن هنا تأتي صعوبة الحالة الفلسطينية عما عداها من حالات.

ومن هنا تأتي خصوصية النضال الفلسطيني في مقارعة الاحتلال وفكرة تقديم هذا الشكل من أشكال النضال على سواه في هذه اللحظة أو تلك.

إذاً والحال كذلك فإننا نجد أن آلية النضال في الداخل الفلسطيني، هي من التعقيد بمكان، بحيث تحتاج إلى كل الجهود والمقدرات لتعزيز دورها ومكانتها. فهي وقبل أي شيء محتاجة إلى مزيد من الوحدة الوطنية والتلاحم ورص الصف الوطني الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير. الأمر الذي يتطلب منا الدفع باتجاه العودة الجدية للبرنامج الوطني والدفاع عنه بكل ما نملك من أجل الحفاظ على المكتسبات الوطنية التي حققها شعبنا على مدار سنوات طويلة وعديدة من الكفاح.

كما أن الخطر الداهم الذي يتربص بشعبنا وقواه، يأتي من الانحدار والهبوط الحاد في المسار التفاوضي، والحالة التي يشكلها الوفد الفلسطيني. فبدلاً من الاستثمار السياسي الناجح لهذه العطاءات الكبيرة والغالية لشعبنا. نجد في الطرف الآخر من هذا الموضوع لابد وأن يأخذ حجمه في المراجعة، سيما وأن هذا الخط الهابط الذي يمثله النهج التفاوضي الفلسطيني إنما يهدد القضية الوطنية برمتها.

فالسابقة التي حدثت في أوسلو، والتي أدخلت النضال الوطني الفلسطيني في هذه التعقيدات نجد أنها تكررت من جديد في قناة «ستوكهولم» وكانت الرموز وللأسف الشديد هي نفسها التي تفاوض في الخفاء من وراء الظهر الفلسطيني في الحالتين. الأمر الذي يعطي أعداء الشعب الفلسطيني ممثلين بإسرائيل وأمريكا، بأن الموقف الفلسطيني قابل للمساومة مهما بلغت درجة التشدد العلني فيه. وإلا ما هو السبب الحقيقي الذي يدفع القيادة الرسمية المتنفذة للقبول بقنوات سرية في المفاوضات في الوقت الذي يفاوض فيه وفد فلسطيني تم تعيينه من قبل السلطة الفلسطينية بشكل علني؟!

من هنا نجد أن هذه الممارسات التي تسلكها السلطة في نهجها التفاوضي تربك أول ما تربك الفلسطينيين أنفسهم. فلاشك أن قضايا اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات أكبر من أي جهة ممكن أن تتنازل فيها. حيث نجد أن قضايا ما يسمى الحل النهائي تختلف جملة وتفصيلاً عن القضايا التي كانت مطروحة في المرحلة الانتقالية. وبالتالي لايمكن التنازل عنها تحت أي ظرف أو اعتبار وهي ثوابت لايمكن ولايقبل الشعب الفلسطيني أن تكون محل اجتهاد ومساومة.

فالطرح الإسرائيلي داخل القنوات السرية. هو ذاته الطرح السابق، بأن يأخذ الفلسطينيون ٧٠-٨٠٪ من أراضي الضفة الغربية، مقسمة لمناطق ثلاث تكون بينها ممرات آمنة. تبنى عليها الدولة الفلسطينية، في المقابل تقوم إسرائيل بضم ٢٠٪ من الأراضي الفلسطينية التي تتواجد عليها المستوطنات الإسرائيلية وكذلك وادي الأردن لمنع تواصل الدولة الفلسطينية المنوي إقامتها مع الأردن ومقابل ذلك يجري تأجيل التفاوض بشأن مشكلة القدس واللاجئين لسنوات قادمة وطويلة.

وبهذا المعنى فإن إسرائيل تريد أن تعيد تسيم المفاوضات لمراحل أخرى انتقالية ونهائية، وتعيدنا مرة أخرى إلى دوامة أوسلو، واتفاق الإطار الذي وكما أثبتت التجربة أن كل نقطة فيه تحتاج إلى اتفاق منفصل. في الوقت الذي تبدأ فيه بزيادة التهويد من جديد في القدس والمراهنة على الوقت لإنهاء مشكلة اللاجئين التي هي بجوهرها صلب القضية الوطنية، لتقوم بفرض وقائع جديدة على الأرض تزيد التعقيد تعقيداً في مسيرة النضال الوطني.

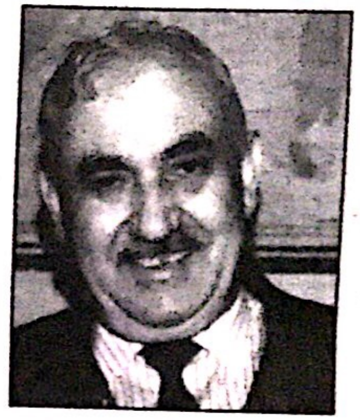
مما لاشك فيه أن الاستجابات الفلسطينية للإشتراطات الإسرائيلية سابقاً، ومعرفة إسرائيل بذلك يجعلها تزيد من عجرفتها ومن مراوغتها على أرضية بأن ما يرفض اليوم يقبل غداً ومن خلال لعبة تسابق المسارات التي أدخلت فيها الفلسطينيين من خلال الغمز لهم من أن المسار السوري على وشك أن ينتهي وأنتم الوحيدون الذين ستكونون في الميدان. وعندما تعطل المسار السوري. عادت لتلعب على الفلسطينيين لعبة المسارات والقنوات السرية والعلنية والتي للأسف الشديد يرحب بها الفلسطينيون ظناً منهم أنهم الأقدر في التفاوض. على الرغم من إدراك السلطة وابن الشارع العادي بأن مفاوضات مايسمى الحل النهائي تختلف تماماً عن أوسلو. وهي غير قابلة لأي تنازل أو تأجيل.

تأسيساً على ذلك لابد من الانشداد لقضية جوهرية، وهي أن تكون المفاوضات لها إطارها ومرجعيتها السياسية والقانونية، التي توفرها قرارات الشرعية الدولية. لأن الحالة الفلسطينية وعلى الرغم من كل الأوراق التي تمتلكها فإنها جعلت مرجعية المفاوضات، هي المفاوضات نفسها. ومن هنا تأتي الخطورة على القضايا الكبرى للشعب الفلسطيني.

وهنا لابد من التأكيد على أن تكون الأمور واضحة تماماً للشعب الفلسطيني وأن يكون الاحتكام للشعب في قضاياه المصيرية هو الأساس ولابد من إقفال كافة القنوات السرية، والتوقف عن هذا النهج الذي لن يكون مردوده وبكل تأكيد سوى سلبي على شعبنا الفلسطيني، كما لابد من التأكيد على وقف المفاوضات القائمة على أساس مرجعية أوسلو ونقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لتطبيق قراراتها.

كان للمفاوضات دورها السلبي جداً على الشعب الفلسطيني، ولكن شعبنا لن يفقد الوسيلة في إبقاء جذوة النضال حتى ينال كافة حقوقه الوطنية ●●

الرفيق جورج حبش يهنئ السيد حسن نصر الله بمناسبة النصر





الأخ العزيز، السيد حسن نصر الله المحترم

الأمين العام لحزب الله

تحية فلسطين والعروبة،

في هذه الأيام المباركة من التاريخ الحديث لأمتنا العظيمة، لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتقدم منكم ومن خلالكم لقيادة وقواعد ومقاتلي حزب الله الأبطال، باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم الشعب الفلسطيني في الوطن السليب وبلدان الشتات، وباسمي شخصياً بأحر وأسمى التهاني القلبية بهذا اليوم الخالد، يوم تحرير الجنوب البطل.

إن هذه البقعة الغالية من الأرض العربية، والتي امتزج ترابها بدماء المقاتلين المجاهدين العرب طوال العقود الماضية، كان لابد وأن ترتفع فوقها رايات الحرية والنصر بفضل تضحيات ودماء المقاومين الوطنيين والإسلاميين، وفي الطليعة منهم مقاتلي حزب الله الأبطال.

أخي العزيز،

إن نصركم المبين هذا، واندحار قوات الاحتلال الصهيوني وعملائه بمهانة ومذلة، ما هو إلا تأكيد جديد على أن تحرير إرادة القتال والنضال للشعوب، كفيلة بإلحاق الهزيمة بأعتى القوى العنصرية ظلماً.

إنني على ثقة تامة بأن راية الحرية التي ترفرف اليوم فوق سماء الجنوب، ستعانق يوماً راية الحرية في سماء فلسطين، وما هي إلا مقدمة لهزيمة المشروع الصهيوني برمته.

أيها الأخ العزيز،

في هذا العيد المجيد، وفي الوقت الذي نشاطركم فيه أفراح النصر والتحرير، لايسعني إلا أن أقف بخشوع أمام أرواح شهداء المقاومة الوطنية اللبنانية، وشهداء حزب الله الأبطال الذين عبدوا بدمائهم طريق النصر الذي نحتفل به اليوم.

ومعاً على الدرب حتى نرفع رايات الحرية فوق فلسطين والجولان.

أخوكم

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٢٠٠٠/٥/٢٥

ويهنئ الرئيس اللبناني إميل لحود



فخامة الرئيس العماد/ إميل لحود المحترم

رئيس الجمهورية اللبنانية

تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً، أعبر لكم عن أصدق وأحر التهاني بتحرير المحتل من الأراضي اللبنانية الغالية، والتي ما كان لها أن تتحرر إلا بالوقفة الشجاعة للدولة اللبنانية والشعب اللبناني الشقيق مع المقاومة الوطنية والإسلامية البطلة.

إن هذا الحدث التاريخي، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أعاد للأمة العربية بعضاً من كرامتها المهدورة وأثبت أن إرادة الشعب قادرة على نيل الحقوق وتحرير الأوطان.

إن الشعب اللبناني الشقيق بقيادتكم قادر، كما كان على التحرير، على تجاوز أية مؤامرات أو أفخاخ منصوبة من قبل العدو الصهيوني الغادر.

إن هذا الإنجاز البطولي هو مثار فخر واعتزاز لكل أمتنا العربية ولكل الشرفاء في العالم.

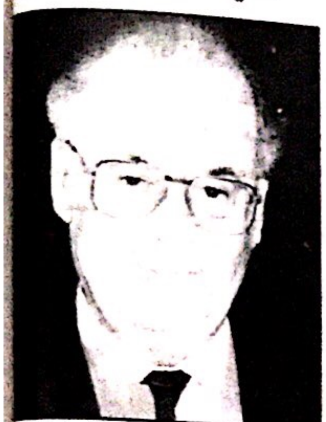
لكم التحية والتقدير

أخوكم د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٢٠٠٠/٥/٢٥

ويهنئ رئيس مجلس الوزرا[ء] اللبناني السيد سليم الحص



دولة رئيس مجلس الوزراء/د سليم الحص المحترم

تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحري[ر] فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء، وباسم الشعب الفلسطيني، وباسمي شخصياً، أعبر لكم عن أحر وأصدق التهاني بتحرير الجنوب اللبناني من قبضة المحت[ل] الصهيوني، هذا التحرير الذي ما كان له أن يحدث لولا الوقف[ة] الشجاعة للدولة اللبنانية بكاف[ة] مؤسساتها مع المقاومة الوطنية والإسلامية البطلة.

إن الشعب الفلسطيني بكل فئاته، داخل الوطن وفي مناطق اللجوء والشتات ينظر إلى هذا الحدث كانتصار للإرادة الحق[ة] وكمثل ساطع لما يستطيع الشعب تحقيقه عند توفر الإرادة الصلبة والقيادة السليمة التي لاتتخلى عن أهداف وطموحات الشعب تحت ضغط الظروف الطارئة.

إن البطولات والتضحيات التي قدمها الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته الوطنية والإسلامية التي أدت إلى هذا النصر المبين، هي مثار فخر واعتزاز لكل الأمة العربية ولكل الشرفاء والأحرار في العالم.

نحن على ثقة تامة من أن حكومتكم الوطنية، وحزب الله والشعب اللبناني الشقيق قادرون على إحباط المخططات الصهيونية وتجاوز حساسية المرحلة القادمة بنفس القدر من الحنكة والإرادة التي تجاوزتم بها مرحلة التحرير.

لكم التحية والتقدير،

أخوكم د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وبرق مهنئاً للسيد نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني



دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ/ نبيه بري المحترم
تحية فلسطين والعروبة،

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم الشعب الفلسطيني في الوطن السليب وبلدان الشتات، وباسمي شخصياً، أعبر لكم، ومن خلالكم، للأخوة أعضاء المجلس النيابي الموقر، وللشعب اللبناني الشقيق عن أحر وأصدق التهاني بتحرير الجنوب اللبناني من قبضة المحتل الصهيوني، هذا التحرير الذي ما كان له أن يحدث لولا احتضان الشعب اللبناني وبرلمانه، والدولة اللبنانية بكل مؤسساتها للمقاومة الوطنية والإسلامية البطلة.

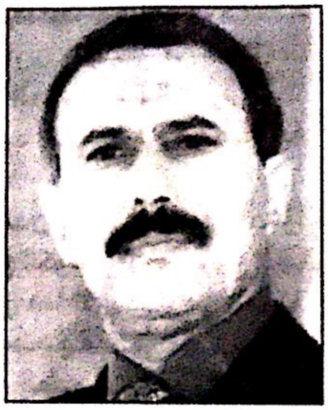
إن الشعب الفلسطيني بكل فئاته، داخل الوطن وفي مناطق اللجوء والشتات يرى في هذا اليوم المجيد، يوماً للأمل في النصر القادم عن طريق الإرادة الصلبة واحتضان الشعب لطلائع النضال والجهاد.

إن البطولات والتضحيات التي قدمها الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته الوطنية والإسلامية، التي أدت إلى هذا النصر المبين، هي مثار فخر واعتزاز لكل الأمة العربية ولكل الشرفاء والأحرار في العالم.

نحن على ثقة تامة من أن الشعب اللبناني الشقيق وممثليه في البرلمان، والدولة اللبنانية، والمقاومة الوطنية والإسلامية، قادرون على تجاوز خطورة المرحلة القادمة بنفس الدرجة من الوعي والحكمة اللذين سادا في المرحلة السابقة.

لكم التحية والتقدير،
أخوكم د. جورج حبش

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية تهنئ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بمناسبة ذكرى الوحدة



سيادة الرئيس/ علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية اليمنية
تحية العروبة وبعد،

تتقدم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن عموم القيادات والكوادر والأعضاء وجماهيرها في الوطن والشتات، وباسم الشعب العربي الفلسطيني بأحر التهاني وأطيب التبريكات بمناسبة الذكرى العاشرة لوحدة شطري اليمن، لكم ومن خلالكم للشعب اليمني الشقيق.

سيادة الرئيس

ونحن نشارككم غمرة احتفالاتكم بهذا اليوم المجيد والذي شكل نقطة مضيئة في تاريخ اليمن والأمة العربية وخطوة متقدمة على طريق إنجاز الوحدة العربية، نقف إلى جانبكم في ترسيخ دعائم الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية، ووضع اليمن في مصاف الدول المتقدمة.

لقد لعب اليمن ومازال دوراً إيجابياً في الدفاع عن القضايا العربية وحلقتها المركزية القضية الفلسطينية.

سيادة الرئيس

في ظل الهجمة الإمبريالية الصهيونية على الأمة العربية والتي تهدف إلى تمزيقها ونهب ثرواتها والسيطرة على مقدراتها، تأتي أهمية الإسراع في رص الصفوف وإحياء التضامن العربي لتفويت الفرصة على أعداء الأمة العربية وإفشال مخططاتها الهادفة لاختراق البلدان العربية بالأشكال المختلفة. وفي هذا السياق نتطلع إلى دوركم البارز بما يخدم تطلعات أمتنا العربية.

مرة أخرى نجدد لكم تهانينا الأخوية الحارة بهذه المناسبة العزيزة علينا متمنين لكم موفور الصحة والعافية وللشعب اليمني الشقيق مزيداً من التقدم والازدهار، ونتطلع لمزيد من تطوير وترسيخ العلاقات الكفاحية الأخوية بين شعبينا وحزبينا بما يخدم أهدافنا في الوحدة والحرية والتقدم.

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تهنئ الشعب اللبناني الشقيق وجماهير أمتنا بمناسبة جلاء الاحتلال عن جنوب لبنان

صباح هذا اليوم، انتهى كابوس الاحتلال عن الجنوب اللبناني الصامد، اندحر الاحتلال الإسرائيلي البغيض وعملاؤه، يجرون ذيول هزيمتهم، بفعل الصمود والإصرار والتضحيات الجسام لأبناء الشعب اللبناني الباسل، ودعم حلفائه الفلسطينيين والسوريين والعرب عموماً، وكل القوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم.

انسحب الاحتلال عن أرض الجنوب، بدون قيد أو شرط، منفذا قرارات الشرعية الدولية ٤٢٥،٤٢٦ بعد اثنين وعشرين عاماً من المماطلة والتسويف، والتنكر للشرعية الدولية وقراراتها، بفضل النضال العنيد لأبناء الجنوب خصوصاً ولبنان عموماً، أعيد الاعتبار لقيم الصمود والتصدي وأعيد الاعتبار للشرعية الدولية وقراراتها في منطقتنا، بعد أن أدارت لها إسرائيل الظهر لما يزيد عن نصف قرن من الزمان.

اليوم يزهر الجنوب بورود الحرية، اليوم تتوطد وحدة الشعب اللبناني في مواجهة تحديات الإعمار والبناء، كما توطدت في مقاومة الاحتلال، وينمو أرز لبنان شامخاً بعنفوان، أبنائه وشهدائه، وشهداء أطفال قانا الذين هزم دمهم حد سيوف المحتل.

إن رسالة الشعب اللبناني ومقاومته في يوم النصر هذا، لنا جميعاً فلسطينيين وعرب وغيرهم، هي: أنه بالصمود والمقاومة وبالوحدة الوطنية، والتمسك بقيم الحق والحرية، وبالشرعية الدولية نستطيع الانتصار ودحر الاحتلال وإعادة الاعتبار للشرعية الدولية ولدورها ونفرض احترام تنفيذ قراراتها، وليس بغير ذلك، وهذا ما كان.

في يوم النصر اللبناني، نزجي نحن الشعب الفلسطيني شركاء الدم والمصير والمقاومة، تحياتنا لشعب لبنان، ونقول لهم انتصاركم انتصارنا.

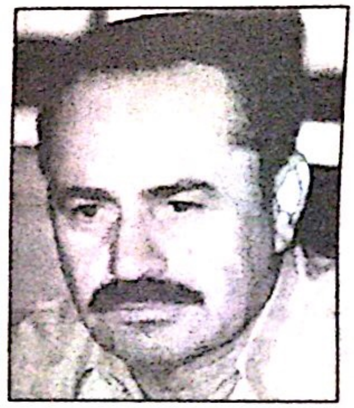
لقد تعانقت انتفاضة شعبنا الفلسطيني المتجددة ومقاومته المستمرة، والمصممة على الانتصار، مع مقاومتكم الباسلة وانتصاركم المجيد، وامتزج الدم الفلسطيني بالدم اللبناني على أيدي الجلاد ذاته، في لبنان وفلسطين.

فتحية من زيتون وبرتقال فلسطين إلى أرز لبنان، وتحية من أطفال الحجارة إلى أطفال قانا ولبنان كله، وتحية من قانا وعناتا وغزة في فلسطين إلى قانا وعناتا وغزة في لبنان.

المجد للشهداء والنصر دائماً للشعوب

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دولة فلسطين
٢٢/٥/٢٠٠٠م

الرفيق أبو علي مصطفى يدعو لايقاف المفاوضات وإعادة ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة



تعقيباً على ما يصدر يومياً من الأوساط الرسمية الفلسطينية والوفد المفاوض أدلى الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتالي:

أولاً: إن استمرار الحديث عن العقبات التفاوضية دون اتخاذ خطوة جادة في مواجهة سياسة العدو الصهيوني، وخاصة على صعيد تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية ما هو إلاّ دوران دائم في ذات الحلقة المفرغة.

ثانياً: فقد الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني ومنذ زمن، مصداقيته في وسط الجمهور الفلسطيني من كثرة ترداد الوعيد والتهديد، خاصة في مجابهة الاستيطان، مما بات يفرض على السلطة الفلسطينية التوقف عن هذا السلوك المتردي، والصدق مع الجمهور، ولو مرة واحدة بموقف صارم.

ثالثاً: منذ وقت والجبهة الشعبية ترى في التوقف عن الاستمرار في هذه المفاوضات العبثية، وقلب الطاولة بوجه الصهاينة ومناصريهم من الإدارة الأمريكية وإعادة ملف القضية الفلسطينية بكامله للأمم المتحدة والاحتكام للقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية أنها السياسة السليمة، وإلا سيستمر العدو الصهيوني في استخدام الزمن لصالحه وتنفيذ برنامجه، تحت دخان المفاوضات المهينة.

رابعاً: إننا ندعو اللجنة التنفيذية ومكتب رئاسة المجلس الوطني لأخذ دورهما ووضع آليات عمل عاجلة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة (دورة شباط ٢٠٠٠) من أجل الإسراع في الإعداد الوطني الداخلي بما يتناسب والصراع مع العدو الصهيوني، الذي يحاول فرض إرادته على الشعب العربي الفلسطيني، واعتبار مهمة الإعداد الذاتي مسألة لها أولوية مشتقة من استراتيجية فلسطينية جديدة يكون جوهرها مقاومة الاحتلال.

٢٠٠٠/٥/٦

الرفيق أبو علي مصطفى يبرق معزياً آل غنامي

الأعزاء آل غنامي

تحية وبعد

بمزيد من الحزن تلقينا نبأ وفاة الوالدة الكريمة أم شحادة.

لها الرحمة ولكم الصبر والسلوان.

عزاؤنا أنها الأم التي أنجبت الأبناء المناضلين أمثال الشهيد شحادة. للفقيدة الرحمة ولكم من بعدها طول العمر.

أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٢٠٠٠/٥/٦

تصريح صحفي

أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح أدان فيه العدوان الصهيوني الغاشم على لبنان والذي استهدف المدنيين الأبرياء والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية والحيوية في العديد من المناطق اللبنانية. وقال الناطق إن هذا العدوان الجديد يعبّر عن مدى حقد حكام تل أبيب وشعورهم بالهزيمة، جراء المقاومة الباسلة والشجاعة التي خاضها الشعب اللبناني ضد الاحتلال والخسائر البشرية التي تكبدها العدو الصهيوني على أرض لبنان الشامخ.

وقال الناطق: إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوقت الذي تعلن فيه إدانتها لهذه الاعتداءات الغادرة فإنها تعلن وقوف الشعب الفلسطيني وقواه المكافحة إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق في كفاحه العادل لطرد الغزاة ومقاومة إرهاب الدولة الصهيونية المنظم.

ودعا الناطق الأمة العربية بجميع قواها الشعبية والرسمية للوقوف إلى جانب لبنان بكل الإمكانات والطاقات وعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة والاستنكار لوضع حد لسياسة الغطرسة والعدوان.

كما دعا دول العالم أجمع لاتخاذ إجراءات رادعة ضد إسرائيل وانتهاكاتها الصارخة والمتكررة لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

المكتب الصحفي

٢٠٠٠/٥/٦

تصريح صحفي

أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين د. ماهر الطاهر بتصريح أدان فيه بشدة المفاوضات السرية الجارية في السويد بين وفد فلسطيني برئاسة أحمد قريع والجانب الإسرائيلي.

وحذر الناطق من تكرار جريمة اتفاق أوسلو الذي تم توقيعه في الظلام بعيداً عن أعين الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

وقال الناطق: إن قضايا ما يسمى بالحل النهائي والتي تشمل موضوعات القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه لايجوز لأحد أياً كان التفريط بها تحت أي ظرف أو اعتبار.

وأضاف: أن الشعب الفلسطيني لن يسمح لأحد بالمساس بحقوقه الوطنية الثابتة.

المكتب الصحفي

٢٠٠٠/٥/١٦م

بيان سياسي بمناسبة الذكرى ٢٨ لعملية اللد البطولية

في الثلاثين من أيار تكون الذكرى الثامنة والعشرون للعملية البطولية التي قام بها أبطال أمميون من أبناء الشعب الياباني في مطار اللد في فلسطين ضد العدو الصهيوني الغاصب. والتي أدّت لمقتل وإصابة حوالي خمسين من أفراد العدو الصهيوني (شرطة وجيش)، كما أدّت إلى استشهاد البطلين: ياسويوكي ياسود (صلاح)، وتسويوشي أوكوي (باسم)، وأصيب وأسر البطل ك أوكاموتو، حيث كان الثلاثة أب العملية من جناح الجيش الأح والمتطوعين الأمميين المناصر لقضية فلسطين والامة العربية صراعها مع العدو الصهيوني.

إنه لمن المؤسف ونحن نح هذه الذكرى ونحيي هؤلاء الأبط المكافحين من أجل الشعوب وحري واستقلالها وتقدمها، أن تتصا هذه الذكرى، مع الحدث الذي أص كل الأحرار والشرفاء في أمت بالذهول وهو حدث سجن عدد رفاق دربهم بما فيهم المناضل كو أوكاموتو، ومن ثم تسليمهم إل حكومة اليابان، دون مراعاة لحق علينا في الحفاظ على وجود وكرامتهم، بل وما لهم علينا م ضرورة صون مكانتهم النضالية.

يجب أن نتذكر دائماً أننا ندا عن قضية عادلة سنكون قادر على إثبات عدالتها للجميع، وك قضية عادلة لايمكن وبعد نضا مرير إلا أن تنال تأييد كافة القو الثورية على صعيد عالمي، ولا خو بأي شكل من الخسارة التي وقع بسبب سوء تصرف بعض الأنظ تجاه المناضلين الأمميين الذي ضحوا وقدموا شهداء من أج فلسطين.

بهذه المناسبة نحيي رفاق المناضلين الذين يقبعون ف سجون اليابان كما نحيي المناض الأممي رفيق الدرب كوز أوكوموتو، مؤكدين لهم أنه سيبقون بمكانتهم في روح وقل الشعب الفلسطيني، وكل شرفا الأمة العربية.

إن الجبهة الشعبية لتحري فلسطين إذ تحيي هذه الذكر باعتزاز وباستذكار الشهيدي اللذين قاما بواجبهما على أكم وجه بإيمان عميق بمبدأ التضام الأممي، فهي تؤكد لكل المناضلين ف العالم أنها ستبقى وفية لدمائه سائرة على درب الحرية والأحرا ضد الصهيونية والغطرس الامبريالية ونظام القه والاستعباد حتى تنال الشعوب ك الشعوب حريتها وتقدمها وحقها ف الحياة الإنسانية الكريمة.

الجبهة الشعبي

لتحرير فلسطي

٢٠٠٠/٥/٣٠

الجماهير الفلسطينية تودع الشهيد المناضل عيسى عابد عضو قيادة منطقة رام الله



نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لجماهير شعبنا وأمتنا شهيد انتفاضة الأسرى الرفيق المناضل الشهيد عيسى عبد محمد عابد «أبو سريع»، عضو لجنة قيادة منطقة رام الله، عضو المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إثر إصابته أمس بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٩ برصاصة في الرأس في المواجهات الشعبية مع قطعان جيش الاحتلال ومستوطنيه على حاجز البيرة الشمالي وقد اصدرت منظمة الجبهة الشعبية في الوطن بياناً سياسياً بهذا الشأن هذا نصه:

يا جماهير شعبنا الباسلة..

بكل الفخر والاعتزاز بتراث شعبنا وقيمه الكفاحية، وبإيمان عميق بطاقاته الجبارة الكامنة والتحفزة، والقادرة على دحر الاحتلال وتحقيق أهداف شعبنا الوطنية والتاريخية.. تزف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انضمام أحد كوادرها الأبطال إلى قافلة شهداء الشعب، شهداء الانتفاضة وهبة الأسرى الأبطال، الرفيق المناضل الشهيد عيسى عبد محمد عابد «أبو سريع»، عضو لجنة قيادة منطقة رام الله، عضو المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إثر إصابته أمس بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩ برصاصة في الرأس في المواجهات الشعبية مع قطعان جيش الاحتلال ومستوطنيه على حاجز البيرة الشمالي.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ تقف بانحناء أمام هامة الرفيق الشهيد، شهيد الشعب والوطن، الرفيق القائد الميداني الفذ (أبو سريع) وغيره من شهداء وقادة المواجهات الشعبية، وهي تدرك مخزون الطاقة الكفاحية والغضب العارم التي تختزنها جماهيرنا التواقة إلى تحقيق أهدافها الوطنية والاجتماعية في وطن حر وسعيد، تعيد التأكيد أن استثمار هذه الطاقات وتوظيفها في معركة التحرير الوطني والديمقراطي لشعبنا، لتركيم إنجازات نضال شعبنا وتضحياته التاريخية، وتحويلها إلى اشتباك جماهيري واسع ومفتوح مع الاحتلال الصهيوني، تحتاج إلى قرار سياسي واضح وصريح من السلطة الفلسطينية بوقف مفاوضات التسوية الهزيلة، لتعيد الثقة إلى جماهير شعبنا بأن تضحياتهم ونضالاتهم ومعاناتهم لن يجري المساومة عليها بتوقيع اتفاق هزيل يضاف إلى مسلسل التنازلات المجانية التي بدأتها السلطة على مذبح مفاوضات أوسلو العلنية والسرية.

كما ونعيد التأكيد على تجنيد وتحشيد وتعبئة الجماهير للدفاع عن حقوقها الوطنية، وإشاعة الديمقراطية في بنى ومؤسسات الشعب الفلسطيني، واتخاذ إجراءات حازمة وجدية لمواجهة كافة مظاهر الفساد والتسيب، وإرساء الدعامات الصلبة لاستراتيجية تنموية وطنية ديمقراطية شاملة، تطال جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا نوجه، وبتلك الاستراتيجية فقط، نكون أهلاً لحفظ دماء الشهداء وتضحياتهم.

يا جماهير شعبنا الباسلة.. بالنضال والتضحيات كرس شعبنا ثوابته الوطنية وحولها إلى قرارات تبنتها الشرعية الدولية وأيدتها دول وشعوب العالم، وبالنضال العنيد المفتوح ندافع عنها ونحميها ونحققها، فعدونا المتغطرس لايفهم سوى لغة القوة والمقاومة، وطاقات جماهيرنا ليست أقل من طاقات شعبنا الباسل في لبنان الذي لقن الاحتلال شر الهزيمة، فلترفع رايات المقاومة عالية خفاقة.

المجد للشهداء والحرية للأسرى

الخزي والعار لأعداء الحرية والإنسانية وإننا حتماً لمنتصرون

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

القدس

٢٠٠٠/٥/٢٠

نبذة عن حياة الرفيق المناضل الشهيد عيسى عابد «أبو سريع»

- ولد الرفيق الشهيد بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٣ في مدينة البيرة، لعائلة مهاجرة من قرية الحديثة المدمرة عام ١٩٤٨.
- اعتقل الرفيق الشهيد أول مرة عام ١٩٨٦، وحكم عليه مدة ١٨ شهراً.
- التحق الرفيق الشهيد بصفوف الجبهة الشعبية عام ١٩٨٨.

واعتقل الرفيق الشهيد سنة ١٩٨٨ بتهمة الانتماء للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومشاركته في فعاليات ونشاطات الانتفاضة، حيث صمد صموداً بطولياً في أقبية التحقيق، ومن ضمن التهم التي وجهت إليه:

١) إصابة وحرق باص تابع لسلطات الاحتلال بالمولوتوف.

٢) إلقاء العديد من زجاجات المولوتوف على دوريات الاحتلال الإسرائيلي.

حيث تم حكمه لمدة (٧) سنوات، وأفرج عنه بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٠.

- الرفيق الشهيد عضو المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- الرفيق الشهيد عضو في قيادة منطقة رام الله (منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).
- الرفيق الشهيد مسؤول منطقة رام الله في اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني.
- الرفيق الشهيد من أبرز الأعضاء المؤسسين للجنة الشعبية لمقاومة التطبيع.
- الرفيق الشهيد من أبرز أصدقاء القطب الطلابي التقدمي حيث كان له دور بارز في ترسيخ فكرة القطب التقدمي.
- عُرف الشهيد بشجاعته وإقدامه وروحه التضحوية العالية وثقافته الواسعة، وحبه المعرفة وحبه لشعبه ووطنه ورفاقه.

تشييع مهيب للرفيق الشهيد أبو سريع

شيعت أمس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعائلة الفقيد وجماهير غفيرة - ما يزيد عن عشرة آلاف - جنازة الشهيد الرفيق عيسى عابد «أبو سريع» الذي استشهد يوم أول من أمس السبت ٢٠/٥/٢٠٠٠ إثر إصابته برصاصة من جنود الاحتلال في المواجهات التي جرت على مدخل البيرة الشمالي يوم الجمعة الموافق ١٩/٥/٢٠٠٠ هذه الرصاصة التي استقرت في دماغ الرفيق القائد الميداني الذي كان يتواجد دائماً في مقدمة كل حدث سواء كان صغيراً أم كبيراً.

وما أن أعلن عن نبأ استشهاد الرفيق في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح السبت، بدأت الجموع بالآلاف تؤم المستشفى، وبدأ الرفاق بالإعداد لجنازة الرفيق. وتوجه الرفاق إلى أصحاب المحال التجارية والصناعية في مدينتي رام الله والبيرة وتم إعلان الحداد في المدينتين - السبت والأحد - وبعد ذلك نزل محافظ رام الله والبيرة العقيد مصطفى عيسى. وبدأ يطالب التجار بفتح محالهم. إلا أن ذلك جعله مهزلة في أعين المواطنين والقوى. واستمر في حملته هذه حتى الساعة الثانية والنصف صباحاً وهو يدور في الشوارع ويعتقل الرفاق الذين كانوا يكتبون الشعارات الخاصة باستشهاد الرفيق وتعليق صور الرفيق التي ملأت جدران وساحات مدينتي رام الله والبيرة.

ويوم السبت منذ الصباح الباكر عم الإضراب التجاري الشامل محافظة رام الله والبيرة رغم محاولات المحافظ والأجهزة الأمنية منع التجار من إغلاق محالهم التجارية.

انطلقت الجنازة من أمام مستشفى رام الله في تمام الساعة الحادية عشر والنصف محمولة على أكتاف الرفاق وسط زغاريد النساء وهتاف الرفاق والأغاني الوطنية - مخترقة شارع رام الله الرئيسي فدوار ساحة المغتربين - فساحة المنارة - وسط البلد فشارع القدس ومن ثم إلى بيت الشهيد وبعد أن تم وداعه من قبل أهله ورفاقه تم التوجه إلى جامع جمال عبد الناصر - وبعد أن تمت الصلاة عليه انطلق موكب الجنازة المهيب محمولاً في سيارة إسعاف في الساعة الواحدة ظهراً يتقدمها خمسون رفيقاً ملثماً بالكوفية الحمراء يليهم ثلاثة صفوف حملة الرايات وفي كل صف ٧٥ رفيقاً يحملون أعلام الجبهة الشعبية وأعلام فلسطين والرايات السوداء. يليهم حملة الأكاليل وخلفهم الرفاق الذين حملوا النعش على أكتافهم. ويتقدم المسيرة المهيبة قيادة وكوادر الجبهة وفي مقدمتهم الرفيق أبو علي مصطفى والرفاق أعضاء المكتب السياسي وعدد من الرفاق أعضاء اللجنة المركزية العامة والفرعية وقيادة منطقة رام الله وعدد من كادرات الجبهة في الضفة، وكذلك وفود من كافة فصائل العمل الوطني يتقدمهم الرفاق أبو ليلى وصالح رأفت ومروان البرغوثي والشيخ حسن يوسف وركاد سالم.

وهتفت الجماهير التي يزيد عددها عن عشرة آلاف مواطن بالهتافات للأسرى وللفلسطين وللجبهة الشعبية ولأمينها العام وللرفيق ودبع حداد وللشهداء والنضال والكفاح المسلح وضد المفاوضات والوفد المفاوض وضد تجاوزات السلطة والوصاية الأمريكية وضد أوسلو، والمفاوضات الجارية مطالبة بإنهائها وهتفت للقدس، وللشهيد معددة مناقبه، هتفت للشهداء والشهادة والتضحية.

وفي الساعة الثانية والنصف وصل موكب الجنازة إلى المقبرة، هذا الموكب الذي امتد إلى مسافة تزيد عن كيلو متر حيث تم إلقاء كلمات التأبين للرفيق، وكانت الكلمة الأولى للأسرى من سجن مجدو ألقوها عبر الهاتف ثم كلمة القوى الوطنية والإسلامية ألقاها الرفيق أبو ليلى وكلمة آل الشهيد ومن ثم كلمة الجبهة الشعبية ألقاها الرفيق أبو علي مصطفى.

من الجدير ذكره أن السلطة الفلسطينية كانت قد قامت باعتقال والاعتداء على مجموعة من الرفاق قبل وبعد جنازة الرفيق. وأعلنت مداخل رام الله والبيرة مناطق عسكرية مغلقة، عملاً وتقليداً للطرق الإسرائيلية ومنعت المواطنين من دخول مدينتي رام الله والبيرة.

وكخطوة أخيرة في هذا المجال قامت السلطة بإغلاق محطة تلفزيون وطن التي تبث من مدينة رام الله وتغطي تغطية شبه كاملة للضفة الفلسطينية وغزة وأجزاء من الأردن، ورغم أن السلطة لم تعلن عن سبب الإغلاق إلا أن السبب الحقيقي لبثها المسيرة كاملة ولإظهار صوراً لقوات السلطة الفلسطينية وهي تمنع الشباب الفلسطيني من التقدم باتجاه الحواجز الإسرائيلية.

بيان صادر عن اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني

ينعي الشهيد عيسى عابد عضو لجنة منطقة رام الله وعضو المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يا جماهير شعبنا الباسل

يا من قدمتم أرواحكم قرابيناً للوطن.. يا من سطرتم بدمائكم أروع ملاحم العز والإباء ومازلتم على العطاء الثوري مقدمين، لاترهبكم سطوة الجلاد ولا دوي المدافع.

ها هي الذكرى الثانية والخمسون على إحدى أبشع جرائم التاريخ الإنساني، جريمة تهجير شعبنا تمر وأنتم لازلتم مطالبين بحقكم في الأرض والحرية. وها هم شباب الوطن يزفون الواحد تلو الآخر أوسمة على جبين هذا الزمن الرديء، وأسرانا القابعون خلف الأسلاك الشائكة يسطرون إحدى ملاحم البطولة والصمود مقاومين جلاديهم وهم مكبلون بالأغلال، إلا أن إرادتهم الأبية أقوى من أن يفتتها العدو حتى وإن امتلك أحدث وأقذر أسلحة العصر.

كما عودنا شعبنا المناضل... وكما عرفنا شباب هذا الوطن.. أتت هبة الغضب الشعبي العارم كقنبلة موقوتة تنفجر في وجوه أولئك المراهنين على تفتت عزيمة هذا الشعب الصامد بل وأتت كرد على كل المخططات التصفوية لقضية اللاجئين وحقهم في العودة وتقرير المصير.

ويأتي هذا متزامناً مع تزايد الحملة الشرسة التي تمارسها قطعان الاحتلال ضد شعبنا وأسرانا وأرضنا، وهذا يؤكد أن ما يفاوض عليه الكيان الصهيوني لم يكن يوماً ذلك السلام القائم على احترام حقوقنا الشرعية، ويؤكد أيضاً أن ما يسمى بالعملية السلمية المصابة بالشلل لاتخدم مصالح شعبنا الوطنية، وإنه يفترض علينا كفلسطينيين إعادة ترتيب أوراقنا وأولوياتنا انطلاقاً من ثوابتنا الوطنية المثبتة بشلال الدم المنساب منذ اثنين وخمسين عاماً. ومعاً وسوياً حتى تحرير الأرض والإنسان.

يا شعب الشهداء

ينعي بمزيد من الفخر والاعتزاز اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني شهداء انتفاضة الأسرى، وشهيده المناضل عيسى عابد أحد نشطاء الحركة الشبابية مسؤول اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني في منطقة رام الله والذي عرف بعطائه اللامتناهي واللا محدود للمجتمع والعمل المجتمعي، وعرف بتطوعه لأصعب الأعمال وباشتراكه في كل أنشطة الاتحاد وأنشطة التضامن مع الأسرى وقد كان شهيدنا عضواً في لجنة مقاومة التطبيع.

ومن الجدير بالذكر إن هذا الشاب الذي سقط في ذكرى تهجير شعبه ينحدر من قرية الحديثة التي دمرها انذال الصهاينة عام ١٩٤٨ وولد عيسى في مدينة البيرة بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٠م وكان طوال حياته مثالاً للشجاعة والإقدام في النضال إضافة إلى وعيه وثقافته الثوريين.

اعتقل الشهيد عدة مرات أثناء اشتراكه في أنشطة نضالية وكان آخرها لمدة سبع سنوات حيث صمد صموداً أسطورياً في أقبية التحقيق، ولن نعدد لكم مناقب الشهيد لأنه بسقوطه على ساحة الفداء نال أرفع أوسمة النضال وأعطانا الأمانة، ونعاهده على أن نكمل المسيرة ونرفع راية النضال مستمدين عزيمتنا من ذكراه التي لن تنطفئ في قلوبنا.

المجد والخلود للشهداء وله يا عيسى ولكل من روى ثرى الوطن الغالي بدمه والحرية لأسرانا الصامدين.. ولا لكل المؤامرات الحاكة ضد شعبنا المناضل

اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني
فلسطين
٢٢/٥/٢٠٠٠

قناصة يطلقون النار بهدف القتل
ضابط إسرائيلي: «أبو سريع» كان يجب أن يموت!

وتحت هذا العنوان كتب هيثم اليسير في صحيفة الايام الصادرة في الوطن:

«كان يجب أن يموت.. لأنه ألقى زجاجة «مولوتوف» قريباً من الجنود..» قال ضابط إسرائيلي قبل إطلاقه ضحكة بالغ في افتعالها، أمام عدد من الصحافيين والمصورين، قبل أن يردف قائلاً: «هذا هو مصير كل من يحاول إثارة الشغب».

وما كاد الضابط الإسرائيلي ينهي حديثه ذا النبرة التهديدية، حتى التفتت إليه أنظار بعض الصحافيين المتجمهرين عند مدخل البيرة الشمالي، أول من أمس لتغطية أنباء المواجهات التي اندلعت عقب الإعلان عن استشهاد الشاب عيسى عابد «أبو سريع».

ولعل ما قاله الضابط الإسرائيلي يدل بشكل واضح على أن إصابة «أبو سريع» لم تأت بمحض الصدفة، بل كان مخططاً لها من قبل جنود الاحتلال الذين يتبعون سياسة القتل الانتقائية تجاه المواطنين المشاركين في مسيرات التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال.

كان الضابط الذي يدعى باسم «جنيد» تارة، و«ماهر الحلبي» تارة أخرى، يعمل كمسؤول ارتباط في ما يسمى بـ «الإدارة المدنية» الإسرائيلية، ويتقن اللغة العربية إلى الحد الذي يجعله يدرك معنى كلماته «العربية»، التي تنفي بشكل قاطع الإدعاءات الإسرائيلية التي تزعم أن إطلاق الرصاص من قبل جنود الاحتلال باتجاه المواطنين المتظاهرين لا يهدف إلى القتل، وإنما من أجل تفريقهم وحسب.

ويعتبر الأسير المحرر «أبو سريع» الذي شيّع جثمانه، أمس في البيرة مثالاً حياً على سياسة القتل العمد التي تتبعها قوات الاحتلال ضد المشاركين في مواجهات التضامن مع الأسرى، سيما أن إصابات معظم الجرحى في الأجزاء العلوية من أجسامهم.

وفيما كان الصحافيون مشدوهين من هول ما سمعوه من الضابط لفت أنظارهم شاب كان يتخذ من عرض السور الممتد من فندق «سيتي ان» الذي حولته قوات الاحتلال إلى ثكنة عسكرية، بطول نحو ٢٠٠ متر بمحاذاة المدخل الشمالي للبيرة «متراساً» يقذف من خلفه حجارته باتجاه الجنود، وفي وقت كان أحد الجنود اعتلى فيه السور على بعد ١٠ متر من الشاب متحيناً الفرصة لاقتناصه.

ودام «تمترس» الشاب خلف السور بين «كروفر» قرابة الساعتين لم يستطع خلالها الجندي اقتناصه، كما لم يجد الشاب فرصة سانحة للانسحاب من مكانه، إلا عندما بدأت إحدى الدوريات باقتحام المدخل لتفريق المتظاهرين الذين هاجموا الدورية ورشقوها بالحجارة بكثافة، حيث تمكن الشاب من الخروج من موقعه للانخراط في صفوف المتظاهرين، غير أن رصاص الجندي المتحفز لاقتناصه «طارده» حتى أصابه برصاصة مطاطية اخترقت جسده وتسببت بتهتك معدته.

وفي وضع كهذا، وصفت إحدى الصحافيات العاملات مع وكالة الأنباء السويدية للمواجهات الدائرة بين المواطنين وقوات الاحتلال بأنها عبارة عن «رحلة صيد للجنود الإسرائيليين، تحدد فيها الضحية، ومن ثم يبدؤون إطلاق الرصاص الحي أو المطاطي باتجاهها».

وأضافت: أن ما يمارسه جنود الاحتلال «شيء فظيع كان من الصعب علي أن أتصوره من قبل، فالسياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين لاتزال مستندة على العقلية الحربية، وكأنما لايوجد سلام في هذه المنطقة»!

وتساءلت قائلة: لماذا لاتطلق إسرائيل سراح الأسرى الفلسطينيين، وتبدأ باتخاذ خطوات جديدة للتسريع بعملية السلام بدلاً من تفننها بأساليب القتل ورفع درجات التوتر في

بيان صحفي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

فيما يحتفل شعبنا في لبنان بتحرير الجنوب اللبناني وتحرير معتقلي الخيام وفي الوقت الذي يستمر فيه إضراب المعتقلين البواسل. تفاجئنا السلطة على خلفية رغبتها بوقف تداعيات الهبة الجماهيرية بشن حملة اعتقالات والتي شملت أكثر من عشرة رفاق من الجبهة فضلاً عن معتقلي القوى السياسية الأخرى قبيل يوم الجمعة، وصبيحة أمس الجمعة قام جهاز الأمن الوقائي باعتقال أربعة كوادر للجبهة الشعبية ثلاثة اعتقلوا من بيوتهم وهم عاهد أبو غلمي نشيط في مجال حقوق الإنسان وعضو اللجنة الوطنية الإسلامية العليا لإسناد الأسرى، والرفيق خالد فراج موظف في جريدة الأيام والرفيق المهندس احمد صوفان، كما اعتقلت من الشارع الرفيق كميل أبو حنيش مركز النشاط الطلابي في الجبهة.

وإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الوقت الذي نستهجن فيه اعتقال الرفاق وكافة مناضلي شعبنا، نطالب السلطة الفلسطينية بوقف هذا المسلسل الذي لايفيد سوى بترسيخ ارتهانها لإملاءات وطلبات العدو الإسرائيلي، ويوسع المسافة بينها وبين الجماهير الشعبية وقواها السياسية المناضلة والمجاهدة، فالتعنت والصلف الإسرائيلي تجاه القضايا المصيرية لشعبنا التي تشكل جوهر حقوقنا الوطنية وفي إطارها تحرير الأسرى يملي على الجميع التخندق في مواجهة المحتل وامتصاص كافة مظاهر الاحتقانات الداخلية لتمهيد الطريق نحو أوسع وحدة شعبية كفاحية مناهضة للاحتلال ومصممة على دحره ودحر برنامجه الاستيطاني التوسعي وتحقيق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعليه فإن الواجب يملي على السلطة الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين وطي هذا الملف إلى الأبد وتحريمه ووقف التطاول على الحريات العامة وإطلاق العنان للهبة الشعبية لتأخذ مداياتها الطبيعية بتجديد الانتفاضة مستلهمين العبرة من شعبنا الباسل في لبنان.

الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٥/٢٧

استمرار حملة الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية

واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية حملة الاعتقالات بحق عدد من المواطنين، حيث طالت حملة الاعتقالات ما يُقارب ٣٠ مواطناً أفرج عن العديد منهم وبقي رهن الاحتجاز حسب المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الضمير ١٠ معتقلين عرف منهم:

بسام الرنتيسي، ناصر أبو الرب، فراس المرارة، سليم نصر (محتجزين لدى جهاز المخابرات في رام الله)، منذ يومي السبت والأحد ٢٠-٢٠٠٠/٥/٢١.

كما قام جهاز الأمن الوقائي صباح الجمعة ٥/٢٦ باعتقال كل من عاهد يوسف، خالد فراج، أحمد صوفان، كميل أبو حنيش.

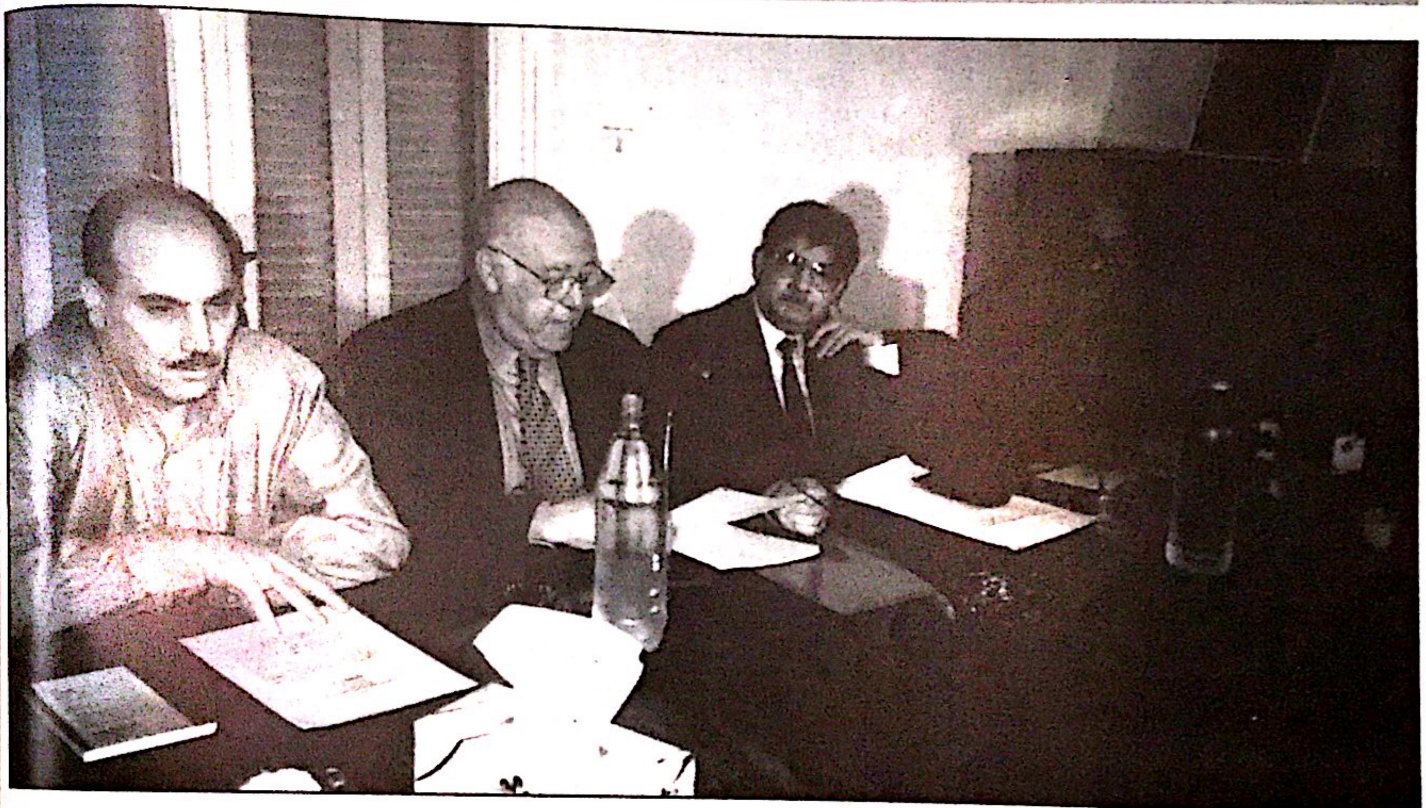
وتأتي الحملة على إثر حركة الاحتجاج الواسعة التي تنظمها الفعاليات الوطنية تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، ومظاهرات الاحتجاج على قتل عدد من الفلسطينيين برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي.

إننا نطالب بوقف حملات الاعتقال والكشف عن أماكن احتجازهم والسماح لمؤسسات حقوق الإنسان والمحامين بزيارة المعتقلين، كما نطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

مؤسسة الضمير
لرعاية الأسير
حقوق الإنسان

بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين للنكبة الفلسطينية

القاهرة تحتضن ندوة تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية



(من اليمين) أ. حلمي شعراوي - د. حامد خليل - السفير وفاء حجازي - د. ماهر الطاهر

بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لنكبة فلسطين تم عقد ندوة فكرية في الفترة ما بين ٢٠-٢٢ أيار (مايو) ٢٠٠٠ تحت عنوان «تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية» وذلك بمقر مركز البحوث العربية في القاهرة، وقد تم عقد الندوة وإعدادها بالتعاون بين مركز البحوث العربية في القاهرة، ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في جامعة دمشق، ومجلة الهدف.

شارك في الندوة أكثر من خمسين باحثاً ومفكراً وأستاذاً جامعياً من مصر وسوريا وفلسطين، كما شارك في الحضور ممثلي مختلف الاتجاهات السياسية في مصر.

ترأس الجلسة الافتتاحية منسق أعمال الندوة الأستاذ السفير محمد وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق الذي رحب باسم مركز البحوث العربية بالأخوة الحضور ومشاركتهم في أعمال الندوة، تلك المشاركة التي تمثلت على نحو خاص باعداد الدراسات الجادة والبحوث القيمة التي تتناول برؤية نقدية المدى الذي حققه الاختراق الأمريكي الصهيوني في عمق المصالح العربية.

وقال السفير محمد وفاء حجازي: إن أعمال الندوة ستزداد ثراءً وغنى بإسهام المشاركين فيها بإبداء الآراء وتقديم المقترحات للإشكاليات التي ستثار في مختلف الجلسات.

وأضاف السيد وفاء حجازي قائلاً: لايفوتني في هذه المناسبة أن أقدم باسم المركز الشكر حاراً وصادقاً إلى مدير مركز

الدراسات والبحوث الاستراتيجية في جامعة دمشق الدكتور حامد خليل وإلى رئيس تحرير مجلة الهدف الدكتور ماهر الطاهر على التعاون الوثيق والجهد الدؤوب لإخراج هذه الندوة إلى حيز الوجود وقال السفير وفاء حجازي: إن الهدف من تنظيم الندوة ليس قاصراً على المراجعة الفكرية والنظرية للموقف العربي وإنما المقصود منها استنفار إرادة الفعل لدى القوى والفصائل القومية العربية المؤمنة بمشروعها القومي الوحدوي».

واختتم السيد وفاء حجازي حديثه بالقول: رغم التسليم بالدور العدواني الذي ساهمت به قوى الاستعمار والامبريالية والصهيونية في إلحاق أبلغ الأضرار بالمصالح العربية وفي مصادرة الآمال والأحلام التي كان ومازال يتطلع إليها العرب على طريق التضامن والوحدة.. وفي انتزاع فلسطين من أحضان الوطن العربي فإننا لايجوز أن نعفي النفس من تحمل قسط كبير من مسؤولية انحدار الموقف العربي، ولايجب أن نغض أعيننا عن رصد عوامل الضعف الذاتي والأخطاء التي ارتكبناها في إدارتنا للصراع وهو الجانب الذي نثق بأنه سيحتل مكانه الواجب من مناقشاتكم ومداولاتكم بحثاً عن طريق استرداد الحق والنفس ودحر العدوان والارتفاع إلى مستوى المسؤولية التي يلقيها التاريخ على أكتافنا.

بعد ذلك ألقى الدكتور حامد خليل مدير مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق والدكتور ماهر الطاهر رئيس تحرير مجلة الهدف والأستاذ حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية في القاهرة كلمات رحبوا فيها بالأخوة الحضور مؤكدين على أهمية انعقاد هذه الندوة وفي هذا الظرف بالذات حيث تواجه الأمة العربية تحديات كبرى في مقدمتها مواجهة المشروع الصهيوني ومخاطره في المنطقة.

بعد إنتهاء كلمات الافتتاح تم عقد الجلسة الأولى للندوة يوم السبت ٢٠/٥/٢٠٠٠ وقد ترأسها السيد السفير مراد غالب رئيس منظمة التضامن الأفريقية الآسيوية ألقى خلالها بحثاً بعنوان «آفاق المشروع الصهيوني، إشكاليات وتساؤلات». تلاه الباحثان الأستاذ عبد العال الباقوري وكيل نقابة الصحافيين في مصر ونائب رئيس تحرير صحيفة الجمهورية والدكتور إيمان يحيى الأستاذ بجامعة قناة السويس وعقب على البحث الأستاذ ضياء رشوان من مركز الدراسات الإستراتيجية في الأهرام وأعقب ذلك مناقشة عامة للبحث وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ حلمي شعراوي تحدث الدكتور حامد خليل مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في جامعة دمشق حيث قدم بحثه والذي حمل عنوان «مخاطر المشروع الصهيوني واحتمالات المواجهة». وقد عقب على البحث الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى مستشار معهد التخطيط القومي في القاهرة والمفكر اللبناني كريم مروة وأعقب ذلك جلسة مناقشة عامة.

وفي اليوم التالي الأحد ٢١/٥/٢٠٠٠ عقدت الجلسة الثانية للندوة والتي ترأسها الأستاذ الدكتور حسن نافعة عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. وألقى خلالها بحث الدكتور سمير أمين الذي ألقاه بالنيابة عنه الأستاذ حلمي شعراوي والذي حمل عنوان «الصراع الصهيوني العربي في ضوء المشروع الأمريكي للسيادة العالمية» وقد عقب على البحث الأستاذ حسن نافعة.

أما الجلسة الرابعة فقد ترأسها الأستاذ السفير محمد وفاء حجازي وألقى خلالها الدكتور ماهر الطاهر رئيس تحرير مجلة الهدف والدكتور أحمد برقاوي أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق بحثاً بعنوان «المواجهة العربية. عوامل الإخفاق وممكنات النهوض وآفاق المستقبل». وقد عقب على البحث الباحثان الدكتور إبراهيم سعد الدين نائب رئيس منتدى العالم الثالث والأستاذ الباحث المصري أمين اسكندر وأعقب ذلك مناقشة عامة للبحث.

وفي اليوم الثالث للندوة ٢٢/٥/٢٠٠٠ جرت حلقة نقاشية عامة حول آفاق المواجهة واحتمالات المستقبل. شارك بها جميع المتحدثين والمعقبين ورؤساء الجلسات بالإضافة إلى عدد كبير من الأخوة الباحثين والمختصين.

وفيما يلي النص الكامل للأبحاث التي ألقيت في الندوة.

لماذا ندوة «تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية»؟

ليس هناك أدنى مبالغة في القول إن أمتنا تعيش اليوم مرحلة مصيرية فاصلة ستحدد نتيجتها مستقبل الأمة العربية لمراحل طويلة قادمة، خاصة وأنها تواجه هجوماً إمبريالياً - صهيونياً لن يتوانى عن مسخ هويتها وتمزيق ما تبقى من أوصالها لينفرد بنزع مواردها واستعباد شعوبها.

إننا لانتجاوز ولانبالغ إذا قلنا إن المشروع الصهيوني قد حقق في مراحله الأخيرة مكاسب كبيرة على سائر الأصعدة في ظل ظروف دولية وإقليمية مواتية له، وعرف كيف يستفيد منها إلى أبعد الحدود. ولعل من أهم العوامل التي استمد منها هذا المشروع قوته: تفكك النظام الإقليمي العربي، وتراكم سلبيات الضعف العربي - حتى على مستوى كل قطر وكل حركة على حدة - نتيجة انهيار القوى العالمية المساندة للحق والموقف العربيين، وبالذات اختفاء «المنظومة الاشتراكية» السابقة وتراجع حركات التحرر الوطني وقوى الجنوب والديمقراطية بشكل عام.

وكانت محصلة هذا الانحدار العربي أن حقق المشروع الصهيوني الإستيطاني مكاسب ضخمة على الأرض، مستنداً في ذلك إلى دعم إمبريالي غير محدود، وجماعات ضغط عالية فائقة التأثير، وآلة عسكرية ذات تفوق كيفي، ومقدرات اقتصادية وإعلامية غير منكرة. لقد نجح أصحاب هذا المشروع العنصري في انتزاع معاهدات ومهادنات وتنازلات باسم «السلام» من جانب نظم سياسية واجتماعية عربية فشلت في التصدي وعجزت عن رفع أدائها على أرض الواقع إلى مستوى الشعار، بل لم تستطع - أساساً - صياغة رؤى علمية تاريخية موحدة على الأمد القريب، ناهيك عن الأمدين المتوسط والبعيد.

والأخطر من هذا كله ما نراه من اختراقات صهيونية داخل النخب والشرائح العربية المتنفذة والتي تضطلع بمسؤولية تشكيل الوجدان والرأي العام، حيث أخذت تبث مشاعر اليأس والانسحاب متوسلة في ذلك بصياغات براقة تحض على التفريط، مثل الحديث عن «توازن المصالح» و«الأمر الواقع» و«ثقافة السلام» و«الانتقال من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية»... الخ. ومن هنا شاع الترويج لكيانات إقليمية منافية للنظام الإقليمي العربي، بل وتكوين التحالفات مع بعض القوى الصهيونية المزعوم مساندتها للسلام.

وإزاء هذه الصورة القاتمة التي تتراكم في الواقع العربي، فإن الأمر يتطلب - لامحالة - إعمال الفكر بروح نقدية منفتحة لاتعرف الحساسيات ولاتنزلق إلى جلد الذات، متخلصة من المنطق البراغماتي الذي يفضي إلى إهدار الثوابت القومية والتاريخية، وكذلك تجاوز حالة الركود والترهل التي أصابت العديد من المثقفين بما عزلهم وأخرجهم من ساحة العمل الوطني والقومي تحت ذرائع مختلفة..

ومن ثم كان تصميمنا على أن تكون هذه الندوة مقدمة للنظر بعمق والتوصل إلى رؤية جديدة كفيلة بتعبئة وتحريك القدرات العربية في المواجهة، وبما يحقق أولاً وقف الانحدار العربي والحيلولة دون وقوع المزيد من التراجعات والهزائم. أي أن الندوة تطمح إلى الجمع بين التفكير الحر والحوار المعمق والمقترحات العملية لتفعيل المواجهة العربية.

لذا سوف تتصدى الندوة لمناقشة المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: المشروع الصهيوني:

- مع التسليم بوجود أسباب موضوعية تاريخية دعت النظام الامبريالي العالمي إلى تبني المشروع الصهيوني.. فإن المطلوب كشف أدوات وأساليب وآليات ومنهج التنسيق والتكامل بين الإمبريالية والصهيونية مع مراعاة خصوصية كل منهما.

- لماذا نجح المشروع الصهيوني في تحقيق أهدافه حتى الآن؟ وكيف نجحت الحركة الصهيونية في نسج تشابكاتها وتعظيم مواطن قوتها على المستويين الإقليمي والدولي؟

- هل هناك حدود لطموحات الحركة الصهيونية أبعد مما هو منجز ومتصور حتى الآن؟ وما هي ممكنات تحالفاتها الدولية والإقليمية لتحقيق ذلك؟

ثانياً: الإخفاق العربي المتواصل:

- لماذا وإلى أي مدى أدى التذبذب والعجز الفكري والثقافي إلى ضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وكيفية التصدي له؟

- ما هي مظاهر وأسباب جمود ولاديمقراطية الحياة السياسية وتبعات ذلك من تقييد أنشطة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والجماهيرية، وما نتج عن ذلك من إخراج الشعوب - إلى حد بعيد - من معادلات المواجهة؟

- لماذا وصل اختلال موازين القوة العسكرية إلى تفوق إسرائيلي كبير، زاد منه عدم تضافر القوى العسكرية العربية؟

- ما هي أوضاع الاقتصادات العربية القطرية على مستويات الإنتاج والتوزيع والاستقلال والتطوير؟ وإلى أي مدى أسهم شحوب التكامل الاقتصادي العربي في إضعاف مواجهة المشروع الصهيوني؟

- إلى أي مدى وصل الفشل في إدارة الصراعات الاجتماعية والطائفية والعرقية؟ وما هي التداعيات المنتظرة للإخفاق في حل التناقضات الداخلية بنجاح؟

- لماذا عجز النظام الإقليمي العربي عن تسوية المنازعات والتناقضات البينية بما يحول دون تفاقمها واستفادة الأعداء من انفجاراتها غير المحكومة؟

- لماذا عجزت النظم والحركات والإرادات العربية عن صياغة رؤية موضوعية للمستجدات والمعطيات القائمة في المجالين الإقليمي والدولي، وبما يحقق استفادة مبدئية سليمة من ممكناتهما لتحقيق الصالح العربي في مواجهة المشروع الصهيوني والتحدي الإمبريالي؟

ثالثاً: الآفاق:

- ما هي المشاهد المستقبلية المتوقعة للصراع في ظل احتمال استمرار الأوضاع السلبية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية؟ وماذا يمكن أن يطرأ من تغيير على هذه المشاهد عند تحقق احتمال حدوث متغيرات جذرية على ذات الأصعدة؟

- ما هي المواقف والسياسات والممارسات التي ينبغي تبنيها وإعمالها - تكتيكياً واستراتيجياً لوقف تمدد المشروع الصهيوني كمطلب أولي؟

- كيف يمكن استنفار «المناعة» القومية من خلال تصفية الاختراقات والجيوب التي نجحت الصهيونية في زرعها وسط النخب السياسية والثقافية العربية - بل وفي بعض الحالات وسط المواطنين البسطاء - تحت مسميات «التطبيع» و«الواقعية» و«الفائدة المتبادلة»، بل وفي بعض الحالات الصارخة: الإعجاب بالعدو؟

- كيف يمكن نقل المواجهة إلى ميدان الحركات الاجتماعية والجماهير الشعبية، وبمستويات ونوعيات أخرى من الفعل المقاوم عوضاً عن الفشل المتحقق؟. وما هو دور المثقفين الوطنيين والتقدميين كحلقة مفصلية في هذه العمليات الحيوية والمصيرية؟ ●●

آفاق المشروع الصهيوني.. إشكاليات وتساؤلات
ورقة للمناقشة

مركز البحوث العربية ـ القاهرة
اعداد: عبد العال الباقوري وكيل نقابة الصحفيين في مصر ود. إيمان يحيى الاستاذ في جامعة قناة السويس

مقدمة



خمسون عاماً مضت على قيام دولة إسرائيل، خمسون عاماً مثلت حقبة مريرة، ساخنة من صراع ممتد على مدى قرنين بين الصهيونية التوسعية الناشئة والشعب العربي المتطلع للنهضة وفي القلب منه عرب فلسطين، خمسون عاماً تحولت فيها شبه الدولة التي أقامتها الحركة الصهيونية وعصاباتها العسكرية إلى قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط تطمح أن تنفرد بقيادة المنطقة دون منازع.

وعبر تلك الحقبة الزمنية تمددت مساحة توسعها الجغرافي ليصل إلى قمته بعد هزيمة العرب في يونيو ٦٧ وإن بدأ في التقلص بعد حرب أكتوبر تشرين ٧٣، وفي الوقت نفسه تكرست سطوتها العسكرية في المنطقة لتبلغ ذروتها في عام ١٩٨٢ باحتلال عاصمة عربية ثانية بعد احتلالها القدس في ٦٧، وخلال تلك الحقبة أيضاً حدث العديد والعديد من التحولات في مواقف الأطراف.. تبدلت حالة الرفض والحصار العربي لإسرائيل إلى القبول الضمني بوجودها ثم إلى الاعتراف الصريح بل وإقامة العلاقات الدافئة بين بعض الأنظمة وبينها، ولم يقتصر ذلك التحول على بعض أنظمة دول الطوق بل وامتد عبر الصحراء العربية الشاسعة لدول العمق والأطراف مشرقاً ومغرباً.

وشهدت أعوام الصراع العربي الإسرائيلي خمس حروب نظامية وشبه نظامية في أعوام ٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣، ٨٢ .. تخللتها مواجهات مسلحة أخرى عديدة، وبينما بدأت تلك الحروب بمواجهة الجيوش النظامية العربية والجانب الصهيوني فإنها انتهت بمواجهة بين الجيش الإسرائيلي وقوات شبه نظامية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية. وتميزت حقبة التسعينات بظهور موجة جديدة من الحروب في المنطقة، من الممكن أن نطلق عليها الحروب بالوكالة. تلك الحروب التي تمت وتتم لصالح إسرائيل في المنطقة ودون مشاركتها، والتي بدأت بحربي الخليج الأولى والثانية والتي لم تنته بالتهديدات التركية لسوريا والدفع بالمنطقة لحافة الحرب لأهداف ذات علاقة حميمة بالمصالح الإسرائيلية.

خمسون عاماً شهدت تحولات وتبدلات في مواقف ورؤى وأطراف الصراع مثلما شهدت تغيرات واسعة على مسرح المنطقة العربية وعلى المسرح الدولي، فمن كيانات سياسية عربية واقعة تحت نفوذ الاحتلال الأجنبي إلى دول قطرية ذات بنى مؤسسية تكرست قطريتها بعد زوال الاستعمار المباشر، ومن عالم ثنائي القطبية تتوازن فيه القوى والمصالح بين الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى على رأس المعسكر الاشتراكي من ناحية وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من ناحية أخرى، وما يمثله ذلك التوازن من هامش للمناورة ومساحة تسمح بحرية الحركة بل وبدعم لحركات التحرر الوطني وبروز قوى عدم الانحياز.. إلى عالم أحادي القطبية ونظام عالمي تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة المطلقة بينما تنحسر فيه موجة التحرر الوطني بعدما انهارت الشيوعية السوفيتية.

لقد نشأت إسرائيل في عالم الأمس الذي يحترم الحدود القومية ويعترف للدولة القومية بسطوتها وتزدهر فيه مفاهيم التنمية المستقلة وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وتفرض فيه القيود رؤوس الأموال، واليوم تحول عالم الأمس إلى قرية صغيرة بفضل ثورة المعلومات ووسائل الاتصال وكادت الحدود القومية فيه تتلاشى أمام تدفق المعلومات ورؤوس الأموال. إنه عالم جديد بمفاهيم جديدة نشأ بعضها بشكل موضوعي مبرر بينما تتم محاولة فرض بعضها الآخر المتسم بالذاتية بغرض فرض الهيمنة من الطرف الأقوى والأعظم.

وفي وسط تلك التحولات والتبدلات تجيء ندوتنا الحالية حول مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي لتصبح بمثابة وقفة للتمعن والنظر في الذات والآخر العدو، وفيما اعترتنا واعترته من تغيرات، وفيما طرأ، وما غاب من عوامل وحقائق ومبررات في إطار الصراع العربي الصهيوني، وأيضاً في محيطه الإقليمي والعالمي.. تجيء ندوتنا لنلقي أولاً نظرة على واقعنا وواقعهم.. كيف أصبحنا وكيف أصبحوا بعد خمسين عاماً من النكبة؟.. وحين تكتمل نظرتنا حول اللحظة الراهنة على ضوء تاريخ ومسيرة الصراع تتضح لنا المعالم السياسية والاستراتيجية بكافة أبعادها لتعطي لنا «تقدير موقف» شاملاً واستراتيجياً للصراع في اللحظة الراهنة بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والديموغرافية.. الخ، وبعدها يصبح ممكناً استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ووضع محدداته ومحاولة وضع التصورات الممكنة لتطوره وسيناريوهات أحداثه في الفترة المقبلة، ومن استقراء الواقع واستشراف المستقبل يمكن

اكتشاف وصياغة المهام المنوطة بحركة التحرر العربية في صراعها مع الصهيونية في الحقبة الزمنية القادمة.

إن الورقة المقدمة إليكم في ندوتنا هذه لاتقدم إجابات قاطعة محددة بقدر ما تطرح من تساؤلات مفتوحة لإثراء المناقشة والجدل حول طبيعة اللحظة الراهنة في الصراع العربي الإسرائيلي وإمكانية استشراف مستقبله.. إننا نضع إشكاليات وتساؤلات ذهنية بقدر ما نقدم من حقائق ووقائع نضع تلك الإشكالات والتساؤلات في إطار يسمح بتبلور وجهات نظر مختلفة حول مستقبل الصراع كما يسمح أيضاً بالتقاء تلك الآراء ووجهات النظر في نقاط التقاء محددة لطبيعة هذا الصراع بالأمس.. واليوم.. وغداً.

ولنبدأ في رصد محاور الورقة.

أولاً: إسرائيل مشروع عنصري استعماري وطبيعته التعاقدية

تشكل إسرائيل ظاهرة فريدة في تاريخ العالم، بوصفها دولة قامت على أساس عنصري - ديني ارتبطت تاريخياً مع الإمبريالية بهدف إخضاع المنطقة العربية ونهب ثرواتها. لقد اكتست الفكرة العنصرية بوشاح قومية مزيفة مصطنعة، ظلت طوال قرن من الزمان تبحث عن تحالفات مع عدد من القوى الكبرى عبر محاولات وتعاقدات عديدة مع الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا والدول الأوروبية وأخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعبر نسج التحالفات الوقتية والدائمة استطاعت الصهيونية إبرام أول تحالف لها مع بريطانيا والغرب عبر وعد بلفور الذي أضفى على مطامحها شرعية سياسية دولية أن تبدأ مشوار إنشاء الدولة.

وعبر وسيلتي «التحالف» و«التحييد» قامت إسرائيل بالتحالف مع الغرب وأمريكا، وتحييد الخصوم المفترضين مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية إبان قيامها. ولم تهمل الصهيونية طرق السبل المتاحة والممكنة لإيجاد حلفائها في المنطقة العربية، وشهد النصف الأول من القرن العشرين محاولات ومحادثات رجالاتها مع بعض القادة الوطنيين في البلاد العربية بغرض إبرام تحالف غير مقدس.. وفي النصف الثاني لم تأل إسرائيل جهداً في أن تجد من يظاهرها خفية في الأوساط الرجعية العربية، إنه طريق طويل من الالتفاف والتحالف والاستيعاب أفضى إلى ما هي عليه الآن.

وكما نمت «الصهيونية» كإطار فكري عنصري داخل الأوساط اليهودية، استطاعت أيضاً تجييش جماهير اليهود في العالم لتجعل كثرتهم الغالبة في صفها، واستطاعت استغلال

إن العلاقة التحالفية ذات الطابع التعاقدي بين إسرائيل والغرب تتعاظم يوماً بعد يوم بتعاظم النظام الرأسمالي ودخوله في أطوار جديدة أكثر رُقياً وتعقيداً، ذات آليات حديثة

كافة الفرص التاريخية في تعبئتهم وتهجيرهم من مجتمعاتهم الأصلية، فاستغلت الاضطهاد التاريخي الذي عانوه في الغرب والذي تضاعف إبان النازية لاستدرار العطف والتاييد لمشروعها، بينما لم يستطع العرب استغلال الفرص التاريخية المتاحة لإيقاف الزحف الصهيوني على بلادهم ولم يضعوا تحالفاتهم مع الآخرين في إطار خدمة مشروعهم الوحدوي والتنموي.

وهكذا جاءت إسرائيل كثمرة للتعاقد بين الرأسمالية الغربية والصهيونية وكنتيجة منطقية لالتقاء مصالح القوى الاستعمارية الجديدة ومصلحة الشوفينية اليهودية، وظلت الدولة الصهيونية تشكل أداة تنفيذ مهام هذا الالتقاء وللحفاظ على مصالحه طوال عمرها الممتد عبر نصف قرن.. وفي عصر جديد تبرز العديد من الإشكاليات الخاصة بتلك الطبيعة التعاقدية، وخاصة في نظام عالمي يتسيده الآن قطب واحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

هل يتعزز التحالف الإسرائيلي الإمبريالي أم يتقلص في إطار هذا النظام الجديد؟ وإلى أي مدى يحتاج الغرب إلى إسرائيل في المنطقة مع وجود معظم الأنظمة الحاكمة العربية تحت جناحيه؟ وهل تغيرت تلك الطبيعة التعاقدية بين إسرائيل والغرب طبقاً للظروف الجديدة؟ وما هي آليات إسرائيل الخاصة لضبط إيقاع تحالفها مع الغرب؟ وغيرها من الإشكالات والتساؤلات المطروحة علينا اليوم.

وقد يبدو لأول وهلة أن الدوائر الإمبريالية لم تعد بحاجة إلى مجهودات إسرائيل طالما أنها - الآن - تتواجد بشكل مباشر ومكثف وصل إلى حد التواجد العسكري، ولكن الوقائع تثبت وسوف تثبت أن إسرائيل لازمة وضرورية للحفاظ على التواجد السافر للغرب، في الوقت ذاته الذي تستفيد منه كحماية وضمانة. وقد يبدو محتملاً المناورة على تناقضات ثانوية بين الغرب وإسرائيل أو بالأحرى بين «الغرب» وبين «قوى سياسية» داخل إسرائيل وذلك لفترات زمنية محدودة للغاية ولكن يبقى خط العلاقة التعاقدية مستمراً صاعداً أبداً، قد يتباطأ للحظات عابرة ولكنه متصل لايتعرج ولا يتوقف. وفي فترات ذلك التباطؤ يصبح لزاماً على الجانب العربي استغلالها ومحاولة إطالتها وتكثيفها عبر محاولة نسج علاقات أكثر برجماتية وواقعية مع القوى المستفيدة في الغرب.

إن العلاقة التحالفية ذات الطابع التعاقدي بين إسرائيل والغرب تتعاظم يوماً بعد يوم بتعاظم النظام الرأسمالي ودخوله في أطوار جديدة أكثر رُقياً وتعقيداً، ذات آليات حديثة وعلاقات مبتكرة متشابكة تربط بين أوصال النظام الرأسمالي العالمي.

ولم تكتف إسرائيل بتلك الشبكة من التحالفات مع الغرب بل إنها تسعى بشكل دائب ومستمر لمد تحالفاتها إلى روسيا وتركيا والهند والصين وبلدان العالم الثالث في ظل غياب استراتيجية عربية شاملة للتعامل مع تلك القوى العالمية الناشئة والصاعدة. وهنا تبرز أهمية وضع خطة لأولويات نسج تحالفات جديدة أو بالأحرى إحياء تحالفات وأطر دولية قديمة لحصار السياسات الصهيونية في هذا المجال.

ثانياً: إمكانيات المشروع الصهيوني.. الآن

إذا ألقينا نظرة فاحصة على وضع المشروع الصهيوني الآن وعلى إمكاناته وظروفه الخاصة لاستطعنا أن نرصد محدداته الخاصة التي تميزه عما عداه من مشاريع استعمارية وفي الوقت نفسه نضع أيدينا على نقاط قوته واستمراريته ونقاط ضعفه.

أ - النظام السياسي الداخلي وتناقضات المجتمع الإسرائيلي:

استطاعت إسرائيل أن تخلق وتطبق نظاماً سياسياً مرناً نجح - حتى الآن - في استيعاب التناقضات الاجتماعية والإثنية والسياسية والثقافية داخل الدولة، ودون تشققات خطرة تهدد مجمل إنجازاته، وتمكنت الدولة الصهيونية من خلق إرادة موحدة رغم تضارب المصالح الضخم والفسيفساء المكون منها المجتمع، وساعدت ظروف التعبئة المستمرة، وحالة الحرب الدائمة التي عاشتها منذ إنشائها في الحفاظ على هذه الوحدة.

وهنا تبرز إشكالية تتعلق بالإدعاء الذي تروجه إسرائيل حول ديمقراطيتها: هل يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي على أسس عنصرية دينية؟ ديمقراطية تستثنى الآخرين من ممارساتها وتقوم على اضطهادهم؟! بالطبع إنها ليست ديمقراطية حقيقية ولكنها شكلية صورية. ورغم ذلك فقد استطاعت تلك الشكلية الديمقراطية أن تقوم بدورها في الحفاظ على المجتمع الإسرائيلي من الانفجار الداخلي بل وكانت آلية ضرورية للحراك السياسي والاجتماعي داخل الوسط الصهيوني بينما

ظل المشروع العربي مفتقداً ديمقراطيته ولايتمتع أفراده بحرياتهم الأساسية وظلت أزمة الحريات والديمقراطية في الجانب العربي أهم نقاط ضعفه.

وفي ظل التغيرات الديموغرافية وبروز تناقضات عدائية داخل إسرائيل تبرز إشكالية أخرى تتعلق بالديمقراطية الإسرائيلية التي قد تبدو نموذجاً معبراً لديمقراطية النخبة، ديمقراطية تمارس بموجبها شريحة صغيرة من المجتمع تداول السلطة بينما يقبع الجزء الأعظم منه بعيداً عنها، يتم استدعاؤه بين فترة وأخرى للاستقواء به، ووضع اليهود الشرقيين خير مثال لذلك فحتى أثناء حكم الليكود الذي يساندونه ظلوا في أسفل السلم السياسي والاجتماعي بينما تمتع أمراء الليكود الإشكناز بكل الميزات والامتيازات بالنظام السياسي، فهل يستطيع ذلك النظام السياسي استيعاب تلك التناقضات الجديدة والقديمة بين الإشكناز والسفرديم.. وبين العلمانيين والمتدينين.. وبين اليمين واليسار.. وبين اليهود والعرب.. وبين المهاجرين والصابرا هل يستطيع؟! وهل يتطور النظام السياسي الإسرائيلي والنظام الحزبي بفعل تلك التغيرات لينتهي نظام الكتلتين الرئيسيتين ويتحول إلى نظام تتمتع فيه أقليات قومية وافدة - روسية وغربية وشرقية - وأقليات عربية بأدوات ضغط منفصلة كمجموعات مصالح النظام الأمريكي مثلاً؟!

ومع وصول إسرائيل إلى اعتراف الأنظمة العربية المحيطة بها، وحصولها على ما يمكن تسميته بالشرعية الزائفة من الجيران تناثرت بعض وجهات النظر التي تتنبأ بمرحلة جديدة للصهيونية، مرحلة تأخذ فيها التناقضات الداخلية كامل أبعادها في ظل انحسار التناقض الخارجي، ويصبح فيها التناقض الرئيسي داخل الدولة الصهيونية هو التناقض بين العلمانيين وأنصار الدولة الدينية، وهل هو تناقض يهدد «الشكلية الديمقراطية» الإسرائيلية بالانهيار.. وهنا يجب أن نعير اهتمامنا لإمكانات استغلال تلك «الشكلية الديمقراطية» وخاصة مع ظهور مجتمعين اثنين متميزين داخل إسرائيل، هما عرب إسرائيل(٤٨) الأقلية الروسية.

هل يمكن أن تلعب المجموعة العربية داخل إسرائيل دوراً في تقرير مستقبلها السياسي؟! متى وكيف؟ وما هي سبل تعزيز هذا الدور وجعله مساعداً للمصالح العربية وليس العكس؟! كلها تساؤلات تحتاج إلى إمعان وتدبر بلا مبالغة أو تهوين.

ب - العسكرة والتحالفات الاستراتيجية:

تمثل المنظومة الأمنية الداخلية والخارجية في إسرائيل عنصراً أساسياً من عناصر وجودها المادي والموضوعي، نظراً لظروف



أ. حلمي شعراوي

نشأتها الاصطناعية، ولطبيعة توجهاتها التوسعية والعنصرية. لقد كان الارتكان إلى القوة والعنف بمعناهما المباشر هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لإنجاز ما تم إنجازه من خطوات في برنامج المشروع الصهيوني. وتبدو إستراتيجية «حافة الهاوية» المستمرة التي تدفع إسرائيل المنطقة إليها والحروب الدورية في المنطقة (١٩٤٨-١٩٥٦-١٩٦٧-١٩٧٣-١٩٨٢.. الخ) أموراً طبيعية، تنسجم والبنيان الأيديولوجي/ السياسي للدولة. إن المجتمع الإسرائيلي شبيه بالثكنة العسكرية، دائماً في حالة توتر، ولاشك أن المؤسسة العسكرية هي أكبر المستفيدين من ذلك الوضع فهي مدرسة إعداد الكوادر للعمل السياسي والنظام العام. تكفينا أي نظرة فاحصة على النخبة الإسرائيلية لندرك أن معظمها إن لم يكن كلها قد تدرج في مؤسسات الجيش إلى أعلى مناصب القيادة العسكرية.

وتراوحت نسبة الإنفاق العسكري للإنفاق العام في الميزانيات الإسرائيلية ما بين عام ٩٠ حتى عام ٩٥ ما بين ٢٧,٩٪ إلى ٢٣,١٪، وإذا قارنا حجم المؤسسة العسكرية في بلد صغير مثل إسرائيل بحجمها في دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأدركنا إلى أي مدى مازالت إسرائيل - رغم ادعاءاتها باتجاه مسار التسوية - مدججة حتى قمة رأسها بوسائل القوة والعنف.

يجب أن نعير اهتمامنا لإمكانات استغلال تلك «الشكلية الديمقراطية» وخاصة مع ظهور مجتمعين اثنين متميزين داخل إسرائيل، هما عرب إسرائيل(٤٨) الأقلية الروسية.

يبلغ عدد العاملين بالجيش لكل ألف مواطن في إسرائيل ٤٩,٧٦ أما في الولايات المتحدة ٩,٤٩ ويبلغ الإنفاق العسكري لكل نسمة في إسرائيل ٨٣١ دولاراً وفي الولايات المتحدة ٤٣٢ دولاراً، وتبلغ نسبة الإنفاق العسكري/ الناتج المحلي في إسرائيل ٣٠,٧٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٤٪!!

مقارنة أخرى قد تكون مفيدة، فبعد ما يقرب من عشرين عاماً من توقيع اتفاقات كامب ديفيد بلغ عدد القوات المسلحة في إسرائيل عام ٩٧ حوالي ١٧٥,٠٠٠ نسمة وعدد الاحتياط ٤٣٠ ألف جندي والقوات شبه العسكرية ٦١٠٠ شخص، بينما نقص عدد القوات المسلحة في مصر إلى ١٩٦,٣٠٠ جندي وقوات الاحتياط إلى ١٥٠ ألف وقوات شبه عسكرية (الشرطة وخلافها) ٤٢,٠٠٠ جندي!! مجتمع يبلغ تعداده خمسة ملايين نسمة ويمتلك جيشاً مكوناً من ٦١٠ألف جندي، وبنفس النسبة نستطيع أن نتوقع ما تحتاجه مصر من جيش. إذاً.. هذا الجيش وفقاً للتعداد المصري يجب أن لايقل عن سبعة ملايين جندي!! تلك الإحصائيات تبين إلى أي درجة تمت عسكرة المجتمع الإسرائيلي.

وتطرح الطبيعة العسكرية للمجتمع الإسرائيلي على الجانب العربي العديد من التحديات. أولها هو الاحتكار الصهيوني لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الخيار النووي، وثانيها التطورات التقنية العالية التي تشهدها الصناعات العسكرية الإسرائيلية ودخولها مجالات التعاون مع الولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها من البلدان، وثالثها وليس آخرها هو الاتفاقات الاستراتيجية التحالفية التي عقدتها إسرائيل أخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

وهنا يبرز العديد من التساؤلات حول استراتيجية مواجهة تلك التحديات، هل مازال مناسباً طرح شعارات ومبادرات إخلاء منطقة الشرق وسط من أسلحة الدمار الشامل؟! أم يجب أن نحصل على خيارنا الرادع النووي خاصة في ظل كسر الهند وباكستان لقواعد نظام «الأبارتهايد النووي»؟ كيف يمكن تحييد فاعلية امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة ذات الأثر السياسي الحاسم، وكيف يستطيع العرب أن يطوروا من صناعاتهم العسكرية عبر إستراتيجية شاملة متكاملة؟!

وتطرح التسويات المرتقبة والمبرمة بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية تساؤلات مشروعة حول مستقبل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فالملاحظ حتى الآن أن تلك المؤسسات مازالت لها اليد الطولى في المجتمع الإسرائيلي رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على بدء مسيرة التسوية، فهل يضمحل دورها ويتقلص بعد إبرام تلك التسويات؟! أم أنها



(من اليمين) أ. حلمي شعراوي ـ د. حامد خليل ـ السفير وفاء حجازي

تقوم بوظيفة عضوية داخل دولة غير طبيعية للاحتفاظ بتماسك مجتمع غير طبيعي؟!

ج ـ الاقتصاد والدعم الخارجي

نشأت اقتصاديات دولة إسرائيل معتمدة بالكامل على المساعدات الخارجية الغربية، ويكفي أن نعلم أن حجم المساعدات الرسمية الأمريكية ما بين عامي ٤٩-٩٦ قد بلغ ٦٦,٥٨٨ مليار دولار، هذا عدا المساعدات الغربية الأخرى والتعويضات الألمانية وتدفقات تبرعات رأس المال اليهودي. وبفضل تلك المساعدات استطاعت إسرائيل التغلب على الأزمات التي واجهتها، واستطاعت بناء بنية تحتية تستوعب الأعداد المتزايدة للمهاجرين إليها. وقد كان الحصار الاقتصادي العربي عبر «المقاطعة العربية» المفروضة عليها أكبر من معوق لنموها الاقتصادي وتمددها كإمبريالية صغرى في المنطقة.. والآن بعد انهيار أجزاء كثيرة من حلقة الحصار المفروضة عليها بدأ اقتصادها مرحلة جديدة تستهدف الاشتباك باقتصاديات المجتمعات المحيطة والتغلغل فيها ولعب دور قيادي بفضل البنية العلمية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها.

وعبر خمسين عاماً طرأت تغيرات على طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، فمن الاعتماد على الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية وتصديرها، إلى الصناعات العلمية فائقة التطور والتي أصبحت لاتحتاج إلى المواد الخام مثل صناعات الحاسوب والبرمجيات، ومن صادرات تشكل الموالح معظمها في صدر إنشاء الدولة إلى غلبة كبيرة للمنتجات عالية التقنية في حجم قدرة إسرائيل التصديرية.. وهنا يبرز تساؤل مهم وهو ما مدى تأثير هذا التغير في طبيعة النظام الاقتصادي على بنية المجتمع الإسرائيلي الذي اعتمد على الاستيطان والتوسع في الأراضي الزراعية؟! هل تؤدي تلك التغيرات إلى جعل الاستيطان قضية من الدرجة الثانية بالنسبة له؟! أم أنها فقط تجعل من الاستيطان ذا طبيعة صناعية خاصة ملائمة لنوعية عالية الكفاءة من المهاجرين؟!

وتمثل الانجاز الإسرائيلي في مجال التنمية البشرية تحدياً خطيراً أمام الجانب العربي، فبينما يبلغ نصيب الفرد في الإنفاق على التعليم في البلدان العربية ٣٤٠ دولاراً يبلغ هذا النصيب في إسرائيل ٢٥٠٠ دولاراً، وتتسع الفجوة بين العرب وإسرائيل في الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثين ضعفاً إذا أخذنا في الاعتبار التفاوت في حجم السكان وحجم الناتج المحلي، ويصل معدل التفوق النسبي لإسرائيل على العرب في تسجيل العلامات التجارية إلى أكثر من مائة مثل عن العرب. كل تلك المؤشرات تشير إلى تفوق إسرائيلي كاسح في مؤشرات الإنتاجية التقنية اعتماداً على الهجرة عالية الكفاءة من جانب وعلى حسن التنظيم والحشد وعلاقاتها الوطيدة مع يهود الغرب والدوائر الرأسمالية من جانب آخر.

ونتيجة للعوامل السابقة قفز معدل نمو إجمالي الناتج القومي في إسرائيل إلى ٧,١٪ و٥,١٪ في عامي ٩٥-٩٦ بينما ظل حجم الدين الخارجي كبيراً بالنسبة لدولة يبلغ تعدادها خمسة ملايين، ففي عام ٩٣ بلغ حجم الدين الخارجي ٢٠,٣ مليار دولار ونتيجة للنمو النشط الذي يشهده الاقتصاد الإسرائيلي وفي نفس الوقت تباطؤ معدلات الهجرة في العامين الأخيرين شهدنا اعتماداً كبيراً على العمالة غير اليهودية من عمالة عربيةوأخيراً عمالة وافدة آسيوية.. تلك الحقيقة تطرح إشكاليةخطيرة حول مستقبل الدولة الصهيونية وحول نقائها العرقي، وحول طبيعتها السكانية المستقبلية في ظل تدفقات رؤوس الأموال والقوى العاملة!!

وتعتمد إسرائيل في مخططاتها التي ارتبطت بمسيرة التسوية والتطبيع على بنيتها الاقتصادية وتصورها للقيام بدور رائد في منطقة الشرق الأوسط وربط الاقتصاديات العربية باقتصادياتها عبر مشروعات للتعاون الإقليمي. تطرح إسرائيل نفسها كوكيل لرأس المال العالمي وشريك فيه وكوسيط قادر على نقل التقنية العالمية في أسواق المنطقة، وتريد تعويض النقص الحاد في الموارد الطبيعية باستجلاب تلك الموارد من المجتمعات العربية وخاصة موارد الطاقة (مصر ـ قطر)، وأن تتحول إلى التركيز التام على الصناعات عالية التقنية بما يتلاءم مع متغيرات الهجرة وطبيعة الاقتصاد العالمي الجديدة التي تعطى الربحية الأعلى والتفوق لذلك المجال من الصناعات الذي لايحتاج إلى أيد عاملة كثيفة.

هل تستطيع إسرائيل بدينها الخارجي الذي وصل إلى أكثر من ٢٠ مليارا من الدولارات في عام ٩٣ القيام بهذا الدور، وإلى أي مدى تقبل الأنظمة والطبقات الحاكمة العربية لها بالهيمنة؟! إشكالية تحتمل إجابات متعددة في ظل عوامل كثيرة تتراوح بين عمق الموروث الثقافي والحضاري المعادي للمشروع الصهيوني ووجود قوى اقتصادية إقليمية تطمح في هذا الدور ولن تقبل لغيرها بالقيام به وبين ظروف عالمية لايخضع فيها رأس المال لجنسية أو هوية، ولايمكن لمن أراد الاستقصاء عنه الوصول إلى كينونته وأصله.

وفي ظل مسيرة التسوية المزمعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل تبرز إشكالية جديدة وهي الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني للسلطة الوطنية والاقتصاد الإسرائيلي وتأثيراته المتبادلة التي قد تصل إلى حد الاعتماد المتبادل اعتماداً تفرضه ظروف العمالة الفلسطينية ووجود سوق داخلي متسع لتصريف منتجات الصناعة الإسرائيلية وظهور شريحة من الكومبرادور المحلي الفلسطيني والمرتبطة مصالحه بدوام تلك الهيمنة. ويطرح هذا الارتباط أيضاً تساؤلاً حول دور كيان الحكم الذاتي المحدود على الصعيد الاقتصادي العربي وحول خطورة أن يتحول إلى بوابة للاختراق الصهيوني عبر اقتصادياته للمحيط العربي واقتصادياته. إن فك الارتباط بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي سيظل مشكلة تؤرق كل المهتمين بالصراع العربي الإسرائيلي كي يبحثوا عن وسائل عملية لفك هذا الارتباط دون الوقوع في براثن المصيدة الصهيونية الهادفة لخلق تشابكات عضوية لاقتصادياتها مع اقتصاديات المنطقة.

د ـ الهجرة والاستيطان:

تمثل الهجرة صلب المشروع الصهيوني باعتباره مشروعاً استيطانياً إحلالياً في الأساس، وقد سعت إسرائيل، وقبلها الحركة الصهيونية، بدأب وإحكام إلى تحقيق أكبر

معدلات ممكنة في الهجرة واستغلت كل ظرف عالمي ومحلي متاح للدفع بمجموع اليهود في شتى أنحاء العالم للقدوم إليها.

كما ترتبط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بقضية الاستيطان، بما تمثله من مخاطر وتحديات مباشرة على وضعية الأرض الفلسطينية ومعدلات امتصاصها في التركيبة الصهيونية، فارتباط الاستيطان بقضية الهجرة ارتباط وثيق، نظراً لتأثيراتهما المتبادلة، ولضرورات دمج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي واستخدامهم لتدعيم القدرات الأمنية والاستراتيجية للدولة ولتغيير الحقائق الجغرافية ـ الديمغرافية ولخلق أمر واقع جديد يصعب تبديله ليؤثر تأثيراً حاسماً على أية تسوية مستقبلية لتصب في جعبة المصلحة الإسرائيلية.

وتكتسب هجرة اليهود الروس أهمية خاصة في مسيرة تلك الهجرة، بحكم ثقلهم والدور الحاسم لتلك الموجات من المهاجرين في منعطفات تاريخية مرت بها الدولة الصهيونية. شهدت الهجرة الروسية إلى إسرائيل حتى الآن ثلاث موجات: الموجة الأولى جاءت في عام ١٩٠٦ وكان من بين روادها زعماء إسرائيل (بن غوريون وغيره)، والموجة الثانية أتت بحوالي مائة وخمسين ألف مهاجر أثناء أعوام السبعينات عندما فتح الاتحاد السوفيتي أبوابه لهجرة مواطنيه اليهود وقد تم استيعاب هاتين الموجتين في المجتمع الإسرائيلي. أما الموجة الثالثة فقد أتت بأكثر من ٧٠٠ ألف يهودي روسي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في حقبة التسعينات ليصل تعداد هؤلاء المهاجرين إلى ١٥٪ من عدد سكان إسرائيل.

لقد تحول المهاجرين الروس إلى أكبر أقلية إثنية داخل إسرائيل بعد العرب بما يحملونه من إرث ثقافي وعادات علمانية متأثرة بثقافاتهم في موطنهم الأصلي، وأصبحوا يمثلون ثقلاً سياسياً مؤثراً في ميزان القوى السياسية داخل إسرائيل.. كما أن مستواهم المهني والعلمي أضفى الكثير من السمات على الدولة العبرية، فهم في مجملهم من أصحاب الكفاءات العلمية (أطباء ـ علماء ـ مهندسون) وتركزهم السكاني يقع داخل حدود إسرائيل ٤٨ في مدن التطوير، لكنهم فاجؤوا المراقبين بمواقفهم الانتخابية في عام ٩٦ حيث تحالفوا مع اليمين الإسرائيلي وأخذوا مقولاته بشأن الصراع مع العرب كما هي، بعكس أجدادهم للمهاجرين الأول ذوي النزعة اليسارية الصهيونية.

تطرح الهجرة اليهودية الروسية إشكالية هامة تتعلق بمستقبل تلك الكتلة من المهاجرين وبمستقبل إسرائيل، خاصة وأن الظروف الحالية في روسيا وازدياد الصراع السياسي فيها ونمو الشعور المعادي لليهود بها! يجعلها مرشحة لتصدير موجة جديدة عاتية من المهاجرين في الأعوام المقبلة عند حدوث أي اضطراب يمس بهيكل السلطة في روسيا، ولاشك أن أعين الصهيونية وعقولها تخطط لهجرة أكثر من مليون مهاجر روسي في الأعوام القليلة المقبلة، ويبدو التناقض بين طبيعة هؤلاء المهاجرين ومواقفهم موضع تساؤل.. هل يرتبط توجههم المتشدد تجاه الصراع بإحساسهم الذي ورثوه من إقامتهم في دولة عظمى مترامية الأطراف الاتحاد السوفيتي والذي يولد نوستالجيا الحنين إلى إقامة دولة كبيرة تتسع لموجات أخرى من مخزون مهاجريهم الروس القادمين؟! أم أن عداءهم ومعاناتهم في ظل النظام الاشتراكي السوفيتي قد باعد بينهم وبين حزب العمل ويسار الصهيونية؟!

إشكالية أخرى تتعلق بمستقبلهم السياسي، لقد كونوا بالفعل مجتمعاً متميزاً داخل الدولة الصهيونية فيكفي أن نعلم أن لهم ٤ جرائد يومية ومحطتان إذاعيتان باللغة الروسية أليس من الممكن أن تتحول إسرائيل إلى دولة ذات طبيعة هيللينية متعددة الهويات القومية؟! دولة استعمارية وإمبراطورية صغرى تجمع شظايا هويات ثقافية وقومية ذات طابع استغلالي وعدواني على جيرانها؟! ثم أي مستقبل سياسي ينتظر هؤلاء المهاجرين؟ هل يظلون حزباً واحداً يدافع عن مصالحهم الإثنية أم سيستطيع النظام السياسي الإسرائيلي استيعابهم في أحزابه أم سيتمايزون فيما بينهم ليكونوا أحزاباً مختلفة المواقع السياسية والاجتماعية؟! كلها تساؤلات مشروعة وذات جدوى تحتاج إلى سبر غورها كي نكشف تأثيرها على مسيرة المشروع الصهيوني في المستقبل.

ثالثاً: مواطن القوة والضعف في المشروع الصهيوني

تقترن عوامل قوة المشروع الصهيوني بعوامل ضعفه في جدلية خاصة بطبيعة نشوئه ووجوده الاصطناعية كما أسلفنا في الأجزاء السابقة. ولاشك أن أبرز عوامل قوة هذا المشروع يرتبط بخارجه ألا وهو الضعف العربي العام الذي أفرزه واقع التجزئة الاستعماري وضيق أفق البرجوازيات الحاكمة، فقد جاءت نشأة إسرائيل وتطورها على حساب هذا الضعف الذي لولاه لما قامت إسرائيل ولما وصلت إلى ما هي عليه الآن. وتأتي تحالفاتها الوثيقة مع الغرب والرأسمالية العربية، وفي القلب منها التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الصهيوني، كأخطر مكامن قوتها وكضمانة أكيدة لها في صراعها مع العرب.. تلك الضمانة التي تستخدمها دائماً عند الشعور بالخطر وعند الإحساس بقرب تغير موازين القوى.

ومن ضمن مكامن القوة في المشروع الصهيوني لابد لنا من الإشارة إلى اقتصادياته المتطورة والتي تتواءم مع كل تغير عالمي، إذ يبلغ إجمالي الناتج المحلي في إسرائيل مقدار مجموع إجمالي النواتج المحلية للدول المحيطة به.. اقتصاد لخمسة ملايين يعادل ـ رغم عيوبه الخطيرة من نقص للموارد ودين خارجي كبير ـ مجموع اقتصاديات ٨٦ مليوناً من العرب!! ولاشك أن ظهور اقتصاديات صناعة التقنية العالمية التي لاتحتاج إلى مواد خام أو إلى عمالة قد ساعد إلى حد كبير إسرائيل بإمكانات علمائها وعلماء اليهود بالعالم على تخطي مأزقها الاقتصادي مما قد ينبئ بتحولها من دولة معتمدة بالكامل على المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى دولة ذات اقتصاد ذي دينامية داخلية ذاتية.

ولازال التفوق العسكري والريادة في مجال الصناعات العسكرية ذات التقنية فائقة التطور وأيضاً النجاح في تحويل سكانها إلى جيش تحت الطلب بسرعة استدعاء الاحتياط، لازال ذلك يمثل أحد عوامل القوة والحسم الهامة في مجابهات الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل.

ناهيك عن ارتباط إسرائيل بمجتمع يهودي مترامي الأطراف في شتى أنحاء المعمورة مما يعطيها عمقاً بشرياً استراتيجياً قد يكفل لها مخزون هجرة قابلاً للتجدد ولكنه بالقطع يكفل بها دعماً دولياً عبر آليات الضغط اليهودية على دوائر السياسة العالمية والغربية، حتى روسيا لم تنج من تلك الآليات. ويضمن هذا العمق البشري الاستراتيجي لها بموقعه المتميز في صدر الرأسمالية العالمية أنبوباً لضخ الأموال إليها، بل والأهم من ذلك قنوات لدمج اقتصادها في منظومة اقتصاد عالمية متطورة.

أما عوامل ضعف المشروع الإسرائيلي فلا شك أنها تتمحور حول أن هذا المشروع بطبيعته العنصرية والعدوانية يسير عكس حركة التاريخ والجغرافيا، إنه مشروع اصطناعي يثير من ردود الأفعال الرافضة لوجوده مهما فعل أو تواءم ومهما استخدم من مثبطات مناعية تجاه محيطه فإن مآله هو الاندثار لامحالة، إسرائيل تعيش حالة حصار دائم تجعلها جسماً غريباً قابلاً للطرد في أي لحظة.

وتأتي بنية إسرائيل الديمغرافية في صدر عوامل ضعفها، ويؤثر تباين الأصول الثقافية والعرقية بشكل كبير على مستقبل الدولة العبرية. إن إسرائيل في مفترق طرق حاسم قد تتفاقم فيه تناقضاتها الداخلية ما بين إشكناز وسفرديم، وبين علمانيين ودينيين، وبين روس ومواطنين أصليين «صابرا». ثم والأخطر من ذلك بروز العامل الديمغرافي العربي المتمثل في عرب إسرائيل الذين أصبحوا يمثلون ٢٠٪ من سكان الدولة الصهيونية. وتبدو في المستقبل

القريب تلك الأقلية العربية ذات تأثير كبير على مجمل الحياة الداخلية في الدول الصهيونية، وما يستلزمه ذلك منا من ضرورة إعادة التقييم والتدبر في وضعها في مكانها الصحيح في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي.

وتمثل محدودية المخزون البشري الذي تعتمد عليه إسرائيل عامل ضعف آخر، ففي كل مواجهاتها المسلحة مع العرب كان هذا العامل مصدر قلق كبير لها، وحين استطاع العرب فهم ذلك واستيعاب أن منطق الصراع ولبه لايتعلق فقط بالأرض ولكن أيضاً بحجم الخسائر البشرية التي لاتتحملها إسرائيل استطاع الجانب العربي دحر إسرائيل في المواجهة (مثلاً حرب لبنان ٨٢). إسرائيل لاتستطيع أن تتحمل خسائر بشرية مكلفة، بينما يستطيع الجانب العربي تحملها عبر المواجهات المستمرة، وهنا أيضاً عامل حاسم في الصراع.

وهنا تكتسب الهجرة المضادة أهمية كبيرة في حسم الصراع مع الصهيونية، تلك الهجرة التي يمكن تحفيزها والزيادة من وتيرتها عبر ازدياد الضغط على المجتمع الإسرائيلي وجعله دائماً في حالة شعور بالخطر وعدم الاستقرار.. كما أن ازدياد نفوذ الحريديم والتدينيين يدفع بالعلمانيين غير القادرين على مواجهته إلى الالتحام بالغرب والهجرة إليه. ناهيك عن التطورات المصاحبة لظاهرة العولمة والتي تمكن أي مواطن إسرائيلي من الاحتفاظ بجنسية مزدوجة والعيش في بلاد أخرى طالما أن مصالحه في إسرائيل يمكن إدارتها عن بعد، مما يطرح سؤالاً حول إمكانية تحول إسرائيل إلى مركز مالي شرق أوسطي شبيه بهونج كونج أخرى!!

وتضع عوامل الضعف والقوة بصماتها الواضحة على أي تصور مستقبلي للصراع بين العرب والصهيونية، هذا بالطبع إلى جانب العوامل والتغيرات التي قد تعتري الجانب العربي وأيضاً على النطاق العالمي.

رابعاً: آفاق المشروع الصهيوني

مما سبق يتضح أن آفاق المشروع الصهيوني متعددة ومختلفة، فقد تتحول الدولة العبرية بفعل العوامل التي ذكرناها إلى دولة متعددة للقوميات وقد يتم نزع الصفة الدينية والعرقية عنها وخاصة في ظل احتياجها للعمالة الوافدة وبروز وتفاقم الصراعات والتناقضات داخلها بعد الشعور باستتباب المشروع الصهيوني، وهو ما قد يدفع بالبعض إلى التعظيم والمبالغة في اتجاهات «ما بعد الصهيونية»، واتجاهات «المؤرخين الجدد» داخل إسرائيل.

قد تبدو الصهيونية في اللحظة الراهنة قد حققت معظم أهدافها إن لم يكن كلها، ولكن هل يمكن في هذه اللحظة أن نجزم بانتهاء التناقض المنطلق من نفي الآخر وبدء مرحلة جديدة من القبول بالآخر والصراع من أجل

تطرح الطبيعة العسكرية للمجتمع الإسرائيلي على الجانب العربي العديد من التحديات. أولها هو الاحتكار الصهيوني لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الخيار النووي.

الاستيعاب. لكن الواقع المعيش ينبئ بخطأ هذا التصور. فعلى العكس يزداد الصراع ضراوة ويأخذ أبعاداً لم يأخذها من قبل وتتسع فيه خطوط المواجهة وتأخذ عمقاً شعبياً عبر اتفاقات للتسوية تبدو مجحفة ومستفزة للجماهير الشعبية العربية. إننا بصدد، بل إنه قد وجدت بالفعل، محددات ملموسة لمسيرة الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة المقبلة.

خامساً: محددات مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي

سيظل الصراع العربي الإسرائيلي مستمراً وقائماً، قد يأخذ أشكالاً مختلفة تتعدى طبيعة الصراع المسلح، ولكن لاتستبعده. إنه صراع مستمر بحكم طبيعته.. طبيعة الدولة الصهيونية وأيديولوجيتها العنصرية التي إذا انتفت تنتفي بدورها إسرائيل من الوجود، لاوجود لإسرائيل بدون عنصريتها ويهوديتها واستيطانها.

في ظل حمى محاولات التسوية المتلاحقة والمنتظرة ومحاولات الاختراق للطوق العربي وفرض التطبيع في العلاقات معها على المستوى الشعبي سوف يأخذ الصراع طابعاً شعبياً غير مسبوق. في السابق كان بعد الصراع الشعبي بين الفلسطينيين والصهاينة، أما الآن وغداً فلقد أصبحت شوارع معظم العواصم والمدن العربية خطوط مواجهة بين الشعوب العربية ومحاولات الهيمنة الإسرائيلية عبر التواجد المباشر بأشخاصها وآلياتها.. إنه انتقال من مواجهة الجيوش إلى مواجهة الشعوب دون المرور بفلاتر ومرشحات الدوائر الحاكمة والأنظمة. وهنا تكتسب مواجهة التطبيع مع إسرائيل أهمية قصوى ومكانة بارزة في أولويات قوى التحرر الوطني العربي.

ومع بروز ذلك الطابع الشعبي للصراع يتأصل بعده الثقافي والحضاري وتكتسب الجبهة الثقافية أهمية خاصة في التأثير على مجراه، تنعكس على التحركات الشعبية بمنطلقاتها الفكرية والأيديولوجية المختلفة، وتبدو مهمة المثقفين الوطنيين من العرب ثقيلة في هذا المضمار، لقد آن الأوان ليتحملوا على عاتقهم مسؤولية التأصيل الثقافي والحضاري للصراع مع إسرائيل وفي نفس الوقت مواجهة أي انحراف وتزيد قد يوقع بهم في براثن شوفينية أو عنصرية عرقية أو دينية قد ترتد على مجتمعاتهم لتفجرها من الداخل بدورها، وتلك إشكالية هامة للغاية تفرض نفسها علينا في المستقبل القريب.

وفي المرحلة المقبلة ستتطلع إسرائيل إلى دور أكبر في المنطقة يسمح بهيمنتها السياسية والاقتصادية على المنطقة في محاولة لفرض نظام أمن إقليمي على أنقاض النظام العربي، وفي نفس الوقت يراهن العرب على نقل المواجهة إلى داخل إسرائيل اعتماداً على اتفاقات الحكم الذاتي وعلى طبيعة إسرائيل الديمغرافية، وما بين تطلعات إسرائيل وطموحات العرب سيشهد منحنى الصراع العربي الإسرائيلي جولات جديدة غير مسبوقة في طبيعتها.

ومع ظهور أفق لتسوية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وازدياد لوتيرة علاقات إسرائيلية مع العمق العربي تتسلل إلى مصادر الثروة العربية قد تبرز محاور إقليمية مثل محور صراع سوري - إسرائيلي وعراقي - إسرائيلي ومصري - إسرائيلي بحكم حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقل البشري والإمكانات الثقافية والاقتصادية التي تدفع أطراف تلك المحاور للذود عن مكانتها القيادية في المنطقة، وعلى سبيل المثال يبرز عامل قديم جديد في الصراع وهو العامل المصري الإسرائيلي. قد اختبأ هذا العامل في فترات سابقة ولكنه موجود، إنه التنافس التاريخي على زعامة هذه المنطقة، فمصر لايمكن أن تتنازل أو تفرط في دورها في المنطقة لحساب دور إسرائيلي متميز يأتي نقصاناً من مكانتها، كما أن مصر بمؤهلاتها وإمكاناتها البشرية والاقتصادية والثقافية المختلفة هي القادرة على ردع الطموحات الإسرائيلية غير المحدودة في المرحلة المقبلة.. ويبدو الوعي بهذا الصراع المصري الإسرائيلي.. في أذهان العديد من النخبة المصرية والقائمين على الحكم فيها.. إنه صراع ممتد قائم منذ آلاف السنين بين المصريين والعبريين قبل نشوء الصهيونية، ويعكس الوعي بهذا الصراع الحرص البالغ للقيادة المصرية على أن تتم التسوية تحت سيطرتها وعبر بوابتها لتتمكن من محاصرة الالتفاف الإسرائيلية حولها.

ويأتي الصراع في المجال الديمغرافي مستقبلاً ليضفي بالكثير من البصمات على مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، سيحاول العرب زيادة تأثيرهم ووجودهم الديمغرافي على حساب إسرائيل وسيكتسب عرب ٤٨ ثقلاً كبيراً يجعل الجانب العربي في الصراع يتنافس ويعمل على حسن استغلاله ووضعه في موقع مؤثر في حساباته، بينما ستعمد إسرائيل إلى محاولة تحييد هذا العامل

باستقدام مهاجرين جدد من مخزونها الاحتياطي، وقد تشهد الأيام المقبلة مقدم موجة هجرة عاتية روسية، وقد تعمد إسرائيل إلى استقدام عمالة آسيوية وافدة للحد من الاعتماد على العمالة العربية رغم ما يمثله لها من أخطار قد تبدو هينة بالنسبة لتعاظم العامل العربي السكاني. وهنا قد تطرح من جديد سياسات للتهجير القسرية للعرب و«الترانسفير» سواء إلى داخل الضفة أو إلا الأردن.

وفي إطار تلك المحددات وعلى هامشها قد تبدو في المستقبل المنظور احتمالات قائمة قابلة للتحقيق مثل ظهور محاور إقليمية في المنطقة قد تسعى إليها إسرائيل مثل محور إسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني، تستطيع إسرائيل التغلغل عبر بوابته واستخدامه بمثابة «حصان طروادة» في العمق العربي، إن تلك المخاوف تمثل تهديداً واقعياً في ظل التطورات الحالية التي تدفع بسفن التسوية ومنفذيها من الجانب العربي إلى الشاطئ الإسرائيلي، وقد تتسع تحالفات إسرائيل لتضم إلى جانب الدول الإمبريالية دولاً أخرى مثل الصين والهند وأثيوبيا وأرتيريا بغرض الاختراق والإلتفاف على خطوط المواجهة العربية أو خلق تحالف استراتيجي بينها وبين بعض برجوازيات النفط العربي.. وفي المقابل قد تظهر محاور مواجهة لتلك المخططات وهنا لايمكن إنكار دور إيران كقوة مواجهة للأطماع الإسرائيلية بحكم دورها الإقليمي وتطلعاتها وبحكم الطبيعية الأيديولوجية لنظامها الحاكم.. إن كافة الاحتمالات مفتوحة لإعادة ترتيب المنطقة في حلقة جديدة من حلقات الصراع العربي الإسرائيلي.

وتبدو إستراتيجية مواجهة المشروع الصهيوني في اللحظة الراهنة غير محددة وغير متفق عليها بين القوى العربية المناهضة لوجوده وتكتسب تلك الاستراتيجية أهمية مستقبلية قصوى فعلى ضوئها سوف يأخذ مسار الصراع منحنى هابطاً أو صاعداً حسب محدداتها ورؤاها.

مسارات واستراتيجيات المواجهة

تحكم المواجهة العربية/ الإسرائيلية، ثلاثة مناهج:

١ـ منهج المواجهة الشاملة والدائمة

وهو ينظر إلى الدولة الصهيونية في إطار إدراكه لطبيعة المشروع الصهيوني، واستهدافاته الاستراتيجية وخطره المنظور على العالم العربي برمته، ومن منطلق الإدراك بأن أي مشروع عربي مستقبلي، حضاري متطور، سيظل مرهوناً بالنجاح في تصفية الأيديولوجية الصهيونية العنصرية العدوانية، ومرتكزاتها النظرية وقاعدتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

٢ـ منهج التهدئة: أو الهدنة، مع استمرار المقاطعة وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي على اعتبار أن خوض صدام عسكري ـ في ظل الاختلال الراهن في موازين القوى ـ غير مأمون العواقب، ويؤدي إلى تماسك البنية الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، وإلى تنامي نفوذ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، واعتماداً على عنصر «الزمن» كعامل فاعل لصلحة القدرات العربية الاستراتيجية: المتاحة والكامنة.

تعتمد إسرائيل في مخططاتها التي ارتبطت بمسيرة التسوية والتطبيع على بنيتها الاقتصادية وتصورها للقيام بدور رائد في منطقة الشرق الأوسط وربط الاقتصاديات العربية باقتصادياتها.

٣ـ منهج التفاعل: بالتعامل (الإيجابي) مع التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، وفتح نوافذ للحوار والتشابك معه، الأمر الذي يؤدي ـ من وجهة نظر أنصار هذا المنهج ـ إلى بروز التناقضات الهيكلية تدريجياً وفي إطار التأكيد على نهاية عصر المواجهات العسكرية، وعدم جدوى الحصار الاقتصادي والمقاطعة الثقافية، في إطار انعكاسات «العولمة» ونتائجها. ويقع هذا المنهج في خطأ استراتيجي فادح حينما يراهن على التناقضات داخل إسرائيل فقط واضعاً البيض كله في سلة واحدة، بينما يسقط من حساباته العامل العربي ومقدار تشابكه بعوامل مؤثرة في الصراع داخل إسرائيل وعالمياً. ويتعامى هذا المنطق عن طبيعة إسرائيل «غير العادية»، وأيديولوجيتها العنصرية التي تمثل نواة تماسك لقواها السياسية يميناً أو يساراً صهيونياً.

ولايجوز أن ينتظر تحقيق الكثير من جراء عقد اتفاقات أو تنسيق المواقف مع «حركات سلام» إسرائيلية يتصور أن تعدل من طبيعة الدولة الصهيونية العنصرية. ولعل الأخطر شأناً في هذا المقام أنه يحاول نقل حركة «التطور» إلى حقلي الثقافة والأعمال، بما يعنيه ذلك من اختراق صهيوني للنخب والشرائح الاجتماعية العربية المنفذة بدعاوى ما يسمى «ثقافة السلام» أو انتهاء دور الجغرافيا السياسية في عصر العولمة.

وعبر نصف قرن من الزمان ساد ذلك المنهج أو ذاك في صفوف الجانب العربي من المواجهة، وتباعد أيضاً أصحاب كل منهج عن أنصار المنهجين الآخرين، وهنا يبرز تساؤل ملح لماذا لم يستطع أنصار المواجهة الشاملة مع العدو الصهيوني سوى تحقيق نجاحات محدودة حتى الآن؟ لقد كان الاختلاف والتناقض داخل الصف العربي حاسماً بلا شك في محاصرة هذا المنهج وشل فعاليته ولم تبرز استراتيجية شاملة للمواجهة مع العدو الصهيوني سوى لفترة وجيزة إبان حرب أكتوبر (تشرين) ولكن هل يعني ذلك إبراء أنصار هذا المنهج من ارتكاب أخطاء أساسية في مسيرتهم؟! أخطاء استطاعت بفضلها إسرائيل حشد رأي عالمي مُوال في عديد من اللحظات وأخطاء تسببت في عجزهم عن تمويل هذا المنهج إلى قوة جماهيرية فاعلة ومؤثرة.

إلى أي مدى يمكن المزج بين المنهجين الأولين للمواجهة: منهج المواجهة الشاملة ومنهج الهدنة والحصار؟! وهل يمكن للعرب تفعيل عناصر قوتهم الكامنة والاتفاق على برنامج للمواجهة وتجنب استنفاذ الطاقات في خلافاتهم الجانبية.. وهنا يبرز دور القوى الوطنية وحركة التحرر العربية الآن ومستقبلاً. إن المطروح الآن هو تشكيل تحالف شعبي واسع يضم كل قوى المواجهة الوطنية والقومية والإسلامية واليسارية، تضم كل المعارضين للمشروع الصهيوني وتضع في اعتبارها نجاحات وإخفاقات الماضي وتكفل آلياتها ضمانات نشأتها ونجاحها بالاعتراف بكل روافدها ومنطلقاتها وحقها في الاختلاف وحق الجماهير في حرياتهم. وتبرز هنا قضية الديمقراطية كمحور أساسي لحشد كل القوى المناهضة للهيمنة الإمبريالية ـ الصهيونية على المنطقة العربية.

وتمثل محاولات فرض علاقات طبيعية بين إسرائيل وبين الشعوب والحكومات العربية في ظل مسيرة التسوية المجحفة، تحدياً خطيراً لقوى المواجهة الشعبية العربية. ويأخذ هذا التحدي (التطبيع) أبعاداً ثقافية واقتصادية وسياسية تتطلب مواجهة شعبية واعية يقوم فيها المثقفون الوطنيون العرب بدور قيادي ورائد فيها اعتماداً على تجاربهم الناشئة في ظل اتفاقات تسوية قامت بها الحكومات مثل الأردن وإسرائيل.

ويبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى ارتباط النجاح في التصدي لتحديات التنمية في المنطقة العربية بالقدرة على إحراز الانتصارات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي.. لم يعد مقبولاً رفع شعار «تجميد التنمية» لصالح «المواجهة» ولم تعد أيضاً مقبولة مقولات التراجع عن مواجهة إسرائيل والتخلي عن التصدي لها بدافع إحراز نجاحات تنموية لايمكن إنجاز تنمية مستقلة دون مواجهة إسرائيل، وفي الوقت نفسه لايمكن إحراز انتصارات على المشروع الصهيوني دون تصور كامل لمشروع تنمية حقيقي للإمكانات العربية.

«الديمقراطية» و«التنمية» عمقان ضروريان للصراع العربي الإسرائيلي، أثبت التاريخ أن التضحية بأحدهما جاءت بتأثير سلبي معاكس على مسار الصراع وأن إحراز أي نجاحات في معاركهما سيصب بالتأكيد في اتجاه إحراز نجاحات مماثلة على المشروع الصهيوني ●●

مخاطر المشروع الصهيوني واحتمالات المواجهة ورقة للمناقشة

د. حامد خليل
المدير العام لمركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ جامعة دمشق

. أولاً: مخاطر المشروع الصهيوني:

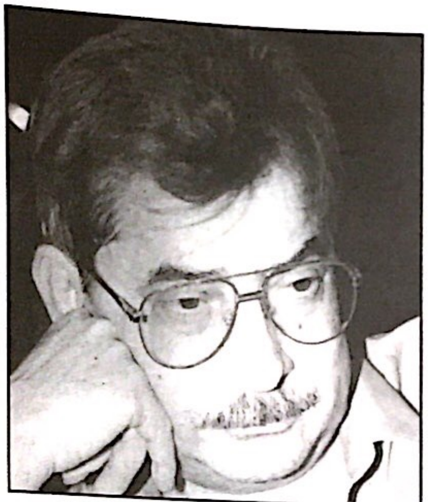
إن أي تصور لمواجهة مخاطر المشروع الصهيوني لابد من أن ينطلق من فهم عميق لأهدافه المرحلية التي تحققت بالفعل، وأصبحت واقعاً قائماً ومعترفاً به دولياً وعربياً، وتلك البعيدة المدى التي لم تتحقق بعد، لكن الشروط تتهيأ الآن لنقلها إلى طور التحقيق خطوة فخطوة. ويمكن تحديد ما أنجز، وما هو في طور الإنجاز في هذا الشأن بالنقاط الرئيسية التالية:

١ـ إقامة الدولة اليهودية ذات السيادة على كامل أرض فلسطين غربي نهر الاردن كخطوة مرحلية تؤسس لإقامتها على كامل أرض «اسرائيل» التوراتية التي لا يعرف أحد حتى الآن أين تنتهي هذه الحدود.

وإذا بدا أن المساعي تبذل الآن لتأسيس دولة فلسطينية على جزء من هذه الأرض، فإن قيامها لا ينقص من جوهر سيادة الدولة اليهودية المذكورة في شيء ذي شأن، لأنها، إذا قامت، فستكون منقوصة السيادة الأمنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبشرية. ولن تكون أكثر من قزم هزيل يخطط له ليكون ممراً آمناً لعبور المنتجات الاسرائيلية عالية الجودة إلى الأسواق العربية، ولتمرير آليات ووسائل تمزيق الجسم العربي، وتآكل وحدته.

٢ـ فرض سلام القوة والردع على العرب، وفي مقدمتهم الفلسطينيين، وانتزاع اعترافهم بحق المغتصب فيما اغتصبه من أرض، ومنحه حق الشرعية الدينية والتاريخية التي جعلته في وضع يتيح له الإدعاء بماله من حقوق «إلهية» وتاريخية فيما تبقى من أرض «اسرائيل» وهو الهدف البعيد المدى الذي لا يمكن أن يتخلى عنه مهما حاول إيهامنا بغير ذلك.

٣ ترسيخ أركان هذه الدولة، وتعزيزها بترسانة عسكرية تشمل كل وسائل الدمار التقليدي والشامل التي تجعلها قادرة على تهديد الوطن العربي من موريتانيا حتى حدود إيران وتركيا، بالإضافة إلى قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تضعها في مصاف الدول



د. حامد خليل

المتقدمة، والدولة العظمى في المنطقة.

٤ـ اختراق الدائرة الدولية المحيطة بالوطن العربي بدءاً من القرن الإفريقي وانتهاءً بتركيا، وتوظيف ذلك الاختراق لخدمة أهداف المشروع الصهيوني الآنية والمستقبلية في الوطن العربي. ولم يبق أمامه لإكمال هذا الطوق الخارجي حول العرب سوى إيران.

٥ـ تحقيق اختراق قانوني وثقافي وسياسي واقتصادي وأمني ذي شأن خطير في العمق العربي، يجعل أمر تحقيق اسرائيل العظمى المهيمنة سياسياً واقتصادياً وأمنياً على (الأمم) العربية القائمة الآن والتي تتشكل مستقبلاً نتيجة لعملية التفتيت الإثني والديني والطائفي.... الخ. التي سيكون «لاسرائيل» الدور الفاعل في التحريض لها، أمراً ليس ببعيد المنال، أو أنه غير عصي على التحقيق.

فمن الوجهة القانونية، وبموجب نصوص الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف العربية، أصبح العدو يملك حق الفيتو المدعوم بالقوة على أي مشروع عربي وحدوي بذريعة أنه يهدد أمن اسرائيل، ويخالف نصوص الاتفاقيات السلمية التي تحرم على الأطراف العربية الدخول في اتفاقيات تتعارض معها، بما في ذلك اتفاقية الدفاع العربي المشترك، أو أي اتفاق ترى فيه خطراً على أمنها وتطلعاتها. والأخطر من ذلك أن بعض الاتفاقات تنص على إلزام الجانب العربي بحماية الأمن الاسرائيلي، والتصدي لكل عربي يحاول تهديده.

أما من الوجهة الثقافية فإن الذي أدرك أهمية الاختراق في هذا الجانب بعمق شديد، إنما هو شمعون بيريز، مهندس مشروع اسرائيل العظمى، وأدركه نتنياهو، وأمريكا معهما أيضاً، وهو الذي نراه يتحقق الآن ولو جزئياً، في الساحة العربية التي يفترض أنها العصية على مثل هذا النوع من الاختراق.

فقد قال بيريس في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» إن هذا التحول (ويقصد به قيام التنظيم الاقليمي الشرق أوسطي) لن يتم بسحر ساحر، أو بلمسة يد دبلوماسية. فتوطيد السلام والأمن يقتضي ثورة في المفاهيم. وهذه ليست بالمهمة السهلة، لكنها ضرورية مع ذلك. وبغيرها فإن أي شيء نحرزه سيكون قصير الأجل.(ص79).

أما نتنياهو فإنه يرى أن موقف المثقفين الوطنيين العرب والمصريين المقاوم لمشاريع الهيمنة الصهيونية إنما هو العقبة الرئيسية في وجه مخططاته. يقول نتنياهو: «إن مصير العلاقات بين العرب واليهود سيتحدد في المدارس والجامعات، وفي قاعات تحرير الصحف، وفي المساجد في الشرق الأوسط. وللآن وبعد عشرين سنة تقريباً من عقد أول معاهدة سلام عربية اسرائيلية، فإنه لا يوجد قبول لاسرائيل في هذه البوتقات للتعليم والتثقيف للعرب... إلى أن يقول: ولن يحدث هذا التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحية في العالم العربي بالانضمام إلى الدعوة للقبول باسرائيل»(١).

وتعبيراً عن تقدير أهمية البعد الثقافي المذكور من قبل الجانب الأمريكي فقد تضمنت وثيقة أمريكية نشرت عقب اتفاقية كامب ديفيد وقدمت إلى الكونغرس الأمريكي إشارة إلى أهمية المثقفين في تمرير مفاهيم السلام والمشروع الصهيوني في المنطقة. تقول الوثيقة «إن الدعوة لهذا المشروع وتنفيذ الجانب الأكبر منه يجب أن يكونا عن طريق أجهزة غير حكومية، ويجب أن يلعب المفكرون

ورجال الثقافة دوراً هاماً في العمل لخلق وتعميق الروابط والعلاقات بين الدول التي يضمها النظام الشرق أوسطي»[2].

والحق أن الخطر الأكبر يتجسد في هذا المقام باستجابة قوى من الداخل العربي لهذا الاختراق، ممهدة الطريق بذلك لتشكل عناصر ثقافية جديدة تكون وظيفتها تهيئة العقل العربي للاقرار بواقعة الشرق أوسطية التي تهدف إلى إحلال «اسرائيل العظمى» عن طريق السلم محل «اسرائيل الكبرى» التي عجزت الحرب عن إقامتها حتى الآن، وبالتالي طمس الهوية القومية، وتذويب ملامح الشخصية العربية، وهما الشرطان الضروريان قبل غيرهما لنجاح المشروع المذكور. وتحقيقاً لذلك فقد تعالت دعوات بعض المثقفين العرب إلى اتخاذ موقف نقدي من فكرنا العربي السابق، مماثل للموقف الذي تتخذه الصهيونية من فكرها على حد زعمهم، بقصد بلورة هوية جديدة هي ما يطلقون عليها اسم الهوية الشرق أوسطية.

والطريف في الأمر أن هؤلاء المثقفين الناطقين باسم شرائح كبيرة من رجال الأعمال والسياسة والاقتصاد والسماسرة، ووكلاء الشركات الأجنبية، وغيرهم في الوطن العربي، يلجؤون إلى أسلوب الترغيب وتضخيم الخطر الذي يلجأ إليه «بيرس» للترويج للمشروع الشرق أوسطي. فقد بينوا أن سمة العصر الراهن والمستقبلي ليست التخصيب المتبادل بين القوميات وحضاراتها المتعددة فحسب، وإنما هي تدويل الإقتصاد، وثورة العلم والتكنولوجيا، وزلزلة الإيديولوجيات الشمولية، وسقوط النظريات وتجارب الاكتفاء الذاتي للدولة أو القومية الواحدة. ولذا فإن النتيجة لابد ستكون بالنسبة لهم تهيئة الأجواء للهويات الثقافية الجديدة للأسواق الإقليمية الكبيرة التي هي الوحدات التي سوف يتكون منها عالم الغد[3].

والأخطر من ذلك أنهم بدؤوا يشوهون التاريخ العربي لدفعنا إلى الانسياق وراء أفكارهم الهدامة هذه. فقد سوغوا دعوتهم بالقول بأنه في الأمن الإقليمي، كما في التكامل الاقتصادي، كما في العلاقات السياسية، يجب التخلي عن كل الممارسات والأفكار المشوهة السابقة، وذلك لأن تلك الأفكار لم تكن تعبر ـ حسب أقوالهم ـ تعبيرا صادقا عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من «شعوب» المنطقة. لأن هذه الأغلبية لم تنتم لما كنا نسميه «عروبة» وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عقيمة ومتخلفة على حد تعبيرهم[4].

ومن جهة أخرى فقد نشطت أقلامهم في نبش كل ما هو سلبي في تاريخنا لإقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها ما هي إلا وهم حالم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في المناداة بها، والعمل على تحقيقها، ليست سوى سير بعكس التيار لم نحصد من ورائه سوى الخيبة والفشل. ولذلك فإنه لا أمل للعرب في أن تقوم لهم قائمة إلا بالاندماج (وطبعاً فرادى) في المنظومة الشرق أوسطية[5].



(من اليمين) د. ماهر الطاهر ـ السفير وفاء حجازي ـ د. أحمد برقاوي

وتدعيماً لموقفهم هذا، فقد ساهموا في التهويل بفاعلية المتغيرات الدولية، بحيث بدت وكأنها ستمحو من الوجود كل من يقف في طريقها، أو كل من لايعيد صياغة نفسه بما يتوافق مع توجهاتها، ويأتي في طليعة ذلك تشكل القطب الوحيد والأوحد والأبدي في العالم الذي تتربع على قمته الولايات المتحدة، وساهموا بدعوى ضرورة التجديد، بنشر أفكار هدامة أخرى كي تؤدي الدور نفسه مثل «الواقعية» و«نهايات الإيديولوجيات» و«العولمة» و«ثقافة السلام» و«رفع المعاناة» عن الشعب الفلسطيني. وغير ذلك من أفكار والأخطر من كل ذلك أنهم بدؤوا يحرضون الحكومات لإخراس أي صوت مقاوم، للتطبيع وذلك بالتحذير من استمرار الخطاب السياسي الوطني، وتبيان مخاطره، وبالتالي ضرورة توقيفه بكل السبل متذرعين بفكرة احتمال أن يؤدي استمراره إلى امتلاك الوطن لقيادته تحت ضغط الشارع العربي، واحتمال عزوف رأس المال والاستثمارات الأجنبية عن التوظيف نتيجة لتصاعد الخط الوطني[6].

أما في المجال السياسي فإن الاختراق المذكور ليس بأقل خطورة من الاختراقات الأخرى.

فأول وأخطر ما فعلته الصهيونية بهذا الشأن كان العمل الدؤوب والناجح لإسقاط مبدأ قومية الصراع العربي الصهيوني، بوصفه الحاضنة الأهم لكل متطلبات الانتصار في الصراع المذكور. وقد تحقق لها ذلك في عملية التفاوض الثنائي مع مصر الذي انتهى إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد، ومع أحد أطراف منظمة التحرير الفلسطينية الذي أسفرت عنه اتفاقيات أوسلو والواي بعد ذلك، ومع الأردن الذي قاد إلى اتفاقية وادي عربة، وماترتب على ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية مع الأطراف المذكورة، ومع دول عربية أخرى.

والخطير في الأمر أن عملية إسقاط مبدأ قومية الصراع على النحو المذكور، عدا عن كونها جردت المفاوض العربي من أقوى أسلحته (وحدة المواجهة العربية حتى في حالة التفاوض)، أرست قواعد ومبادئ جديدة. باتت تشكل خطراً أكبر مما كان قائماً من ذي قبل. فقد تم استبعاد قرارات الشرعية الدولية، بوصفها شروطاً مسبقة للتفاوض وأصبحت جميع الاحتمالات واردة، وكافة أشكال الحلول أصبح في الإمكان طرحها على مائدة المفاوضات. وتم أيضاً إقرار مبدأ مقايضة الأراضي وكذلك تأجيرها في التعامل مع إسرائيل[7].

ولايقل عن ذلك خطورة في هذا السياق «إدخال إسرائيل» كلاعب فاعل في حلبة الصراعات العربية ـ العربية، وإشراكها في عملية حماية بعض الأنظمة إما من شعوبها، أو من ضغوط أنظمة أخرى محتملة لها. ولاشك أن التلويح بخطر ما أسموه «بالأصولية» بوصفها الهاوية التي ستبتلع كل شيء، والخطر الأكبر الذي سيتهدد الجميع على قدم المساواة، واستجابة بعض القوى العربية لوهم تضخيم هذا الخطر، إنما هما من بين أهم عناصر الاختراق السياسي المذكور.

فتحريضاً منه لقسم من العرب ضد القسم الآخر، أعلن بيريز أن المتطرفين من السنة، شأن متطرفي الشيعة، يعتبرون استئصال القادة السياسيين «الكافرين» واجباً مقدساً لابد من

إنجازه بأية وسيلة. وهم يعتقدون أن هذه الفريضة أهم من الجهاد ضد إسرائيل.. إلى أن يقول: وهكذا فإن الضغط اللامتناهي في مصر، إلى جانب الإنجازات الانتخابية الأخيرة التي حصل عليها أصدقاؤهم في الأردن والجزائر، تجعل الخطر الأصولي على المنطقة حقيقياً تماماً»[8]. وليس من المستغرب أن يطل علينا الإعلام الصهيوني والأمريكي بتصنيفات أخرى من هذا النوع مثل «أصولية قومية» و«أصولية مسيحية» و«أصولية ماركسية» وغير ذلك من التصنيفات، تمهيداً لضرب هذا الفريق من العرب من قبل فريق آخر، كي يتقزم الجميع ويهرولوا في النهاية صاغرين ومستسلمين.

وفي الجانب الاقتصادي فإن أخطر إنجاز حققه المشروع الصهيوني، والذي يعتبر بحق المدخل لكافة الإنجازات اللاحقة، إنما هو المتمثل في إسقاط مبدأ المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. ويكفي بهذا الصدد أن نقرأ ما قاله بيريز تعليقاً على هذه المسألة، لكي نفهم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك الإسقاط. فقد قال في تصريح له بالدار البيضاء في أعقاب أحد المؤتمرات الدولية متعددة الأطراف المعروفة: «إننا سرنا في جنازة المقاطعة لإسرائيل»[9].

وقال تعقيباً على تنافس الدول العربية لانعقاد أحد هذه المؤتمرات في أراضيها «من كان يتوقع أن تتنافس الدول العربية فيما بينها على استضافة مثل هذا المؤتمر؟»[10].

والذي يدلل أكثر على صحة ما نقوله إنما هو المباركة والتحبيذ والدعم من قبل الولايات المتحدة لهذا الإنجاز «العظيم» والذي عبّر عنه «مارتن إنديك» السفير الأمريكي في إسرائيل آنذاك بقوله إن «الممر الإسرائيلي» هو الممر الأساسي المتاح لاستفادة رجال الأعمال المصريين والعرب من القروض و«المساعدات» المالية الأمريكية.وللتمتع بكافة أشكال التسهيلات المتاحة في مجال نشاطهم[11].

ونعتقد أنه لاحاجة للإسهاب في توضيح مجالات الاختراق الاقتصادي للوطن العربي وآفاقه المحتملة، والمكاسب الاقتصادية التي تحققها الصهيونية من جراء ذلك. فما من أحد إلا ويعرف أن ثمة اتفاقاً على إقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا وإسرائيل لضمان استمرار التفوق النوعي لإسرائيل تكنولوجياً في المنطقة على نحو يلائم ظروف تحقيق الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية جديدة[12].

ويعرف أيضاً التخطيط للخرق الاقتصادي الصهيوني للأسواق العربية عبر مصر والأردن، واستجلاب موارد الطاقة من مصر وقطر، ومشاريع الاستثمار الإسرائيلي القائمة الآن في مصر والأردن وبعض أقطار المغرب العربي، وتوظيف رؤوس الأموال العربية داخل إسرائيل، وكذلك المشاريع التي ستقوم مستقبلاً حتى في مجال تحويل أنابيب النفط العربية باتجاه الأراضي المحتلة.. وغيرها وغيرها من المشاريع.

رأي نتنياهو أن موقف المثقفين الوطنيين العرب والمصريين المقاوم لمشاريع الهيمنة الصهيونية إنما هو العقبة الرئيسية في وجه مخططاته.

أما في مجال الأمن القومي العربي، فليس بخاف على أحد أن هدف المشروع الصهيوني في المرحلة القادمة، إنما هو إقامة تنظيم إقليمي هو في جوهره نظام أمني تحت المظلة النووية الإسرائيلية يتكفل على حد تعبير بيريز، بإطفاء التطرف الديني، وتبريد رياح الثورة الساخنة، والقضاء على الأنظمة الأوتوقراطية والشمولية. وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة كما يريدها الصهاينة بتحويلها إلى تجمع «أمم» من العائلات والعشائر والطوائف والأثنيات العرقية والدينية التي تكون «الأمة الصهيونية» الحارس الوحيد لها، وإبقاء صندوق بندورا (صندوق الشر) محكم الإغلاق لمنع أي حرب يمكن أن تنشأ في المستقبل، أي حصر هذه الحروب داخل «الأمم» العربية أو ضمن الحدود التي تمنع وصول الشرارة إلى إسرائيل بحيث تنشب حرب أخرى بينها وبين إحدى الدول نتيجة لخلل في الاتصالات»[13].

ثانياً: احتمالات المواجهة:

إن ما قيل في الفقرة السابقة لايجب أن يعني أن كل شيء في الوطن العربي قد تحول إلى حطام، أو أن الواقع العربي قد تحول إلى فضاء مستباح لم يعد ينطوي على أي احتمال من احتمالات المواجهة.

على العكس من ذلك، فإننا نرى أن الواقع المذكور لايزال متخماً بعناصر القوة التي تجعل أمر تجاوز حالة الضعف التي تعتريه الآن ممكناً جداً. غير أننا تعلمنا من خلال رصد مسار حركة التاريخ العربي حتى الآن أن هذه العناصر لا تتحول من حيز الإمكان إلى حيز الفعل المؤثر إلا إذا داهم العرب خطر صاعق، أو تحقق لهم إنجاز كبير.

ولأنه لاتوجد اليوم أية انجازات يعتد بها، وإنما يوجد خطر داهم يتمثل في الطور الجديد الذي انتقلت إليه الحركة الصهيونية، والذي يسمونه زوراً وبهتاناً بـ«طور السلام» فإننا نرى أن الانشغال في التعامل الجاد مع هذا الخطر إنما يشكل المدخل المناسب لتجاوز حالة الحطام القائمة، والدخول في طور المواجهة مع مخططات الصهيونية وآليات تنفيذها.

لكن قبل البدء برسم ملامح عملية الانشغال المذكورة، وتحديد عناصر القوة التي قد تفضي إلى تثويرها، نرى أنه من المفيد العودة إلى تلخيص ما قلناه فيما سبق حول طبيعة الخطر المذكور، وأبعاده، والإمكانات التدميرية التي يحملها إلينا في المستقبل المنظور والبعيد على حد سواء.

ودونما خوض في التفاصيل نقول إن الحركة الصهيونية أخذت تكيف نفسها مع التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين من هذا القرن.

وربما كان التخلي عن حلم «إسرائيل الكبرى» القائم على فكرة احتلال المزيد من الأرض من النيل إلى الفرات، لصالح حلم «إسرائيل العظمى» الذي يقوم على قاعدة تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وبسط النفوذ على هذه المنطقة بالكامل، بحيث تتحكم بكافة مفاصل شبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم بين «أممها» بالاعتماد على تفكيك رابطتها القومية، وتفتيت ثقافتها المشتركة التي تكونت عبر حقب متلاحقة من التاريخ، وتعطيل ذاكرتها، وبالتالي تحويل العرب إما إلى قطعان من الجياع يلهثون للعمل في مؤسساتها ومؤسسات الشركات متعددة الجنسيات المساهمة فيها، أو إلى جماعات هزيلة من رجال الأعمال الذين يقتاتون على فتاتها، أو إلى جماعات خدمية تعمل في مؤسساتها السياحية التي ستنتشر في كافة أرجاء الوطن العربي، أو إلى أناس عبثيين توفر لهم كل ما يحتاجونه من وسائل اللهو والتسلية والحياة الماجنة - نقول إن ذلك كله إنما هو العلامة الأكثر بروزاً في عملية التكيف المذكورة.

ولاشك أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» إنما هو الترجمة العملية لهذه الاستراتيجية الجديدة المدعومة من قبل الاحتكارات الكبرى وممثليها في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة.

وبالعودة إلى ما ينطوي عليه الواقع العربي الراهن من عناصر القوة التي تجعل أمر تجاوز ضعفه الراهن ممكناً، نقول إن ثمة غالبية شعبية ساحقة تمتد من محيط العرب إلى خليجهم، ترفض هيمنة هذا الحلف القديم الجديد الصهيوني الأمريكي، وتعي خطورتها. وهي على استعداد إذا ما توافرت لها الشروط المناسبة، للإضطلاع بدورها التاريخي في مقاومة هذا الخطر وإجهاضه، والاندفاع باتجاه تجاوز حالة الحطام القائمة.

كذلك يوجد في القلب من هذا الواقع مركز

صلب للممانعة، وموقع متجذر مناسب لعملية استقطاب هذا الرفض، وترجمته إلى فعل مؤثر في إعاقة تحقيق مشروع الهيمنة المذكور، وأعني بذلك سورية والمقاومتين الوطنيتين اللبنانية والفلسطينية.

وتوجد أيضاً قوى وتجمعات رفض منظمة، وشخصيات وطنية مستقلة هي الأخرى رافضة أيضاً وذات وزن اجتماعي وسياسي كبيرين في كافة الأقطار العربية. وهي على استعداد للانخراط في عملية الانشغال المذكورة إذا ما توافرت الشروط الملائمة لذلك.

وينطبق الأمر نفسه على شرائح كثيرة من أعضاء النقابات والاتحادات المهنية من عمال وفنانين ورجال أعمال وكتاب وصحفيين وبرلمانيين.. وغيرهم.

كذلك يوجد عمق إسلامي ودولي كبيران يمكن توظيفهما لصالح المهمة التي نشير إليها. غير أن نقطة الضعف الكبرى التي تعوق عملية المواجهة المطلوبة إنما تكمن في غياب الاستراتيجية العربية القصيرة والبعيدة الأجل على الصعيد الرسمي، والإحجام عن القيام بعملية تنسيق دؤوبة لتشكيل جبهة عربية عريضة تكون مهمتها تثوير حالة الرفض الكامنة لدى القوى الشعبية المذكورة، ودفعها باتجاه الفعل الهادف إلى المقاومة والتجاوز، على الصعيد الشعبي. ونعتقد أن اللحظة التاريخية الراهنة مواتية جداً لإنجاز هذا المشروع التاريخي العظيم الذي نرى أن الحوار الجاد والمسؤول بين القوى التي أشرنا إليها قبل قليل هو المدخل السليم لتأسيس استراتيجية عربية للمواجهة، وتحديد مراحل ومستويات وآليات وضعها موضع التنفيذ. ويمكن تلخيص موقف مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق بهذا الشأن وباختصار شديد بالنقاط الرئيسية التالية:

١ـ مرحلية المواجهة:

إدراكاً منا لحجم الاختراق الكبير للعمق العربي الذي حققه المشروع الصهيوني على أكثر من صعيد، ولحالة الضعف والتفكك والتشرذم والانفلاش التي تعتري العرب في هذه المرحلة، فإننا نرى أن ممكنات العمل التي ينبئ بها المستقبل العربي إنما هي التي تقوم على تقسيم عملية المواجهة إلى ثلاث مراحل هي التالية:

أـ المرحلة الأولى:

وقف زحف هذا المشروع الآخذ في الاتساع على المستويين الأفقي والعمودي، وذلك بمقاومة زحف الصيغة الصهيونية للسلام التي كانت طوال فترات المفاوضات السابقة الصيغة المعتمدة من قبل كافة الأطراف العربية المباشرة وغير المباشرة باستثناء القطر العربي السوري. وهي الصيغة التي تجاهلت كافة قرارات الشرعية الدولية القائمة على عودة كامل الأرض، واللاجئين، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.. الخ، وقامت على أساس ترك الباب مفتوحاً لكافة الاحتمالات التي يقررها منطق توازن القوى في المنطقة الذي هو بدون أدنى شك لصالح «إسرائيل» بسبب عناصره العربية والدولية.

ب ـ المرحلة الثانية:

وتتمثل بتجريد المشروع الصهيوني من المكاسب التي حققها حتى هذه اللحظة على حساب العرب، ولصالح أهدافه القريبة والبعيدة على حد سواء. ويكون ذلك بالقيام بالخطوات التالية:

١ـ تعليق تنفيذ المعاهدات والاتفاقات المبرمة حتى الآن إلى ما بعد استكمال مفاوضات السلام التي يجب أن تؤدي إلى استرداد كافة الحقوق العربية المغتصبة.

٢ـ إعادة المقاطعة العربية الاقتصادية والبشرية والثقافية التي كانت قائمة قبل البدء بالمفاوضات.

٣ـ تجميد كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية، وقنوات الاتصال الأخرى التي قامت حتى الآن بين بعض العرب وإسرائيل.

٤ـ إعادة إحياء الوفد العربي الواحد في المفاوضات، تثبيتاً لمبدأ قومية الصراع الذي تم إسقاطه من قبل بعض العرب حتى هذه اللحظة.

ج ـ المرحلة الثالثة:

وهي التي يقصد بها العمل بتسارع شديد، وبمختلف الوسائل التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية وغيرها لإقامة التوازن الضروري واللازم لتحقيق سلام حقيقي في المنطقة، وهو التوازن الذي بدونه يستحيل استرداد كافة الحقوق المغتصبة.

٢ـ مستويات المواجهة وآليات عملها:

إننا نرى أنه من المفيد تقسيم عملية المواجهة إلى مستويين، رئيسي وداعم، ونعني بذلك المستوى الرسمي في الحالة الأولى والمستوى الشعبي في الحالة الثانية.

أـ المستوى الرسمي:

كان من الصعب قبل عامين إقناع المواطن العربي بأن ثمة أي أمل يمكن أن يرتجى من معظم الحكام العرب في أن يزجوا بما لديهم من طاقات في خندق المواجهة، وذلك لسبب بسيط، وهو رهانهم على تحقيق مصالحهم الشخصية بنجاح مشروع «السلام الصهيوني ـ الأمريكي المطروح». أما وأن عناصر جديدة بدت تلوح في الأفق خلال العامين المنصرمين، فإن التعويل على احتمالات استنهاض المواقف العربية الرسمية ليس في نظرنا من قبيل الوهم، ولا هو بالحلم العصي على التحقق.

قال بيريز تعقيباً على تنافس الدول العربية لانعقاد أحد هذه المؤتمرات في أراضيها «من كان يتوقع أن تتنافس الدول العربية فيما بينها على استضافة مثل هذا المؤتمر؟».

فقد تبين لمعظم الحكام العرب خلال العامين المنصرمين أن أنظمتهم ومصالحهم الذاتية ليست بمنأى عما يحيق بالمنطقة من استهداف صهيوني وأمريكي على حد سواء، وأن أموالهم وأرصدتهم ابتزت منهم، ووظفت لتثبيت الوجود الأجنبي في المنطقة، وتنفيذ خططه في الهيمنة عليها، والتوسع انطلاقاً منها باتجاه المناطق الأخرى، وليس لأجل حمايتهم، والمحافظة على مصالحهم كما يوحون لهم.

كذلك تبين لهم أن التهديدات المزعومة التي حاول المخططون الغربيون إيهامهم بوجودها، وابتزازهم على هذا الأساس، ليست حقيقية، وأن إقامة علاقات حسن جوار وتعاون ممكنة جداً، وتضمن للجميع تحقيق مصالحهم، في الوقت الذي يؤدي استسلامهم لتلك الأوهام إلى تهديدها، وبالتالي تقزيمهم وإضعافهم، وتعريتهم أمام شعوبهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم تهديد تلك المصالح.

واستناداً إلى ما تقدم فإننا نرى أن إمكانية استنهاض الموقف الرسمي العربي، وزجه في خندق المواجهة، قائمة بالفعل، ويمكن دفعه بالتدريج، وشيئاً فشيئاً إلى الأمام. وبهذا الصدد فإننا نقترح القيام بالخطوات الرئيسية العملية التالية:

١ـ تشكيل نواة مركزية يتم منها الانطلاق للعمل العربي المشترك في المرحلة القادمة، تتألف من قادة سوريةومصر والسعودية، وإحدى دول المغرب العربي، تكون مهمتها وضع استراتيجية عربية لمواجهة المشروع الصهيوني وتحديد آليات تنفيذها. ونقترح أن تجتمع مرة على الأقل كل ستة أشهر، وأن تلحق بها عدة لجان فرعية (سياسية واقتصادية وعسكرية) تجتمع دورياً، وتكون مهمتها متابعة تنفيذ الخطط التي تضعها اللجنة العليا.

٢ـ نقترح أن تكون من أولويات عمل اللجنة العليا المقترحة القيام بالخطوات التالية:

أـ صياغة رؤية عربية واضحة ومحددة لايجوز التنازل عنها لصورة السلام المطلوب الذي يستجيب لمصالح الأمة العربية وتطلعاتها المستقبلية.

ب ـ وضع الخطط المرحلية التي تلبي متطلبات تحقيق الصيغة العربية المحددة

للسلام. ونعتقد أن ما قلناه قبل قليل حول تحديد مراحل المواجهة يصلح كأساس لهذه الخطط.

ج ـ العمل بشتى السبل، وبأقصى سرعة ممكنة، لحل المشكلة العراقية عربياً، تمهيداً لإعادة العراق إلى الصف العربي، ونزع مبرر تواجد القوات الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

د ـ الإسراع بإقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع إيران لتوظيف ما يمكن توظيفه من طاقات لديها في مواجهة المشروع الصهيوني، وللمساعدة في نزع المبرر المذكور في البند السابق.

هـ ـ التحرك باتجاه تكوين شبكة مصالح جوهرية لتركيا في المنطقة العربية لضمان تحييدها في عملية الصراع العربي الصهيوني على الأقل. وينطبق الأمر نفسه على أثيوبيا وأرتيريا.

و ـ العمل على إنشاء تحالف إسلامي حقيقي يقوم على أساس تحقيق دعم إسلامي للمشروع العربي.

ز ـ تحقيق التوازن بين مستوى العلاقات العربية الأوروبية وبين الموقف الأوروبي من المشروع الصهيوني.

ح ـ العمل على توضيح خطوط التقاطع والتنافر بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية في المنطقة العربية.

ط ـ إحداث صندوق عربي ـ إسلامي لدعم المقاومة الوطنية في لبنان وفلسطين.

ب ـ على المستوى الشعبي:

ما قلناه قبل قليل يبين أن الواقع العربي الراهن ينطوي على عناصر قوة مهمة جداً على الصعيد الشعبي يمكن توظيفها لتعزيز فاعلية مشروع المواجهة المقترح. غير أن الذي يحدث هو أن القوى الشعبية المشار إليها (الغالبية الشعبية الرافضة للمشروع الصهيوني، والمقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، وتجمعات الرفض المنظمة، والشخصيات الوطنية المستقلة، والنقابات والاتحادات المهنية. الخ) تعمل مبعثرة على الصعيد القومي، وفرادى حتى على الصعيد القطري، ولايوجد حد أدنى من التنسيق فيما بينها، لا على صعيد العمل الثقافي، ولا على صعيد العمل التعبوي ذي الأوجه المتعددة، الأمر الذي يترتب عليه تكريس حالة الخواء الشعبي وانعدام الفاعلية القائمة في الوطن العربي.

ولأن مركزنا يرى أن هذا الواقع ينطوي على إمكانية تحقيق الانخراط الشعبي في عملية الانشغال في التعامل الجاد والفاعل مع الخطر الصهيوني، فإنه يقترح القيام بالخطوات والآليات والعملية التالية للتحرك على هذا الصعيد:



جانب من الحضور

١ـ تشكيل لجنة قومية عليا للتخطيط تضم ممثلين عن القوى المذكورة من الأقطار العربية ذات الصلة بمقاومة المشروع الصهيوني، يكون لها مقر دائم، وتجتمع مرة كل ستة أشهر، يكون من بين مهامها:

أ ـ وضع خطط ثقافية عربية شاملة للمواجهة، وتحديد آليات نقلها إلى حيز التنفيذ في الوطن العربي، مع مراعاة حالة كل قطر على حدة، والمستوى الثقافي الأدنى للفئات الاجتماعية الأوسع انتشاراً. ويدخل في ذلك تنسيق العمل بين المراكز البحثية ذات الصلة بمشروع المواجهة المذكورة والمنتشرة في الأقطار العربية، وتنسيق العمل الإعلامي المسموع والمرئي والمقروء، وتنظيم الندوات والمؤتمرات بحسب المناسبات، وبخاصة المناسبات التاريخية والآنية التي تمت بصلة مباشرة للصراع العربي الصهيوني. وتشكيل لجان قطرية للمتابعة.

ب ـ وضع الخطط المناسبة لدفع القوى الشعبية المذكورة للضغط على الحكومات والقوى المحلية التي تتخاذل أو تتعاون مع العدو، أوتستجيب لمحاولات اختراقه، وتشكيل لجان قطرية للمتابعة.

ج ـ العمل على الساحة الفلسطينية باتجاه تكريس تنسيق فلسطيني ـ فلسطيني للمواجهة يكون أكثر جدية وفاعلية مما هو قائم الآن وتصحيح العلاقات الفلسطينية ـ العربية.

د ـ التنسيق مع الداخل الفلسطيني (عرب ٤٨)، وإقامة حوار من خلاله مع شخصيات يهودية عالمية.

هـ ـ تشكيل لجان قطرية لدعم المقاومة.

و ـ تشكيل شكل من أشكال التحالف الشعبي العربي ـ الإسلامي المشترك والمحكوم بقاعدة المقاومة الجادة والفعلية للخطر الصهيوني.

ز ـ إنشاء صندوق عربي ـ إسلامي لدعم المقاومة، ليس بهدف الحصول على أموال أكثر، وإنما لتثبيت قيم رمزية في الوجدان العربي والإسلامي، وخاصة لدى الشباب.

ح ـ العمل على إقامة علاقات مع الشخصيات والتنظيمات الشعبية العالمية التي تتعاطف أو يمكن أن تتعاطف مع قضايانا العادلة.

ط ـ مراعاة تمثيل مختلف الشرائح الاجتماعية المعنية بالمواجهة في كافة اللجان المقترح تشكيلها، وكذلك في كافة النشاطات المزمع القيام بها ●●

الهوامش

١ـ أحمد بهاء الدين شعبان: ما بعد الصهيونية، ص١٧٨.

٢ـ راجع فوزي منصور: المشروع الشرق أوسطي خطة أمريكية الأصل. جريدة الأهالي، ٩٤/١٠/١٩.

٣ـ لطفي الخولي: عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً، ص٩.

٤ـ جميل مطر: حملة التبشير بالشرق أوسطية، جريدة الحياة، ٩٤/٢/٢٧.

٥ـ انظر: محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ص٨٩-١٢٩. وكذلك لطفي الخولي: عرب؟ ص١٧-٥٠.

٦ـ ندوة: الشرق أوسطية، القاهرة ١٩٩٨، ص281.

٧ مختارات إسرائيلية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام العدد الأول، ١٩٩٥، ص٨-١١.

٨ـ الشرق الأوسط الجديد، ص60.

٩ـ عماد جاد: أثر التطبيع على العمل العربي، كتاب الشرق أوسطية، القاهرة ١٩٩٨، ص٢٠٣.

١٠ـ مختارات إسرائيلية، عدد (٢) فبراير ١٩٩٥، ص٢٣.

١١ـ أحمد بهاء الدين: ما بعد الصهيونية.. ص١٤٩.

١٢ـ انظر: محمود عبد الفضيل: الشرق أوسطية.. ص١٠٣.

١٣ـ عز الدين إدريس: شرق أوسط جديد أم إسرائيل كبرى، بحث غير منشور، ص٥-٩.

الصراع الصهيوني ـ العربي على ضوء المشروع الأمريكي للسيادة العالمية

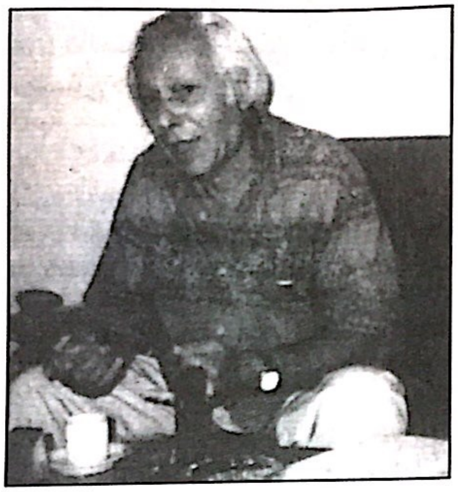
د. سمير أمين

تسعى هذه الداخلة إلى توضيح الوضع العالمي الذي أحاط ولايزال يحيط انتشار المشروع الصهيوني وتطور أشكال مقاومة الوطن العربي في مواجهته، أملاً في أن يلقى هذا العرض التكميلي للمنهج المعمول به في التحاليل الأكثر شيوعاً للصراع المذكور بعض الضوء على أسباب نجاح العدو وعدم فعالية المقاومة العربية حتى اليوم.

يقوم إذن المنهج الذي أقترحه هنا على قلب نظام التسلسل في عرض الأمور، فالتحاليل الدارجة تنطلق بالنظر في طبيعة المشروع الصهيوني (وهو مشروع استيطاني توسعي دون حدود محدودة) ودراسة الاستراتيجيات العربية في مواجهته (سواء أكانت استراتيجيا عسكرية أم ساعية إلى «حل سلمي»). ثم ينظر إلى القوى الخارجية للمنطقة (الولايات المتحدة، أوروبا، الاتحاد السوفياتي سابقاً، كتلة عدم الانحياز، تركيا.. الخ) باعتبارها حليفة أحد الطرفين أو محايدة طبقاً لما تراه مصلحتها الدائمة أو الظرفية. ولاشك أن هذا الأسلوب قد ألهم عدداً من الدراسات القيمة التي أتت بثمارها حتى إنني لم أجد جديداً أستطيع أن أطرحه في هذا الإطار. إلا أن هذا الأسلوب الطبيعي يوحي ـ ضمناً إن لم يكن صراحة ـ بتقدير ناقص ناقصاً لعوامل التفاعل بين العام ـ أي الوضع العالمي ـ والخاص ـ أي الصراع المعني هنا. لذلك رأيت من المفيد التركيز على ما يبدو لي السمات الرئيسة للوضع العالمي الذي حكم تطور جميع تجمعات الكون منذ عام ١٩٤٥ إلى اليوم، ثم تموضع إشكالية الصراع العربي/ الصهيوني في هذا الإطار.

ويقوم عرض الأوضاع العالمية بدوره على محور بدا لي أساسياً ألا وهو مشروع السيادة العالمية الذي اتصفت به الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥. علماً بأن هذا المشروع قد مر بمراحل متتالية قبل وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وأنه يمثل محور الصراعات الكبرى الراهنة والمستقبلية. وعلماً أيضاً أن لهذا المشروع أبعاداً عديدة متكاملة بعضها عسكرية (جيواستراتيجية) وسياسية (جيو سياسة) واقتصادية (العولمة الرأسمالية الليبرالية). ولئن كنت قد اخترت التركيز على البعد السياسي/ العسكري فيرجع ذلك إلى اقتناعي أن العولمة الاقتصادية لن تكون دون سيادة سياسية للولايات المتحدة على المنظومة العالمية، وهو ما سأحاول أن أبينه فيما يلي:

وطالما انحاز ميزان القوى عالمياً لصالح المشروع الأمريكي كان الأمل في التوصل إلى «حل



مقبول» في فلسطين والشرق العربي لا أساس له. فالبديل إذن هو النضال من أجل مشروع عالمي آخر، سوف أسميه مشروع عولمة متعددة القطبية تتيح درجة من التنوع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تفتح مساحة للتحرك السياسي تضمن بدورها تقدم دمقرطة المجتمعات وتقدمها الاجتماعي حتى تنتج شروطاً أفضل تتيح تخفيف حدة الصراعات فتخلق ظروفاً أكثر ملاءمة للتوصل إلى حل مقبول في القضية المعنية هنا.

بالإيجاز أقول إذن إن مشاركة القوى الديمقراطية والتقدمية العربية في تغيير الأوضاع عالمياً هي شرط قلب ميزان القوى في الصراع الصهيوني/ العربي.

وعلى أساس هذه المبادئ سوف أتناول فيما يلي عرض مفهوم الهيمنة ثم خصوصيات المشروع الأمريكي وتطوره منذ عام ١٩٤٥ والتناقضات التي يتعرض لها في المرحلة الراهنة، الأمر الذي سيتيح تقدير نقاط قوته وضعفه وبالتالي رسم خطوط المواجهة المطلوبة من أجل التقدم نحو عالمية جديدة بديلة ومتعددة القطبية و«حل» مشكلة فلسطين والشرق العربي معاً.

مفهوم الهيمنة ووضعها في مسيرة التاريخ الحديث

لقد عرف العالم دون شك هيمنة قوى أخرى قبل الهيمنة الأمريكية. كما أنه لابد من تدقيق أكثر لمفهوم الهيمنة نفسه وإعطائه تحديداً أكثر صرامة مما يجري في العادة. من جهتي، أعتقد أنه يجب التمييز بين المراحل السابقة على الرأسمالية وبين مرحلة عالمنا الرأسمالي المعاصر، ويجب بالتالي تجنب التعميم ما فوق التاريخي الذي يقع بالضرورة، وبحكم تعريفه نفسه، على مستوى من التجريد يرتفع حتى يخفي الخصوصيات الجوهرية ويصبح بالتالي عاجزاً عن تفسير التطورات الواقعية. ففي المراحل السابقة على الرأسمالية لم يكن هناك نظام اقتصادي ولا سياسي ولاثقافي عالمي، هذا بينما الرأسمالية كانت تجنح منذ نشأتها إلى اقتحام العالم، والسبب ببساطة هو أن الانتقال من السيطرة السياسية الأيديولوجية الخاصة بالنظام الخراجي السابق إلى السيطرة الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية يدشن تطوراً معدياً وسريعاً للقوى المنتجة (وبالتالي للوسائل العسكرية) لاسبيل إلى مقارنته مع التطور الذي شهدته الحقب السابقة. على أن الغزو الرأسمالي للعالم لايتم بين ليلة وضحاها. والتوحيد الفعلي لكوكبنا تحت راياته هو عملية حديثة الإنجاز ومازالت مهددة بصورة مباشرة. وفي الواقع لا يمكن الحديث عن نظام رأسمالي عالمي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أي في حدود تاريخ انفتاح الصين عن طريق حرب الأفيون (١٨٤٠) وانفتاح الإمبراطورية العثمانية في نفس التاريخ تقريباً، والسيطرة على الهند بعد سحق انتفاضة السيباي (١٨٥٧)، وبعد ذلك غزو أفريقيا جنوب الصحراء (بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥). فهذه كلها جعلت من الكرة الأرضية حقلاً لفعل قانون القيمة المعولمة. وما كاد النظام الرأسمالي العالمي يتشكل حتى انفجر مع الثورة الروسية ١٩١٧ التي أحدثت فك ارتباط معه. ورغم أن فك الارتباط هذا، الذي شمل أوروبا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية، هو الآن في طور الزوال إلا أنه استمر ثمانين سنة، أي أكثر بكثير من مرحلة توحيد السوق العالمي الذي لم يعش أكثر من ثلاثين سنة عرف خلالها أزمات القوى الإمبريالية على أنواعها (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة).

وإذا كان سقوط الاتحاد السوفياتي وتطور الصين يعد بنظام عالمي مندمج نسبياً فليس بالضرورة ألا يكون هذا النظام مهدداً من جديد بانفجار مباشر أو ألا يكون مسرحاً لأزمات المراكز الاقتصادية المتنافسة.

خصوصية الهيمنة الأمريكية الحديثة

في مرحلة الرأسمالية الحديثة ذاتها تظل الهيمنة برأيي استثناء في حين أن القاعدة هي

التنافس بين المراكز. وتظل هذه الأخيرة هشة وغير مكتملة تماماً، كما أن وحدة النظام الاقتصادي العالمي تظل الاستثناء في حين أن انفجار النظام هو القاعدة. وسبب ذلك هو الطبيعة الاستقطابية التي تحملها الرأسمالية في رحمها وتبقى عاجزة عن تجاوزها. هذه المقولة الجوهرية في مقترحاتي النظرية المتعلقة بالرأسمالية تفسر الانفجار الذي عبر عن نفسه «بالثورات الاشتراكية» - انطلاقاً من رفض الشعوب المطرّفة الخضوع لمنطق التوسع الرأسمالي - والذي سيعبر عن نفسه غداً من جديد (في الجنوب والشرق) إذا ما أعيد تشكيل النظام العالمي.

إن مسألة الهيمنة (الهيمنات) يجب أن يحدد موضعها في هذا الإطار الذي يحدد مفاعيلها. اقتصرت الهيمنة الإنكليزية الأولى - في القرن الثامن عشر - في الواقع على السيطرة على العلاقات مع الأطراف في تلك المرحلة (أمريكا والتجارة مع الشرق والهند). أما أوروبا فقد بقيت خارج حقل هذه الهيمنة. وحتى بعد هزيمة نابليون أعاد مؤتمر فيينا التأكيد على أن النظام الأوروبي يقوم على توازن القوى القارية (فرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا). وكذلك حتى بعد تأكيد التفوق الإنكليزي الجديد صناعياً ومالياً. وبعد أن تحولت إنجلترا إلى سيدة للبحار، مسيطرة كذلك على مجمل النظام الذي بدأ يصبح عالمياً، يبقى أن هذه القوى ظلت محدودة على القارة الأوروبية باستقلالية الرأسماليات القومية وقواها العسكرية، ومحدودة فيما وراء المحيط بتشكل إمبراطوريات أو مناطق نفوذ أخرى. وحتى السيطرة على البحر وضعت بسرعة موضع التهديد بعد أن تم بناء أساطيل بحرية أخرى. المرحلة الثانية من الهيمنة البريطانية التي تؤرخ عادة بين ١٨١٥-١٩١٤ ليست من ذات الطبيعة التي تنسب إليها. لأنها لاتتجاوز ما يسميها الخبراء العسكريون في لغتهم الدارجة «بالقوة البحرية» (أي السلطة على البحار) فإنجلترا لاتمتلك جيشاً مؤهلاً للتدخل في القارة الأوروبية وهي لاتستطيع أن تبسط «قوتها البحرية» إلا في المناطق الضعيفة ما وراء المحيط (غير مركزية رأسمالية) حيث يكون الجسم العسكري الاستعماري، المكون أساساً من الهنود، كافياً لأداء المهمة (تقريباً كما هي اليوم وضعية قوات التدخل السريع). ومن نافل القول أن نضيف إنه بعد سنة ١٨٨٠ وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين لم تعد إنكلترا تمارس أي هيمنة سياسية أو عسكرية وأخذت تفقد تدريجياً تفوقها الصناعي والمالي.

هل تختلف عن هذا الهيمنة الأمريكية الجديدة منذ سنة ١٩٤٥؟ علماً بأن الهيمنة الأمريكية هي أول محاولة في التاريخ تطوّر طموحاً عالمياً شاملاً وتضع بصورة منهجية

طالما انحاز ميزان القوى عالمياً لصالح المشروع الأمريكي كان الأمل في التوصل إلى «حل مقبول» في فلسطين والشرق العربي لا أساس له. فالبديل إذن هو النضال من أجل مشروع عالمي آخر.

الأدوات اللازمة له.

أسجل أولاً ملاحظة أن هذه الهيمنة لم تطل حتى عام ١٩٩٠ الكوكب كله إذ كانت، بداية، تطويقاً للكتلة الأوروآسيوية «الشيوعية» التي أعلنت نفسها بدورها نظاماً بديلاً «اشتراكياً». والآن - بعد عودة الاتحاد السوفيتي السابق والصين إلى الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية - هل ستتمكن الولايات المتحدة من ضمها إلى فلكها؟ لا أعتقد أن المسألة محسومة. بل الأرجح أنها ستصطدم مباشرة بموجة جديدة من القوى الدافعة خارج المركز (انتفاضات جديدة في الجنوب والشرق) وبمنافسة متزايدة الاحتدام فيما بين المراكز. مع ذلك يبقى أن الهيمنة الأمريكية، كانت ولاتزال أقوى وجوداً بما لايقاس من سابقتها البريطانية الوحيدة.

هذا التفوق لاينبع أساساً من الاقتصاد، ففي سنة ١٩٤٥ كان التفوق الأمريكي ساحقاً بلا جدال. فالحرب نفسها التي دمرت أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان، كانت فرصة مناسبة لتطور تكنولوجي مذهل في الولايات المتحدة. ولكن خلال عقدين من الزمان استطاعت اليابان وأوروبا الغربية المتعافيتان أن تصبحا من جديد منافسين اقتصاديين وماليين جديدين. ولم يدم التفوق الأمريكي في هذه المجالات إلا فترة أقصر من زمن التفوق الإنكليزي في القرن التاسع عشر. إلا أن العامل الجديد فعلياً في ممارسة الهيمنة إنما يقع في الميدان العسكري. فمنذ اكتشاف السلاح النووي وتطور الطيران والصواريخ، لم يعد ممكناً مقارنة القدرة التدميرية لأي تدخل عسكري يقوم به طرف متفوق على عدوه في هذه المجالات بتلك القدرة المحدودة للأساطيل والمدافع التي طبعت الحرب حتى ١٩٤٥. لم يعد هنالك مكان على الأرض في منأى عن هذه القوة التدميرية. وفي هذا الميدان لم يقف في وجه الولايات المتحدة - حتى سقوط الاتحاد السوفياتي - إلا منافس واحد هو الاتحاد السوفياتي نفسه. وربما تكون الولايات المتحدة الآن في طور أن تصبح القوة العسكرية الوحيدة. فبعض الدول الأخرى يملك في أحسن الأحوال قوة تصد محدودة لاتصل إلى مستوى الردع، وعلى العكس من إنكلترا، تمتلك الولايات المتحدة قوات عسكرية بإمكانها أن

تستكمل «التدخل من بعيد» باحتلال فعلي إذا لز... الأمر. لاشك أن هذه الملاحظة بحاجة لبعض... التدقيق: في الميدان الأوروبي تتعزز فعالية هذ... القوات، بنسبة كافية، بالجيوش الأوروبي... (بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا، وكذل... أسبانيا وإيطاليا وغيرها) لدرجة يمكن معه... ضمان الدفاع عن نفسه إذا كان ذلك على جدول... الأعمال (ولكن الأمر لم يكن كذلك في أي يوم ول... يكن لدى الاتحاد السوفياتي ولا لدى روسيا أي... نية على الإطلاق لغزو أوروبا الغربية). في... الشرق الأقصى من الممكن إعادة بناء الجيش... الياباني سريعاً إذا اقتضت ذلك أي مواجهة مع... الصين وفيتنام وكوريا. ولكن ماذا عن المناطق... الأخرى؟ هل يمكن تصور أن الجيوش الأمريكية... بوسعها أن تتورط في عملية احتلال طويلة في... العالم الثالث (خارج «القواعد» المقبولة من جانب... السلطات المحلية)؟.

هنالك حدود للهيمنة الأمريكية، حتى في... بعدها العسكري. لايمنع ذلك أن يكون لدى... الولايات المتحدة تصور كوكبي لهيمنتها الشاملة... الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. فهي القو... الوحيدة التي نظمت قيادتها العسكرية على... مستوى الكرة الأرضية (محاصرة كتلة الاتحا... السوفياتي السابق - الصين) ولم يوجد مثل هذ... الطموح في الاتحاد السوفياتي، ولم يكن له... وجود في أي يوم. كل ما كان هنالك أنه أقام خطط... مضادة دفاعية اقتضت تطوير مواقع محدد... خارج مداه.

مراحل تكوين وانتشار مشروع الهيمنة الأمريكية

أود أولاً أن ألفت النظر إلى ما يبدو لي الجذور... البعيدة للمشروع الأمريكي الساعي إلى الهيمنة... العالمية.

فقد أقيمت الولايات المتحدة منذ نشأتها على... مشروع استيطاني توسعي على صعيد القارة... صار بالتدريج مشروعاً يطال الكوكب بأجمعه... ولعل من المفيد هنا ذكر - بالإيجاز - المراحل... المتتالية التي مر بها المشروع، قبل دخوله في... المرحلة الراهنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي... وهي موضع تساؤلاتنا الرئيسية فيما سيلي.

فلم تكن ما تسمى بالثورة الأمريكية ثورة... اجتماعية بأي معنى من المعاني، إذ لم تقم على... طلب تغيير - ولو طفيف - في العلاقات الاجتماعية... التي سادت في ظل الحكم الكولونيالي البريطاني... (بما فيه استغلال العبيد السود). بيد أن انتقال... سلطة القرار السياسي إلى طبقة حاكمة محلية قد... شجع طموحاتها التوسعية التي تمظهرت في... سلب فلوريدا ونصف المكسيك وفتح الغرب... وإبادة السكان الأصليين.. الخ. وبعد أن تحققت... إقامة هذه الدولة - القارة أخذت تفكر في التوسع... عبر المحيط الهادئ فاحتلت من أجله جزر هاواي... والفليبين - كما أعلن مبدأ مونرو - منذ تاريخ باكر...

عام ١٨٢٣ - احتكار الولايات المتحدة مجال السيطرة على القارة الأمريكية الجنوبية. ثم دخل المشروع الأمريكي في طوره العالمي انطلاقاً من الحرب العالمية الأولى، إذ يجب اعتبار الثلاثين عاماً التي تمتد من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥ على أنها بالأساس مرحلة الصراع بين الولايات المتحدة وألمانيا من أجل الحلول محل الهيمنة البريطانية الآفلة. وانتهت المرحلة بانتصار الولايات المتحدة فإخضاع ألمانيا (وكذلك اليابان) ومعها أوروبا الغربية للخطة الأمريكية. على أن صمود «المعسكر الاشتراكي» قد وضع حدوداً لفعالية الخطة خلال العقود الأربعة التي تلت ١٩٤٥. إلا أن سقوط الاتحاد السوفياتي قد فتح بالفعل مرحلة جديدة مما شجع واشنطن في تنفيذ مشروعها الأصلي والدائم.

وسوف أعرض فيما بعد سمات المرحلة الراهنة ساعياً إلى بيان تلك التناقضات الجديدة التي تنتجها «العولمة الجديدة» المعنية، وبالتالي إبراز نقاط قوة وضعف الخطة الأمريكية.

ولكن وقبل ذلك سنقوم بمناقشة طبيعة ووسائل المنظومة العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة في تلك المرحلة التي يطلق عليها عادة اسم مرحلة «الحرب الباردة» (١٩٤٥/١٩٩٠). فقد استغلت واشنطن خوف البرجوازيات الأوروبية - والأخرى - من «الخطر الشيوعي» (وهو في واقع الأمر خطر داخلي مصدره تحركات الطبقات الشعبية أكثر منه خطراً «خارجياً») من أجل إقامة هذه المنظومة. على أن هذه البنية ظلت قائمة كما هي وذلك بالرغم من سقوط «العدو» الذي قيل إنها أقيمت من أجل «مواجهته»، الأمر الذي يقدم دليلاً واضحاً على أن الهدف الحقيقي لم يكن «الدفاع عن العالم الحر» كما قيل في الخطاب الأيديولوجي السائد لتلك الأيام، بل كان بكل بساطة زرع بذور هيمنة عالمية، وليس أقل.

وسوف يرى القارئ من العرض التحليلي التالي أن الهدف الرئيسي لم يتغير فظل هو هو سواء في مرحلة الحرب الباردة أم في المرحلة اللاحقة. فتسعى الجيو - سياسة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ إلى الآن إلى تحقيق هدف مزدوج هو قمع (بالعنف إذا احتاج الأمر ذلك) أي محاولة لتنمية مستقلة (في الجنوب والشرق الاشتراكي السابق، بل في مجتمعات الغرب المتقدم أيضاً) من جانب، ومنع تكوين منافس («أوروبي» بالطبع) قد يفرض على واشنطن «المشاركة» في السيادة العالمية من الجانب الآخر. وفي هذا الإطار تستخدم الولايات المتحدة حلف شمال الأطلنطي حتى تمنع التقارب بين أوروبا وروسيا، وهو أحد الشروط التي لامفر منها لإقامة عولمة بديلة متعددة القطبية.

بالإيجاز أقول إذن إن مشاركة القوى الديمقراطية والتقدمية العربية في تغيير الأوضاع عالمياً هي شرط قلب ميزان القوى في الصراع الصهيوني/ العربي.

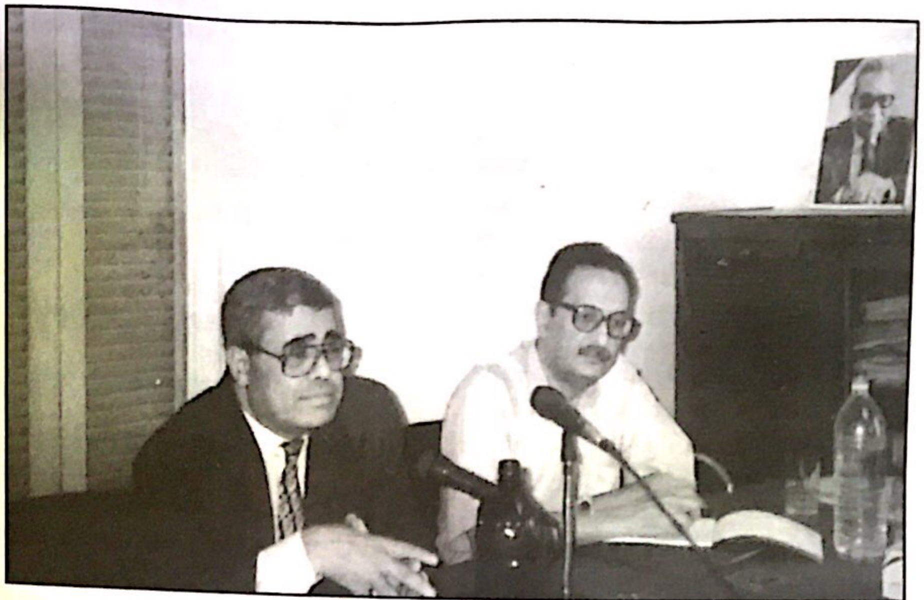
بنية المنظومة العسكرية الأمريكية

أقامت الولايات المتحدة منظومة عسكرية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطال الكوكب جميعاً ولا مثيل لها قبل ذلك في التاريخ. وتتمظهر هذه المنظومة في سلسلة من «القيادات العسكرية» الإقليمية، علماً بأن الجيو - سياسة لدى القيادة العسكرية الأمريكية هي جيو - سياسة فعلية وليست جيو - استراتيجية وحسب. وأود أن أعبر بذلك عن أن المهمات الملقاة على عاتق القيادات الإقليمية المختلفة تتحدد في ضوء الفهم الخاص للطبيعة السياسية للتهديدات المختلفة بدورها بين منطقة وأخرى.

فالقيادة المحلية Home - commandement (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك) وامتدادها باتجاه الكارايب وأمريكا الوسطى يجب أن تكون قادرة على التدخل الكثيف إذا اقتضى الأمر، لأن المحيط القريب من الولايات المتحدة (المكسيك، أمريكا الوسطى - والكارايب) يجب أن يبقى في تبعية سياسية مطلقة تجاه واشنطن. من هذه الزاوية يبدو أن التسامح مع وجود كوبا هو تسامح مؤقت بعد سقوط حاميها السوفيتي. والتدخلات في غرانادا وبنما ونيكاراغوا تثبت حقيقة المفهوم الأمريكي «للأمن» في هذه المنطقة، رغم أن الوسائل التي اقتضى استخدامها للتدخل في هذه الحالات ظلت وسائل متواضعة. ولكن ماذا سيحدث لو أن الشعب المكسيكي نجح في تهديد النظام الاجتماعي القائم في بلده بصورة جذرية؟ هذا الاحتمال هو خارج التصور. فبالنسبة للمكسيك، كما بالنسبة لمجمل أمريكا الجنوبية، ترتكز الاستراتيجية الأمريكية على فرضية ثبات واستمرارية تحالفها مع الطبقات الحاكمة، وبالتالي فإن أي «ثورة» هي خارج الاحتمالات. لهذا السبب تبدو وسائل التدخل لدى القيادة الجنوبية South Command المسؤولة عن أمريكا الجنوبية ضئيلة للغاية. إلا أن هذا لايعني أن الولايات المتحدة تستبعد أي تدخل في القارة التي تعتبرها، منذ إعلان مبدأ مونرو (١٨٢٣)، قارتها الخاصة. وعلى العكس يسمح الأمريكيون لأنفسهم بالتدخل الدائم في السياسات المحلية. وتبدو لهم الوسائل «السياسية» - تنظيم انقلابات عسكرية، واغتيالات سياسية - وسائل كافية. فحتى في أيام حروب الأنصار الغيفارية في الستينات والسبعينات (المستمرة في البيرو حتى يومنا هذا) لم تكن الولايات المتحدة لتظهر قلقاً بالغاً. أما بشأن شكل السلطة الأنسب لممارسة سيطرتها فإنها لاتضع أي نسق قبلي صارم. فرغم الخطاب الراهن (الظرفي فقط ربما) المؤاتي «للديمقراطية» لم تعبر الولايات المتحدة عن ندمها بسبب الدعم الذي قدمته للديكتاتوريات العسكرية، تعطى الأفضلية للديمقراطية أو للديكتاتورية حسب قاعدة أيهما يخدم بصورة أفضل، في الظرف القائم، مصالح توسع الرأسمال الأمريكي الشمالي إلى جنوب الحدود الأمريكية - المكسيكية. وتحتفظ الولايات المتحدة لنفسها في حال الضرورة «بحق» التدخل العسكري. لكنها لاتواجه إلا احتمال تدخل قصير (على طريقة بنما بواسطة قوات التدخل السريع). والحجة المخترعة حديثاً من أجل إضفاء الشرعية على التدخلات المحتملة في المستقبل هي اليوم «النضال ضد تجارة المخدرات». كما لو أن هذه التجارة لم تكن تتغذى بالطلب الداخلي الأمريكي، وأن النضال ضد المخدرات يمكن أن يتم بفعالية بصورة أخرى عن طريق معركة داخلية ضد هذا المرض.

إن القيادة الأطلسية نفسها منقسمة بين الشمال الأطلسي والجنوب الأطلسي. المنطقة الأولى هي منطقة التمركز العسكري الأقصى للولايات المتحدة، والتي تغطي عملياً أوروبا الغربية وامتداداتها في المغرب وفي منطقة تركيا - إسرائيل - وسوريا/ لبنان. هنا واجهت الولايات المتحدة الوجود السوفيتي الكثيف المعزز بحلف وارسو قبل أن يحل نفسه في أبريل ١٩٩١. والأداة الأمريكية هنا هي حلف شمال الأطلسي الذي يضع تحت القيادة الأمريكية الموحدة مجموع الجيوش المتحالفة، بما في ذلك أسبانيا منذ دخولها إلى الحلف سنة ١٩٨٢. أما فرنسا التي خرجت شكلياً من هذه القيادة أثناء حكم ديغول فتبقى في الواقع في وضعية قليلة الاختلاف عن الآخرين. خاصة أنه منذ حرب الخليج (حيث وضعت القوات الفرنسية المشاركة تحت إمرة القيادة الأمريكية) يطرح السؤال حول عودة فرنسا إلى كل هيكليات الحلف الأطلسي. ومن المعروف أن مشروعية التحالف العسكري الذي يمثله حلف شمال الأطلسي إنما استمدت من التهويل «بشبح» الشيوعية. لهذا الهدف جرت تعبئة الاستراتيجية الأيديولوجية للحرب الباردة. ولكن يجدر التذكير هنا بأن الولايات المتحدة هي التي أطلقت الحرب الباردة وليس ستالين كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع العالم به خلال فترة طويلة (ومازالت تحاول).

كيف تبدو الأمور اليوم؟ من الصعب أن تستمر القناعة بأن روسيا تمتلك نوايا عدوانية



أ. حلمي شعراوي - د. حسن نافعة

إزاء أوروبا الغربية. إلا أن مسألة حل حلف شمال الأطلسي ليست مطروحة على الإطلاق. على العكس من ذلك يجري الإعداد لمنحه «وظائف» عسكرية وسياسية جديدة تمثلت في ضم عدد من بلدان شرق أوروبا (بولندا والمجر وتشيكيا) في الحلف نفسه.

وسنرى فيما بعد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى هذا الخيار، والأسباب التي تدفع أوروبا إلى الالتحاق به. إن ضم المغرب والشرق الأدنى المتوسط (إسرائيل ولبنان) إلى المنطقة التابعة لهذه القيادة تذكر بالمهمة الأخرى لحلف شمال الأطلسي، المهمة التي طغى عليها الصمت تحت تبرير مشروعية هذه المنظمة بفعل «التهديد» السوفيتي وحده. إذ يتعزز الوجود الأمريكي في إطار الحلف بقواعد قارية مهمة سنعود للحديث عن مصيرها عندما سنناقش مسألة «المشاركة» (تقاسم العبء)، وفي هذا الإطار أيضاً يأخذ النقاش في توسيع «القوة البحرية» وتعزيزها بقوة عسكرية قارية كل أبعاده.

لايوجد مثل هذا النقاش بشأن منطقة الأطلسي الجنوبية، العائدة إلى القيادة الأطلسية ذات الإمكانيات المتعلقة فقط بتقنيات «القوة البحرية». وتشمل منطقة القيادة أفريقيا جنوبي الصحراء، باستثناء القرن الأفريقي. إن الولايات المتحدة لم تطور قوة تدخل سريع لهذه المنطقة، نظراً لكونها تعتبر أن «لاخطر» جدياً يتوقع منها، مثلها في ذلك مثل أمريكا الجنوبية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة نظام الأبرتهيد، وتندرج في هذه الوظيفة تدخلات المظليين الفرنسيين لترتيب أوضاع بعض الدكتاتوريات هنا أو هناك (موبوتو مثلاً)، أو لصد «التوسعية العربية» (الليبية في التشاد). وبدا في الظاهر خلال سنوات ١٩٧٥-١٩٩٠ أن عملية تجذير أنظمة الحكم في أنغولا وموزامبيق (وفي زمبابوي ومدغشقر، رغم انها أكثر اعتدالا) والدعم السوفيتي والكوبي الذي قدم لها، كانت أكثر خطورة. ولكن في ذلك الوقت اكتفت الولايات المتحدة بتدخل جنوب أفريقيا. وأعطت عملية الخلخلة ثمارها بهذه الوسيلة، بحيث أن التطور المرتقب لأنظمة هذه البلدان لم يعد يثير القلق، بعد اتفاق نكوماني مع الموزمبيق ورحيل القوات الكوبية من أنغولا الذي أنجز سنة ١٩٩١. ولعل هذا الانتصار قد سمح للولايات المتحدة بإمكانية «التخلي» عن متطرفي العنصرية في جنوب أفريقيا من أجل دعم تسوية نيوكولونيالية قادرة على ضبط المنطقة بمجملها. تغطي قيادة المحيط الهادئ أكبر وأهم مدى جغرافي وبشري على الإطلاق. فهي لاتشتمل على المحيطين الهادئ والهندي وحسب، بل وما يحيط بهما من تجمعات بشرية وصناعية في اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرقي آسيا وأستراليا وشبه الجزيرة الهندية. ويعود هنا الجدال ثانية بشأن التعزيز المحتمل «للقوة البحرية» بقوة قارية. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند إلى أستراليا ونيوزيلاندا، (انكلترا الطرف الآخر من الخارطة)، الملتحقتين بها دونما شروط، مثل بلدها الأم، على الرغم من أنها لاتواجه تحدياً جدياً من أي طرف. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند أيضاً هنا إلى إخلاص اليابان (إلى متى؟) وكوريا وتايوان (مع ما جره الاعتراف ببكين من مشاكل) وحلف دول جنوب شرقي آسيا (الفيليبين وتايلاند ماليزيا وأندونيسيا)، وكل هذا مدعم بالقواعد الأمريكية القوية في أوكيناوا والفيليبين وديبغو غارسيا، وهذا الدعم اللوجستي للتدخلات يمكن أن يتم إما عن طريق الإنتشار السريع أو في إطار استراتيجية عسكرية أبعد مدى.

في هذه الشروط لايشكل حياد الهند «ثغرة» مزعجة في شبكة وسائل العمل الأمريكية. بالطبع لايقل الوضع الجيو-سياسي لهذه المنطقة تعقيداً عن أوروبا، ولايمكن اختزاله إلى رؤية وحيدة الجانب كما هو حال أمريكا الجنوبية أو أفريقيا السوداء. فاليابان هي المنافس الاقتصادي والمالي للولايات المتحدة، وهي قادرة في لمحة بصر أن تعيد بناء ذاتها كقوة عسكرية. وهي أقامت لنفسها، فوق ذلك، منطقة نفوذها الخاصة في جنوب شرقي آسيا. إلا أن الاستراتيجية السياسية الأمريكية تقوم على افتراض أن اليابان لاتمتلك خياراً بديلاً عن الخضوع للتحالف الأمريكي في مواجهة كوريا والصين. وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد تعتبر مصدراً لخطر حقيقي (في هذا الإطار تكتسب مسألة جزر كوريل أهمية أكيدة)، وأن كوريا لاتحظى بأي تعاطف ياباني، وتبقى فوق ذلك منافساً محتملاً ولو من الدرجة الثانية، وأن الصين، القادرة دائماً على التقارب من موسكو، لن تقبل بهيمنة يابانية على المنطقة.. في هذه الشروط تعتقد الولايات المتحدة أنه باستطاعتها التدخل والاعتماد على الدعم الياباني إذا طرأت «حاجة» لذلك أي إذا ما تطورت حالة ثورية في جنوب شرقي آسيا. إلا أن نقطة ضعف الاستراتيجية الأمريكية هنا، التي هي أبرز من أي مكان آخر، تكمن في الكتلة البشرية الضخمة التي يمكن أن تجندها الحركات الثورية: ففي الفيليبين، حيث تعطي الولايات المتحدة لنفسها «الحق» الدائم بالتدخل اكتفت حتى الآن بدعم النظم المحلية المتتالية ولكن ماذا سيحصل فيما لو انتفضت مثلاً شعوب إندونيسيا أو تايلاند أو الهند ضد النظام؟

تغطي القيادة المركزية منطقة بالغة الحساسية: الشرق الأوسط، وصولاً إلى الباكستان، ووادي النيل، والقرن الأفريقي، ولاشك أن مفهوم هذه القيادة قد أنتج وفقاً لرؤيا بحرية (البحر الأحمر والخليج المغلقان بالسويس وعدن وهرمز)، كما أن تراكم المشاكل في المنطقة يفرض تعاوناً وثيقاً مع القيادة الأوروبية، وبالتالي مع حلف الأطلسي، حيث تعود المرجعية الإسرائيلية. وقد أعلنت هذه المنطقة - مثلها مثل أميركا الوسطى والكارايب وأوروبا نفسها - منطقة «حيوية» للولايات المتحدة، بسبب ثرواتها النفطية الحيوية، وعدم استقرار أنظمتها، والحدة الكامنة للمشاعر القومية، العربية والإيرانية.

والحليف غير المشروط هنا هي إسرائيل التي ارتبطت مع الولايات المتحدة، منذ مطلع الثمانينات، بتحالف إندماجي متعدد الأبعاد. وكل الحلفاء الآخرين، حتى الأكثر خضوعاً تقليدياً، كالعربية السعودية، ليسوا أكثر من حلفاء ظرفيين (وستظل ذكرى سقوط الشاه، الذي اعتبر على عرش لايتزعزع، محفورة في الذاكرة طويلاً في واشنطن). وقد أثبتت حرب الخليج أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام

وسائل ضخمة في هذه المنطقة.

تغليب النظرة الكونية على الانعزالية الأمريكية التقليدية

إن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية هي بالطبع في خدمة سياسة لابد من تحديد طبيعة أهدافها بدقة. كما يجب رصد البعد الديناميكي لهذه الأهداف، نظراً لأن العالم يتغير وتتغير معه «المصالح الأمريكية». فوق ذلك فإن وعي هذه المصالح بذاته يختلف باختلاف الأوساط والتيارات الفكرية في قلب النخبة السياسية القائدة.

والولايات المتحدة، كأي قوة هيمنة، تميل إلى الحفاظ على التوازن القائم. وهنا أيضاً يجب تحديد مضمون هذا التوازن وتكييفه رغم كل شيء للتحولات العالمية. والنخبة السياسية الأمريكية منحازة بمجملها في هذا المجال إلى فكرة أن جوهر التوازن يقوم علي ضمان «مناخ للمبادرة الحرة» (المقصود طبعاً الأجنبية). وكما كانت بريطانيا العظمى تحدد في زمنها النظام «الطبيعي» بحرية التجارة، تحدده الولايات المتحدة بحرية المؤسسة. هذه الحرية لم تكن توجد في بلدان الشرق، من هنا وصفها «بالشيطانية» لأنها كانت تخرق هذا النظام «الطبيعي» بواسطة فك الارتباط الفعلي.

إن تباين الآراء في داخل النخبة السياسية الأمريكية يقع في المجال الذي تحدده قاعدة الإجماع المشترك هذه. وفي الأدبيات المبتذلة التي يروجها الإعلام تجري عادة بسهولة معارضة التيار «الانعزالي» في الولايات المتحدة، المسمى تقليدياً، بذلك الإدعاء الذي يتغذى من فكرة «الرسالة الكونية»، شبه الدينية، لدور أمريكا. الأمر هنا لايتعدى اللغو، فلم تعد الولايات المتحدة انعزالية وليست مستعدة لأن تصبح كذلك، إنها على العكس القوة الوحيدة التي ما برحت تعلن منذ سنة ١٩٤٥ أن لديها مصالح في العالم أجمع. والوعي الجديد للبعد البيئي الشامل لبعض المشاكل يستخدم من قبلها كتبرير إضافي لتأكيد رسالتها القاضية. بأن تلعب دوراً بمستوى طاقاتها التكنولوجية والعسكرية (وهي فعلاً ذات مدى عالمي). من هذا المنطلق لاتجد النخبة الأمريكية القائدة في تطور «الوعي الأخضر» عاملاً معرقلاً في المدى الاستراتيجي. بالطبع لايطرح لديها السؤال حول اعتبار الاستقطاب العالمي، أي البؤس المادي الذي تفرضه الرأسمالية بالضرورة على ثلاثة أرباع الإنسانية مصدر المشكلة الرئيسية في عصرنا. ولايتصور كذلك بأن ثلاثة أرباع الإنسانية هؤلاء مسموح لهم أن يستهلكوا ما يستهلكه الربع المتفوق المكون من الغربيين. إلى أين نحن سائرون؟ إلى أين يسير هذا الكوكب الأرضي؟.

الجدل الأمريكي إذن أكثر تواضعاً. فالجميع مؤيدون للتدخل على مستوى عالمي، بعضهم يميل إلى التفرد والآخرون يميلون إلى الإئتلاف، هذا إذا استعرنا اللغة الدارجة لخبراء السياسة الأمريكيين أنفسهم. هؤلاء وأولئك يتقاسمون وجهة النظر نفسها وهي أن الخطر الوحيد والحقيقي الذي قد يهدد الولايات المتحدة يرجع إلى كونها ليست بالضرورة في مأمن من الأسلحة النووية التي تحملها صواريخ بعيدة المدى. فأمام هذا «الخطر» - الاحتمالي فقط - يعتقد الأولون، بشيء من القحة ربما، بأن الولايات المتحدة تستطيع ويجب أن تواجه وحدها التحدي، وأن «حماية» الأوروبين واليابانين ليست هاجسهم، لابل يمكن التضحية بوجود أوروبا عند الحاجة من أجل تجنب دمار أمريكا الشمالية. والآخرون يعتقدون أن المجابهة تفرض التعبئة الإيجابية لأوروبا (واليابان كإضافة) إلى جانبهم. من هذه النقطة تبدأ الأمور في اتخاذ منحى ضبابي. لأنه إذا كان لدى الأوروبين ما يقدمونه في الدفاع عن الغرب، أفلا يجب أن يقتسموا مع الولايات المتحدة الهيمنة المشتركة على الكوكب، وتحديداً على «متوحشي» العالم الثالث؟ يستعيد الخطاب الشمولي الأمريكي هنا مكانه.

ولكن ما إن يبدأ اعتبار الأطراف الأخرى في بلدان الغرب المتقدم على أنهم شركاء لا حلفاء تابعون، وما إن تعتبر مصالحهم الخاصة مصالحاً مشروعة، حتى ننتقل من رؤيا مانوية جامدة إلى رؤية استراتيجية ديناميكية يجب تكييفها مع تطور العالم. وإذا كان الحلفاء التابعون قد أصبحوا راشدين ومؤهلين لمنافسة الولايات المتحدة في مجال حرية المؤسسة نفسه، أفلم يحن الوقت بعد لإعادة النظر بصيغ التحالف وأهداف التوازن القائم الذي يجري الدفاع عنه؟ بموازاة هذا التطور الجاري منذ سنة ١٩٤٥، والذي استطاعت أوروبا واليابان أن تصعد عبره المنحنى من جديد، اتخذ التحدي العسكري السوفيتي مساراً مقلوباً صعوداً وهبوطاً. فبعد أن كان سنة ١٩٤٥ دون مستوى الولايات المتحدة سرع الاتحاد السوفيتي إنتاجه النووي ودخل السباق العسكري من أجل اللحاق بالأمريكيين. ولحق بهم في سنوات الخمسين والستين، (وأقول بالتحديد اللحاق بأمريكا لا تأكيد التفوق عليها). وعقب صانع هذا اللحاق، ستالين، جاء خروشوف المنتفخ بالاكتفاء ليفتح الطريق على الطموحات «الإمبريالية الاجتماعية» لدى بريجنيف قبل أن تأتي الأحداث لتثبت أن الاتحاد السوفيتي سيسقط في هذا السباق قبل الولايات المتحدة. وها قد وصلنا اليوم إلى لحظة تنفجر بالبداهة. لماذا لاتستعيد أزمة المصالح بين الولايات المتحدة من جهة، وأوروبا واليابان التي عززت وضعها الاقتصادي من جهة أخرى، وبعد أن ذهب التهديد العسكري السوفيتي أدراج الرياح لماذا لاتستعيد أزمة المصالح تلك الأهمية التي لم يكن من الممكن أن تحملها في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية؟

الجيو استراتيجية في خدمة الجيو سياسة

تحدد استراتيجية الولايات المتحدة لنفسها هدفاً مركزياً أولياً هو منع الوحدة الأوروآسيوية - ويعني ذلك اليوم بصورة ملموسة التقارب الأوروبي الغربي الروسي والصيني. ذلك هو الكابوس، ولكن كيف يمكن منعه؟

لقد ورثت الولايات المتحدة في هذا المجال مفهوماً إنكليزياً قديماً للجيو سياسة. فانكلترا كانت تعتبر وضعها كجزيرة كافياً لحمايتها طالما أن توازن القوى الأوروبي على القارة يعطل أية محاولة للسيطرة. والولايات المتحدة تنقل هذا النموذج وتوسعه على مدى الكرة الأرضية معتبرة أنه لايمكن الدفاع عن «الجزيرة» الأمريكية إلا إذا بقيت أوروآسيا منقسمة إلى أنظمة متنافسة. وظل خطر الكتلة الأوروآسيوية مزاحاً مع وجود أنظمة اجتماعية في أوروبا الغربية من جهة وفي الاتحاد السوفيتي والصين من جهة أخرى، تعتبر نفسها نقائض لبعض وتنفي بعضها بعضاً. كما أن القطيعة الصينية - السوفيتية في الستينات أبعدت هذا الخطر. في تلك المرحلة كانت الاستراتيجية السياسية (والعسكرية) للولايات المتحدة تقوم على هدف منع احتمال غزو أوروبا الغربية من جانب القوات السوفيتية. رغم أنه من الصعوبة بمكان تصديق أن الحكومات القائمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية كانت تخشى فعلاً من عدوان سوفيتي. وما يثبت عدم وجود مثل هذا الخوف هو أن خيار الحرب الباردة كان قد تقرر في واشنطن (حتى ولو أن فكرة هذه الحرب قد خطرت أولاً لونستون تشرشل) - وذلك بعد الأشهر الأولى التي أعقبت انهيار النازية وعانت خلالها البرجوازيات المحلية، على الأقل في فرنسا وإيطاليا، من حالة هلع فعلي. من هنا فإن أهداف هذه الاستراتيجية لم يجر التعبير عنها بوضوح إطلاقاً. هل الهدف هو «احتواء» الاتحاد السوفيتي فقط أم أن هناك استراتيجية هجومية Roll Back تطمح إلى «تحرير» القارة الأوروبية من الرقابة السوفيتية، أو حتى «إعادة» الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتي؟ الخيار الأول هو الذي كان ينتصر دائماً في كل مرة تهدد فيها حالة متأزمة ما سلام أوروبا. ولم تفكر الولايات المتحدة ولا حلفاؤها بنجدة انتفاضات برلين وبولونيا والمجر في الخمسينات وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨.

إن نجاح الاستراتيجية الأمريكية يعود إلى الالتباسات التي تنطوي عليها إذا ما نظر إليها من الجانب الأوروبي. ولايستبعد هنا أن نتصور أن الأوروبين يحنون، أكثر من الأمريكيين، إلى أوروبا الأمم القديمة (حتى ولو متخاصمة) المندمجة بقوة عبر اقتصاد مشترك (رأسمالي)، وعبر نظام الدول القائم منذ سنة ١٦٤٨ والذي جرى تجديد عامي ١٨١٥-١٩١٩ (بعد القبول

القسري بخروج روسيا من النظام). على أن القوى الأوروبية القائدة كانت بحاجة للدعم الأمريكي من أجل إعادة بناء اقتصادها المدمر في الحرب. لذلك استقبل مشروع مارشال بشكل إيجابي في كل أوروبا في تلك المرحلة. ولنلاحظ أن واشنطن هي التي فرضت آنذاك «تقارباً» أوروبياً خرجت بنتيجته إلى النور، السوق المشتركة للفولاذ والفحم ثم السوق الأوروبية المشتركة. وجرى التوقيع على معاهدة روما سنة ١٩٥٧ قبل أن تنضج فكرتها في نفوس الجميع. وكان يجب أن يسمح الإلتحاق بالاستراتيجية الأمريكية بإعادة بناء الجيوش الأوروبية وعصرنتها. وهو هدف طبيعي لدول كانت حتى ذلك الحين قوى عالمية. وامتد الالتباس أبعد من ذلك. فالقوى الاستعمارية الهرمة (إنكلترا وفرنسا، وبدرجة أقل بلجيكا وهولندا والبرتغال) أرادت أن تستغل التحالف مع الولايات المتحدة لتكسب، بالدرجة الأولى، دعمها في محاولات استعادة إمبراطورياتها الآفلة. لكن موقف واشنطن ظل ملتبساً في هذا المجال، ورفضت أن تتبنى بالكامل الحروب الاستعمارية التي اعتبرت حروباً خاسرة (في إندونيسيا والهند الصينية وماليزيا، وفيما بعد في الجزائر والكونغو البلجيكي وأخيراً في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا). والموقف الحازم الذي اتخذه أيزنهاور سنة ١٩٥٦ إزاء التحالف الثلاثي الفرنسي - الإنكليزي - الإسرائيلي خلال حرب السويس، والذي رضي حتى بمغامرة تسهيل الدخول السوفيتي إلى الشرق الأوسط (الأمر الذي استغله خرشوف بمهارة) يشهد على حدود التضامن الغربي. كانت الولايات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج، يضم المستعمرات الأوروبية السابقة ولكنها كانت تريد أن تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم، لا أن يقاسمها إياها أوروبيون مازالوا يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا أوهناك.

وظل حلف شمال الأطلسي، الذي شكل قاطرة التحالف الأمريكي - الأوروبي، مسرح أزمة داخلية للمفاهيم الأمريكية لم تحسم إطلاقاً. وفي الواقع فإن إعادة بناء جيوش أوروبية قوية (بما فيها ألمانيا) وحضور قوات أمريكية تشكل عقبة في سبيل احتمال تكوين كتلة أوروبية من الأطلسي حتى فلاديفوستوك، ومن نافلة القول أن احتمال قيام هذه الكتلة، أياً كان شكلها، معناه ظهور مجمع صناعي، مالي، عسكري يتمتع بثروات طبيعية غزيرة، يصبح من المستحيل معه التفكير في قدرة الهيمنة الأمريكية على الاستمرار. هذا الكابوس يسكن جميع الأنفس في واشنطن.

وأعتقد أن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه إحدى الوسائل المزمع استخدامها لمنع هذه «الكتلة الأوروبية»: وذلك عن طريق إضعاف أوروبا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط)، وإبراز هشاشة البناء الأوروبي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وتحييد موسكو (التي أجبرت على الإلتحاق بواشنطن بسبب ضعف أوروبا، في حين أنها كانت ستقف - على الأرجح وربما بالتأكيد - إلى جانبها فيما لو اتخذت موقفاً مستقلاً عن واشنطن)، وأخيراً عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة، الخطر الشيوعي، بتهويل جديد هو الخطر «القادم من الجنوب».

هنالك حدود للهيمنة الأمريكية، حتى في بعدها العسكري. لايمنع ذلك أن يكون لدى الولايات المتحدة تصور كوكبي لهيمنتها الشاملة، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية.

وقد شجعت حرب الخليج الولايات المتحدة على القيام بخطوة إضافية واسعة في تنفيذ خطتها من خلال استغلال المشاكل التي رتبها تفكك يوغسلافيا. فسوف نرى فيما بعد كيف أن حروب البوسنة ثم كوسوفو قد أعطت لواشنطن فرصة ذهبية للتدخل المباشر في شؤون القارة الأوروبية قد يؤدي بدوره إلى أفول المشروع الأوروبي نفسه وتكريس التناقضات داخله، وإفشاله وإخضاعه للخطة الأمريكية.

على المدى القريب، أعطت الهجمة الأمريكية المضادة النتائج التي كانت تتوخاها واشنطن. فقد أزيح خطر كتلة أوروبية - روسية، وأوروبا نفسها تعلن انقساماتها الداخلية أكثر من أي وقت مضى. إذ سمحت حرب الخليج لبريطانيا العظمى أن تؤكد مجدداً على خيارها الأساسي والمبدئي الذي التزمته سنة ١٩٤٥، أي أن تكون حليفاً مخلصاً وبلا شروط للولايات المتحدة في كل المناسبات. ولايفاجئ أحداً قبول بريطانيا العظمى أن تكون الولاية الثالثة والخمسين في الشمال الأمريكي. على أي حال، فإن الولايات المتحدة لاتعامل بريطانيا في هذا التحالف كما يمكن لها أن تعامل أي بلد آخر، وإنما تعاملها بوصفها الوطن الأم والأصلي للثقافة واللغة الإنكليزيتين. هذا البعد الثقافي، الذي كثيراً ما يجري نسيانه في التحليل السياسي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار جدياً. من جهتي أعتقد أن قوة هذا البعد تنبع من وجود فعلي «لكتلة لغوية إنكليزية»، نواتها الصلبة هي الولايات المتحدة طبعاً، ولكن مجرتها تشتمل على إنكلترا، وكندا (ناقصة كيبك)، وأستراليا، ونيوزيلندا. وهي كتلة تنتهج منذ الحرب العالمية الثانية سلوكاً يعطي أكثر فأكثر الأولوية للإلتحاق بواشنطن على كل ما عداه من اعتبارات. أما ألمانيا، من جهتها فقد أفاقت من الخدر السياسي الذي حبسها فيه انهيار الحلم الهتلري. وهي تستعيد، منذ توحدها مجدداً سنة ١٩٨٩، موقعها وطموحها بوصفها «وسط أوروبا». وصوتها المنخفض خلال أزمة الخليج لم يكن علامة ضعف بل علامة قوة. إنها تبدو ملتحقة بواشنطن، ولكنها لاتفعل ذلك إلا من أجل أن يتسنى لها تركيز توسعها الخاص في أوروبا الوسطى، بدءاً بهضم ألمانيا الديمقراطية سابقاً فيما عينها على بولونيا وتشيكيا والمجر (النمسا أصبحت عملياً في ظلها، ووراء النمسا تتراءى كرواتيا وسلوفينيا). هذا الخيار يعني أنها فقدت المصلحة القوية في لعب «الورقة الأوروبية». لن تعلن ذلك حتماً ولن تخرج قطعاً من السوق الأوروبية المشتركة مثلاً. لكنها تسخر من كل هذا. فهي تمضي في طريقها مع «أوروبا» أو من دونها. فرنسا تجد نفسها فجأة معزولة في رغبتها في «بناء أوروبا» منفردة. فبعد أن تخلت عن المفهوم الديغولي «لأوروبا من الأطلسي حتى الأورال» لتلتحق، خلال رئاسة جيسكار ديستان وميتران، بالسياسة الأطلسية الصرفة، لم تعد فرنسا تملك من الوسائل ما يجعلها «ثقلاً» في الاستراتيجية العالمية.

أورآسيا، التي اقترح غورباتشوف تسميتها في هذا الظرف «بالبيت الأوروبي المشترك»، ليست على جدول الأعمال. ولايزال أمام الهيمنة الأمريكية أيام عمر مشرقة. خاصة وأن «الكتل» الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال هي الأخرى. على الورق يمكن تصور أي شيء والاستسلام لتمرينات عابثة في السيناريوهات: كتلة روسية - صينية يعاد تشكيلها؟ وكتلة يابانية - صينية - شرق آسيوية وجنوب شرق آسيوية يمكن أن تمتد حتى الهند؟ في الواقع تقوم أمام هذه الكتل صعوبات كبيرة لدرجة تجعل من تشكلها مسألة غير واقعية الآن. و«الجزيرة» الأمريكية ماضية في التمتع بتوازن القوى في الجزء الشرقي من الكرة (أوروبا المقسمة روسيا الصين، اليابان، الهند).

مكانة العالم الثالث في المشروع الأمريكي

تستوجب الهيمنة الأمريكية بالضرورة أن تمارس الولايات المتحدة سيطرتها على مجمل العالم الثالث. ولاشك أن أزمة شرق - غرب قد غطت جزئياً، خلال أربعين سنة تلك الأزمة الجوهرية التي تدفع شعوب العالم الثالث إلى الانتفاض باستمرار ضد عملية التطريف التي تفرضها الرأسمالية، وإلى أن يدخل بالتالي في أزمة مع المراكز وبالدرجة الأولى مع القوة المهيمنة. يبقى أن الاتحاد السوفيتي كان يشكل التحدي العسكري الوحيد للولايات المتحدة. وفوق ذلك بدا أن «الاشتراكية القائمة فعلياً» - أياً كان

محتواها الاجتماعي الفعلي والحدود التي أوصلتها إلى الانهيار - قد قدمت بديلاً حقيقياً لشعوب العالم الثالث. فالدعم السياسي (وأحياناً العسكري) الذي قدمته موسكو لحركات التحرر الوطني كان يعزز هذه القناعة. في حين أن كل المراكز الرأسمالية المتطورة تشكل بالنسبة لشعوب العالم الثالث، خصوماً «طبيعيين». والتنافس الذي تمارسه هذه المراكز فيما بينها في السوق العالمية لايلغي تحالفها المركزي ضد كل انتفاضة «خطيرة» لشعوب الأطراف، لأن مثل هذه الانتفاضات تضع النظام الرأسمالي في موضع التساؤل. وهنا لابد من القول بأن التناقض شرق-غرب-كان يجر الغرب الأوروبي واليابان وراء الولايات المتحدة.

والعالم الثالث، بالنسبة للولايات المتحدة، هو فعلاً «منطقة عواصف». وهي بالطبع ليست عواصف دائمة، وإنما انفجارات متلازمة مع الزمن. لكنها تهدد بصورة دائمة هذا النظام الرأسمالي الذي تعتبر الولايات المتحدة نفسها ضمانته وحاميته الأعلى. إن أوروبا واليابان هما بالتأكيد حليفان أساسيان يتشاطران الهاجس نفسه في حماية النظام الرأسمالي. وتناقضهما مع الولايات المتحدة يظل محصوراً في الحدود الضيقة للمنافسة التجارية. على العكس من ذلك ترتدي أزمات الشمال - الجنوب دائماً بعداً سياسياً، عاصفاً في أغلب الأحيان. لذلك من الصعب إحصاء تدخلات واشنطن في العالم الثالث. لاتوجد منطقة واحدة أو حتى بلد واحد في أمريكا وأفريقيا وآسيا لم تتدخل فيه الولايات المتحدة، بالزعزعة والانقلاب والضغوط الاقتصادية والمالية (التي تمارس عبر المؤسسات الدولية التي تقودها مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر. ولم تتجرأ حتى الآن أوروبا واليابان إلى درجة إتخاذ موقف واحد واضح ضد هذه التدخلات بل كانتا، دائماً تقريباً، في موقع الشريك ولم تستخدما أصواتهما في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولا مرة واحدة للاعتراض على إرادة واشنطن. أكثر من ذلك تم إلحاق سياسة السوق الأوروبية المشتركة في أفريقيا بسياسة هذه المؤسسات. ويزعم، مع ذلك أن العالم الثالث يهمش أكثر فأكثر في النظام العالمي، إن بوصفه مصدراً للمواد الأولية أو سوقاً للاستيراد من المراكز ولتوظيف رساميلها. لاشك أن تطور التقنيات، من جهة، وأهمية الموارد المنجمية في أمريكا الشمالية وأستراليا، من جهة ثانية، قلصت مؤقتاً دور منتجات العالم الثالث. ولكن لايمكن أن يستنتج من ذلك أن العالم قد أصبح «هامشياً». هذه المقولة الدارجة اليوم هي، ببساطة، مقولة خاطئة. أولاً لأن الانحسار الجزئي لمساهمة العالم الثالث يعود إلى حالة الركود الظرفية، المستمرة منذ ١٩٧٠. ولكن يفترض أن تعود هذه المساهمة إلى احتلال موقع

إن القيادة الأطلسية نفسها منقسمة بين الشمال الأطلسي والجنوب الأطلسي. المنطقة الأولى هي منطقة التمركز العسكري الأقصى للولايات المتحدة، والتي تغطي عملياً أوروبا الغربية وامتداداتها.

حاسم في فرضية التوسع الجديد وطويل الأمد. وإذا لم يكن هناك خوف من خطر عوز كبير في حال حصول أزمات محلية - بفضل الاحتياطات الاستراتيجية الهائلة التي تختزنها الولايات المتحدة من ضمن جملة أسباب أخرى - فلا يمكن التأكيد بإمكانية الإبقاء على هذا الوضع في حال انطلاق عملية توسع جديد. والأرجح هو أن التسابق على المواد الأولية سيستعيد كل حدته. خاصة وأن هذه الموارد تتناقص بشكل خطير، لابسبب «السرطان» المتفشي لعملية التبذير والهدر الملازمة للاستهلاك الغربي وحسب، بل وكذلك بسبب تطور التصنيع الجديد في الأطراف. ما زالت الأزمات الناجمة عن التسابق للحصول على هذه الموارد بعيدة جداً عن أن تفتقد مبررات وجودها.

وعلى مستوى السيطرة الشاملة على موارد الأرض تتمتع الولايات المتحدة بأفضلية حاسمة على أوروبا واليابان. ليس فقط لأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية الوحيدة. كما رأينا، وبالتالي لايمكن من دونها قيادة أي تدخل كثيف في العالم الثالث. وإنما لأن أوروبا (من دون الاتحاد السوفيتي السابق) واليابان محرومتان من الموارد الضرورية لبقاء اقتصادهما. فتبعيتهما مثلاً، في ميدان الطاقة، وبالتحديد تبعيتهما النفطية إزاء الخليج تظل مسألة مهمة، حتى ولو كانت أهميتها تميل إلى التدني نسبياً. وقد أثبتت الولايات المتحدة عندما استولت عسكرياً على وسائل التحكم بهذه المنطقة عن طريق حرب الخليج، أنها مدركة تماماً لفائدة هذه الوسيلة من الضغط المتوفرة لديها إزاء حلفائها-منافسيها. والسلطة السوفيتية من جانبها، كانت تدرك هذ الانكشاف الأوروبي والياباني، ومن غير المستبعد أن تكون بعض التدخلات السوفيتية في العالم الثالث قد استهدفت - كما أشرت في كتابات سابقة - تذكير أوروبا واليابان بهشاشتهما، ودفعهما بالتالي إلى المفاوضات حول مسائل أخرى. بالطبع يمكن تغطية الحاجات التي تنقص أوروبا واليابان من ضمن فرضية التقارب الجدي بين أوروبا وروسيا (البيت المشترك). وهذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تعيش خطر هذا المشروع وكأنه كابوس.

إن الخيار الاستراتيجي الأمريكي الذي يركز، بعكس المقالات الصحفية الدارجة، على الأهمية الحيوية للمحافظة على «مناخ سياسي ملائم للمبادرة الحرة» في العالم الثالث وتعزيزه، إنما يعكس وعياً حاداً بكون العالم الثالث أبعد ما يكون عن الهامشية. بل على العكس كلما تضاءلت حدة الأزمة بين الشرق والغرب (على الأقل ببعدها العسكري ومخاطره)، وطالما أن أزمة الغرب الداخلية تدار بوسائط التنافس الاقتصادي وحدها ولاتهدد بالتمادي في اتجاه اشتباكات سياسية عنيفة (أو عسكرية، كما كان عليه الحال في كل تاريخ الرأسمالية حتى سنة ١٩٤٥)، فستظل الأزمة بين الولايات المتحدة والعالم الثالث هي الأزمة الأولى. والتحولات الحتمية في هذا المجال ستزيد مخاطر دوافع المواجهة، ليس فقط بسبب تصنيع العالم الثالث، بل وكذلك بسبب أن بعض القوى المتوسطة يمكن أن تصبح «خطيرة» من الناحية العسكرية، بمعنى أن تصبح قادرة على تهديد طرق الاتصالات البحرية والجوية التي تؤمن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان في هذه النقطة. ويبدو كذلك أن هذه الحجة قد أقنعت البنتاغون، قبل غزو الكويت في ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، بضرورة تدمير الطاقة العسكرية والصناعية لهذا البلد. ماذا ستفعل الولايات المتحدة في المستقبل تجاه إيران مثلاً أو تجاه بلدان عديدة أخرى من العالم الثالث تحتل موقعاً مشابهاً؟

حتماً التهديد هنا ليس على المدى القصير. وتحديداً لأن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها هيمنة مجمل المراكز الرأسمالية، تفعل فعلها عن طريق التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات القائدة في السلطة في العالم الثالث. هذه الكمبرادورية السياسية تبدو، في الظرف الحالي، شبه عامة، والبلدان التي تقاومها تعد على الأصابع (كوبا، فيتنام..).

في إطار رؤيتها الواسعة، تعتبر الولايات المتحدة أن أمريكا اللاتينية بالإجمال لن تضع النظام العالمي موضع التساؤل، لأن الطبقات البرجوازية المحلية القائدةتملك ما يكفي من القوة لاحتواء الانفجارات الشعبية المحتملة، وتملك أيضاً إحساساً حاداً بمصلحتها المشتركة مع الرأسمالية المسيطرة عالمياً. إن هشاشة هذه البرجوازية في أمريكا الوسطى (نيكاراغوا والسلفادور وبنما)، وفي الكارايب (جامايكا وترينيداد)، كما في حالة كوبا، ليست إلا استثناءات تؤكد القاعدة العامة الصالحة على ما يبدو للبلدان الكبرى على الأقل (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي)، والصالحة ربما أيضاً لمناطق الأنديز على الرغم من عدم استقرارها الظاهر (كولومبيا، بوليفيا، وعلى الأخص البيرو). ويجب أن يسجل في هذا الإطار

أن عصابات الأنصار الغيفارية لم تغير، في ذلك الزمان، هذا الحكم والتقدير الاستراتيجي الأمريكي.

كذلك تعتبر الولايات المتحدة أن دول أفريقيا جنوبي الصحراء هي من الضعف بحيث أنها تعجز عن بلوغ مستوى «القوى المتوسطة» الخطيرة، رغم عدم استقرار هذه الدول. ولايبدو أن التقدير الأمريكي بشأن جنوب أفريقيا بعد النظام العنصري قد غير رؤيتها العامة للمنطقة.

نقيضاً لذلك، تعتبر البلدان العربية وإيران قوى خطيرة «إلزامياً»، بسبب حدة المشاعر الشعبية - رغم صداقتها للغرب - الأمر الذي يجبرها إما على خطاب قومي بلاغي أو على تحولات ذات طبيعة ديماغوجية يصعب احتواؤها. وحدها الأنظمة المتخلفة في شبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت والإمارات) تستثنى من هذه القاعدة. وأذكر بأن سقوط شاه إيران يظل درساً بليغاً محفوراً في الذاكرة السياسية الأمريكية، وهذه القناعة الأمريكية (والغربية) بشأن الدول العربية وإيران ليست نتاجاً مصطنعاً لأنها تعكس حقيقة واقعية. ولاشك أن الصهيونية تستغل هذه الحالة في العمق لتحاول أن تخلق مناخاً من العداء الفعلي لدى الغرب تجاه العرب والمسلمين عموماً.

أما بالنسبة للشعوب «الشرقية» الأخرى، في الهند وجنوب شرقي آسيا، فإن الولايات المتحدة تبقى «حذرة ومتشككة»، رغم أن البرجوازيات المحلية تبدو هنا متحكمة بالأوضاع على المدى المتوسط، رغم الفشل في سيريلانكا الذي أسلمها إلى الحرب الأهلية، ورغم الحركات الاستقلالية الصاعدة في الهند (قضية السيخ معبرة هنا).

على أن انفجار الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ قد أضاف مصدراً إضافياً إلى قلق واشنطن، فهذه الأزمة كشفت هشاشة النجاح الاقتصادي في إطار الرأسمالية الطرفية حتى اهتزت نظم الحكم التي أخذت تفقد مشروعيتها القائمة سابقاً على هذا النجاح المحدود والمزيف.

إن أهمية العالم الثالث في استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي منبع التفكير العسكري الدائم في «وسائل التدخل المناسبة». وتمتلك الولايات المتحدة اليوم تجربة طويلة عمرها ٤٠ سنة من التدخلات المستمرة متعددة الأشكال. ونتائج هذه التدخلات مختلطة. فكلما كان التدخل يرتدي صيغة انقلاب أو عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير كانت النتيجة نجاحاً لاجدال حوله. ولائحة الانقلابات لا تحصى (منذ إعادة الشاه إلى إيران سنة ١٩٥٢ وقلب نظام أربنز في غواتيمالا سنة ١٩٥٤) ويمكن التذكير بعملية غرانادا (١٩٨٨) وبنما (١٩٨٩) بين آخر التدخلات العسكرية من النوع المشار إليه. وكان نجاح الانقلابات العسكرية يزداد سهولة، إما بسبب كون بعض ضحاياه من الأنظمة يفتقر إلى دعم شعبي حقيقي، أو لأن النظام المخلوع قد استهلك نفسه بعد أن استهلك الطاقة الشعبوية التي استند إليها (إندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠ الخ..) واثبتت حرب الخليج أنها مكلفة مالياً طالما أن الأزمة تظل محصورة في أطر الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش من دون تعبئة شعبية في المعركة). بعكس ذلك كانت نتائج التدخلات تسفر عن مساواة عندما كانت الأزمة تندرج في إطار المجابهة بين الشرق والغرب. هنا تبدو الحرب الكورية نموذجية. يبقى أن التدخل لم يكن يعطي الولايات المتحدة نتائج لامعة كلما كانت السلطة الضحية للعدوان الأمريكي (أو الغربي عموماً) تتمتع بمشروعية قومية وشعبية. ذلك هو بالطبع نموذج فيتنام الذي دفع بعمق الوعي الأمريكي وشاع تحت اسم «العرض الفيتنامي» Syndrome du Vietnam. «لقد تخلصنا أخيراً من العقدة الفيتنامية» هكذا أعلن بوش في أول كلام له بعد انتصاره ضد العراق. وتلك أيضاً حالة كوبا (الانسحاب المزري في خليج الخنازير سنة ١٩٦١)، وعملية السفارة الأمريكية في إيران (١٩٨٢)، وحال التدخل في لبنان في السنة ذاتها. والأمر كذلك، إلى حد ما، في نيكاراغوا والسلفادور وأنغولا وموزامبيق، رغم هزيمة الساندينيين في الانتخابات، وحالة التآكل في الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وفريليمو في موزمبيق. لأن هؤلاء الأعداء - كما تصفهم واشنطن - لم يهزموا نهائياً بعد، ولم يحصل خصومهم الرجعيون العاملون لحساب الولايات المتحدة على حد أدنى من المشروعية.

ليست الولايات المتحدة قوة لاتهزم إذاً، ومقاومة شعوب العالم الثالث لهيمنتها هي «عقب أخيلها».

إن التفكير العسكري في الولايات المتحدة مازال منشغلاً بمسألة لا حل لها في الحقيقة بالنسبة للإمبريالية، وهي: كيف يمكن النضال الفعال ضد انتفاضة شعوب الأطراف في وجه نظام لايمكن لها أن تقلبه ويبدو أن دروس الهزائم بالدرجة الأولى في فيتنام وفي أماكن أخرى كذلك، قد أقنعت الاستراتيجيين السياسيين بأن الخيار الأفضل هو خيار الضرب بسرعة قبل أن يتبلور بديل شعبي. الظرف السياسي والأيديولوجي الراهن ليس مهدداً. فحالة الإنهاك التي يعيشها التيار الشعبوي الجذري الذي نما في الستينات، وانهيار «الاشتراكية القائمة فعلياً» لم تخل المكان لبديل وطني شعبي جديد يستجيب لتحديات زماننا، بل على العكس فتحت الطريق لحركات ماضوية (الأصوليات الدينية والعنصريات الإثنية الخ..) تضعف طاقات شعوب العالم الثالث التي تشكل أكثرية البشر. من هنا الانطباع «بهامشية» الدور التاريخي لهذه الشعوب، الذي يفيض من الأيديولوجيات المعادية للعالم الثالث.

وذلك هو السبب الذي دفع البنتاغون إلى إشهار نظريته المسماة «الأزمات ذات التوتر المنخفض». المطلوب إذن استمرار حالة الضعف الراهنة في العالم الثالث عن طريق تشجيع الحركات الماضوية المشار إليها وتغذية الأزمات الاقليمية التي قد تنجر إليها بلدانها في سبيل «ترك الأوضاع تتعفن» أطول مدة ممكنة. من هنا يمكن فهم مناورات العربية السعودية - الحليف المخلص لواشنطن - في تمويل الحركات الإسلامية التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية بوصفها خصماً «أساسياً» للغرب، وتشجيع الغرب الذي دعم حرب العراق ضد إيران يندرج هو أيضاً في هذه الزاوية. وقد وضعت استراتيجية إدارة الأزمات ذات التوتر المنخفض من أجل زعزعة الأنظمة التقدمية - بدرجات مختلفة طبعاً - في نيكاراغوا وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا. الوسيلة هنا تمثلت في دعم خصوم هذه الأنظمة، الكونترا والأونيتا والرينامو والانفصاليين الأرتريين والتيغري. ويجب الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية قد أعطت نتائجها. وهي قادرة على إعطاء المزيد طالما ظلت القوى الوطنية الشعبية «معطوبة» بعدم دقة مشروعها الخاص وتشوهها الأيديولوجي. ولكن ما الذي سيحصل إذا ما جرى تجاوز لهذه الحدود، خاصة إذا حصل هذا في بلد كبير؟

حتى الآن البنتاغون لم يضع تصوراً تقنياً لاحتمال التدخل العسكري طويل الأمد إلا تجاه بلدين: المكسيك والفيليبين. خارجهما يبدو أن شبح «الحرب القذرة»، غير المقبولة سياسياً يشل القرار الأمريكي. يبقى أن نشير إلى أن الحرب التقليدية - كتلك في الخليج - لم تعد تعتبر «أزمة ذات توتر منخفض»، وتثبت أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تخرج بسهولة من حدود التخطيط الذي يتجه تفكيرها العسكري في وجهته. هذا الخيار يهدد بالانزلاق سريعاً نحو المجزرة، وكما أظهرت حرب الخليج فإن هاجس تجنيب الجيوش الأمريكية المواجهات الأرضية يقود بصورة مستقيمة إلى مفهوم للحرب يفترض التدمير الكامل للبلد الخصم ولشعبه حتى ولو كان هذا عاجزاً عن تهديد الأمن الأمريكي. يجري الانتقال من توازن الرعب الذي أسسه الردع النووي نحو التعبئة المنهجية للاتوازن. ويخطئ من يقلل في العالم الثالث من أهمية الخطر أو من يستبعد خيار المجزرة. فتاريخ الغرب قدم نماذج كثيرة منها. وأضيف بأن هناك مجموعات «لوبي» قوية تنشط في الولايات المتحدة في صالح خيار «الحروب التقليدية» وتدافع من أجل التخلي عما تعتبره وهم إدارة حروب «ذات توتر منخفض». إن المصالح الاقتصادية والمالية للمجمع العسكري الصناعي بحاجة إلى أن يعطى التسلح المعقد الأولوية، في حين أن الحرب الخفيضة التوتر تستوجب إعادة بناء قوى عسكرية بسيطة.

على كل حال، طالما أن الأزمات في العالم

الثالث هي على ما هي عليه، تزعزع ولكن لاتهدد فعلياً، فإن الهيمنة الأمريكية لاتشعر من جانبها بخطر جذري يتهددها. وكما يقول خبراء السياسة الأمريكيون: «اللانظام مزعج ولكنه لايشكل تهديداً».

فشل استراتيجية الاتحاد السوفيتي السابق في مواجهة المشروع الأمريكي

إن التلبك وعدم اليقين الذي يطبع الخيارات الاستراتيجية، السياسية والعسكرية، للولايات المتحدة تجاه العالم الثالث تعيدنا إلى الجدل الدائم في قلب النخبة الأمريكية القائدة بين مؤيدين للخيار المسمى «بالبحري» والخيار المسمى «بالائتلافي». وكما رأينا فإن هذا التمايز لايفصل التيارين إلى ما يسمى بتسرع «انعزاليين» و«كونيين». لأن كلا الطرفين يقعان ضمن سياسة الهيمنة العالمية. لكن التيار الأول يظن بأن السيطرة على البحار والأجواء كافية لتأمين هذه الهيمنة وإزالة خطر التمرد عليها، إن عن طريق انتفاض بلدان العالم الثالث أو عبر الخصم الكوني الوحيد (الاتحاد السوفيتي في تلك الأيام).

ومسألة دور الحلفاء في التحالفات التي نسجتها الولايات المتحدة من أجل ضمان هيمنتها العالمية تُطرح بصيغ مختلفة بشدة حسب ما إذا كانوا حلفاء غربيين «أوروبيين ويابانيين» أو أنظمة من العالم الثالث. الحلفاء الغربيون أساسيون وثابتون. والحق يقال: لم يكن من الممكن أن تبسط الهيمنة الأمريكية دون موافقة هؤلاء. فالتهديد السوفيتي المزعوم شكل مبرراً لهذا التحالف - التحالف الأطلسي (الحلف) والمعاهدة الأمريكية اليابانية. وفي الحقيقة فإن هذا التهديد لم يوجد في أي يوم من الأيام فعلياً، ففي سنة ١٩٤٥ كان ستالين قد تخلى منذ زمن طويل عن محاولات تصدير الثورة خارج القطاع الدفاعي - وفق المفاهيم الاستراتيجية لتلك المرحلة - أي أوروبا الشرقية. وبالمناسبة فقد جرت مناقشة هذه المسألة وقبولها من جانب الشركاء الغربيين في مالطا. ولم تخطر في بال الاتحاد السوفيتي ولا مرة فكرة «غزو» أوروبا الغربية أو اليابان. وكما نعلم اليوم فإن واشنطن هي التي وضعت استراتيجية الحرب الباردة.

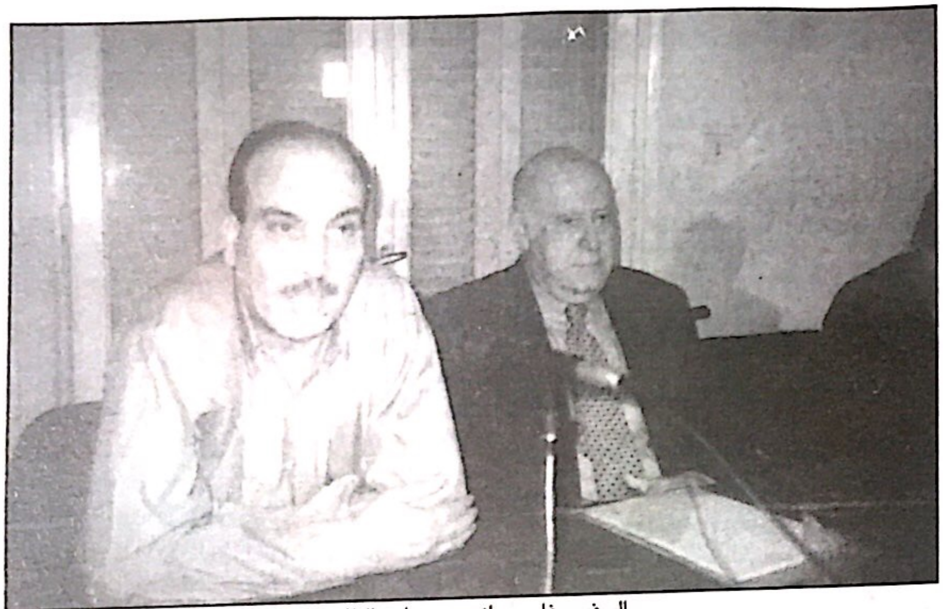
الاستراتيجية الستالينية السوفيتية ظلت دفاعية بدقة، وخليفته بريجينيف (بعد خروتشوف الانتقالي) تابع هذا الخط العام رغم أن الاتحاد السوفيتي كان قد أنجز اللحاق بالولايات المتحدة في سباق التسلح النووي والبالستيكي، فقط في السبعينات وبثمن اختناق تطوره الاقتصادي. ظل هذا الخيار يطمح إلى نفس الهدف، أي فصل أوروبا عن السياسة الأطلسية من أجل كسر الهيمنة الأمريكية، على الرغم من أن سياسة بريجنيف قد لعبت في مواجهة التحالف الأطلسي، الذي لم يتزعزع رغم كل شيء، ورقة «الضغط» على أوروبا عن طريق بناء تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، كتذكير الأوروبيين «بانكشافهم» طالما أن امداداتهم من نفط الشرق الأوسط يمكن أن تقطع يوماً. بعد فشل ابتسامات خروتشوف كان لابد من الاستمرار في هذا الطريق. إلا أن هذا الخيار لم يقترح على الإطلاق أكثر من ذلك، ولم يقترح على الأخص إلحاق أوروبا الغربية بامبراطورية الكرملين. ولا مفر من الاعتراف بأن هذا الهدف لم يتم بلوغه. والمحاولتان السوفيتيتان - بالابتسامة وبالعصا - فشلتا كلاهما وظلت الأطلسية الأوروبية ثابتة لاتتزعزع. يبقى أنه من المفيد طرح السؤال حول معرفة أسباب استمرار الأطلسية رغم كل العواصف، وأسباب استمرارها الآن على الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي.

إن التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني الذي يشكل القاعدة الأساسية للهيمنة العالمية للولايات المتحدة سيدوم بقدر ما تدوم الخلفيات المعادية لموسكو عند حلفاء واشنطن التابعين. «والكتلة الاوروآسيوية» (أوروبا وروسيا والصين) هي في الحقيقة الكابوس الأمريكي الدائم. وقد أدركت الولايات المتحدة بذكاء أن تخلي روسيا عن البلاغة «الاشتراكية» لابد أن يؤدي إلى تآكل هذه الخلفية طبيعياً مع الزمن. وبالتالي فلا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث ومقولات «الديمقراطية» و«حقوق الأقليات» الخ.. من ضمن عملية التلاعب بصيغها، وتؤدي هذه الوظيفة بنجاح، حتى الآن على الأقل فيما يبدو. التحالف الأساسي، الأمريكي، الأوروبي - الياباني، يستوجب استراتيجية «ائتلافية»، ويهمش النظريات «البحرية».

والخبراء يبررون هذا الخيار بالتذكير بدروس التاريخ. فالهيمنة الإنكليزية العالمية كانت، بمفاهيمها الأساسية، بحرية، وتشمئز من فكرة تدخل الجيش الانكليزي في القارة الأوروبية، مكتفية بإدارة هذه الأخيرة بوسائل دبلوماسية («التوازن الأوروبي»). وقد أثبت التاريخ لاحقاً أن هذه الاستراتيجية لم تعط النتائج المرجوة إلا في حال استتباب التوازن الأوروبي. وما إن كان باستطاعة جيش الامبراطورية الألمانية أن يهدد روسيا وفرنسا حتى اختل التوازن وكان على حرب ١٩١٤-١٩١٨ أن تثبت أن نظرية الإنكليز البحرية، «بريطانيا تحكم البحار»، قد فقدت أهليتها. على أن هذه الحجج - التي كانت مقبولة - لم تكن حاسمة برأيي. فجهد أوروبا الغربية، التي تحن إلى ماضيها، والتي تمسكت بإعادة بناء جيوش عصرية بعد سنة ١٩٤٥، ساهم في فرض هذه الاستراتيجية الائتلافية. وتعاقب في بذل هذا الجهد كل من فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم ألمانيا الغربية بعد أن تحررت «من عقدة هزيمتها».

الاتحاد السوفيتي، من جهته، «تكيف» بصورة ثابتة مع هذه التحولات في السياسة الأطلسية. واكتفى في مرحلة أولى - في زمان ستالين - بحالة انكفاء، مركزاً جهده على تقديم جواب نووي/ جديد في فنه العسكري. وأعتقد، في مرحلة لاحقة، أن باستطاعته تحدي قوة الهيمنة الأمريكية عن طريق انتشار عسكري شامل، معزز ببعض التحالفات الهشة هنا أو هناك، حيث سمحت الأوضاع في العالم الثالث. وبدل إقناع أوروبا بعبثية نهجها الأطلسي سهل خيار العسكريين السوفيت هذا تأييد صورة الخطر لديها.

على المستوى الداخلي للتحالف اقتضى هذا الخيار الائتلافي تقديم جواب لمسألة «المشاركة» حسب التعبير الدارج - أي «اقتسام عبء الدفاع». وهو، ولو كان متخيلاً، يستوجب مساهمة مالية من قبل الحلفاء. وقد طلبت هذه المشاركة رسمياً



السفير وفاء حجازي - د. ماهر الطاهر

في مناسبات عديدة، ولكن على مستوى الخطاب فقط. إلا أنها طلبت فعلياً، بمال حقيقي رنان، للمرة الأولى بمناسبة حرب الخليج. وتلك واقعة مهمة يستشف منها علاقة ضعف في الموقف الأمريكي، ضحية الأزمة العامة. ولكن يمكن أن يُرى فيها أيضاً علامة استغلال ذكي للأطلسية الأوروبية المجتمعة مجدداً ضد خصم محتمل من العالم الثالث، ولا شك أن حروب يوغسلافيا ستؤدي بدورها إلى مزيد من التنازع حول توزيع المسؤوليات المالية لتغطية نفقاتها البالغة.

إن مشكلة الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية لدعم الهيمنة الأمريكية في مواجهة بلدان العالم الثالث تطرح بصورة مختلفة. فالنهج الأمريكي هنا «بحري» أكثر مما هو «ائتلافي». ولاشك أن الامتدادات المقاربة للقوى العسكرية الحليفة للولايات المتحدة هي موجودة، وأحياناً تكون مهمة على مستوى رسمي، حيث إن حكومات العديد من هذه البلدان تشكل حلفاء مخلصين وتحصل، بهذه الصفة، على مساعدات في مجال التسلح. إلا أن هناك حدوداً تقلص آفاق ودور هذه الامتدادات والاستثناءات هنا هي إسرائيل وتركيا وأستراليا ونيوزيلاندا. وهذه سنعود إليها لاحقاً. أول هذه الحدود تشكله هشاشة كل الأنظمة في العالم الثالث وعدم استقرارها. مرة أخرى أشير إلى أن مثال انهيار نظام الشاه في إيران، أحد أقوى القوى العسكرية في الشرق الأوسط، لايزال يسكن عقول استراتيجيي البنتاغون. الحد الثاني تشكله النزاعات الإقليمية التي تميل الحكومات إلى إعطائها الأولوية لأسباب عديدة منها: توقع خطر حقيقي قد يشكله أحد الجيران، أو إرث من المطالب الحدودية غير المتفق عليها، أو ديماغوجية قومية بسيطة وصرفة تهدف إلى تعويض الفشل في التنمية على حساب التكيف لمقتضيات منطق المشروع الأمريكي، والإشكال الهندي ـ الباكستاني يقدم نموذجاً معبراً عن هذا النوع من الحالات. فالدعم الأمريكي للأنظمة العسكرية المتعاقبة على الباكستان لم يتضاءل مرة بل شكل عاملاً مهماً من عوامل التدخل الغربي في أفغانستان. ولكنه لم يمنع الباكستان من رفض المشاركة في الحصار المضروب على الصين، حتى قبل زمن التقارب بين واشنطن وبكين ابتداء من السبعينات. هنا كانت الباكستان تعطي الأولوية لأزمتها مع الهند التي كانت بدورها خصماً للصين بسبب التيبت والحدود في الهملايا. والحد الثالث والأساسي هو أن الرأي في العالم الثالث قد فرض على العموم «حياداً» نشيطاً نسبياً وحقيقياً في الأزمة بين الشرق والغرب. ومنذ مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥ اتخذت دول آسيا وأفريقيا في هذا المجال موقفاً مبدئياً لم يتغير تقريباً. ومشاريع حصار الاتحاد السوفيتي والصين عبر سلسلة من المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية كامتداد للأطلسي ـ السانتو في الشرق الأوسط (بأشكاله المتعددة من حلف بغداد إلى البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠ الخ..) وآسيان في جنوب شرقي آسيا ـ لم تعط كل الثمار المرجوة التي انتظرتها واشنطن: بعضها جرى التخلي عنه ببساطة، وتحديداً المشاريع المتعلقة بالشرق الأوسط (على الأقل لفترة معينة لأنها استعادت بعد حرب الخليج مكانتها في سياق مشاريع الاستراتيجية السياسية العسكرية الأمريكية). كذلك اضطر الأمريكيون إلى القبول بالحياد الهندي. البعض الآخر ـ آسيان مثلاً ـ لم يبلغ كامل الأهداف التي أرادتها واشنطن.

> **بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأزعم أن المشروع الأوروبي لن يكون إلا إذا اكتسب مضموناً اجتماعياً تقدمياً، أي إلا إذا تطور ميزان القوى نحو حلول يسارية حقيقية.**

الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية للولايات المتحدة في العالم الثالث تظل مبنية على وجودها البحري الكثيف والمتحرك، والمدعوم بشبكة قواعد بعيدة عن المناطق الكثيفة السكان، مثل قاعدة دييغو غارسيا. وكما رأينا، فإن هذه الاستراتيجية، الفعالة في فرضية «التدخل السريع» (كما أثبتت حرب الخليج)، لن تكون بالضرورة على مستوى ما يتطلبه تدخل قد يطول كثيراً. ومنذ حرب الخليج يتحول البنتاغون في هذا الميدان نحو مفهوم للمجزرة عن طريق القصف الكثيف من دون تدخل على الأرض.

مكانة منطقة الشرق الأوسط في المشروع الأمريكي

يشكل الجنوب العربي ـ الإيراني «المنطقة الأولى» في طرف النظام الرأسمالي. وهي «أولى» بمعنى أنها المنطقة الوحيدة المتاخمة مباشرة للشمال في الجزء الشرقي من الكرة الأرضية. (المكسيك وجزر الكاريبي وحدها لها موقع مماثل في الجزء الغربي من الكرة بمحاذاة كتلة الولايات المتحدة ـ كندا). اليابان مثله مثل أستراليا يقع، على عكس ذلك، في منطقة يبدو معها وكأنه هو المعزول. منطقتنا تتاخم أوروبا على مسافة تقل عن عشرين كيلو متراً في جبل طارق وأقل من ساعة طيران من تونس. وتتاخم روسيا عبر الامتداد الحدودي مع القوقاز وآسيا الوسطى. وهي «أولى» أيضاً بمعنى أن نفطها حيوي لأوروبا واليابان.

إن هذا الموقع الجغرافي الخاص يفرض النظر في مواقف أوروبا والدول المكونة لها في مواجهة جنوبها المتوسطي العربي. حتى سنة ١٩٤٥ كان للقوى الأوروبية المختلفة سياساتها المتوسطية الخاصة بها. وغالباً ما كانت سياسات خلافية. بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لبلدان أوروبا الغربية سياسة متوسطية خاصة بكل منها، ولا مشتركة بينها، سوى تلك التي يفرضها الإلتحاق أو الانحياز للولايات المتحدة. يبقى، مع ذلك أن بريطانيا وفرنسا اللتين تمتعتا بمواقع استعمارية في المنطقة، قادتا معارك خلفية من أجل الحفاظ على امتيازاتهما. بريطانيا العظمى امتنعت منذ سنة ١٩٥٤ عن مثل هذه المعارك حول مصر والسودان، وبعد فشل مغامرة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ تخلت عن نفوذها الخاص في المنطقة بما في ذلك بلدان الخليج الساحلية. أما فرنسا التي خرجت من بلاد الشام منذ ١٩٤٥ ورضيت باستقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ فما تزال تحتفظ بحنين ما إلى نفوذها في المغرب ولبنان، تشجعها على ذلك الطبقات القائدة على الأقل في المغرب وتونس ولبنان.

وبموازاة ذلك لم يحل البناء الأوروبي سياسة مشتركة محل انسحاب القوى الاستعمارية. ونتذكر أنه لدى إعادة تقويم أسعار النفط، بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٣ اكتشفت أوروبا المجتمعة من جديد أن لها «مصالح» في المنطقة. إلا أن هذا الاستيقاظ لم يتمخض عن مبادرة مهمة ما من جانبها، مثلاً مبادرة بشأن المشكلة الفلسطينية. لقد ظلت أوروبا، في هذا المجال كما في مجالات أخرى عديدة، مهذبة وضعيفة الثبات. إلا أنه قد تحققت مع ذلك بعض الخطوات إلى الأمام في اتجاه استقلالية ما إزاء الولايات المتحدة، خلال السبعينات، توجت في قمة البندقية سنة ١٩٨٠. إلا أن هذه لم تتثبت لا بل أخذت في التآكل خلال الثمانينات، وما لبثت أن زالت مع سياسة الإلتحاق بواشنطن التي اتبعت خلال أزمة الخليج. كذلك فإن المفاهيم الأوروبية المتعلقة بمستقبل علاقات أوروبا مع العالمين العربي والإيراني يجب أن تدرس انطلاقاً من تحليلات محددة خاصة بكل دولة أوروبية.

لم يعد لبريطانيا العظمى سياسة متوسطية أو عربية خاصة بها في هذا المجال، كما في المجالات الأخرى. أخذ المجتمع الإنجليزي بكل تعبيراته السياسية (المحافظين والعمال) خيار الانحياز غير المشروط للولايات المتحدة. والمسألة هنا تتعلق بخيار تاريخي رئيسي يتجاوز بعيداً الحالات الظرفية. وهو يفترض في النهاية تشكيل كتلة من الشعوب الناطقة بالإنكليزية (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) التي تتشاطر بلا تحفظ الانتماء إلى قيم الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية الملازمة له، ويشعرون

فوق ذلك بتضامن عميق في مواجهة كل الثقافات البشرية الأخرى. وكان ديغول السياسي الأوروبي الوحيد الذي فهم أن هذا الخيار الرئيسي لايمكن أن يلائم مشروعاً أوروبياً مستقلاً، لذلك لم يعد يبحث عن انضمام إنكلترا رسمياً إلى هذا المشروع. إلا ان الأمر لم يكن كذلك، وهو ما أظهرته حرب الخليج بامتياز. اليوم تعزز مشاركة بريطانيا في المؤسسات الأوروبية خضوع أوروبا لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية.

أما ألمانيا فلاتملك سياسة عربية ومتوسطية أفضل من سابقتها لأسباب مختلفة. ولعلها لاتبحث عن تطوير سياسة كهذه في المستقبل المنظور. فالضعف الذي كانت تستشعره نتيجة انقسامها ووضعيتها دفعها لتكريس كل جهودها من أجل التطور الاقتصادي، قابلة في الوقت نفسه بموقع سياسي منخفض وفي ظل ملتبس للولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة في آن معاً. والوحدة الألمانية الحديثة واستعادتها لسيادتها الدولية الكاملة لن تؤديا إلى تعديل هذا السلوك، بل على العكس إلى إظهار تعبيراته بصورة أكثر بروزاً. والسبب هو أن الامتصاص الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الديمقراطية سابقاً سيظل الهدف الأول للجهود الألمانية خلال السنوات القادمة. وفوق ذلك فقد اختارت القوى السياسية المهيمنة (المحافظون، الليبراليون والاشتراكية الديمقراطية) أن تعطي الأولوية لتوسع الرأسمالية الألمانية في أوروبا الوسطى والشرقية. وبالتالي فهي تقلص الأهمية النسبية لأية استراتيجية أوروبية مشتركة على المستوى السياسي كما على مستوى الاندماج الاقتصادي.

المواقف الفرنسية أكثر تميزاً وأقل حسماً. ففرنسا هي في نفس الوقت بلد أطلسي ومتوسطي، وهي وريث لامبراطورية استعمارية وأحد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ولم تكف عن اعتبار نفسها قوة كبيرة رغم أن الواقع الاقتصادي والمالي لايؤمن لها فعلياً هذه الوضعية.

وقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في العقد الأول بعد الحرب أن تحتفظ بالمواقع الاستعمارية لبلدها وتحديداً في أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوبي الصحراء، وكذلك في الهند الصينية، عن طريق مزايدة أطلسية معادية للشيوعية والسوفيت. إلا أنها مع ذلك لم تحصل على دعم صادق من واشنطن، كما أظهر ذلك الموقف الأمريكي خلال العدوان الثلاثي ضد مصر ١٩٥٦. كانت السياسة المتوسطية والعربية لفرنسا، بحكم الوقائع ذاتها سياسة تراجعية.

ديغول، من جهته تخلص من هذه الأوهام الاستعمارية والأمريكية التوجه في آن معاً، وصاغ مشروعاً طموحاً، مثلث الأبعاد، قوامه عصرنة الاقتصاد الفرنسي، وقيادة نهج استبدال الاشكال القديمة المتخلفة للاستعمار باستعمار

ليس للهيمنة الأمريكية تلك القوة المطلقة، بالرغم من الظاهر. ولعل والرشتاين على صواب عندما يزعم أنها تواجه صعوبات متصاعدة وأن هجومها المعاكس الحالي يقوم دليلا على ضعف موقفها الحقيقي.

جديد مرن، وأخيراً تغطية نقاط الضعف الملازمة لأي بلد متوسط مثل فرنسا بالاندماج الأوروبي. وفي هذا الخيار الأخير فهم ديغول أوروبا بوصفها قادرة على تحقيق استقلاليتها إزاء الولايات المتحدة ليس فقط على المستوى الاقتصادي والمالي، بل وكذلك السياسي والعسكري في نهاية المطاف. كما أدرك إمكانية انضمام الاتحاد السوفيتي إلى البناء الأوروبي (أوروبا من الأطلسي إلى الأورال. وكان ديغول يستشف - ببعد نظر أكيد - التليين التدريجي للنظام السوفيتي - «التقاء النظامين» - ولم يكن يبدو مقتنعاً بأن تصوير الاتحاد السوفيتي شيطاناً هو أمر شريف وحسن النية، بل رأى فيه وسيلة تؤكد الولايات المتحدة من خلالها هيمنتها وإلحاق أوروبا الغربية المرعوبة بها، هذا المفهوم الجيواستراتيجي للبناء الأور آسيوي في مواجهة القارة الأمريكية الشمالية الذي لم يكن ليعجب واشنطن حتماً، كان يفرض اتباع سياسة عربية من قبل فرنسا متميزة عن المنطق العسكري البحت لدور منطقة المتوسط - الخليج في استراتيجية حلف شمال الأطلسي، ومتمايزة تجاه إسرائيل، الأداة الأمريكية في إطار هذه الاستراتيجية العسكرية.

إلا أن الديغولية لم تستمر بعد مؤسسها وعادت القوى السياسية الفرنسية، إن في اليمين الكلاسيكي والتيارات التي تدعو الديغولية، أو في اليسار الاشتراكي وريث الانحياز للأطلسية والصهيونية، تدريجياً إلى المواقع السابقة على أزمة سنة ١٩٥٨ وضاقت رؤيتهم للبناء الأوروبي إلى حدود «السوق المشتركة»، والمواجهة الفرنسية الألمانية (لدرجة الشعور بالمفاجأة والقلق في باريس عندما تحققت الوحدة الألمانية) وأخيراً الدعوة الملحة لبريطانيا للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة (متناسين أن انكلترا ستكون حصان طروادة للأمريكيين في أوروبا).

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الانزلاق إلى تخلي فرنسا عن أية سياسة عربية جديدة بهذا الاسم أي التخلي عن أية سياسة تتجاوز الدفاع البسيط عن المصالح الاستعمارية الجديدة المباشرة في أفريقيا الشمالية وجنوبي الصحراء، حتى ولو غطيت بخطاب ثقافي عن «الفرنكوفونية». على المستوى السياسي تتصرف فرنسا في العالم العربي كما في أفريقيا جنوب الصحراء وكأنها قوة مساندة إضافية لاستراتيجية الهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار تحديداً يجب إعادة وضع الخطاب الفرنسي المتوسطي الجديد الهادف إلى إلحاق دول المغرب بالقاطرة الأوروبية (على طريقة إلحاق تركيا)، بشكل يقطع الطريق على التقارب الوحدوي العربي، في حين يترك المشرق للتدخل الإسرائيلي الأمريكي. ولاشك أن الطبقات المغربية القائدة مسؤولة عن التعاطف الذي تبديه إزاء هذا المشروع. إلا أن أزمة الخليج قد وجهت ضربة جدية للمشروع وأكدت الجماهير الشعبية في أفريقيا الشمالية قوة عروبتها وتضامنها مع المشرق، كما كان متوقعاً منها.

ولن أتناول هنا دراسة مواقف الدول الأوروبية الأخرى، مثل إيطاليا وأسبانيا واليونان، التي قدمت تحليلاً لها في مكان آخر ومن زاوية استراتيجية وسياسة المشروع الأمريكي ليست المنطقة مرادفاً للوطن العربي، بل تضم مجموع العالم العربي وبلدان الحوض الأعلى للنيل والقرن الأفريقي (أثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا)، وبلدان شواطئ الخليج وبحر عمان (إيران، أفغانستان، وباكستان). بوصفها مركز الإنتاج النفطي الحيوي لبقاء الغرب والجناح الجنوبي لأوروبا وروسيا وقلب العالم الإسلامي، وبؤرة الشعور القومي العربي، فإن هذه المنطقة تعتبر أساسية في استراتيجية الهيمنة الأمريكية كما رأينا في الأقسام السابقة. حتى الآن كانت أوروبا تدعم مفهوم الولايات المتحدة هذا وتنحاز إلى استراتيجيتها وحتى إلى تكتيكها، وبعد حرب الخليج تعزز هذا أكثر من أي يوم مضى. وكانت القوى الغربية تصطدم في هذه المنطقة بالدعم الذي كان الاتحاد السوفيتي يقدمه للحركات القومية الجذرية حتى لحظة انهياره التي برزت جلية في حرب الخليج.

ومن وجهة نظر الجنوب، فإن جيوستراتيجية الهيمنة الأمريكية مرفوضة من قبل شعوب المنطقة وحركاتها السياسية الجذرية التي تعبر عن التطلع إلى الاستقلال والتطور.

إلا ان دول العالم الثالث لم يكن لديها الاتساق الاجتماعي والأيديولوجي ولا الثبات السياسي الكافي ولا القدرة الاقتصادية العسكرية التي تؤهلها لمواجهة هذه الاستراتيجية باستراتيجية استقلالية خاصة تمتلك رؤيتها الخاصة بتنظيم العالم. والطبقات القائدة التي تحتكر السلطة في معظم هذه الدول تتخذ غالباً مواقف كمبرادورية، بل وتمارس مشاركة فاعلة في إلحاق شعوبها. وقد حاولت الأنظمة القومية الراديكالية التي وصلت إلى سدة المسؤولية في لاسلطة هنا أو هناك أن تصد الهيمنة الأمريكية الأوروبية. وكانت أحياناً تنجح

في ذلك، إلا أن هذا النجاح كان يقع في حدود لاتكفي لجعل الغرب يقبل نهائيا باستقلال المنطقة. ويبدو مع مرور الوقت أن الدعم السوفيتي كان يشكل العنصر الأساسي في هذه النجاحات المؤقتة.

وهذه المنطقة ليست متجانسة على أي صعيد وطني أو اقتصادي مع ذلك، وبالرغم من ماضيها الذي لايختلف عن ماضي الشعوب الأخرى، فإن العرب والأفارقة والإيرانيين لايعتبرون بعضهم أعداء تقليدين لبعضهم الآخر. على العكس من ذلك فإن الثقافة السياسية التي نشرتها حركة التحرر الوطني بين هذه الشعوب كانت تركز دائماً على التضامن الذي يوحدها ضد عدو مشترك واحد. وأكثر هذه الثقافة - التي تعززت خلال كل مرحلة باندونغ (١٩٥٥-١٩٧٥) - لم يختف، رغم أن المرحلة الراهنة تشهد بلا ريب انحساراً واضحاً للحركات القومية التقدمية.

إن النظريات السوسيولوجية المسيطرة في الولايات المتحدة التي لايتمايز عنها محللو الجيوسياسة ولا الذين يمارسون السلطة، والتي تصنف العرب والأفارقة السود والإيرانيين على أنهم «خصوم» أبديون بعضهم لبعض، واضعة في الأولوية الوعي الإثني الزائف قبل أي وعي اجتماعي أو إيديولوجي آخر، هذه النظريات تظل على قدر كبير من السطحية بالرغم من أنها تستعار أحياناً من قبل الجامعيين المحليين المغتربين، وبالرغم من أنها تتأكد أحياناً بالممارسات قصيرة النظر للسلطات القائمة في أحيان أخرى.

مع ذلك لابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار - حتى في العالم العربي بمفرده - تنوع المواقف والمفاهيم وحتى المصالح. والتعبيرات عن الأزمات هي بدورها مختلفة وتتلقى بدرجات مختلفة جداً فعل العوامل المختلفة. فالخلافات الكلامية مثلاً أو عكسها التصريحات الوحدوية الشمولية وحتى إعلانات «الوحدة» التي يلجأ إليها حكام بعض البلدان العربية بصورة شبه يومية لايجب أن تعطى من الأهمية أكثر مما تستحق ولا أن تمارس أي مفعول جدي على الشعوب العربية. ولن أعود هنا إلى مناقشة في العمق لقضية «القومية العربية» التي عبرت عن رأيي بشأنها في مجال آخر. أسجل فقط أنه لابد من معرفة أن الأمة العربية تمتد جذورها في ماض حي دائماً من جهة وتستجيب لتوجه موضوعي مستقبلي من جهة أخرى. إلا أن هذه الأمة مازالت أمام ضرورة بناء نفسها، لأن تنوع التطورات في الماضي ذاته، وخاصة تسارع تبلور تشكيلات اجتماعية جديدة مختلفة شكلها الاستعمار، قد أنتجا هذه الخارطة السياسية التي نعرفها للعالم العربي الحديث. وتمتلك الطبقات القائدة في هذا مصالح موضوعية في حين أن الشعوب تمتلك أقل بكثير وهي بحاجة ماسة إلى كسر هذا القيد من أجل أن تحقق تقدماً حاسماً. في هذه الشروط لن يكون النضال من أجل الوحدة العربية فعالاً إلا إذا ترافق مع الاعتراف بالتنوع. وقد عبرت عن هذه الضرورة عندما نعت الأمة العربية بكونها حقيقة تاريخية واجتماعية وأيديولوجية ذات مستويين يجد الوعي انعكاسهما في التعبيرين العربيين «القطر» و«القوم». ما هي هذه التنوعات الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وماذا يمكن أن تجر من خصومات؟

سأعدد هنا فقط بعضها مثل:

أ - الاختلافات في منطقة المغرب وعلاقاته الداخلية (الخصومة الجزائرية - المغربية).

ب - الاختلافات المتعلقة بالروابط الصحراوية مع السودان.

ج - الاختلافات المتعلقة بمسألة مياه النيل.

د - الاختلافات المتعلقة بالسيطرة على البحر الأحمر.

هـ - الاختلافات المتعلقة بقسمة الهلال الخصيب إلى دول خمس (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق).

و - الاختلافات المتعلقة بالتناقض بين اليمن والعربية السعودية في شبه الجزيرة.

ز - الاختلافات المتعلقة بالإشراف على الخليج («الخصومة» العربية «الإيرانية»).

بالطبع لايمكن معالجة هذه المشاكل بذاتها في معزل عن ارتباطها بسياسة القوى وتحديداً بسياسة الهيمنة الأمريكية. من وجهة النظر هذه تفرض المشكلة الإسرائيلية نفسها بوصفها المحور المركزي الفعلي لكل مسألة الشرق، العربي والأوسط.

ومن الواضح أن كل الصراعات والأزمات التي نحن بصددها هنا سواء أكانت الأزمات الاجتماعية والسياسية الداخلية الخاصة بكل بلد في المنطقة أو حالات الخصومة والتحالف التي تشكل هندسة جيو ستراتيجيتها - تطورت على خلفية شبكة ينسجها توسع الرأسمالية الطرفية. أي «الفشل» الذي أصاب تطورها العاجز بطبيعته عن إشباع الحاجات الأساسية للطبقات الشعبية، والعاجز عن إيصال دول وأمم المنطقة إلى مستوى الشركاء الفعليين في النظام العالمي الذي تنخرط فيه. وفي هذه الحال ستحدد الإجابات السياسية والأيديولوجية لشعوب الجنوب مستقبل هذه المنطقة وموقعها في العالم، تحديداً بعد أن استنفدت القومية الجذرية (الناصرية في العالم العربي)، والاشتراكية القائمة فعلياً في الاتحاد السوفيتي السابق، دورها التاريخي. إن طبيعة التحدي المعاصر ستكون إما وهماً إسلامياً أصولياً، أو تبلور مرحلة جديدة على مستوى الوقائع الجديدة، وهي ما أسميها بالوطنية الشعبية.

وقد شكلت حرب الخليج نموذجاً رهيباً لضعف إجابات العالم العربي وإيران وبلدان القرن الأفريقي، وكذلك للعالم الثالث إجمالاً، إزاء ... «المئة سنة» الجديدة التي تستعد الرأسمالية المركزية للغرب التقدم لن تخوضها ضد شعوب الأطراف الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية، تحت رايات وقيادة الولايات المتحدة العسكرية.

وقد سبق أن قدمت في مكان آخر وبشيء من التفصيل تحليلات نقدية - شارحة في بعض الحالات - للمواقف التي اتخذتها الدول العربية والدول الأخرى المعنية - إيران ودول القرن الأفريقي وبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء - في شؤون علاقاتها المتبادلة. وللأسف وفي العديد من الحالات المذكورة توصلت إلى استنتاج مر، ألا وهو هذه الممارسات والمواقف الشوفينية قصيرة النظر قد ساعدت انتشار نفوذ الاستعمار في المنطقة.

التطورات الأخيرة: تجديد أم أزمة المشروع الأمريكي؟ أفول المشروع الأوروبي؟ النضال المطلوب من أجل عولمة متعددة القطبية

يزعم والرشتاين في كتاباته الأخيرة أن مرحلة الهيمنة الأمريكية الحقيقية قد انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي فدخلت في مرحلة أزمتها الأخيرة. ويقدم والرشتاين تفسيراً لهذه المفارقة البينة قد يستحق النقاش. يقوم هذا التفسير على النقاط التالية:

أولاً: إن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٩٠) لم تتسم بالأساس بالثنائية الظاهرة بل اتسمت بهيمنة أمريكية كادت أن تكون شاملة بالرغم من أنها تركت مساحة استقلال ذاتي للاتحاد السوفيتي على شرط أن لا يخرج هذا الأخير عن منطقة النفوذ المسموح له، وأن ديبلوماسية موسكو قد أدركت تماماً حدود حريتها في التحرك فتحركت فعلاً في سياق واشنطن.

ثانياً: إن الأسباب التي ضمنت للولايات المتحدة هذه الهيمنة قد تآكلت في المجال الاقتصادي حتى لم يعد لها وجود. فأوروبا (وكذلك اليابان) أصبحت قوة اقتصادية كسبت قدرة تنافسية في مواجهة الولايات المتحدة وبالتالي صارت قادرة على السعي إلى تحقيق مصالحها ولو تعارضت في هذا الإطار مع خطط واشنطن.

ثالثاً: إن المرحلة القادمة سوف تتصف إذن باحتداد المنافسة بين قطبين (الأمريكي والأوروبي) - أي بمعنى آخر سوف تكون مرحلة ثنائية القطبية بالمعنى الصحيح. بعبارة أخرى سيكون النظام العالمي قد عاد إلى قاعدة غياب الهيمنة.

رابعاً: أن جميع القوى الأخرى (اليابان، الصين، روسيا، العالم الثالث) سوف تضطر إلى الدخول تحت مظلة إحدى الكتلتين، وأن الاحتمال الغالب - في رأي والرشتاين - هو أن تلحق روسيا

بصفتها طرفاً من الصف الأول بالقطار الأوروبي، بينما سيتعزز التحالف الأمريكي ـ الياباني جاراً من ورائه الصين، وأن المناطق الأخرى للعالم الثالث ستهمش إلى حد كبير.

لي تحفظات عديدة بالنسبة لهذا التحليل هي بالأساس:

أولاً: إن مغزى التناقضات بين «الاشتراكية القائمة بالفعل» والرأسمالية خلال العقود التي سبقت انهيار السوفيتية والماوية قد تجاوز مجال الثنائية العسكرية ليشمل مجالات السياسة حتى شجعت حركات اجتماعية احتلت مقدمة المسرح خلال الفترة المذكورة، ولاسيما حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، فادت إلى تطورات عميقة في بنية المنظومة العالمية نفسها، وهي تغيرات تحول دون العودة إلى ما قبلها. أقول إذن أن فرضية العودة إلى نموذج المنافسة بين قوى استعمارية كبرى تتجاهل ردود الفعل من قبل الشعوب ضحايا العولمة المعنية.. هي فرضية ضعيفة.

ثانياً: إن الولايات المتحدة ـ ولو إنها فقدت بالفعل أسبقيتها الاقتصادية المطلقة التي اتصفت بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ تحتفظ بموقع عسكري لامقابل له على الصعيد الأوروبي. وإن ديبلوماسية واشنطن قد أدركت تماماً فعالية هذا السلاح من أجل تحويل المنافسة الاقتصادية لصالحها كما سنرى فيما يلي.

ثالثاً: إن التوظيف الماهر لهذا السلاح ـ من خلال التدخل المباشر في شؤون أوروبا ـ قد أتى بثماره، على الأقل في الأجل القصير، إذ أدى إلى احتداد حدة التناقضات داخل أوروبا وإلى تعميق الفجوة بين أوروبا وروسيا. وليس هناك ما يدل على أن هذه الانجازات للخطة الأمريكية ستكون مؤقتة فقط. فإذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه حالياً لتبلور بالتدريج نمط آخر من العولمة ـ يختلف بالجوهر عن نمط الثنائية الذي يتصوره والرشتاين ـ ومن التناقضات الرئيسية المترتبة عليها. أطرح إذن نمطاً آخر يتصف باحتداد التناقضات بين المراكز الثلاثة المتحالفة من جانب وبين الأطراف، ولاسيما الصف الأول منها الذي تنتمي إليه روسيا والصين والهند من الجانب الآخر.

رابعاً: إن دخول الصين في سياق تحالف عظيم يضم اليابان وراء الولايات المتحدة يبدو لي قليل الاحتمال.

وأطرح إذن منهجاً آخر لتحليل الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. وذلك على ضوء التطورات الأخيرة، أقصد الهجوم المعاكس الذي قامت به الولايات المتحدة من أجل تكريس سيادتها على أوروبا نفسها.

أبدأ بلفت النظر إلى ان العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست «عولمة اقتصادية» بحتة، مستقلة عن إشكالية الهيمنة.

أنكر بهذا الصدد مقالاً بالغ الهمية كتبه توماس فريدمان، أحد مستشاري السيدة مادلين أولبرايت في مجلة النيويورك تايمز مجازين بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٨. فيكتب بالحرف مايلي:

«لن تكون فعالية لليد الخفية للسوق دون جمع كف خفي هو الآخر. فلن يكون ماكدونالد مربحاً دون ماكدونيل دوجلس، صانع الـ ف- ١٥ (الطائرة الحربية المعروفة). وإن الكف الخفي الذي يجعل العالم آمناً لتكنولوجيات سيليكون فله اسم هو الجيش والطيران والبحرية والمارين كور للولايات المتحدة».

فلنتمتع بخيار المثل اللذيذ، أي اعتبار أرباح مكدونالد معياراً لتقدم الحضارة العالمية! نرى أن النخبة الأمريكية الحاكمة تعلم تماماً أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هوخطاب أيديولوجي مبتذل لا أساس علمياً له. وما يجب أن نستنتج من هذا الاعتراف العجيب إنما هو أن الولايات المتحدة سوف توظف موقعها العسكري الاستثنائي من أجل إخضاع الجميع (أي أوروبا أيضاً) لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية. بمعنى آخر لن تكون هناك «عولمة» (بالمضمون الأمريكي) دون امبراطورية عسكرية أمريكية.

وتقوم هذه الاستراتيجية العسكرية/ السياسية على ثلاثة مبادئ هي الآتية:

أولاً: إحلال الناتو محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسؤولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

ثانياً: تكريس التناقضات في داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

ثالثاً: خيار منهج عسكري يكرس «الميزة» المقارنة التي تستفيد الولايات المتحدة منها وهو القصف الجوي دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات عسكرية برية أمريكية. وقد تقوم القوات الأوروبية المرؤوسة بهذا الدور إن لزم الأمر!

رابعاً: توظيف قضايا «الديمقراطية» و«حقوق الشعوب» لصالح الخطة الأمريكية وذلك طالما أتاحت الظروف استغلالها في خطاب موجه للرأي العام.

أقول إن لهذه الخيارات الواضحة نتائج بالغة الضرر. فهي أساليب تلغي كل مصداقية للخطاب من أجل الديمقراطية وحقوق الشعوب بسبب اعتماده على قاعدة «الكيل بمكيالين». فهناك نظم غير ديمقراطية يجب أن تحاكم إذا وقفت عقبة في سبيل تنفيذ المشروع الأمريكي، وهناك نظم غير ديمقراطية هي الأخرى لن تعاقب طالما أنها لاتهدد مصالح رأس المال المهيمن للشركات متعدية الجنسية. هناك شعوب يجب أن تحترم حقوقها ـ مثل شعب كوسوفو اليوم وشعب التيبت غداً ـ وشعوب أخرى لاحق لها ـ مثل الشعب الفلسطيني أو أكراد تركيا.. الخ.

وللاسف الشديد فإن هذه الممارسات تفرغ خطاب الديمقراطية من كل مصداقية، ويتم ذلك طبعاً على حساب الدمقرطة المطلوبة. أقول إذن إن النضال من أجل الديمقراطية يقتضي بالضرورة محاربة الهيمنة الأمريكية.

وهي أيضاً أساليب تسعى إلى تفكيك المشروع الأوروبي. وأطرح هنا السؤال الآتي: هل دخل المشروع الأوروبي في مرحلة الأفول؟

سبق أن أشرت إلى غياب تبلور مواقف أوروبية سياسية موحدة حقيقية، أي غير متمشية مع أهداف الخطة الأمريكية، فقلت إن بريطانيا سوف تظل تقتفي أثر واشنطن دون تحفظ كأنها تعوض اختفاء هيمنتها العالمية الماضية بتجديد معيشتها بالنيابة! كما قلت أن ألمانيا أصبحت لاتعلق أهمية كبرى على المشروع الأوروبي، بل تعطي الأولوية لسياسية توسعية نحو شرق وجنوب شرق أوروبا. وأن الولايات المتحدة ترحب بهذا الخيار في مقابل أن تسير ألمانيا في سياق واشنطن على صعيد السياسة العالمية

ما مغزى هذه الوقائع؟ أليست هي دلائل قاطعة على أن النظم الأوروبية لاتعطي في واقع الأمر الأولوية للمشروع الأوروبي نفسه، أقصد كمشروع سياسي يسعى إلى تجاوز حدود المشروع كما هو عليه حالياً، وهو مشروع سوق اقتصادية مشتركة بحتة ولا أكثر. أليس معنى ذلك أن الوعي السياسي لدى شعوب أوروبا لم يتح بعد تخطي مفهوم «أوروبا القوميات» L'Eyrope de Natn كما يقال.

أعتقد ان هذه الحقائق التي يتمظهر من خلالها ضعف المشروع الأوروبي لاتعمل في صالحنا، إذ تعمل لصالح المشروع الأمريكي. لذلك لا أشارك رؤية والرشتاين القائمة على فرضية وجود حقيقي وفعال للمشروع الأوروبي حتى يتخطى البعد المركنتلي البحت للسوق المشتركة فيجعل من أوروبا قوة سياسية موحدة فعالة.

بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأزعم أن المشروع الأوروبي لن يكون إلا إذا اكتسب مضموناً اجتماعياً تقدمياً، أي إلا إذا تطور ميزان القوى نحو حلول يسارية حقيقية ليست هي الخيارات التي اتخذتها قوى اليسار الأوروبي كما هي حتى الآن. هذا هو الشرط الذي لا مفر منه لكي يندرج المشروع الأوروبي في تطلع يسعى إلى إعادة بناء عالم متعددة القطبية بالمعنى الصحيح. فإذا توافر هذا الشرط لاستطعنا أن نتصور مواقف أخرى من قبل أوروبا في مواجهة روسيا والصين والعالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. أقصد مواقف تنبع من تفاهم ودي فتحترم استقلالية البلاد والأقاليم المذكورة، وتحل محل المواقف العدوانية السائدة في ظل الخضوع

للمشروع الأمريكي. أتمنى ذلك ولكن أعتقد أن طريق الوصول إليه لايزال طويلاً، بالرغم من أنه احتمال موجود بسبب وجود تراث تاريخي إنساني واشتراكي في أوروبا لامثيل له في أمريكا الشمالية.

لذلك تفكر الولايات المتحدة اليوم في تعميم «منهج كوسوفو» واستخدام وسائل متماثلة من أجل فرض سيطرتها في مناطق أخرى «للشرق» - ويكتب بهذا الصدد السيد هنتر، السفير السابق للولايات المتحدة لدى ناتو من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ في مجلة واشنطن بوست بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٩٩ ما يلي (بالحرف):

«يمثل (كوسوفو) المدخل لمناطق أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى المصالح الغربية - منطقة النزاع العربي/ الإسرائيلي، العراق، إيران، أفغانستان، بحر القزوين ودول القوقاز. ويجب اعتبار الاستقرار في جنوب شرق أوروبا شرطاً ضرورياً من أجل حماية المصالح الغربية، ودرء مخاطر قادمة من أبعد نحو الشرق».

مرة أخرى لا إشارة هنا إلى الديمقراطية، ولا إلى حقوق أكراد تركيا أو عرب فلسطين على سبيل المثال. فالإشارة الوحيدة تخص «المصالح» أي النفط والأنابيب وأرباح مكدونالد!

أعتقد أن لهذا التصريح أيضاً خطورة بالغة بالنسبة إلى المشكلة التي نحن بصددها هنا، أي مستقبل فلسطين. فما معنى هذه الكلمات؟ أتصور أن لا أحداً منا يفهم منها أن الولايات المتحدة تتجه نحو قصف إسرائيل بالقنابل حتى تقبل سلماً حقيقياً يضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين العرب إلى وطنهم الأصلي (وهي الحجة التي يقدمها ناتو لتبرير تدخله في كوسوفو)ز فالتصريح يعني إذن أن واشنطن ستسعى إلى «التخلص» من تلك القوى العربية التي تقف «عقبة» في سبيل تحقيق السلم (الإسرائيلي بالطبع). وما هي تلك القوى؟ حزب الله في جنوب لبنان، وسوريا بالقطع. فلا بد أن ندرك تماماً أن واشنطن تتجه الآن نحو ضرب هذه القوى. ولاشك أن الإدارة الأمريكية ستوظف بهذه المناسبة الحجج السهلة المعروفة مثل «تعصب» حزب الله وغياب الديمقراطية في سوريا. مرة أخرى نشاهد هذا العمل طبقاً لمبدأ «الكيل بمكيالين». إذ لاترى واشنطن مانعاً في تسليم الحكم للحركات الإسلامية (غير الديمقراطية) طالما أنها لاتهدد تلك «المصالح الغربية» المذكورة. فالحركات الإسلامية الوحيدة التي تحاربها الولايات المتحدة هي حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان.

لعل قارئ هذه السطور سوف يتوصل إلى نتيجة بالغة التشاؤم فيذهب إلى أن الهيمنة الأمريكية لن تُقهر أبداً. وفي مجال المشكلة التي نحن بصددها هنا، أي مستقبل فلسطين، لعله سوف يستنتج أن لابديل للالتجاء إلى الولايات المتحدة آملاً أن تتوفر لديه قدرة على إقناع واشنطن «بالضغط على إسرائيل». وقد تمظهر هذا الأسلوب في الدعوة المعروفة إلى مصادقة واشنطن لأن «٩٠٪ من الأوراق في أيديها» كما قيل. لقد أثبتت التطورات اللاحقة أنه أسلوب غير نافع، بل شجع الصهيونية على مزيد من التوسعية والعجرفة وتكريس التحالف الإسرائيلي/ الأمريكي.

إن المجتمع العربي - بأوضاعه الراهنة - غير قادر على أن يستفيد من تراجع احتمالي للمشروع الأمريكي، وهوالهدف الذي نسعى إليه من خلال النضال على الصعيد العالمي المذكور.

ليس للهيمنة الأمريكية تلك القوة المطلقة، بالرغم من الظاهر. ولعل والرشتاين على صواب عندما يزعم أنها تواجه صعوبات متصاعدة وأن هجومها المعاكس الحالي يقوم دليلاً على ضعف موقفها الحقيقي، فهو رد فعل على التطورات أدركت واشنطن أنها تهدد بالفعل ديمومتها.

إن نقاط الضعف في الاستراتيجية الأمريكية واضحة تماماً. فهناك ذلك الموقف الشاذ من الجمهور الأمريكي الذي يقبل الحرب طالما لايتعرض «أولاده» لخطر القتل! هذا الموقف يشل فعالية استراتيجية واشنطن فيضعها مشروطة بمشاركة قوى حليفة مرؤوسة يطلب منها القيام «بالعمل القذر» أي إنزال قوات برية تتعرض للمخاطر الطبيعية في أية ممارسة لعمليات حربية.

ثم هناك الوضع المالي المزعزع للاقتصاد الأمريكي الذي يتسم بالاعتماد على التمويل الخارجي اعتماداً كاملاً كي يعوض انعدام قدرته على توفير حد أدنى من الادخار. فالاستهلاك الخاص والعام (ويشمل النفقات الحربية) يمتص الدخل القومي بالكامل، وهو وضع لامثيل له سوى في عدد البلاد التي تقع في أسفل هرم المنظومة العالمية. وفي هذه الظروف تضطر الإدارة الأمريكية إلى تحميل حلفائها بأعباء الحروب المطلوبة من أجل ضمان ديمومة هيمنتها، ولئن كان مثل هذا الطلب لم يصطدم بعقبة تذكر بالنسبة إلى حرب الخليج حيث أن الدول النفطية غطت نفقاتها بالكامل. إلا أن الأمر سوف يختلف بالتأكيد بالنسبة إلىحروب أخرى في يوغسلافيا مثلاً. فإذا فرضت أوروبا مشاركة الولايات المتحدة في تمويل هذه الحروب لأدى ذلك بالضرورة إلى احتدام حدة الأزمة الأمريكية، ومن ثم تهديد مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي.

أتصور أن هذه العوامل معاً يمكن أن تجبر واشنطن على إعادة النظر في مدى طموحاتها. هنا يقع التباين بين المجتمع الأمريكي وطبقته الحاكمة وبين المجتمع الألماني النازي. فالقيادة النازية لم تتردد لحظة عند تحديد طموحاتها الجنونية وغير المتمشية مع قدرتها الحقيقية، حتى ذهبت في حرب كان لابد أن تخسرها، هذا بينما مرونة القيادة الأمريكية تتيح لها مساحة للتراجع أمام صعود القوى المعارضة لمشروعها الأقصى. والعبرة التي أستنتجها من هذه الملاحظة هي أن الصمود في مواجهة المواقف العدائية الأمريكية هي الوسيلة الصحيحة والفعالة للتغلب على عجرفتها الطبيعية، بينما التنازل أمامها يشجعها ويدعو دائماً إلى مزيد من التنازل.

أستنتج من هذا التحليل الاستنتاجات الثلاثة الآتية:

أولاً: إن المطلوب هو إعادةبناء كتلة دولية ترفض الخضوع لخطط الهيمنة الأمريكية. لعل كتلة عدم الانحياز وسكرتارية مجموعة الـ١٥ يمكن أن توفر الإطار المناسب للبدء بانجاز هذه المهمة. لذلك أعطى الأولوية الأولى للنضال من أجل إنعاش هذه الكتلة وصياغة برنامج عمل على قدر التحديات الخاصة بالمرحلة التي يجتازها العالم. أطرح بهذا الصدد اقتراحاً يسعى إلى إضفاء مفهوم جديد للجبهة المطلوبة حتى تصبح «كتلة عدم الانحياز في مواجهة العولمة» (الأمريكية طبعاً).

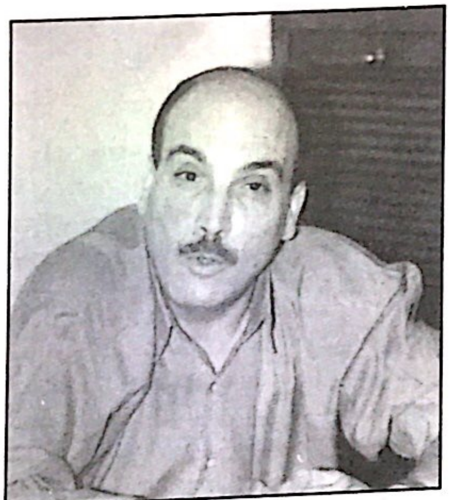
ثانياً: إلى أن تتحقق بعض الانجازات في الاتجاه المرسوم أعلاه أعتقد أن الاستراتيجية الوحيدة الممكنة بالنسبة إلى قضية الصراع العربي/ الصهيوني هي استراتيجية قائمة على مبدأ الصمود - علماً أن الصمود لايعني الامتناع عن العمل والنضال بل يحدد أشكالاً وتكتيكات خاصة في قيادة النضال.

ثالثاً: إن المجتمع العربي - بأوضاعه الراهنة - غير قادر على أن يستفيد من تراجع احتمالي للمشروع الأمريكي، وهوالهدف الذي نسعى إليه من خلال النضال على الصعيد العالمي المذكور. فهو مجتمع مريض منذ قرون لدرجة أنه غير قادر حتى على إدراك مغزى التحدي، بل مواجهته. ومن هنا أعطى الأولوية الأولى إلى إنجاز الإصلاح الداخلي الضروري. فالإصلاح المقصود هنا يتطلب الإبداع بشجاعة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ولن يكون هناك إبداع دون دمقرطة وإلغاء كل قيود الإرث السلفي التي تقف عقبة في سبيلها.

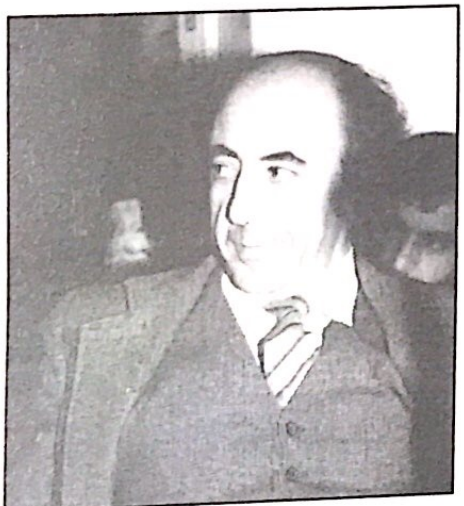
هذا ولن أتناول هنا مناقشة هذه الاقتراحات التي تمثل في حد ذاتها موضوع حوارات عديدة أخرى ●●

تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية
عوامل الإخفاق وممكنات النهوض

اعداد: د. ماهر الطاهر رئيس تحرير مجلة الهدف ـ د. أحمد برقاوي أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق



د. ماهر الطاهر



د. أحمد برقاوي

مقدمة

خمسة عقود ونيّف مضت على إرتكاب جريمة من أبشع جرائم العصر، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ودياره، وإحلال مستوطنين مستعمرين مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على تنفيذ هذه الجريمة، فإن مأساة الشعب الفلسطيني لازالت قائمة لاتجد لها حلاً، بل ازدادت تفاقماً رغم التضحيات الجسيمة وطنياً وقومياً، ورغم كل مشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدسة في أوراق الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الأسئلة والإشكاليات المثارة بعد خمسين عاماً من الصراع، أسئلة تاريخية كبرى مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات فكرياً وسياسياً، اقتصادياً وعسكرياً، اجتماعياً وثقافياً، لعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير.

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

لاشك أن نجاح المشروع الصهيوني في تجسيد كيانه المادي «إسرائيل» كان حصيلة جهود كثيفة ومتواصلة استغرقت خمسين عاماً من الإعداد والتخطيط منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ وخاصة معرفة كيفية الربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية لانطلاق المشروع.

فقد استطاعت الحركة الصهيونية عبر مسيرتها أن تحقق العديد من الأهداف الأبرز: قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، واحتلال أرض عربية جديدة، وتوسيع حدود الدولة عام ١٩٦٧، واجتياح عاصمة عربية عام ١٩٨٢، كما تمكن المشروع الصهيوني من ترسيخ وتدعيم البنية الداخلية لكيانه على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتكنولوجية في إطار خطة استراتيجية شاملة، كما ونجح في فرض تزايد القبول به خصوصاً بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

إن حصيلة ما تحقق لإسرائيل تجاوز الكثير من التقديرات، حيث بات هذا الكيان يشكل خطراً وتهديداً حقيقياً ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على الأمة العربية بأسرها. فإسرائيل اليوم وفي عام ٢٠٠٠، وبعد نصف قرن على قيامها ليست هي إسرائيل عام ١٩٤٨ ارتباطاً بمجمل التطورات التي عاشتها، خاصة بعد دخولها للنادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار عموم المنطقة.

تمكنت إسرائيل وعلى ضوء تطورها النوعي الاقتصادي والعسكري وتقدمها التكنولوجي، مضافاً لذلك دور الحركة الصهيونية في الشركات العالمية الكبرى من التحول إلى قوة إقليمية لاتفكر في الدفاع عن نفسها فحسب، ولعب دور التابع الذي يؤدي وظيفة استعمارية محددة، بل انتقلت طموحاتها وبرامجها إلى لعب دور الشريك والوحش الذي يهدد الأمن القومي العربي ويسعى جدياً إلى لعب دور رئيسي محوري في المنطقة.

إن الصهيونية ليست مشروعاً إيديولوجياً فحسب، وليست ايديولوجية شعاراتية، بل نجحت في بناء دولة حديثة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، من خلال حد أعلى من العمل وحد أدنى من الشعارات والضجيج.

وفي الجهة المقابلة لم يتمكن العرب من تحرير فلسطين، بل لم يتمكنوا من إيقاف اندفاعة المشروع، وواجهوا سلسلة من الإخفاقات المتتالية على مدى الخمسين عاماً الماضية، ولانبالغ إذا قلنا أن المشروع الصهيوني قد حقق في مراحله الأخيرة مكاسب كبيرة على سائر الأصعدة، في ظل ظروف دولية وإقليمية مناسبة له، عرف كيف يستفيد منها إلى أبعد الحدود. ولعل من أهم العوامل التي استمد منها هذا المشروع قوته: تفكك النظام العربي، وتراكم سلبيات الضعف حتى على مستوى كل قطر وكل حركة على حدة.

قبل عقد من الزمن تحدث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عن تشخيصه للواقع العربي مشيراً إلى أنه «يتميز بنوع من الضعف الجماعي المستمر الذي يتسم بعدد من السمات أهمها: التفسخ البارز إزاء موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي، واستمرار تبلور الدولة القطرية العربية لحساب استمرار هبوط قوة الاتجاه للوحدة العربية، وتنامي الصعوبات أمام خلق ائتلاف عسكري وحتى سياسي ضد إسرائيل كرد جماعي على التحدي الذي تضعه أمام العرب، إضافة لضعف القوة الاقتصادية العربية ووجود تهديدات لاستقرار قسم من

الأنظمة العربية»، ويختتم رئيس الاستخبارات الحديثة حديثه بالقول: «إن التفسخ في العالم العربي ينعكس أيضاً على تصور الصراع ضد إسرائيل. وعلى هذه الأرضية، فإن معظم العالم العربي يقبل اليوم أنه ليس بالإمكان قهر إسرائيل أو على الأقل إعادتها إلى الحجم الطبيعي»[1].

إن تحديد عوامل الإخفاق العربي بما فيه الإخفاق الفلسطيني يتطلب الجرأة والموضوعية والأمانة في التشخيص، وعدم مجافاة الحقائق أو الدفاع الغريزي عن الذات لأن هذا هو الطريق العلمي الذي يمكن الارتكاز إليه لمعالجة أسباب الهزيمة والواقع القائم للوصول إلى رؤى ومواقف صائبة للانطلاق في عملية مجابهة تاريخية شاملة تسير وفق اتجاه بياني صاعد لاتحكمه ردود الفعل والعواطف. يحقق النجاح ويعالج بشمولية وعمق أسباب الفشل، يجيب على سؤال لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ بعد كل التضحيات والدماء والآلام.

ما هي الأسباب الحقيقية لإخفاق الأداء العربي؟ وما هي الدروس الأساسية المستخلصة بعد خمسين عاماً من النكبة؟

لاجدال في حقيقة وجود أسباب موضوعية، تاريخية واستراتيجية، دعت النظام الاستعماري - منذ حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين أواخر القرن الثامن عشر والتي أيقظت أطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المنطقة - إلى تبني ودعم المشروع الصهيوني بإمكانات كبيرة لعبت دوراً أساسياً لاينبغي التقليل من حجمه في نجاح المشروع. لكن بالمقابل لاينبغي حجب الرؤية وضرورة تسليط الضوء الكاشف على الأسباب الذاتية الداخلية التي لعبت دوراً حاسماً في إخفاق الأداء العربي وبصورة متراكمة.

تمكنت الصهيونية والاستعمار من خلال هجوم كثيف ومتواصل على الوطن العربي من الإبقاء على واقع التجزئة والتخلف والتبعية، واستمرار احتلال فلسطين وأجزاء من الأراضي العربية. واليوم ينتقل الهجوم إلى مستويات نوعية جديدة لم يعد المواطن العربي قادراً على متابعتها وهو في حال ذهول شديد، وما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا استناد المعسكر المعادي لاستراتيجية عمل شاملة ترتكز لمجمل طاقاته وإمكاناته، ولولا الاستناد بذات الوقت لقصور وضعف وتشوه العامل الذاتي العربي وعجزه عن بلورة استراتيجية مجابهة مجتمعية شاملة ترتكز لمجمل طاقات الأمة العربية وإمكاناتها المرئية والكامنة.

فما هي عوامل إخفاق الأداء العربي وما هي الدروس الأساسية بعد خمسين عاماً من الصراع؟

إن الصهيونية ليست مشروعاً ايديولوجياً فحسب، وليست ايديولوجية شعاراتية، بل نجحت في بناء دولة حديثة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، من خلال حد أعلى من العمل وحد أدنى من الشعارات.

أولاً: ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي:

إن ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي الذي خضع للاستعمار لفترات طويلة، والذي حصلت دوله على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني، قد أسهم وبحكم عوامل التخلف المتنوعة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية في قيام إسرائيل ومن ثم قدرتها على ترسيخ نفوذها وتعظيم مواطن قوتها، كما ساهم في عدم قدرة الجانب العربي أن يرقى إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يعتمد أداء متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات استعمارية واسعة النطاق.

لقد شخص «بن غوريون» الحالة العربية وأصاب كبد الحقيقة عندما خاطب ضباط الهاغاناة عام ١٩٤٩ بعد توقيع اتفاقية للهدنة بين الدول العربية وإسرائيل قائلاً: «إن ما تحقق لنا هو نصر تاريخي عظيم للشعب اليهودي كله، كان أكبر مما تصورناه وتوقعناه. ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم فإنكم على خطأ كبير. إني أحذركم من مخادعة أنفسكم. لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ».

إن وقوع الوطن العربي تحت السيطرة العثمانية ترافق مع صعود الرأسمالية الغربية. وقد تأثر التطور الاجتماعي - الاقتصادي - والثقافي للعرب تأثراً عميقاً بخضوعه لحكم متخلف دام أربعة قرون أعقبه استعمار أوروبي دام قرناً كاملاً، ومن هنا فإنه يوجد إلى جانب الشرور الح0ديثة سلسلة كاملة من الأحداث الموروثة التي تترك أثرها العميق وتفعل فعلها في قلب المجتمعات العربية لآجال طويلة.

«إن المجابهة فوق أرض فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر بين المشروع الصهيوني وبين أبناء المنطقة سواء من الفلسطينيين أم العرب، إنما كانت مواجهة بين قوى واعية لهدفها، ولطريقة تحقيق هذا الهدف، وبين قوى غير قادرة على أن تعي الأبعاد الكاملة للمخطط الذي تعرضت له، وغير قادرة على سلوك الطريق الصحيح لمواجهة ذلك المخطط. وفي حين عرفت الحركة الصهيونية أيضاً كيف تنسق تحركاتها مع القوى الإمبريالية الكبرى المسيطرة في العالم، وأن تلحق نفسها بتلك القوى ومصالحها فإن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لم تكن سوى محل لسيطرة القوى الإمبريالية، وموضوع للتنازع فيما بينها»[2].

لاشك أن أسباب المرض في الجسم العربي كانت تفعل فعلها منذ زمن بعيد، وهي التي تفسر الواقع العربي المؤلم الذي نعيش.

لقد كنا نركز في تحليلنا وقراءتنا لأسباب نكبة فلسطين وقيام إسرائيل على العوامل الخارجية ومخططات الاستعمار لنلقي باللوم دائماً على الآخرين في الوقت الذي نتنصل فيه من مسؤولياتنا وواقعنا وأمراض مجتمعاتنا المزمنة. فلم يعد كافياً أن نفسر الهزائم وأسباب تداعياتها على أساس أن أمريكا والغرب يقفان وراء إسرائيل ويدعمانها بكل قوة، هذا صحيح ولاينبغي التقليل من أهميته ودوره، ولكنه ليس كافياً لوحده لتشخيص وتحليل الواقع بصورة ملموسة موضوعية ونزيهة. -

إن معركتنا الأساسية هي معركة مع الذات، مع التخلف في كافة مظاهره، من التخلف المعرفي إلى التخلف الإقتصادي والعسكري والاجتماعي والعلمي. ودون أن نسلط الضوء باستمرار على هذا التحدي، فإننا لن نستطيع خوض صراع تاريخي شامل وجاد كالصراع العربي - الصهيوني.

أليس التخلف وسيادة عقلية القبيلة والعشيرة والانقسام قد أسهما إسهاماً أساسياً في نجاح المشروع الصهيوني وزرع إسرائيل في قلب الوطن العربي وليس الانتداب البريطاني أو وعد بلفور فقط؟!

المجتمع الفلسطيني في العشرينات والثلاثينات وهو جزء من تخلف المجتمع العربي كانت تسوده علاقات إنتاج إقطاعية وتسيطر عليه أسر تقليدية. وحتى عندما تكونت الأحزاب السياسية الفلسطينية بعد الانتداب بقيت تسيطر على هذه الأحزاب العلاقات والصراعات العائلية. إضافة إلى الهوة العميقة التي كانت تفصل بين المدينة والريف. فمئات القرى التي كانت تضم الغالبية الساحقة من السكان معزولة وغير مسيسة يقف على رأسها قوى سياسية وحركة وطنية تقليدية، منقسمة ومتناحرة. وبالتالي فإن المواجهة كانت تجري بين طرفين تفصلهما فجوة واسعة في التحديث والتطور. فالمجتمع الفلسطيني آنذاك قد تكشف عن ظاهرتين متناقضتين: الأولى الاستعداد للتضحية والكفاح، والثانية ضعف التنظيم الداخلي للفلسطينيين وبروز الفوضى داخل الفلاحين

ثائرين، وفي الوقت الذي كان فيه الواقع الفلسطيني على هذا النحو، كانت الحركة الصهيونية سائرة في بناء المستعمرات وتسليحها وتكوين نواة عسكرية منظمة.

كان لليهود في فلسطين عشية النكبة شبه برلمان ومجلس تنفيذي، وفي المدن كان هناك هستدروت، وفي الريف انتشرت الكيبوتزات التي نظمت شؤون المزارعين. وكانت المنظمات العسكرية الصهيونية تضم ٤٣ ألفاً من الرجال والنساء يحملون السلاح في جيوش الحلفاء. وفي تموز ١٩٤٨ أصبح لديهم ٦٠ ألف جندي مقابل ٤٠ ألف جندي عربي[3]. ولم يدرك العرب تطور القوة العسكرية الصهيونية التي تفوقت عليهم ليس على المستوى النوعي فحسب، بل وعلى المستوى الكمي كذلك.

إن النجاح في مواجهة المشروع الصهيوني ومخاطره مشروط ومرهون بمدى تقدم مجتمعاتنا وتطورها ومرهون بمدى تقدمنا على الصعيد الاجتماعي، فمن غير الممكن محاصرة وهزيمة عدو متفوق على صعد عديدة بواسطة مجتمع متخلف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ولذلك فإن عملية التحرر القومي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التحرر والتقدم الاجتماعي لأن مواجهة المشروع الصهيوني مواجهة جادة لايمكن أن تتم دون تطوير مستوى الوعي والإرتقاء به إلى مستوى وعي شعبي عام يستنهض الإمكانات لتسخير طاقات الأمة العربية وخلق بنية مواجهة صلبة تنزاح من أمامها أسباب الضعف والتخلف.

ثانياً: غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة، وطغيان التناقضات الداخلية على حساب التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني:

افتقد العرب في صراعهم مع الصهيونية وإسرائيل لمشروع رؤية واضحة الأهداف والمعالم سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الحركات والأحزاب السياسية ولم يتمكنوا من صياغة رؤى علمية تاريخية موحدة نتيجة الإرتباك والضعف الفكري والثقافي وتباين المصالح وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وسبل التصدي له وطغيان التعارضات والانقسامات على حساب التناقض الرئيسي، مما أدى إلى استنزاف الموارد والطاقات وتعميق الشروخ والصراعات، وعدم إدراك مخاطر ذلك في تقوية وتغذية العدو بنقاط قوة إضافية كبيرة.

لم تتمكن القوى السياسية العربية بمختلف اتجاهاتها الفكرية من الوصول إلى صياغة نظرية وعملية سليمة للعلاقة فيما بينها ولمواجهة إسرائيل. حيث اتسمت العلاقة بالتناقض والصراع واختلاف التصورات والوسائل. بينما التحديات الخارجية كانت تفترض التوحد ورؤية المشترك، وهو كبير وواسع، والعمل على تطويره مع فهم حرية الاختلاف والاجتهادات وضبطها على أساس القواسم المشتركة وضرورة وجود ناظم عام من الأساسيات يجمع مختلف الاتجاهات.

إن تحديد عوامل الإخفاق العربي بما فيه الإخفاق الفلسطيني يتطلب الجرأة والموضوعية والأمانة في التشخيص، وعدم مجافاة الحقائق أو الدفاع الغريزي عن الذات.

إن الإخفاق الذي تجلى على هذا الصعيد يعود في بعض جوانبه لخلل معرفي لدى القوات بتياراتها المختلفة والتي لم تستطع أن ترى الواقع العربي بكل مكوناته وتراثه وتاريخه وتجاذباته السياسية والاجتماعية والفكرية.

لاشك أن ضبابية وعدم وضوح الرؤيا وما ترتب عن ذلك من فشل في مواجهة المشروع الصهيوني والقوى الداعمة له ناجم بالأساس عن غياب وعدم تبلور المشروع النهضوي العربي بكامل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

أشار الدكتور سمير أمين في حوار مع مجلة الهدف في شباط ١٩٩٦ إلى غياب مشروع مجتمعي في الوطن العربي قائلاً: «إذا أخذنا كافة التيارات الفكرية الأساسية لوجدنا أنها لاتملك مشروعاً، فالتيار الاشتراكي ذو الاتجاهات المختلفة لايوجد لديه مشروع، بل يوجد لديه نظرة قديمة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وبناء المجتمع. وهذه النظرة انتهت. والقوميون بأشكالهم المختلفة لايملكون دليلاً ومشروعاً، بل لديهم ذكريات عن الماضي لكن الفترة السابقة انتهت ومشروعهم تآكل تدريجياً، وأما البرجوازية الوطنية التي كان عندها مشروعات في العشرينات والثلاثينات انتهت الآن وأصبحت هذه البرجوازية كومبرادورية تتكيف يوماً بعد يوم لاحتياجات التوسع على الصعيد العالمي ولاتملك مشروعاً، وبالنسبة للتيارات الإسلامية، فإنهم يظنون أنهم يمتلكون مشروعاً، لكن مشروعهم حسب سمير أمين ليس بمشروع، بل هو توحيد بين قبول الكومبرادور في مجال الواقع الاجتماعي والانتماء إلى المنظومة الرأسمالية كما هي من جانب، وتنفيذ قوانين الشريعة الإسلامية من الجانب الآخر. وبالتالي فإنهم لايملكون مشروعاً حتى لو تمتعوا بشعبية ونجاح».

لاشك أن القوى والاتجاهات الفكرية - السياسية في الساحة العربية بمختلف تياراتها قدمت اجتهادات ورؤى للنهوض بالمجتمع العربي ومواجهة التحديات الخارجية، لكن كلاً منها كان يدعي امتلاكه للحقيقة ويظن أنها برنامجه ورؤيته وأدواته ستكفل تحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات التي يطمح إليها الإنسان العربي.

اختلفت الآراء والاجتهادات النظرية والعملية سواء على صعيد عملية البناء المجتمعي الداخلي أو على صعيد مجابهة التحديات الخارجية وفي القلب منها التحدي الصهيوني. وكان من الطبيعي والمفهوم أن تختلف التصورات والأفكار لقوى وتيارات فكرية - سياسية متباينة المنابت والاتجاهات. لكن ما هو غير طبيعي وصحيح سيادة روح الاحتراب والتصادم بين هذه القوى وطغيان التعارضات والتناقضات على حساب التناقض الرئيسي والخطر الداهم الذي مثله المشروع الصهيوني وعلى حساب الجميع.

لقد قدمت الاتجاهات المختلفة اجتهادات سليمة واجتهادات خاطئة، ولاتستطيع قوة أو اتجاه أن يدعي أنه قدم مشروعاً متكاملاً ومتبلوراً على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة. وعلى الجميع باعتقادنا أن يعيد قراءة تجربته قراءة نقدية جريئة لاستخلاص الدروس والاستفادة منها. فالقوى الشيوعية لم تستطع الإمساك بالخصوصية القومية وتحدياتها، ولم تعط هذا المرتكز الهام والجوهري الأهمية التي يستحق. والقوى القومية ركزت على الشعارات الاستراتيجية وسادت أطروحاتها نزعة رومانسية عاطفية ورفعت شعارات كبرى، لكن لم يجر التدقيق والدراسة في العناصر والعوامل الأساسية التي يمكن أن تجعل من هذه الشعارات ومن الحركة الجماهيرية الواسعة قوة مادية لتغيير الواقع. فقد تمحور الفكر القومي حول شعارات بعيدة المدى دون أن يرى الوسائل المفضية إلى تحقيقها فقدس الوحدة والعروبة ونسي الواقع وتعقيداته. والقوى الإسلامية وقفت موقفاً سلبياً غير منفتح من الأفكار الأخرى التي تقع خارج نطاق رؤيتها الفكرية.

هذا الواقع قاد إلى علاقة مأزومة بين القوى المختلفة، حيث هيمنت في الممارسة عملية نفي الآخر الأمر الذي أدى إلى صدام شبه دائم فيما بينها وضعفت إلى حد بعيد إمكانيات العمل المشترك لمجابهة الخطر المشترك.

جهد الاستعمار لمواجهة الدين والإسلام السياسي مع القومية العربية والاشتراكية وعمل كل ما يستطيع لاستغلال وتعميق

النزعات الايديولوجية والسياسية والمذهبية والدينية والطائفية في المنطقة ومن نافل القول أن الرد على ذلك لن يكون إلا من خلال التنسيق والتفاهم حول الأهداف الوطنية والقومية والنضال المشترك لتحقيقها.

أفرزت تجربة خمسين عاماً من الصراع دروساً عديدة في مقدمتها ضرورة إعادة قراءة تجارب الأحزاب لذاتها قراءة نقدية أولاً، وقراءة تجارب القوى الأخرى لمعرفة الجوانب السليمة والصحيحة في أطروحتها. أي بات مطلوباً من اليسار أن يعيد قراءة أطروحات وأفكار التيار القومي والحركة الإسلامية، ومطلوب من الإسلام السياسي المتنور أن يعيد قراءة وتقييم التجارب والأفكار القومية واليسارية بهدف معرفة الآخر معرفة حقيقية علمية بهدف تعميق التحالف السياسي لخلق أوسع جبهة عربية على الصعيد الوطني وعلى المستوى القومي لمواجهة الاستحقاقات الداخلية والخارجية.

إن الفكر اليساري قدم رؤية متقدمة للوحة التناقضات الاجتماعية وتحقيق العدالة والديمقراطية بين أبناء المجتمع، والفكر القومي قدم رؤية صائبة لأهمية وضرورة الوحدة العربية والحاجة الموضوعية لها في مواجهة التجزئة والاستعمار، والفكر الإسلامي يحمل الموروث الحضاري للأمة وقدمت أجنحته المجاهدة نموذجاً في الكفاح والمقاومة. لذلك فإن التناقض الرئيسي هو بين جميع هذه القوى مجتمعة وبين الصهيونية والاستعمار الحاضرين بقوى ملموسة تهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية في الصميم.

ينبغي بناء تحالف عريض ينطلق من السياسي ويؤجل الايديولوجي إلى مراحل لاحقة.. هذا على صعيد الأحزاب والحركات السياسية، وأما على المستوى الرسمي العربي فتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن صحيحة وذات مصداقية خلال الخمسين عاماً الماضية للكثير من الأنظمة العربية مقولة أن الصراع العربي الصهيوني مثل الأولوية بالنسبة لها، بل استغل شعار قضية فلسطين جوهر الصراع في غايات ضيقة لصالح بعض الأنظمة الحاكمة وفي الوقت الذي كانت فيه الصهيونية تكرس وجودها على أرض فلسطين، كان النظام العربي الرسمي يعاني جملة واسعة من التناقضات والتعارضات وتضارب المصالح والسياسات وبينما كان التحالف الإمبريالي يعزز مواقع هجومه على الوطن العربي مستهدفاً إخضاعه كان مشروع الدولة / السلطة العربية/ يتبلور في كيانات قطرية همها الأساسي المحافظة على هذه الكيانات وبالتالي احتلت قضية فلسطين والصراع حولها درجات متفاوتة في سلم برامج هذه الأنظمة.

ولئن استشعر البعض خطورة ما تمثله إسرائيل في المنطقة وضرورة مواجهتها بصورة جماعية تستدعي إخضاع الموارد والإمكانيات العربية لصالح المواجهة والتحدي للخطر، كان البعض الآخر ينأى عن هذه المواجهة عملياً وبالتالي أصبحت أولياته حماية سلطته. وفي محاولة للتنصل من الالتزام بالقضية القومية رفعت تلك الأنظمة شعار نقبل ما يقبل به الفلسطينيون للتحرر من الأعباء والهموم.

شهد النظام العربي الرسمي حالات مد وجزر، لكن الصورة بالمحصلة كانت تسير نحو التراجع والتردي، وقد عجزت جامعة الدول العربية عن تطبيق مواثيقها، كما عجزت عن تسوية المنازعات والتناقضات الداخلية بين الدول العربية بما يحول دون تفاقمها واستفادة الأعداء من انفجاراتها غير المحكومة وتوج هذا التراجع بمأساة حرب الخليج الثانية بكل تداعياتها ونتائجها المأساوية على امتداد الساحة العربية.

لم تنجح الدول العربية في ضبط تناقضاتها ضمن إطار ناظم عام، وحكم العلاقات فيما بينها في أحيان كثيرة عنصر التصادم والاحتراب، وبالمقابل، فإن إسرائيل تعاملت مع تناقضاتها وتباينات قواها السياسية والفكرية على قاعدة تغليب المصالح العليا للمشروع الصهيوني، وأخضعت تناقضاتها الداخلية لمصلحة تناقضها الأول مع العرب، وعندما نقول أن الدول العربية لم تنجح في ضبط تناقضاتها، فإننا ندرك أن التناقضات الداخلية العربية قد تعلو في لحظات سياسية معينة وتأخذ مظهراً رئيسياً، فقد اضطر عبد الناصر أن يخوض معارك سياسية مع أطراف عربية دون أن يكون أمامه خيار آخر.

«إن نظرة موضوعية نحو الخلف سوف توضح أن كماً هائلاً من الصراعات الداخلية اجتاحت أقطار الوطن العربي ودفعتها بعيداً عن الهم الوطني والقومي مما أفضى إلى تقوقع إقليمي مصحوب بوعي ضيق الأفق والنظرة وانشداد نحو الهم الخاص. ومن هنا، فإن الانشداد أو تغليب التناقضات الثانوية على الرئيسية كان له إنعكاس موضوعي في الوعي العام الوطني والقومي وله ديناميات داخلية أفضت إلى مستوى الانحدار الفكري والسياسي يعمل على إنتاج وعي مشوه. كان يصبح الخوف من الجار العربي أكبر من الخوف من العدو الصهيوني ويصبح الأمن القطري أهم من الأمن القومي، والأخطر أن تفضي النزعة الإقليمية إلى الاستقواء بالإسرائيلي على القطر العربي الآخر»[4].

لم تنجح الحركة الصهيونية وإسرائيل في ضبط التناقضات الداخلية فحسب، بل نجحتا في تعظيم مواطن قوتهما على المستوى الداخلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي، في الوقت الذي لم ننجح فيه كعرب في نسج تحالفات دولية وفق رؤية شمولية إلى أن أصبحنا نواجه ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

لقد توهم قسم من الأنظمة العربية أن إسرائيل لن تتوسع وستكتفي بما حصلت عليه نتيجة قصور في رؤية الأهداف الحقيقية والكبرى للمشروع الصهيوني الذي يطمح للوصول إلى منابع النفط العربية والتطلع إلى ما وراء الصحراء، وبالتالي يخطئ من يظن أن إسرائيل ستقف عند الحد الذي وصلت إليه إن لم تواجه باستراتيجية عمل شاملة وبعيدة المدى. كما توهمت أنظمة عربية أن توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة والإرتباط الوثيق بها قد يجعل أمريكا تحد من إندفاعة عمق علاقتها مع إسرائيل لتقيم علاقات متوازنة مع الجانبين العربي والإسرائيلي لكن هذه الأوهام يدحضها الواقع الشخصي كل يوم. فالولايات المتحدة الأمريكية لاتنظر للأنظمة العربية الوثيقة الصلة بها كحلفاء، بل مجرد قوى تابعة مطلوب منها تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وقد انتقل هذا الوهم لدى بعض العرب إلى القيادة الرسمية الفلسطينية التي تراهن على تحالفها مع أمريكا قد يعطيها بعض المكاسب على حساب إسرائيل.

إن أوهام التحالف مع أمريكا أسقطتها تجربة الصراع مع إسرائيل، كما أسقطت من قبلها أوهام التحالف مع بريطانيا لعلها تقف إلى جانب العرب لتحقيق استقلالهم.

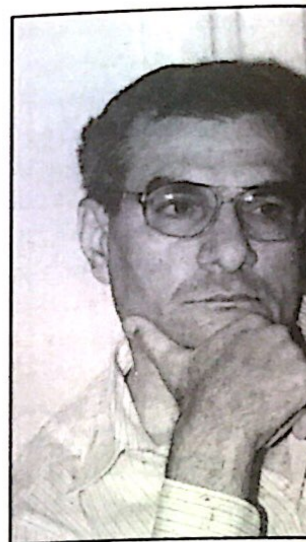
لاجدال في أن الولايات المتحدة يكمن تحالفها الحقيقي والاستراتيجي مع إسرائيل وبالتالي فإن معركتنا مع إسرائيل طويلة ومعقدة وذات أفق تاريخي مديد.

إن غياب مشروع رؤية عربي واضح المعالم والأهداف وعدم القدرة على صياغة استراتيجية عمل موحدة وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وطغيان الصراعات الثانوية على حساب التناقض الرئيسي.

إن كل ذلك شكل أحد أهم الدروس التي ينبغي استخلاص نتائجها خلال صراعنا المرير.

ثالثاً: أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية وإخراج الشعوب وعزلها من معادلات المواجهة:

إن غياب المشاركة الشعبية العربية وفقدان الديمقراطية بمفهومها الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. سواء على المستوى الرسمي، أو حتى على مستوى الحركات السياسية العربية أدى إلى تقييد أنشطة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية مما أسهم



أ. أمين اسكندر



جانب من الحضور

عملياً في عزل الجماهير العربية عن معادلات المواجهة مع المشروع الصهيوني.

من الصعب جداً تصور مواجهة عربية شاملة وتاريخية مع إسرائيل دون تحرير وإطلاق طاقات وإمكانيات الإنسان العربي المكبل بقيود لاحصر لها من أنظمته وحكامه. فكيف يمكن لمواطن مقهور ومقموع لاتتوفر له حقوق المواطنة أن يواجه عدواً قومياً يملك إمكانات القوة والعدوان يوفر لمواطنيه الحرية والديمقراطية؟

لاشك أن المجتمعات العربية التي يفتقر قسم منها حتى هذه اللحظة لوجود برلمانات ومجالس نيابية حتى ولو كانت صورية يعطي دلالة واضحة على مدى غياب الديمقراطية في العالم العربي.

لعل أبرز الدروس المستخلصة وأهم العوامل التي تفسر أسباب الإخفاق العربي في مواجهة المشروع الصهيوني، هي تلك المتصلة بالعلاقات الداخلية في مجتمعنا سواء بين الأنظمة والشعوب أو ضمن إطار القوى والحركات السياسية في البلدان العربية فالديمقراطية لم تعد مطلباً للمواطن للحفاظ على كرامته وحرياته فحسب، بل باتت ضرورة للوطن كله، بما في ذلك الحاكم نفسه الذي أثبتت التجارب والدروس أن أكلاف «تنازله» أمام أبناء شعبه - إذا صح استخدام كلمة تنازل هنا - تبقى أقل بكثير من أكلاف التنازل أمام الأجنبي الطامع بكل خيراتنا ومواردنا والمستعد للتضحية بكل «أصدقائه» من الحكام من أجل تحقيق ذلك. الديمقراطية هي صمام أمان الوحدة الوطنية لأنها القاعدة التي ترتكز عليها العلاقات السليمة بين الجماعات المكونة لأي قطر، فلا تضطر أي جماعة للإذعان في أحضان الأجنبي بذريعة حماية وجودها الذاتي. والديمقراطية هي سبيلنا لدخول العصر الجديد كشركاء في صياغة العلاقات الدولية بدلاً من أن نكون ضحايا هذا العصر - غير المأسوف عليهم - وهو العصر الذي يضج بثوراته العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية»[5].

في الحقيقة، ومع أننا نرى في عدد من البلدان العربية نوعاً من الديمقراطية النسبية المقننة إلا أن المظهر الرئيسي في الوطن العربي هو غياب الديمقراطية.

أليس منطقياً وعقلانياً القول أن الكثير من الأحداث المأساوية التي واجهتها الأمة العربية على الصعيد السياسي وتتالي عمليات الانهيار والتراجع تكمن في التعطش إلى الديمقراطية؟

ألم يكن من الممكن تجنب توقيع اتفاقات كامب ديفيد، وأوسلو، ووادي عربه، وتجنب وقوع حرب الخليج الثانية بكل مآسيها وتداعياتها لو كانت مجتمعاتنا مجتمعات مدنية حديثة تتمتع بصورة حقيقية ملموسة بالديمقراطية؟

ألم يتم توقيع اتفاقات أوسلو في الظلام بعيداً عن أعين الشعب الفلسطيني والعربي؟

ألم يشكل غياب الديمقراطية وكبت الحريات وغياب الاستقرار السياسي والتعددية عاملاً رئيسياً في هجرة العقول والأدمغة العربية لتستفيد منها وتسخّرها لصالح البلدان والمجتمعات الأوروبية المتقدمة؟

صحيح أن هناك أسباباً اقتصادية لاينبغي تجاهلها وغض النظر عنها، لكننا لايجب أن نقلل من أهمية العامل الديمقراطي في خسارة المجتمعات العربية لكفاءات علمية إبداعية هائلة يستفيد منها ويستثمرها في الكثير من الأحيان أعداء الأمة العربية.

قدرت إحدى الدراسات أن عدد الكفاءات العربية المهاجرة للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨ بلغت مئة ألف شخص ٥٠٪ منهم من حملة شهادة الدكتوراة.

إن ما تعرض له الوطن العربي من نكسات وانهيارات وهزائم يعود في سبب رئيس منه إلى الانفصام الحاصل بين السلطات الحاكمة والشعب في معظم البلدان العربية مما جعل المواطن يعيش حالة من الاغتراب والسلبية واللامبالاة إزاء قضايا خطيرة وحيوية تواجهها الأمة. وبات هذا المواطن مشغولاً بملاحقة قوته ولقمة عيشه وهمومه اليومية المتراكمة في ظل أنظمة سياسية تقليدية، وفي ظل وجود سلطات غنية ودول فقيرة وشعوب أفقر.

أليس مثيراً للتفكير قصف طرابلس الغرب بالطائرات الأمريكية وحصارها لسنوات طويلة، وقصف عاصمة السودان لتدمير مصنع أدوية تحت حجج ومبررات واهية دون أن تتحرك الأنظمة العربية أو الشارع العربي؟

أليس مثيراً للفزع حصار شعب عربي بأكمله في العراق وتجويعه لأكثر من تسع سنوات تمهيداً لمحاولات تقسيمه وتدميره، وقتل مئات الألوف من أطفاله دون أن يتحرك العرب بشكل جاد وحاسم لوضع حد لجريمة من أبشع جرائم العصر الحديث؟

علينا الاعتراف وبجرأة أن الخلل والأزمة لايكمن في الواقع العربي الرسمي فحسب، بل هي تطال وفي العمق واقع الحركة الشعبية وحواملها السياسية التي تعاني هي الأخرى من أزمة في الفكر والسياسة والتنظيم، وضعف وتشوه الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها وفي بنيتها وإلا ما الذي يفسر التكلس والجمود وغياب التجديد والحيوية ضمن إطار هذه القوى؟ الأمر الذي أدى إلى عزوف الناس المتزايد عن الانخراط في العمل السياسي وخاصة في صفوف الشباب مقارنة بمرحلة الخمسينات والستينات.

إن غياب الديمقراطية لم تعاني منه الأنظمة الحاكمة فحسب بل لم تمارسه

بصورة حقيقية وعميقة وشاملة القوى والحركات السياسية العربية مما أدى إلى إضعافها وتراكم مشاكلها وتناقضاتها الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى نجحت السلطات في ترويض وتدجين قسم لايستهان به من أحزاب المعارضة والتي باتت برامجها وممارساتها العملية تعمل وفق سقف محدد لاتستطيع تجاوزه.

عانت الحياة الثقافية العربية معضلات حقيقية لأن أزمة الديمقراطية مثلت عاملاً هاماً في تراجع مستوى الحياة الثقافية في الوطن العربي. فمن نافل القول أن الثقافة في أي مجتمع ما هي إلا جزء من كل، وبالتالي فإن الانحسار والأزمات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية كان من المحتم أن تعكس نفسها على المجال الثقافي. ومن البديهي القول أن الإنتاج والإبداع الثقافي يتوقف على مستوى تطور الديمقراطية وعمقها في المجتمع. فإذا غابت هذه الديمقراطية انحسر الإبداع وتقوقعت الثقافة وهذا هو حال الكثيرين من المثقفين العرب في علاقتهم مع السلطة الحاكمة، فبعضهم إما أصبح خارج أوطانهم والبعض الآخر بوقاً للحاكم، أو أنهم لايستطيعون التعبير عن أفكارهم وقناعاتهم.

لقد مثل تعطيل الديمقراطية في العالم العربي عاملاً أساسياً من عوامل الإخفاق في مجابهة المشروع الصهيوني وأدى إلى شل طاقات الجماهير العربية وعزلها من معادلات المواجهة. وقد برهنت تجربة نصف القرن الماضي أن توفر الديمقراطية كنظام حياة هو الشرط الحاسم في تطور العرب لخلق مجتمعات حديثة ومتطورة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

رابعاً: الخلل العميق في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي في الوطن العربي:

جدل العلاقة بين الوطني والقومي، أي إشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي تعتبر من الاستخلاصات والدروس الأساسية التي أفرزتها تجربة الصراع مع إسرائيل خلال الخمسين عاماً الماضية. لأن الخلل وعدم وضوح الرؤية والممارسة لجدل العلاقة الصائب والسليم بين البعدين شكل عاملاً أساسياً من عوامل الإخفاق في الأداء العربي لمواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

لقد تكرس في الواقع العربي إرتباطاً بعوامل خارجية وداخلية كيانات عربية قطرية بعد أن نجحت المخططات الاستعمارية في إعادة ترتيب الوطن العربي وتقسيمه بما يناسب أغراضها ومصالحها، وأصبحت الكيانات العربية تتمتع بحدود دولية وسيادة ومصالح وطنية ضربت جذورها في الواقع.

لعل أبرز الدروس المستخلصة وأهم العوامل التي تفسر أسباب الإخفاق العربي في مواجهة المشروع الصهيوني، هي تلك المتصلة بالعلاقات الداخلية في مجتمعنا.

وبعيداً عن أي نقاش أو وجهات نظر حول إذا ما كان كيان الدولة العربية مصطنعاً بفعل عوامل استعمارية أم سابقاً للاستعمار، فإن وجود الدولة القطرية العربية بات حقيقة واقعة وراسخة لايمكن نفيها بالشعارات والأمنيات، رغم توفر أسس موضوعية علمية عميقة لوحدة العرب. لكن هذه الأسس وحدت العرب عندما توفر العامل الذاتي، أما عندما كان الخلل يصيب هذا العامل، فإن الصورة تختلف تماماً «ويذكرنا التاريخ العربي بأنه لم يكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى حالة وحدة أو حالة تجزئة، فالشواهد التاريخية تؤكد هذا المنحى. فليس صحيحاً أن الوطن العربي كما نعرفه اليوم ظل في حالة وحدة شاملة معظم تاريخه، كذلك لم يبق مفتتاً أو مجزءاً طوال تاريخه. بل إن التوحد كعملية مجتمعية سياسية كان يمثل اتجاهاً تاريخياً مستمراً، وكان التفتت أيضاً كعملية مجتمعية سياسية يمثل اتجاهاً تاريخياً مضاداً، والعمليتان سادتا التاريخ العربي من خلال جدلية مستمرة. وأهم من ذلك بالنسبة للمستقبل هو التأكيد على أن عوامل التوحد موجودة بالقوة نفسها التي توجد بها عوامل التفتت في التجزئة الظاهرة في الوقت الحاضر»[6].

لاجدال في أن التجزئة وعدم قدرة العرب على تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي، قد أسهما بصورة واضحة في إضعاف وفشل المواجهة مع المشروع الصهيوني.

لقد تفاقمت وتراكمت المشكلات الجدية في مسار تطور أوضاع اقتصادات البلدان العربية وتراجعت معدلات النمو، وازدادت المشكلة تعمقاً بعد انهيار أسعار النفط وزيادة عبء الإنفاق العسكري وبروز مظاهر الأزمة والعجز في الموازنات الحكومية والميزان التجاري، مع ازدياد خطورة التبعية الغذائية. وهكذا تتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلدان العربية كل على حدة، وازدادت الصورة والواقع خطورة بعد حرب الخليج الثانية بتكاليفها الخيالية التي تم تغطيتها على حساب العرب. واندفاع عدد من دول الخليج لتكديس الأسلحة بما يخدم في النهاية مصالح احتكارات السلاح الأمريكي وغيرها إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي المباشر في المنطقة.

لاشك أن هذا الواقع الاقتصادي العربي ممثلاً بسيادة علاقات التبعية على مستويات عديدة، هو الذي شكل الأساس المادي للتراجع والإنهيار السياسي للنظام العربي ومواقفه تجاه قضايا الأمة العربية وفي المقدمة قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني.

ويواجه العرب وجميع شعوب العا تحديات أكبر في ظل ما يسمى بالنظ العالمي الجديد والعولمة التي ترسم صو وحشية للمستقبل لأن كافة التنازلات ا قدمتها الرأسمالية في ظل وجود الإت السوفيتي لم تعد على ما يبدو مضـ لتقديمها في الظروف العالمية الجديدة. القرن القادم وكما تشير بعض الدراسـ سيكون هناك فقط «٢٠٪ من سكان العا الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل النسبة الباقية ٨٠٪ فتمثل السكان الفائض عن الحاجة. ومع نمو العولمة يزداد تركز الثـ وتتسع الفروق بين البشر والدول إتسـ لامثيل له حيث يملك اليوم ٣٥٨ مليارديراً العالم ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار سكان المعمورة. وأن هناك ٢٠٪ من دول العا تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمال وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية»[7]

إن عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى بات يفرض على العرب تحديات مصيرية تتعلق بوجودهم ومستقبل أجيالهم، حيث تبرز الحاجة الموضوعية المتزايدة للتكتل والتكامل والسوق العربية المشتركة والعمل على أساس إعادة الاعتبار للعمل القومي القائم على أسس علمية سليمة بعيداً عن أسلوب الخطابات والشعارات الخالية من المضامين الملموسة التي يمكن أن تؤدي تدريجياً إلى تكامل وتنمية اقتصادية قومية شاملة. فلن تستطيع البلدان العربية مواجهة التحديات النوعية العالمية في ظل التشرذم والانقسام والتبديد ولن يستطيع أي قطر عربي مهما بلغ حجمه وإمكاناته وقوته أن يواجه بمفرده التحديات القائمة.

إن إعادة الاعتبار للعمل القومي العربي باتت ضرورة موضوعية للدفاع عن الذات وحمايتها ودون ذلك سنواجه أخطار التبديد والتمزق والضياع وزيادة بؤس الأغلبية في الأمة العربية. ولكن إعادة الاعتبار للعمل القومي تتطلب نظرة جديدة تستخلص دروس المرحلة الماضية بكل سلبياتها وإيجابياتها، نظرة قومية متجددة وعقلانية، واقعية وملموسة، بعيداً عن زمن البديهيات الذي كان يعتبر الوحدة العربية في متناول اليد وتحرير فلسطين شأن قادم وقريب.

استطاع المشروع القومي العربي الذي رفع شعارات الوحدة والتحرر والاشتراكية ومكافحة الصهيونية والاستعمار أن يحقق رصيداً كبيراً والتفافاً واسعاً حول شعاراته وأهدافه في الخمسينات والستينات، لكن معضلته الأساسية تجسدت برؤيته العاطفية التي لم تر الواقع العربي المعقد كما هو، لتنطلق من رؤية واقعية تراكم الإنجازات خطوة خطوة باتجاه عملية معقدة تواجه عقبات كبيرة في ضوء تبلور وتجذر مفهوم الدولة الوطنية. كما افتقر المشروع للبعد الديمقراطي بمفهومه الشامل، هذا البعد الذي يشكل الضمانة الأساسية لحمايته.

لم ينجح العرب سواء على المستوى الرسمي أو حتى على مستوى الحركات والأحزاب السياسية في إقامة علاقة جدلية صحيحة بين الوطني والقومي، فالبعض ركز على انشداده للقومي متجاهلاً الخصوصيات القطرية، والبعض ركز بصورة معاكسة على إنشداده للقطري متجاهلاً أهمية القومي وضروراته. وباعتقادنا فإن علاقة وثيقة متكاملة بين البعدين هي الحل السليم لمواجهة معضلات الواقع بصورة سليمة.

لقد شكلت هزيمة حزيران ١٩٦٧ نكسة فكرية وتراجعاً للمشروع القومي العربي فقد كانت مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين تمثل الشعارات المركزية لكثير من العرب، فجاءت هزيمة حزيران زلزالاً مدوياً بات معه شعار الوحدة والتحرير أكثر صعوبة وتعقيداً مما كان متصوراً، ودخلت الساحة العربية بمخاضات وشعارات جديدة، وامتلأت قواميس السياسة والفكر بشعارات إزالة آثار العدوان وقرار ٢٤٢ والإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة. ولكن رغم ذلك عبر الشارع العربي عن رفضه للهزيمة ونتائج العدوان، وكان من أبرز تعبيرات هذا الرفض نهوض الثورة الفلسطينية وتصاعد فعلها العسكري والجماهيري. كذلك سارعت مصر وسوريا وبشكل جاد لإعادة بناء قواتهما المسلحة وحققتا بدعم عربي نتائج ملموسة أتت ثمارها في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكل هذا كان إيجابياً وملموساً لكنه لم يكن كل شيء لأن قراءة شاملة وعميقة لما حدث كانت تشير إلى أن شيئاً نوعياً آخر كان يحصل في العمق كنتيجة لما انتهت إليه حرب حزيران واحتلال إسرائيل لأراض عربية، لأن هذا كان يعني أننا أصبحنا أمام قضايا وطنية للبلدان العربية التي احتل جزء من أرضها وتسعى لتحريره، وبالتالي طغى شعار تحرير الأراضي المحتلة على شعار تحرير فلسطين.

شكلت هزيمة حزيران منعطفاً عميقاً في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي وعززت مكانة الاتجاه القطري في الساحة العربية،

علينا الاعتراف وبجرأة أن الخلل والأزمة لايكمن في الواقع العربي الرسمي فحسب، بل هي تطال وفي العمق واقع الحركة الشعبية وحواملها السياسية التي تعاني هي الأخرى من أزمة في الفكر والسياسة والتنظيم.

خاصة بعد حالة النهوض التي مثلتها الثورة الفلسطينية والعمليات العسكرية التي مارستها ضد إسرائيل وما ولده ذلك من آثار إيجابية خاصة في صفوف الفلسطينيين. ولكن الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي وقعت فيه بصورة عميقة وخطيرة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما أهملت علاقاتها مع الجماهير العربية والقوى الوطنية والحركة الشعبية العربية، وركزت على علاقاتها مع الأنظمة، بذات الوقت الذي مارست فيه بصورة مشوهة شعار القرار الفلسطيني المستقل وهو الشعار الذي شجعه العديد من الحكام العرب للتحلل من التزاماتهم القومية إزاء قضية فلسطين.

إن إبراز العامل الوطني الفلسطيني والتأكيد على الشخصية الفلسطينية أمر هام خاصة في مواجهة أطروحات الصهيونية التي استهدفت تبديد وطمس الوجود الفلسطيني عندما ادعت أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. وفي مواجهة محاولات تبديد الشخصية الفلسطينية ونفي مقوماتها لابد من التأكيد على البعد الوطني الفلسطيني، لكن إبراز هذا البعد لمواجهة مخططات التذويب والتبديد شيء، والنزعة الإقليمية الفلسطينية التي شوهت مفهوم القرار الفلسطيني المستقل تحت شعار يا وحدنا وماذا فعل لنا العرب شيء آخر.

في الحالة الأولى التأكيد على الهوية الفلسطينية سلاح في مواجهة التهويد والإلحاق وليس نقيضاً للبعد القومي لقضية فلسطين، وفي الحالة الثانية سلاح لتبرير نزعة الانفصال عن البعد العربي لتسويق سياسة التنازلات لإسرائيل والانحراف السياسي واللحاق بركب الإقليميات العربية.

إن تجربة النضال الفلسطيني منذ وعد بلفور أفرزت بالملموس أن إضعاف البعد الوطني الفلسطيني في الصراع مع إسرائيل لايخدم كفاح الشعب الفلسطيني، لكنها برهنت كذلك أن إضعاف البعد القومي العربي لهذا الصراع خطأ استراتيجي تدفع ثمنه الحركة الوطنية الفلسطينية ثمناً باهظاً كانت محصلته اتفاقات أوسلو وواي ريفر وإلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً: جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك وتكامل أشكال النضال:

منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ وضعت الحركة الصهيونية نصب عينها أهدافاً ومخططات مرحلية واستراتيجية كانت تبدو بعيدة المنال، لكنها تعاملت مع الواقع، ونسجت تحالفات وراكمت إمكانيات مكنتها من فرض العديد من أطماعها خطوة خطوة وعلى مراحل. ولكنها في كل المراحل لم تتخل أو تتراجع عن طموحاتها وأهدافها الاستراتيجية ولم تدع التكتيك ينتهك الاستراتيجيا.

إن الحركة الصهيونية التي تمكنت من تحقيق أهداف كبيرةوملموسة كانت ولاتزال تسير عكس تيار التاريخ، ومع ذلك حققت بالتحالف مع القوى الاستعمارية معظم أهدافها. وتتهيأ لتحقيق المزيد منها عبر اختراق الوطن العربي ودمج إسرائيل في بنية المنطقة التي تتعرض لمخططات استعمارية تستهدف إحداث المزيد من التفتيت والإنقسام، وإعادة رسم خرائطها الجغرافية والسياسية لإضعاف العرب والسيطرة الكاملة على مقدراتهم.

لاشك أن الحركة الصهيونية قد استنفذت مهماتها وبرامجها السابقة ونفذت أهدافها المرسومة وتعمل في الظروف الراهنة بشكل جديد يتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية لتحقيق المزيد من أهدافها الاستراتيجية. والواقع أن الحركة الصهيونية وإسرائيل ربطتا بشكل جدلي وثيق بين الاستراتيجية والتكتيك وفهمتا الحلول المرحلية كخطوات على طريق تحقيق الأهداف العليا والبعيدة. وهذا لايعني عدم وجود تناقضات داخلية أو امتلاك القدرات الكلية. لكن ينبغي الاعتراف بأن الحركة الصهيونية وإسرائيل حافظتا على بوصلة وإتجاه عام في الحركة ربط بشكل محكم وناجح بين تحقيق الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى «حيث نجحتا في القراءة العلمية لمعطيات الواقع في كل مرحلة من المراحل وتحديد الأهداف بالاستناد إلى ما هو قائم وممكن للاقتراب خطوة أو خطوات من الأهداف المرسومة. وهكذا نجد أن أهداف المشروع الصهيوني المرحلية/ التكتيكية كانت في حركة دائمة إلى الأمام. وما أن تتحقق الأهداف في مرحلة معينة حتى تصبح أساساً مادياً ثابتاً لمنظومة جديدة من الأهداف الأبعد. لهذا اتصفت الاستراتيجيات الصهيونية بدقة الأداء واتسمت بمستويات متنوعة بعضها معلن وبعضها مضمر، لكنها لم تكن غامضة بالنسبة إلى النخب القيادية الصهيونية. وكان التكتيك يتسم بالمرونة العالية ارتباطاً

بمعطيات الصراع والواقع. ولهذا نجد أن إسرائيل استطاعت أن تحقق معظم أهدافها وأن تتحدث بلغة دفاعية، بينما هي في الواقع كانت باستمرار في حالة هجوم»[8].

وفي المقابل فإن التجربة العربية والفلسطينية في مواجهة إسرائيل برهنت بأنها لم تحسن إدارة الصراع كما أداره عدونا، حيث رفعنا شعارات كبرى واستراتيجية دون ربطها بالوسائل المفضية إلى تحقيقها. فقد تخبط العرب في مراحل معينة بشعارات أكدت الاستراتيجيا والخيار العسكري كخيار وحيد لحسم الصراع، وفي مراحل أخرى تم الانتقال إلى حالة معاكسة كلياً أي التخلي عن الشعارات الاستراتيجية وإسقاط الخيار العسكري والحديث المكثف والوحيد الجانب عن الواقعية والاعتدال وهجوم السلام.

وفي الوقت الذي فهمت فيه إسرائيل الحلول السياسية والمرحلية كمحطات على طريق تحقيق المزيد من أهداف المشروع الصهيوني. فإن بعض العرب انخرطوا في الحلول السياسية ورسموا تصوراتهم للسلام على أساس أنه الخيار الوحيد. وأسقطوا الخيارات الأخرى. وإلا ما الذي يفسر مقولة أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب وعلى أي أساس علمي واقعي يمكن أن تستند مثل هذه المقولة؟

هل تستند لأساس أن الصهيونية تطورت وغيرت مفاهيمها وأن إسرائيل يمكن أن تتجه نحو سلام عادل ودائم في المنطقة مرتكز لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي؟

هل برهنت مسيرة السنوات الطويلة الماضية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وما أعقبها من اتفاقات أن إسرائيل حقاً ظاهرة تستطيع التعايش مع سلام حقيقي وشامل في المنطقة يقوم على أساس الإقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس والإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة؟

إن تجربة اثنين وخمسين عاماً من الصراع برهنت على ضرورة عدم الاكتفاء برفع الشعارات الاستراتيجية دون تحديد الحلقات الوسيطة المفضية إليها. وأكدت على أهمية التفكير بالحلول المرحلية استناداً لقرارات الشرعية الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية والعربية والتي تشكل سلاحاً هاماً بأيدي العرب في هذه المرحلة لمخاطبة العالم وكسبه وفضح زيف إدعاءات إسرائيل حول رغبتها بالتعايش والسلام مع العرب. ولكن بذات الوقت، فإن التجربة أكدت بجلاء أن إسرائيل ظاهرة معادية للسلام ولو بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بل هي حالة استعمارية استيطانية إجلائية تعمل على فرض مفهومها لحل يفرض إرادة طرف على طرف آخر. وهي في مفهومها لهذا الحل تلقى كامل الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية. لأن السياسة الأمريكية ليست منحازة فقط، بل تتبنى السياسة والاستراتيجية الإسرائيلية بشكل كامل انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها الأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

لقد انطلقت في الساحة العربية مقولات ومفاهيم تستند إلى منطق يقول لماذا لانشن هجوماً سلمياً ونتخلى عن الأفكار التقليدية والشعاراتية والحماسية السابقة التي لم تؤد إلى نتيجة ولم تحرر شبراً من الأرض، بينما طريق السلام والمفاوضات والتطبيع يمكن أن يحقق نتائج أفضل. والسؤال المطروح ماذا حقق هذا الطريق وهذا المنطق وبالصورة التي مورس بها؟ حلول منفردة، تنازلات كبرى وجوهرية دون تحقيق الأدنى من الحقوق.

إن على أصحاب هذا المنطق أن يستخلصوا الدرس الأساسي الذي أفرزته تجربة ربع القرن الماضي، حيث برهنت الوقائع أننا لانواجه مشكلة بضعة ملايين من اليهود يريدون العيش بأمن وسلام، بل نواجه مشروعاً يريد فرض الاستسلام الكامل على العرب والسيطرة على المنطقة. وإلا ما معنى رفض إسرائيل للإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدها الأدنى رغم كل التنازلات العربية ورغم كل التنازلات التي أقدمت عليها القيادة الرسمية الفلسطينية والتي لم تكن تحلم بها أية قيادة صهيونية؟ وبعد كل ذلك «فإن ٧٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون استخدام السلاح النووي ضد العرب حسب ما أشارت إليه أحد الاستطلاعات الاسرائيلية»[9].

لاشك أن هدف السلام المزعوم هو إضعاف العرب وتجريدهم من كامل أسلحتهم ليس بالمعنى العسكري فقط، وهذا ما يفسر تشديد الضغوط على سوريا، واستمرار الحصار والتجويع لشعب العراق ومحاولات تقسيمه بصورة جادة، وهذا ما يفسر كذلك محاولات إضعاف دور مصر عربياً وإقليمياً، حيث برزت مؤشرات عديدة على ذلك، وبالإضافة لذلك كله استمرار الحصار المفروض على ليبيا والسودان.

إن كافة الوقائع والمعطيات السياسية تشير إلى أن إسرائيل تريد استسلاماً شاملاً كاملاً من الفلسطينيين والعرب، وتعمل على خلق حقائق جغرافية - سياسية على الأرض من خلال توسيع الاستيطان واستمرار السيطرة على الأرض. وبالتالي فإن السؤال المطروح بقوة هو: إذا كانت العملية السياسية قد وصلت عملياً وواقعياً إلى الطريق المسدود فما هو البديل؟

هل يبقى العرب المراهنون على الحل السياسي في دائرة رد الفعل ينتظرون ما يقدمه الآخرون أم يستمرون في أوهامهم ومراهناتهم في تعليق الآمال على تحولات داخلية في إسرائيل تستبدل الليكود بالعمل الذي خاض كل الحروب مع العرب، والذي يتفق مع الليكود في جوهر الموضوعات الأساسية المتعلقة بالمصالح العليات للمشروع الصهيوني. والذي يتلاقى مع الليكود حول قضايا الاستيطان واللاجئين والقدس والمياه.

صحيح أن موازين القوى الراهنة ومعطيات الوضع العالمي تميل لصالح الجانب الإسرائيلي والجميع يدرك هذه الحقيقة، لكن ذلك لاينبغي أن يبرر الاستسلام والرضوخ تحت حجة أن ليس أمامنا من بديل. فهناك خيارات وبدائل واقعية ومساحات واسعة للصمود والمقاومة.

من أخطر القضايا التي قد تواجه أمة من الأمم هو أن تأسر نفسها بخيار واحد يجعل أعداءها يصلون إلى قناعة أنها لاتملك غيره. وهنا ينبغي التفكير والإجابة على سؤال جوهري عما إذا كان العرب قد فكروا باستراتيجية بديلة لفشل ما يسمى بعملية السلام؟ أم أنهم رسموا كل تصوراتهم ورؤيتهم على اساس النجاح الحتمي لهذه العملية وعلى أساس أنها الخيار الوحيد الذي لاخيار غيره؟

طرح هذا السؤال لايعني الدعوة إلى الحرب في ظل المعطيات الراهنة، ولكنه بذات الوقت يدعو إلى عدم إسقاط الخيار العسكري حتى في ظل الإنخراط بمفاوضات وحلول سياسية لأن وصول إسرائيل إلى هذه القناعة جعلها تتصرف على قاعدة أنها القوة الوحيدة التي تملك قوة الردع والتهديد بالحرب وأن العرب ليس أمامهم من خيار سوى التكيف والاستسلام.

نظن أننا لسنا أمام خيارين لاثالث لهما: الاستسلام أو الحرب، فهناك خيارات وبدائل واقعية لكن شرطها الصمود والكرامة ووضوح الرؤيا والاتفاق على ناظم عام ينطلق من المصالح العليا للأمة العربية، فالخيارات عندما تتعلق بمصير الشعوب ومستقبلها تصبح مشروطة بالحفاظ على حقوقها ومصالحها وإلا يفقد أي خيار سياسي مقوماته الوطنية.

لاشك أن ترابط الاستراتيجية والتكتيك وتحليل الواقع الملموس ورؤيته بحركيته وطاقاته الكامنة، وترابط كافة أشكال الكفاح السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر مواجهة جادة وناجحة مع المشروع الصهيوني.

إن خيار المقاومة المسلحة الذي بات يوصم بأنه شكل من أشكال الإرهاب هو خيار دفاعي مفروض على الذين يخضعون للاحتلال

والعدوان، وهو انعكاس موضوعي لطبيعة الصراع الذي يتحدد بطبيعة الأيديولوجيا الصهيونية وممارساتها وبرامجها العدوانية التوسعية.

سادساً: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية والوصول إلى مأزق أوسلو:

شكلت هزيمة حزيران ١٩٦٧ منعطفاً عميقاً في مسار الصراع العربي - الصهيوني، وكان من أبرز نتائجها المباشرة تبلور ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي مثل أحد أشكال الرد على الهزيمة.

حظيت الثورة الفلسطينية بأوسع تأييد شعبي فلسطيني وعربي، خاصة بعد حالة النهوض التي مثلتها، والعمليات العسكرية التي مارستها ضد إسرائيل، وما ولده ذلك من آثار إيجابية. ولكن رغم كل هذا لم يدرك الكثير من الفلسطينيين الوضع الدقيق والنقطة الأسوأ التي وصلت إليها قضيتهم. وذهب جل اهتمامهم لصورتهم كمقاومين بعد هزيمة عربية، فأمن لهم ذلك تعويضاً نفسياً هائلاً. وقطعاً كانوا في حينها في نقطة متقدمة. ولكن على أرضية المعطيات المادية لحرب ١٩٦٧ التي وضعت الصراع برمته ومن ضمنه فلسطين في نقطة هي الأسوأ في تاريخها حتى حينه، ولم يكن ذلك إلا تطبيقاً لمنطق صحيح قام ويقوم على أن القضية الفلسطينية تاريخياً لم تكن إلا جزءاً من القضية العربية تتقدم بتقدمها وتتراجع بتراجعها.

لقد شهدت الساحة الفلسطينية قبل وبعد ١٩٦٧ طيفاً من التيارات الفكرية - السياسية بعضها أدرك أهمية البعد القومي لقضية فلسطين، وكان هذا الاتجاه قد انبثق أساساً من الوعاء الفكري والسياسي الذي مثله تيار وأحزاب الحركة القومية العربية والذي تحولت بعض قواه باتجاه اليسار، وتيار آخر شكل المظهر الرئيسي في قيادة الساحة الفلسطينية تناغم وتساوق مع الواقع العربي بصورة تدريجية وصولاً إلى الانخراط في الحلول الأمريكية لمحاولة تأمين موقع له ضمن إطار التسوية وبأي ثمن. وتيار ثالث ظهر بقوة إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وهو تيار الإسلام السياسي والذي بات يمثل إتجاهاً أساسياً في الساحة الفلسطينية.

لسنا بصدد استعراض وتقييم تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ انطلاقتها وحتى اليوم بجميع قواها وإتجاهاتها والظروف الموضوعية التي أحاطت بها، ولسنا بصدد استعراض الواقع الذاتي والأمراض والأخطاء الكبيرة التي رافقت مسيرتها. فهذا يحتاج إلى دراسة وتقييم شامل. وسنكتفي



د. أحمد برقاوي وأ. عبد الغفار شكر

بالإشارة إلى المحصلة التي وصلت إليها مسيرة المقاومة الفلسطينية، وهي حصيلة لاتخرج في التحليل النهائي عن إطار الواقع العربي الذي أخفق في مواجهة المشروع الصهيوني.

لقد حققت الثورة الفلسطينية وعبر أكثر من ثلاثين عاماً إنجازات هامة للشعب الفلسطيني في مقدمتها بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، وتكريس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، واعتراف العالم بحقوق شعب فلسطين، وإبقاء القضية حية متواصلة، ودحض مقولات الصهيونية بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

لكن الحصيلة تجسدت بفشل وإخفاق المقاومة الفلسطينية في تحقيق أهدافها وبرنامجها. وهذا الفشل كان محصلة لعوامل عديدة ومترابطة موضوعية وذاتية.

إن نظرة تحليلية لمسار وتجربة الثورة الفلسطينية تشير باعتقادنا، ورغم كل الإنجازات والتضحيات والمظاهر الإيجابية، إلى وصول الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أزمة عميقة وشاملة تعود لأسباب داخلية وخارجية. لكن جوهرها يكمن في العامل الذاتي، ويتمثل أساساً بطبيعة ومنهج - فكر وسلوك - القيادة المتربعة على رأس الهرم الفلسطيني، والمنهج السياسي الذي سلكته، والذي أوصل إلى محطة أوسلو بكل ما حملته وتحمله من مخاطر على مستقبل النضال الفلسطيني والعربي.

ربما يكون من أبرز الأخطاء التي وقعت فيها الثورة الفلسطينية أنها لم تركز عملها وكفاحها منذ انطلاقها على الداخل الفلسطيني: ليكون الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف، فالمعادلة لم تكن كذلك، حيث تجسد مركز ثقل المقاومة الفلسطينية في الخارج، وكان لذلك أسبابه بطبيعة الحال خاصة بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران ورغبة الجماهير الفلسطينية والعربية في قتال إسرائيل للرد على الهزيمة.

استمرت هذه المعادلة عشرين عاماً، خاضت خلالها المقاومة الفلسطينية معارك للدفاع عن وجودها في الأردن ولبنان إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية بعد أن أدرك الشعب الفلسطيني في الداخل حالة الضعف والتراجع التي وصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، والمصاعب الهائلة التي باتت تواجهها.

اتسمت الانتفاضة بالشمولية والعمق والامتداد ومثلت نقطة تحول في النضال الفلسطيني، حيث كرست انتقال مركز ثقل النضال الوطني إلى داخل فلسطين ودفعت الحكومة الأردنية إلى إعلان فك ارتباط الضفة الفلسطينية بالملكة الأردنية الهاشمية.

كان يمكن للانتفاضة بما أحدثته من تفاعلات على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية أن تمثل رافعة نهوض وطنية أو قومية في مواجهة إسرائيل، وكان يمكن أن تكون حدثاً ذا طبيعة وأبعاد استراتيجية كبيرة لو تم التعامل معها بصورة سليمة، لكن القيادة المتحكمة بمنظمة التحرير الفلسطينية مارست منهجاً ضيق الأفق عمل على أساس الاستثمار السياسي المتسرع للانتفاضة للإنخراط في حل سياسي، وكان ذلك قبل حرب الخليج الثانية، ولذلك أقر المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني ١٩٨٨ وبعد عام على اندلاع الانتفاضة الموافقة على قرار ٢٤٢ كأساس لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية السياسية رغم أن هذا القرار تعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين وليس كقضية

تحرر وطني واستقلال وتقرير للمصير. وبعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي دخلت قيادة منظمة التحرير مفاوضات سرية مع إسرائيل كانت حصيلتها توقيع إتفاق أوسلو، والذي اعترف بموجبه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير والتفاوض معها.

كرس اتفاق أوسلو ١٩٩٣ مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني والنضال القومي العربي، فقد حققت الصهيونية وإسرائيل نتيجة هذا الاتفاق أكبر عملية إختراق لإطار ومضامين الصراع العربي - الصهيوني، حيث تم تحقيق جملة من الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية أبرزها ضرب البعد القومي للقضية الفلسطينية وكسر الأبواب العربية التي كانت مقفلة رسمياً في وجه إسرائيل وفتح بوابات التطبيع. لأن الأنظمة العربية باتت تعمل وفق مقولة لسنا ملكيين أكثر من الملك.

هدد الاتفاق بصورة جدية - ليس البعد القومي لقضية فلسطين فحسب - بل وحدة الأرض والشعب الفلسطيني ذاته لتحويله إلى مجموعات سكانية وذلك بالقفز عن القضايا الأساسية المتعلقة بمصير الشعب الفلسطيني وخاصة موضوع اللاجئين، حيث فتح اتفاق أوسلو الباب على مصراعيه أمام مخططات فرض التوطين والتهجير على جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات ووضع أربعة ملايين فلسطيني مهجرين من بلادهم في غياهب المجهول معرضين لشتى أنواع الحلول التي تتعارض مع حقهم في العودة إلى وطنهم وهو الأمر الذي صانته قرارات الأمم المتحدة.

إن الوصول بالنضال الوطني الفلسطيني إلى محطة أوسلو وصولاً إلى واي ريفر وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني لم يأت من فراغ ولم يهبط من السماء بل كانت نتيجة ومحصلة لسياسة ومنهج كان يستهدف التوصل لإيجاد موقع في التسوية الأمريكية وبأي ثمن.

إن الثورة الفلسطينية التي شكلت عامل إنهاض ورافعة صمود في الساحة العربية وخاصة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ تم تحويلها وبالتدريج على يد القيادة التي تحكمت في مسارها من رفع شعار الكفاح المسلح الخيار الوحيد لتحرير فلسطين إلى سلطة حكم ذاتي محدود تحت المظلة والسيطرة الإسرائيلية.

كان يمكن للثورة الفلسطينية أن تلعب دوراً مختلفاً وأن تشكل رافعة لحركة التحرر العربية والمشروع القومي النهضوي، لكن ذلك بالضرورة كان يستلزم توفر مجموعة من الشروط والعوامل التي افتقدت إليها القيادة الفلسطينية وبالتالي فقد شكلت عاملاً من عوامل الإخفاق في مواجهة المشروع الصهيوني.

كان يمكن للثورة الفلسطينية أن تلعب دوراً مختلفاً وأن تشكل رافعة لحركة التحرر العربية والمشروع القومي النهضوي، لكن ذلك بالضرورة كان يستلزم توفر مجموعة من الشروط والعوامل.

آفاق المستقبل وممكنات النهوض:

إذن، وقد حاولنا تقديم اجتهاد لأسباب وعوامل إخفاق الأداء العربي وتفسير أسباب الهزيمة خلال الخمسين عاماً الماضية، يتقدم السؤال المطروح على الجميع، أحزاباً وقوى سياسية وفعاليات إجماعية وساسة ومثقفين كيف نرى المستقبل؟ سؤال كبير وكبير جداً، وهو بحجم الصراع ذاته. والإجابة عليه أيضاً كبيرة وواسعة ومثقلة بالهموم والمشكلات لأن الواقع العربي الراهن يتسم بحالة من الإنهيار والتراجع وفقدان التوازن. فالعرب مهددون بأخطار جسيمة وهائلة إن لم يتم مواجهتها باستراتيجية عمل وإرادة فاعلة تعي هذه الأخطار والتحديات.

إن صورة الواقع السياسي العربي في الظروف الراهنة تفيد بما يلي:

- انهيار النظام العربي الرسمي.
- الاختراق الإسرائيلي للمنطقة.
- انخرطت بعض الأنظمة العربية والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات مع إسرائيل على قاعدة الشروط الأمريكية - الإسرائيلية وتوصلوا إلى معاهدات كامب ديفيد ووادي عربه - اتفاق أوسلو، دون تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبقاء أجزاء من الأراضي العربي تحت الإحتلال.
- لم تعد قضية فلسطين والصراع التناحري التاريخي مع الصهيونية وإسرائيل يمثل القضية المركزية وباتت الهموم والمشكلات القطرية العربية تطغى على القضايا الكبرى والمصيرية المتعلقة بمستقبل الأمة العربية.

والسؤال الأساسي:

ما هو مشروع رؤيتنا القادم؟ ألا نحتاج إلى تطوير وتجديد في الفكر والسياسة والتنظيم وتقييم المرحلة الماضية لاستخلاص دروسها ونتائجها؟

ألا نحتاج لحركة شعبية عربية جديدة؟ كيف يمكن أن نوفق ونربط بشكل وثيق بين قضايانا التحررية الوطنية والقضية الاجتماعية؟

هل هناك أفق لمشروع سلام مع إسرا[ئيل] والتعايش معها أم أن تجربة خمسين عاماً [من] الصراع برهنت أننا أمام مشروع استعما[ري] عدواني لايمكن التعايش مع دوره ووظي[فته] وبالتالي فإن الصراع معه صراع تايخي شا[مل] ومفتوح لن يتوقف إلا بدحر الغز[و] الصهيونية.

وسؤال آخر لايقل أهمية:

من يصوغ ويبلور مشروعاً ع[ربياً] للمستقبل؟ ولمن يوجه هذا المشروع [و...] تتالف قواه وما هو هدفه الاستراتيج[ي] وخطواته المرحلية؟

وسؤال ثالث:

كيف نحدد رؤيتنا وموقفنا وموقعنا [في] عالم التكتلات والأقطاب والعولمة و[...] المعلوماتية والتقدم التكنولوجي واخ[تراق] الحدود والحواجز والعقول؟

وتساؤل رابع:

لقد حددنا عوامل الإخفاق - الهزيمة - لك[ن] هل تمت الإفادة منها واستخلاص دروس[ها ...] أن الواقع قد يفرز نكبات جديدة قادمة [...] إلى المزيد من التفتت والإنقسام وتهديد و[حدة] وسيادة بلدان عربية لإحداث فوضى شام[لة] وحروب أهلية تكرس الهيمنة الاستعمار[ية] والصهيونية في عموم المنطقة.

هل سنتمكن من النهوض والمواجهة؟

ليس من الصعب أن نحدد عوامل الإخفا[ق] والفشل لأنه واقع مقروء وظاهر ومتجلٍ أمامنا [...] الأصعب أن نحدد كيف ننتصر في ظ[ل] شروط ومقومات نستنهض فيها إمكانيا[ت] وطاقات المجتمع العربي بصورة شمولية. هذ[ا] هو التحدي. وباعتقادنا فإن عوامل الإخفا[ق] وأسباب الهزيمة الأبرز التي اجتهدت هذ[ه] الورقة في تقديمها هي ذاتها العوامل والأسباب التي يمكن تحويلها لعوامل بناء لرسم آفا[ق] المستقبل وتأمين ممكنات النهوض والتقدم.

إن المشروع الصهيوني بعد مائة عام ونيف من التخطيط والإعداد والتنفيذ «مازال مفتوح[اً] وحدود هذا المشروع، إنما ترتبط بعوامل عديد[ة] موضوعية وذاتية جوهرها الواقع العربي وقدرة هذا الواقع على تخطي أزمات[ه] وأمراضه المزمنة».

إن تجربة اثنين وخمسين عاماً من الصرا[ع] العربي - الإسرائيلي، تجربة حافلة بالدروس والاستخلاصات، كانت حصيلتها تقدم المشرو[ع] الصهيوني وعدم قدرة الجانب العربي على دحر هذا المشروع، والوصول إلى مرحلة من الفشل والهزيمة تضع الجميع أنظمة وأحزاباً [و]ساسة ومثقفين أمام مسؤولياتهم التاريخية للإجابة على سؤال لماذا حصل ما حصل؟

إن للهزائم أسبابها ومقدماتها وللانتصارات أسبابها ومقدماتها، ولهذا، فإن الإخفاق العربي والفلسطيني لم يأت من فراغ

بل كان له مقدماته وعوامله. وأبرز هذه العوامل:

- ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي الذي خضع للاستعمار لفترات طويلة.
- غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة.
- طغيان التعارضات والتناقضات الداخلية على حساب التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني.
- أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية وما نتج عن ذلك من إخراج الشعوب وعزلها من معادلات المواجهة.
- الخلل العميق في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين الوطني والقومي.
- الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين الاستراتيجي والمرحلي وتكامل أشكال الصراع وشموليته.
- عدم القدرة على الربط بين قضية التحرر الوطني والقضية الاجتماعية.
- فشل المقاومة الفلسطينية في تطوير الواقع الفلسطيني نحو حالة متقدمة وصولاً إلى الإعتراف بإسرائيل والإعتراف بحقها في الوجود بعد كل التضحيات الفلسطينية والعربية.

هل نستطيع أن نحول عوامل الهزيمة هذه وغيرها إلى عوامل ومقدمات انتصار؟ هذا هو السؤال المطروح على الجميع.

الصراع مع الصهيونية وإسرائيل، صراع تاريخي متواصل ومستمر، له أسبابه وجذوره العميقة، ولن يتوقف إلا بإزالة هذه الأسباب والجذور.

لقد خلقت أوسلو وعياً زائفاً بالقضية لدى البعض للقول بأن إسرائيل واقعة لاسبيل إلىتغييرها أو نفيها وأن الوضع العربي الآن وفيما بعد لارجاء منه. خاصة بعد أن وقعت اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل. ومصر الدولة الأكبر أثراً في المنطقة كانت قد أبرمت كامب ديفيد. ناهيك عن العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل قد تمت بهذا الشكل أو ذاك. والحق أن على مستوى الوعي الناتج عن ما هو معيش حقاً، أي ما هو آني لايمكن أن يرتقي إلى أعلى مما هو عليه. ولكننا نعتقد أن وعياً كهذا متسرع ولا تاريخي.

لنطرح السؤال التالي المرتبط بالمستقبل في الصيغة التالية:

ما مصير إسرائيل في النهاية؟

بل ما هو مصير إسرائيل اللاحق؟

نحن ننطلق من الفرضية التالية والتي نحاول أن ندلل عليها منطقياً، استناداً إلى الوقائع التاريخية. أي أن المنطق هنا ليس إلا تعبيراً عن الواقعي وليس رجماً بالغيب فرضيتنا هي: إسرائيل واقعة لاتحمل في ذاتها عناصر بقائها واستمرارها. إنها نشاز تاريخي وحسبنا أن ندلل على صحة فرضيتنا

إن المشروع الصهيوني بعد مائة عام ونيف من التخطيط والإعداد والتنفيذ مازال مفتوحاً وحدود هذا المشروع، إنما ترتبط بعوامل عديدة موضوعية وذاتية.

بما يلي:

أولاً: إن اللحظة التاريخية التي ولدت فيها إسرائيل لحظة صارت إلى ماض، نقصد: لحظة الاستعمار المباشر للمنطقة وما تولد عنها من غياب الإرادة الذاتية للسكان الأصليين - العرب والفلسطينيين بالذات.

إن إسرائيل الاستعمارية الظاهرة الوحيدة الباقية في العالم، بمعنى آخر: إن إسرائيل واقعة إستعمارية لم تتغير في بنيتها وماهيتها وسلوكها، وبالتالي هي واقعة موجودة في شروط صار فيها الاستعمار المباشر جزءاً من الماضي.

فضلاً عن ذلك أن الممارسة الاستعمارية القائمة لدى دعاوى التميز العنصري. والتفوق العرقي، وإخضاع السكان الأصليين بالقوة. ممارسة صارت متناقضة مع منطق العصر، وفكرة حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب.

فمنطق العصر كما نرى هو منطق زوال النشاز على مستوى الأمم والشعوب. فمعظم الأقوام التاريخية التي فقدت شخصيتها التاريخية بعد الحربين العالميتين. تعود الآن لتستعيد ما فقدته.

والنشاز يبدو أكثر وضوحاً في صورة النشاز الصهيوني بوصفه دولة في الوطن العربي.

فإسرائيل تقبع وسط منطقة ذات ملامح عامة مشتركة وذات هوية ثقافية وإثنية يزداد ظهورها وحضورها بفعل الشروط الحالية من علاقات الاتصال.

وإسرائيل نشاز بمعنى أنها لاتنتمي لغوياً أو إثنياً أو دينياً إلى المنطقة، ناهيك عن أنها نشاز على مستوى آمال وطموحات ومشكلات السكان الأصليين. نشاز كهذا على المستوى الواقعي غير قابل للإستمرار.

وقوة الأمم الآن لاتتأسس على أي عنصر خارجي، بل على شروط وجودها الموضوعية - الداخلية. وإسرائيل فضلاً عن أنها ليست أمة، بل جماعة رتبت على طريق جمع أمشاج من هنا ومن هناك. لاتمتلك شروط وجودها الداخلي - الموضوعية. إذ هي «الدولة» الوحيدة في العالم الذي يرتبط وجودها بحماية خارجية.

مما سبق وعرضناه إن هو إلا وعي تاريخي منطقي للمسألة ونقصد أنه ينطوي على صحة نظرية صرفة.

وقائل قد يتحفظ على المنطقي استناداً إلى أن ما هو صحيح على مستوى التحليل النظري قد لايتحقق على مستوى الواقع العملي.

وهذا تدخل صحيح، ولهذا فإننا سننتقل إلى حديث الواقع ذاته مع أن الوقائع سابقاً هي التي أفضت إلى المنطقي. ولكن حديث الوقائع المباشرة الآن هي الأخرى تدخل في تأييد ما أسلفنا في القول.

تواجه إسرائيل على مستوى العلاقات الدولية واقعاً جديداً مختلفاً عما سبق:

أولاً: فمن المعروف أن إسرائيل ظاهرة أوروبية إن من حيث التأسيس أو من حيث الدعم المادي أو من حيث الحماية. إنها منتج استعماري بريطاني أساساً وفرنسي ثانياً.

وظلت إسرائيل أوروبية حتى في المرحلة التي صارت فيها أمريكية، لأن أوروبا الغربية في شروط الحرب البارده كانت أمريكية. وأوروبية إسرائيل تعني انتماءها إلى أوروبا من حيث تحقيق المصالح الأوروبية.

عندما فقدت أوروبا زمام المبادرة التاريخية على مستوى العالم وأصبحت في درجة ثانية من حيث تأثيرها، فقدت إسرائيل بدورها مكانتها الأوروبية وصارت أمريكية.

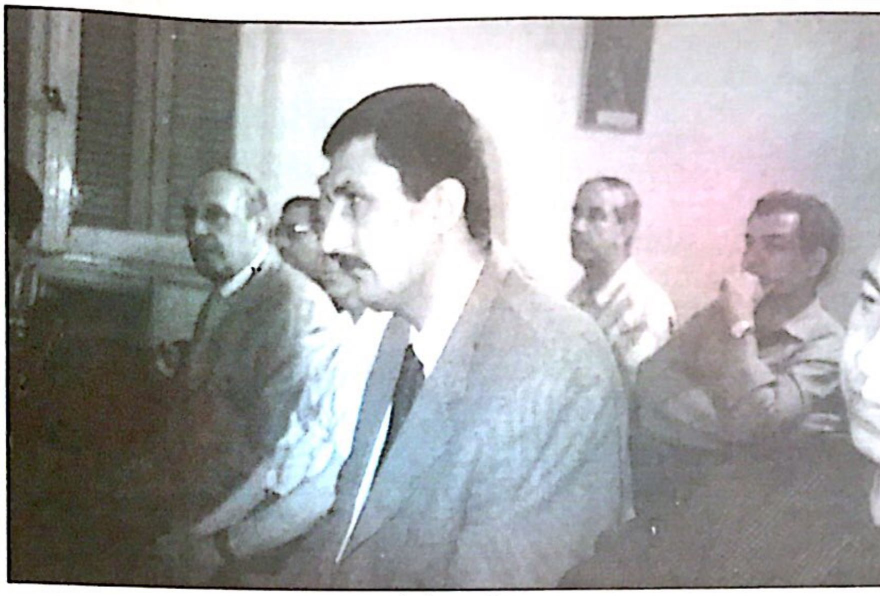
وعندما بدأت أوروبا تنظيم نفسها كأوروبا واحدة تسعى لمكانة فاعلة في العالم لم تعد إسرائيل عنصراً من عناصر تحقيق مصالح أوروبا في الوطن العربي.

بل على العكس من ذلك إن دخول أوروبا هذه المرة إلى الوطن العربي عبر موقف جديد من القضية التي صنعتها هي بالذات. هذا الموقف يعبر عنه خطاب العدل، بمعزل عن التباينات بين موقف هذه الدولة أوتلك والتي من شأنها أن تقلل من صحة الحديث عن موقف أوروبي متطابق ومنسجم.

إن فكرة العدل الأوروبية المطروحة والمنطلقة من الإعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وخاصة حقه في قيام الدولة الفلسطينية، لاتعني فك الإرتباط بالماضي فحسب، بل تعني ضرورة إصلاح ما خرب أوروبياً في المنطقة.

إن فكرة العدل الأوروبية هي الإقرار بالحق الفلسطيني إلى جانب الإقرار بالحق اليهودي. ولكن إسرائيل قائمة، وبالتالي تقود فكرة العدل إلى قيام ما ليس قائماً حتى الآن ألا وهو الدولة الفلسطينية.

من هذه الزاوية يظهر التناقض بين أوروبا وإسرائيل بوصفه تناقضاً بين دولة لاتعترف بحق الآخرين في الوجود السياسي وقارة تعمل على تحقيق هذا الوجود.



جانب من الحضور

بهذا المعنى تفقد إسرائيل دعم قوة ذات شأن الآن على مستوى العالم. ولايحسبن أحد أن فكرة العدل الأوروبية، ما هي إلا ثمرة صحوة ضمير أوروبي، بل إنها فكرة منطلقة بالأساس من مصالح أوروبا في المنطقة.

ثانياً: إسرائيل أمريكياً ـ عنصر أساسي من عناصر قوتها الممكنة دائماً في المنطقة؟

ونقول الممكنة أي أنها ضرورية عند الحاجة. وتقوم سياسة الولايات المتحدة الآن على ما كان قد حدده مارتن انديك حيث قال:

«لقد حدد الرئيس كلينتون الخطوط العريضة لسياسته حيال الشرق الأوسط: سياسة خارجية محورها الديمقراطية، سياسة خارجية تعزز مصالح الأعمال الأمريكية في الخارج، سياسة خارجية تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا في الشرق الأوسط من أجل حماية مصالحنا ومواجهة الأنظمة الراديكالية العلمانية والدينية على حد سواء، وتحتوي مقاربة إدارة كلينتون بالضرورة على عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. والثبات ناجم عن حقيقة بقاء المصالح الأمريكية دون تغيير على الرغم من التطورات الدراماتيكية التي عصفت بالساحة العالمية في الأعوام الماضية. فما يزال التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار مقبولة يعتبر من مصالحنا الثابتة. ولنا مصلحة ثابتة في تبادل الصداقة مع الذين ينشدون علاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي. ومازلنا نملك مصلحة ثابتة في المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورخائها. ولأن العلاقات السليمة بين سكان المنطقة تعزز تلك المصالح، كانت لنا مصلحة ثابتة بتسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي».

إن المعنى القابع وراء هذا النص ـ وهو نص واضح بشكل عام ت هو التالي: مصالح الولايات المتحدة تتطلب استقراراً في المنطقة والاستقرار يتطلب تسوية. ولاشك أن ما يسميه «إنديك» تسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي أمر نسبي جديد فالعدل والدوام والشمول والحقيقي أمريكياً لامعنى له خارج بقاء إسرائيل قوية وذات رخاء.

ومهما كانت التسوية في صالح «إسرائيل» تنطوي بالضرورة على تنازلات. لأن التسوية ستتم بين أطراف متنازعة. هذه التنازلات من زاوية «إسرائيلية» عنصرية، ستقضي إلى نوع من السيادة الفلسطينية على ما يسمى «إسرائيلياً» بالحق التاريخي المزعوم لليهود في كل فلسطين.

وهذا يعني بالمعنى العام تقلّص جزء من مفاهيم الحركة الصهيونية ذاتها.

ولكن من الخطأ النظر إلى هذه المسألة من زاوية أن التسوية أمريكياً هي لصالح العرب والفلسطينيين أساساً بل هي تحقيق للثوابت وللمصالح الأمريكية.

لكن فكرة الإستقرار أمريكياً لم تتم إلا بحد أدنى من فقدان إسرائيل وظيفتها الكلية في إطار أمركة المنطقة.

إن المسألة تنطوي على نتائج غير متوقعة في المستوى البعيد. وهذا ما يجعل اليمين الإسرائيلي خصوصاً في مأزق شديد.

ثالثاً: إذا نظرنا إلى الوضع العربي الراهن وعلاقته بالصراع التاريخي ـ العربي ـ الصهيوني، فإن حالة من التعقيد تطبع ما يجري الآن. فالوقائع تفيد أن دولاً عربية أقامت علاقات تسوية ومعاهدات مع الدولة العنصرية. ولكن هذه المعاهدات لم تفض إلى قبول عربي ـ شعبي بوجود إسرائيل أصلاً.

وهذا يعني أننا أمام وضعين متناقضين: معاهدات رسمية ورفض شعبي. وبالتالي فإن القضية الفلسطينية بما هي قضية عربية وتشكّل جزءاً من الوجدان الوطني الشعبي مازالت حاضرة في الوعي والممارسة، وما رفض التطبيع شعبياً مع «إسرائيل» إلا مظهر من مظاهر لاشرعية المعاهدات التي عقدت. وما ينتج عن ذلك أن ما وقع عليه من إتفاق مع إسرائيل هو في صورة الحالة المؤقتة لاسيما إذا نظرنا إلى حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي العربي. وهذا ما سيُبقي القضية الفلسطينية حاضرة حضوراً بارداً أحياناً وساخناً أحياناً وفق شروط الكفاح الشعبي وعلاقته بدرجة القمع الراهنة.

ومن هنا يمكن القول: أن المراهنة على تعايش عربي ـ إسرائيلي أمرٌ صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً. و«إسرائيل» لايمكنها أن تنال اعترافاً شعبياً عربياً. هذا الأمر سيجعل من شرعية وجود إسرائيل ـ المرجوة ـ أمريكياً وإسرائيلياً ورسميا عربياً ـ ضرباً من الأمنيات التي لن تتحقق.

رابعاً: النقيض المباشر لوجود إسرائيل هو الشعب العربي الفلسطيني كجزء فاعل في النقيض العربي الشعبي لها.

والشعب الفلسطيني يرى هويته في إطار الهوية العربية، مهما كانت ظروف العرب... هذا الشعور بالهوية القومية يمنح الفلسطيني الآن وفي المستقبل ثقة كبيرة في كفاحه المتعدد. فضلاً عن أنه يلقى الدعم من شعوب إسلامية وعالمية كثيرة.

ولو تجاوزنا الآن فكرة التحرير الشامل التي حركت وتحرك الشعب الفلسطيني كفكرة عامة ـ أثبتها الميثاق الوطني والوعي العام ـ فإنا نقبض في الوقت الراهن على ثلاثة مفاهيم رئيسية من الصعب نزعها من وعي وممارسة الفلسطيني:

أـ مفهوم العودة: مفهوم العودة ينبع بالضرورة من حالة الطرد واللجوء والإجلاء التي عاشها ويعيشها الفلسطيني في الشتات. إذاً مفهوم العودة ليس مفهوماً مخترعاً، ولا هو بالأمر الخيالي، إنه ثمرة واقع معين.

ومفهوم العودة، إذا كان حاضراً بقوة لدى الفلسطيني اللاجئ، لكنه حاضر لدى مجمل الشعب الفلسطيني وفي وعي الشعب العربي.

مفهوم العودة المعبر عنه معنوياً وعملياً والمعيش يومياً يُبقي «إسرائيل» في حالة من اللاشرعية دائمة. والسبب أن الواقع ولد الوعي. واستمرار الواقع يؤدي إلى استمرار الوعي لاسيما أن هذا الوعي قد دُفع ويدفع ثمنه تضحيات بشرية من المستحيل أن تبلى مع الزمن. وهذا المفهوم مرفوض إسرائيلياً..

إنه حق تاريخي أشبه بالمسلمة الواضحة، ومن هنا ينتج أن أي حل تاريخي دائم خارج

مفهوم حق العودة لغوٌ فارغ.

ب - مفهوم الدولة: يتأسس مفهوم الدولة الفلسطينية المنشودة على حق المواطنة والاستقلال.

وبالرغم من أن مفهوم الدولة قد ضاق الآن ويعبر عن دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي في فلسطين التي احتلت عام ٦٧، فإن مفهوم الدولة هو مطلب فلسطيني عام. ينتج عن مفهوم الدول: زوال الاحتلال الكامل لفلسطين ٦٧، وزوال المستعمرات، واعتراف عالمي بالدولة المنشودة والتي عاصمتها القدس. وهذا المفهوم هو الآخر مرفوض إسرائيلياً.

ولكن من ذا الذي يتصور حلاً مؤقتاً بلا دولة؟

ج - مفهوم القضاء على التمييز العنصري: الذي تمارسه الدولة العبرية على مليون فلسطيني داخل فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨.

إن النزوع الفلسطيني في الداخل وكفاحه من أجل نزع الطابع العنصري للدولة الصهيونية من شأنه إذا ما تحقق أن يجعل من الدولة ذاتها دولة غير يهودية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة التزايد السكاني الفلسطيني في معدلاته الراهنة، فإنه لن يمضي زمن طويل إلا وتصبح فلسطين ١٩٤٨ دولة متساوية ديمغرافياً لا حل له إطلاقاً إلا بزوال الطابع العنصري الدولة. وهذا المفهوم هو الآخر مرفوض إسرائيلياً.

إن جميع هذه المفاهيم الفلسطينية مضافاً إليها ما قدمنا من وضع عالمي وعربي يؤكد مأزق الدولة الصهيونية الذي لاخروج منه.

إن رفض إسرائيل لفكرة العودة ولفكرة الدولة ولفكرة القضاء على التمييز العنصري يؤكد ما كنا قد طرحنا من أن هذه الدولة هي نشاز تاريخي. إذ عندما تكون جميع الحلول الممكنة شروطاً لزوال الدولة فهذه الدولة إذاً لاتنطوي على مبررات وجودها الواقعية والمنطقية. ولهذا كلما ازداد الإحساس الإسرائيلي بمأزق دولته ازداد التطرف والسلوك اللاعقلاني لهذه الدولة.

وفي اعتقادنا أن مأزق العدو يظهر في التعامل مع ما طرحنا آنفاً. فما هي احتمالات التعامل الإسرائيلي مع الوضع العالمي والعربي والفلسطيني.

أولاً: إن فكرة العدل الأوروبية متأخرة تخلق علاقات جديدة بين إسرائيل وأوروبا. إذ تفقد إسرائيل أولاً صورة الحمل الوديع الذي يواجه الذئب العربي والتي استمرت، أي هذه الصورة زمناً طويلاً في وعي الأوروبي. ومما زاد من إبراز صورة الذئب الصهيوني ما تناقلته وسائل الإتصال من العنف الذي مارسته المؤسسة العسكرية الصهيونية ضد الفلسطيني في لبنان وفي فلسطين وخاصة في مرحلة الانتفاضة المجيدة.

فكرة العدل الأوروبية المنطلقة من المصالح كما قلنا تقوم على ضرورة قيام دولتين فلسطينية ويهودية. اليهودية قائمة فلا يبقى إذاً إلا توفير شروط قيام الدولة الفلسطينية. أهم هذه الشروط الإنسحاب من الضفة وغزة، والدعم المالي والسياسي الذي يسمح بقيام دولة ذات سيادة.

هذه الحدود الدنيا من وجهة نظرنا للموقف الأوروبي تقلق الجانب الإسرائيلي كثيراً. ولهذا فإن إسرائل ترفض حتى الآن المشاركة الأوروبية الفاعلة في إيجاد أية تسوية ممكنة مع الفلسطينيين.

ثانياً: الأمر يبدو أكثر تعقيداً بالنسبة إلى فكرة الاستقرار الأمريكية.

يجب أن نعلم أولاً: أن أي خلاف بين إسرائيل وأمريكا هو خلاف بين المحبين. ولهذا فإن أي خلاف إسرائيلي على فكرة الإستقرار الأمريكية لم يؤدِ إلى قطيعة بين أمريكا وإسرائيل.

ويجب أن نعلم ثانياً: إن السياسة الأمريكية هي التي تحدد مكانة ووظيفة إسرائيل في المنطقة، وليس العكس كما يشاع عربياً من أن إسرائيل تتحكم بالسياسة الأمريكية.

ويجب أن نعلم ثالثاً: إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لن تقوم إلا على أساس الهيمنة الكاملة وبكل الوسائل بما فيها وسائل القوة العسكرية.

ويجب أن نعلم رابعاً: أن الخلاف الحاصل الآن بين أمريكا وإسرائيل ليس خلافاً جوهرياً.

فأمريكا تريد إسرائيل قوية وذات رخاء وهي حامية لها حماية مطلقة، لكنها لاتريد للقضية الفلسطينية أن تتفتق عن مشكلات تفسد عليها السيطرة والهيمنة. ولهذا فهي مع حل يلغي إمكانية عدم الإستقرار المحقق للمصالح الأمريكية في هذه اللحظة وبالذات. إذ يمكن لعدم الاستقرار في لحظة أخرى أن يكون هو المطلب الأمريكي.

ولهذا فإن إسرائيل تريد أن يتحقق الاستقرار أمريكياً بأقل الخسائر الإسرائيلية. وهذا هو صورة الخلاف الظاهري بين الجانبين. ولكن مخطئ من يظن - كما قلنا - أن لإسرائيل قدرة على معاندة ما ترمي إليه أمريكا وهي الركن الأساسي في العالم الذي يحافظ على وجود هذه الدولة النشاز. ولكن يجب أن ننظر إلى التسوية أمريكياً والتي يصفق لها البعض بالضرورة في نهاية المطاف لصالح إسرائيل. طالما قوة إسرائيل ومنعتها ورخاؤها أحد العناصر الثابتة في السياسة الأمريكية.

ثالثاً: أما فيما يتعلق بالتعامل الصهيوني مع الوضع العربي، فهناك حتى الآن موقفان كبيران.

موقف مؤدلج لمشروع الشرق الأوسط الجديد شمعون بيريز وموقف مؤدلج مكان تحت الشمس - نتنياهو ومن يمثلهم.

صهيونية بيرز - وهي الأخطر - تنطلق ظاهرياً من ضرورة قيام مصالحة تاريخية بين العرب وإسرائيل عبر إعادة تشكيل المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وجغرافياً. تزول معها حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، مع بقاء إسرائيل دولة مركزية وقوية في شرق أوسط جديد.

إمكانية قيام شرق أوسط جديد قابلة للتحقق من وجهة نظر بيريز بسبب عوامل ثلاثة:

١- ضعف الجانب العربي وغياب راديكالية أكثر الأنظمة العربية.

٢- التوافق بين الولايات المتحدة الأمريكية مع مشروع كهذا، لأنه يحقق لها عنصر الاستقرار الذي تنشده.

٣- إشراك أوروبا في تأسيس هذا النمط الجديد من الشرق الأوسط، عبر المساعدات المالية والدعم السياسي.

أما موقف نتنياهو: فهو المنطلق من أن حالة عداء العرب لإسرائيل حالة لاسبيل إلى القضاء عليها فإسرائيل من وجهة نظر عربية كانت غريباً محتلاً، وبالتالي لا أمل في تحقيق مصالحة تاريخية على غرار مصالحة بيريز، وهذا يتطلب قبل كل شيء أن تظل إسرائيل معولة على القوة لردع العرب وهي اللغة الوحيدة التي لن ينسوها.

والسلام هو ذلك الذي يفرض على العرب فرضاً ولايطلب طلباً وإذا كان حزب العمل يرى أن السلام مع سوريا أمر ضروري حتى ولو كان ثمنه إعادة الجولان إلى الوطن الأم، فإن اليمين المتطرف - دينياً كان أو علمانياً - يرى أن السلام مع سوريا غير ممكن، لأن الجولان هو الحاجز الأمني الضروري لإسرائيل، وبالتالي فإن أعادته إلى سوريا سيعرض إسرائيل للخطر في المستقبل.

وهذا يعني إستمرار إمكانية الحرب بين الدولة العنصرية وسوريا. أما فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، فهو الأعقد والأخطر.

أولاً: يتفق كل السياسيين الصهاينة على رفض فكرة العودة للفلسطينيين الذين أجلوا بالقوة عن أرض وطنهم، وهذا يعني عملياً بقاء القضية الفلسطينية دون حل، لأنه تاريخياً لاحل إلا بالعودة.

وفي الوقت الذي نظر فيه بعض الإسرائيليين الصهيونيين أن هناك مشكلة لاجئين فلسطينيين، لكنهم يضعونها في إطار مشكلة إنسانية، قابلة للحل الإنساني: كتحسين



جانب من الحضور

ظروف المخيمات، والتأهيل، والتعويض، والتوطين.

يتجاهل جزء كبير منهم هذه المشكلة وكأنها لم تحصل إطلاقاً. مرددين الكذبة الكبرى شعب بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب.

أما فكرة الدولة الفلسطينية: فإن حزب العمل وأحزاب يسارية أخرى لايرفضون قيام دولة كهذه كحل نهائي للمشكلة الفلسطينية والحفاظ على طابع الدولة اليهودية، ومنع الاحتكاك بين اليهود والفلسطينيين مع ربط اقتصادي ـ ثقافي بين الدولتين. وغالباً ما ستكون هذه الدولة من وجهة نظرهم منقوصة السيادة: وخاصة مع بقاء الأمن بيد إسرائيل، ومع تحكم إسرائيل بالمياه، ومنع الدولة من تكوين جيشها الوطني، هذا ناهيك عن أن القدس ستبقى موحدة وعاصمة «أبدية» لإسرائيل.

أما السلطة الحاكمة الآن في «إسرائيل» فإنها ترى أن هناك خطراً كبيراً من قيام دولة فلسطينية مستقلة، إذ من شأن دولة كهذه أن تؤسس لفكرة العودة أولاً.

ثانياً: إن دولة كهذه، تقوم على أرض إسرائيل التاريخية كما يدعون، وهذا يعني أن الصهيونية قد فقدت أهم عناصرها الإيديولوجية «أرض إسرائيل الموعودة».

ثالثاً: إن الدولة لاتستقيم مع بقاء المستعمرات، وإذا قامت الدولة، فإن بقاء المستعمرات أمر مستحيل، حتى ولو آلت هذه المستعمرات بسكانها إلى الدولة.

الحل إذاً حكم ذاتي للسكان خارج الحق في الأرض والموارد. أي تمييز عنصري بامتياز.

وتظل فكرة إلغاء التمييز العنصري داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨ وهي فكرة رفضها أغلب اليساريين وجميع اليمينيين.

لأن التمييز العنصري أصلاً نشأ بنشأة الدولة ذاتها والتي توالى حزب العمل وتشعباته على السلطة فيها لسنوات طوال.

لاشك أن الشعب العربي الفلسطيني لم يحقق حتى الآن أهدافه. سواء أكانت أهداف مرحلية في قيام دولة فلسطينية إلى جانب الدولة العنصرية، أو كانت أهدافاً استراتيجية التحرير الكامل للتراب الوطني الفلسطيني. ولكن يجب أن نميز بين مرحلتين في كفاح الشعب الفلسطيني:

١ـ مرحلة الثورة المسلحة.

٢ـ مرحلة الثورة الشاملة.

إننا نعتقد أن مرحلة الثورة المسلحة التي بدأت منذ عام ١٩٦٥ قد حققت إنجازاً مهماً على مستوى التاريخ، ألا وهو: أن القضية الفلسطينية صارت واقعة مادية عبر (م.ت.ف) وعبر الإعتراف العالمي بأن هناك قضية شعب يسعى نحو تقرير مصيره، وعبر تحويل القضية إلى قضية أمة كاملة.

هذا الإنجاز هو الذي جعل الفلسطيني طرفاً أساسياً في أي حل لقضيته. أي أن الثورة والفصائل والأحزاب لم تكن وقائع مجانية كما يعتقد البعض. إلا إذا نظرنا إلى الإنتصار من زاوية الانتصار الكلي. فمفهوم الدولة لايمكن تصوره دون الثورة. الدولة كمرحلة انتقالية لابد منها. ولماذا يجب أن يسقط مفهوم الدولة مفهوم الثورة؟

على العكس من ذلك أن مفهوم الثورة وممارساتها هو الذي يحقق مفهوم الدولة واقعاً.

هنا نصل الآن إلى مفهوم الثورة الشاملة نقصد بمفهوم الثورة الشاملة وحده أشكال الكفاح الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج.

هذه الثورة تتعين الآن بصيغ متعددة صيغة الانتفاضة الممكنة، صيغة العمل العسكري الذي يحصل الآن عبر عمليات مختلفة داخل الوطن، صيغة الكفاح السلمي للفلسطيني داخل «إسرائيل».

هذه الثورة مازالت تتشخص، أي لم تأخذ صيغتها النهائية، أما من حيث إمكانية قيام دولة فلسطينية فهذا أمر من قبيل تحصيل الحاصل، ولكنه ليس أمراً سريع الوقوع، إذ لايمكن الحكم على إمكانية قيام الدولة استناداً إلى الرفض الإسرائيلي لها أو الحصار القائم الآن على الضفة وغزة، فالدولة صارت مطلباً فلسطينياً محدداً وعالمياً وعربياً وصار جزءاً من وعي بعض اليهود أنفسهم.

فاستمرار الكفاح وتحقيق خطوات على طريق الثورة الشاملة مع سياسة وطنية فلسطينية في ظل التأييد العالمي لامحالة سيحقق الدولة كحلقة وسيطة.

كل حديث عن المستقبل يصير رجماً بالغيب إذا لم يكن حديثاً عن الإمكانات التي ينطوي عليها الحاضر، ولهذا، فإننا نعتقد أن الصراع الصهيوني ليس هو العامل الأوحد الذي سيحدد مستقبل المنطقة، بل هو عامل من جملة عوامل.

فالوطن العربي يعيش الآن تناقضات متعددة وخيارات متنوعة، فهناك تناقض السلطة السياسية الراهنة مع مستوى تطور المجتمعات العربية. فالدولة ـ السلطة القطرية التي نشأت في ظروف تاريخية محددة لم تعد قادرة الآن على التعبير عن طموحات الناس وأهدافهم ومصالحهم ومستوى وعيهم الذي تطور بشكل موضوعي.

وحل هذا التناقض لايحمل إلا إمكانية واحدة ألا وهي تغيير شروط إنتاج السلطة بما يتوافق مع هذا التطور.

ومن الصعب على سلطة تعاند التاريخ أن تستمر إلى ما لانهاية. والميل الآن يتعاظم نحو إنتاج سلطة ديمقراطية وطنية. وفي ضوء هذا الحل لتناقض السلطة مع المجتمع تتحدد ملامح حل الصراع العربي الصهيوني.

وآية ذلك، أن في الدولة الديمقراطية الوطنية يخلق المواطنون الأحرار وسائل

كفاحهم القومي.

ولايمكن إطلاقاً مواجهة مشروع إستعماري استيطاني إلا بمشروع قومي ديمقراطي، وهذه إمكانية قائمة لانعرف زمن تحققها.

وإذا كانت مشكلة التبعية، وهي العلاقة غير المتكافئة مع الغرب والولايات المتحدة، لاتحل إلا بتوفير سبل تنمية قومية، فإن الدولة الوطنية الديمقراطية هي المؤهلة لانجاز تكتل عربي جامع لإحداث هذه التنمية، وفي ضوء حل هذه المسألة تكتسب المنطقة عنصر الثورة المادية لمواجهة الحركة الصهيونية.

وهكذا، فإن وحدة الكفاح الوطني القومي والديمقراطي في كل قطر وعلى مستوى الأمة هو الإمكانية الوحيدة للمواجهة الحقيقية.

ووحدة الكفاح هذه إمكانية قابعة في قلب المجتمع العربي لم تحصل حتى الآن على شخصية سياسية فاعلة. بل هي قائمة على مستوى الوعي فقط.

وانتقال الوعي من حالة الوعي غير الفاعل إلى حالة الوعي الفاعل يحتاج إلى حركة سياسية. أو حركات سياسية هي الآن في طور التكون.

فليس الأفق محدداً كما يظن البعض، وليس المشروع الصهيوني بقادر على مصادرة فاعلية الناس.

وإذ يدخل الصراع مع المشروع الصهيوني كجزء من مشروع أكبر تغدو إمكانية الإنتصار أكثر فأكثر.. ●●

هوامش:

(١) امنون شاحاك: إسرائيل والشرق الأوسط على عتبة عام ٢٠٠٠، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ١٢/١٣/ ١٩٨٦.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلية ص٢١. إصدار مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣) مكسيم رودنسون، إسرائيل واقع استعماري ص٨٢.

(٤) د. جورج حبش، خمسون عاماً من النكبة، حقائق تاريخية ودروس المستقبل، مجلة الهدف ص١٠/ ١٥ أيار ١٩٩٨.

(٥) معن بشور، صحيفة السفير اللبنانية ١٢/٢٨/ ١٩٩٨.

(٦) مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ص٦٤.

(٧) هانس بيتر مارتن، هرالد شومان، فخ العولمة، ص١١، ترجمة عدنان عباس.

(٨) د. جورج حبش، التجربة النضالية الفلسطينية ص٩٦، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - حوار اجراه محمود سويد.

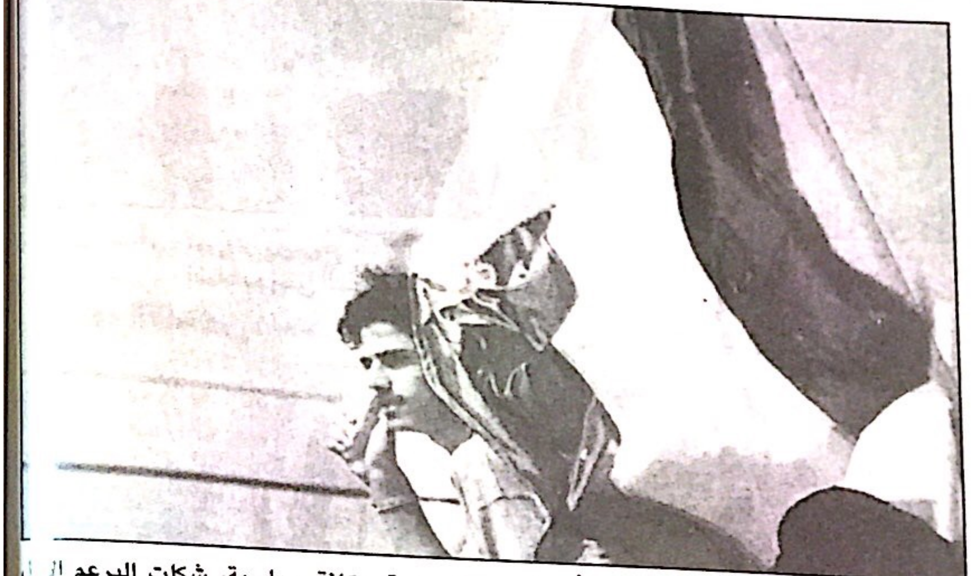
(٩) صحيفة السفير ١٩٩٨/١١/١٨.

قائمة ببعض المشاركين في ندوة آفاق المستقبل إزاء تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية

١- د. إيمان يحيى: أستاذ بجامعة قناة السويس
٢- د. جودة عبد الخالق: أستاذ اقتصاد - جامعة القاهرة
٣- د. أحمد البرقاوي: أستاذ - جامعة دمشق
٤- عبد الغفار شكر: نائب رئيس مركز البحوث العربية
٥- د. حامد خليل: مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية - جامعة دمشق
٦- فريدة النقاش: أمينة الشؤون العربية بحزب التجمع ورئيس تحرير أدب ونقد
٧- د. مراد غالب: رئيس منظمة التضامن الأفريقية والآسيوية
٨- عبد العال الباقوري: نائب رئيس تحرير صحيفة الجمهورية ووكيل نقابة الصحفيين
٩- مصطفى مجدي الجمال: باحث - مركز البحوث العربية
١٠- د. ماهر الطاهر: رئيس تحرير مجلة الهدف - دمشق
١١- سعد الطويل: مهندس وكاتب
١٢- حمد الحجاوي: باحث - فلسطين
١٣- عز الدين إدريس: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية - جامعة دمشق
١٤- طلعت مسلم: عضو المكتب السياسي لحزب العمل
١٥- محمود عزمي: باحث استراتيجي
١٦- د. محمد عبد الشفيع عيسى: مستشار معهد التخطيط القومي
١٧- أمين اسكندر: كاتب سياسي
١٨- محمد وفاء حجازي: مساعد وزير الخارجية الأسبق
١٩- صفوت حاتم: طبيب نفسي - كاتب سياسي
٢٠- أحمد النجار: مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام
٢١- أحمد بهاء شعبان: كاتب سياسي
٢٢- حلمي شعراوي: - مدير مركز البحوث العربية
٢٣- صابر بركات: محام - نقابي
٢٤- صلاح سليمان: محاسب - عضو لجنة الدفاع عن الثقافة القومية
٢٥- ضياء الدين داود: رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري
٢٦- فاروق العشري: أمين التثقيف بالحزب الناصري
٢٧- عبد القادر ياسين: كاتب سياسي - فلسطين
٢٨- هاني عياد: صحفي
٢٩- د. محمود عبد الفضيل: رئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة
٣٠- د. أحمد ثابت: أستاذ علوم سياسية - جامعة القاهرة
٣١- د. شوقي الكردي: باحث
٣٢- د. إبراهيم سعد الدين: نائب رئيس منتدى العالم الثالث
٣٣- د. حسن نافعة: رئيس قسم العلوم السياسية - القاهرة
٣٤- نوري عبد الرزاق: أمين عام منظمة التضامن الأفريقية الآسيوية
٣٥- حامد محمود: مساعد أمين عام الحزب العربي الناصري
٣٦- ضياء رشوان: مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام
٣٧- أسامة عرابي: باحث
٣٨- د. سيد عوض: باحث بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
٣٩- صلاح عدلي: كاتب سياسي
٤٠- إبراهيم بدراوي: كاتب سياسي
٤١- كارم يحيى: صحيفة الأهرام
٤٢- أحمد طه: عضو مجلس الشعب
٤٣- أحمد عبد القوي زيدان: محامي
٤٤- عدنان حسن محمود: مراسل التلفزيون السوري
٤٥- أحمد عبد الهادي: جريدة الشرق القطرية
٤٦- ناصر عبدالناصر: أستاذ بجامعة دمشق
٤٧- شامل خيري: صحيفة الخليج
٤٨- مجدي الحسيني: الأهرام
٤٩- محمد ولد سيدي محمد ولد أحمد: باحث موريتاني
٥٠- خالد حريب: صحفي - الأهالي
٥١- فاتح الشيباني: باحث موريتاني
٥٢- مجاهد علي شراب: الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني
٥٣- عزت: التلفزيون المصري

من نقد النكبة إلى نقد أسباب استمرارها

ماجد كيالي



طوال العقود الخمسة الماضية شكّل التفكير بالنكبة موضوعاً حيوياً للفكر السياسي العربي، الذي حاول من خلال ما تمثله هذه المناسبة، في تاريخ العرب المعاصر، إعادة قراءة التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة قراءة نقدية، تحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة، من نوع لماذا هزم المشروع التحرري النهضوي العربي، ولماذا انتصر المشروع الصهيوني؟.

وبالطبع فإن بعض التساؤلات، تجاوزت سؤال الهزيمة إلى سؤال عن معنى استمرار الواقع الذي أنتج الهزيمة. ولكن معظم الإجابات لم تستطع الإحاطة بمعنى النكبة لاسيما استمرار واقعها، وبحسب الياس صنبر فإنه لايوجد أي عمل نقدي من الناحية العربية، عن هذا الحدث الهائل الذي لايزال يهز بتأثيراته العالم العربي عامة والفلسطيني خاصة. أما عزمي بشارة فيقول أن سؤال لماذا التاريخي لا إجابة شافية عنه، وهو يرى أنه من الأفضل التركيز على أسئلة مثل: ماذا علينا أن نفعل؟ وكيف نتقدم نحو الهدف المحدد؟ ويعتقد بشارة أن المشكلة في السؤال الأول، أي سؤال لماذا، هي أن العرب بحثوا عن الخيار القومي العربي ليس لذاته بل كأداة في مواجهة كارثة النكبة، وعن الخيار الديمقراطي ليس لذاته بل لمواجهة تحدي النكسة، وحتى الخيار الديني لم يسلم من اعتبار ذاته الطريق الوحيد لمواجهة سلسلة النكبات. وفي الحقيقة غالباً ما حجب خطاب النكبة السائد من الوقائع أكثر مما أظهر منها، فحكى جانباً من الرواية وسكت عن جانب آخر منها، بسبب استمرار الواقع الذي أنتج النكبة ذاتها. وغالباً ما أحال هذا الخطاب فعل النكبة إلى عملية مؤامرة خارجية على العرب، أو إلى فرص أضاعها العرب في تعاطيهم مع المعطيات الدولية!

وهكذا فبعد مرور أكثر من قرن على قيام الحركة الصهيونية، وأكثر من نصف قرن على نجاح هذه الحركة بإقامة دولتها، مازال موضوع النكبة موضع جدل لدى المهتمين والمؤرخين. فثمة من يرجح دور العوامل الخارجية، ويؤكد على دور العامل الذاتي لليهود وحركتهم الصهيونية، وبالمقابل ثمة من يحيل ذلك على هشاشة الوضع العربي (آنذاك)، وثمة من يفسر ذلك بهذه العوامل كلها، أيضاً ومن ناحية ثانية استمرأ بعض المفكرين العرب الحديث عن المؤامرة ودور العامل الخارجي، بينما استمرأ بعضهم الحديث عن الفرص الضائعة، ولكن قلة منهم خالفوا هذين التفسيرين، متحدثين عن النكبة بمعناها الحقيقي والشامل، بتعريتهم العوامل الذاتية الداخلية، التي أدت إلى النكبة، ومن ثم إلى استفحالها واستمرارها، والتي من ضمنها: تخلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية العربية، وضعف البنى المؤسساتية، وغياب أو تغييب دور القوى الاجتماعية، في مواجهة مجتمع حديث، يعتبر جزءاً من الغرب وامتداداً له، بكل ما يعنيه ذلك وبما يمثله من قيمة مضافة بالنسبة إلى إسرائيل، كما فعل قسطنطين زريق ووليد الخالدي.

وفي الواقع فإنه منذ قيامها توفرت للحركة الصهيونية مجموعة من العوامل الموضوعية، التي مكنتها من تحقيق مشروعها. وبالأساس فإن الحركة الصهيونية أقامت دولتها بالاعتماد على وسائل الاستيطان ـ الإحلالي والقوة العسكرية، وبفضل الاعتماد على دعم القوى الاستعمارية، بخاصة بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الصعب تصور إمكانية نجاح هذه الحركة في تحقيق أهدافها، بمعزل عن هذا الدعم الذي تلقته من الدول الكبرى المهيمنة في العالم، التي كان لها، من الأصل دوراً كبيراً في قيام هذه الحركة وتطورها، والتي رأت في قيام هذه الدولة مصلحة خاصة لها في سياستها إزاء هذه المنطقة.

بالنسبة للعوامل الخارجية، فقد مكنت، بريطانيا، وهي الدولة المنتدبة على فلسطين، الحركة الصهيونية من ترسيخ أقدامها في هذا البلد، إذ منحت هذه الحركة ممثلة بالوكالة اليهودية، مكانة سياسية، شكلت البرعم الأول للدولة الإسرائيلية، في حين أنها حالت دون التمثيل السياسي للفلسطينيين، كما منحت هذه الوكالة الأراضي الخصبة، وقدمت الحماية للتجمعات الاستيطانية، ورعت الألوية العسكرية الأولى لهذه الحركة في إطار جيشها. وبالأخص فإن بريطانيا عملت على وأد الحركة الوطنية الفلسطينية. وينقل وليد الخالدي في محاولاته الهامة لإعادة كتابة تاريخ النكبة، عن محمد عزة دروزة، رصده لخسائر الفلسطينيين (في النصف الثاني من عقد الثلاثينات) على يد الجيش البريطاني، حيث يقول: «بلغ عدد المعتقلين خمسين ألفاً وعدد الشهداء سبعة آلاف وعدد الجرحى عشرين ألفاً وعدد البيوت المنسوفة ألفين». وبحسب الخالدي فقد «بلغ عدد الأسلحة المصادرة من الفلسطينيين خلال الفترة ١٩٣٦ـ ١٩٤٠، بحسب المصادر الرسمية البريطانية: ٦٣٧١ بندقية و٣٢٢٠ مسدساً و١٨١٢ قنبلة و٤٢٥ بندقية صيد».

ويقدر الباحث أحمد السيد النجار، مجموع المساعدات التي وصلت إلى إسرائيل، منذ قيامها، بحوالي ١٨٠ مليار دولار أي ٤٥٠ مليار دولار بأسعار الوقت الراهن، حيث يقدر المساعدات الأمريكية لإسرائيل بحوالي ٦٦٥٨٨ مليار دولار، والمساعدات الألمانية بحوالي ٦٠ مليار دولار، في حين بلغت أموال الجباية اليهودية الموحدة حوالي ١٩٣٦٨ مليار دولار. وبالطبع فقد استفادت إسرائيل، من الناحية الاقتصادية، كثيراً من استيلائها على أراضي فلسطين وأملاك الفلسطينيين، والبنى التحتية والمنشآت، والمياه، وبتقدير سامي هداوي، فإن قيمة الأملاك التي سلبتها إسرائيل، بلغت حوالي ٧٤٣ مليون

جنيه استرليني (بأسعار العام ١٩٤٨)، وهذا المبلغ يساوي، بحسب الباحث سلمان أبو ستة، ١٣٫٠ مليار دولار (بأسعار العام ١٩٩٣). بمعنى أن مجموع المساعدات والمكاسب التي حصلت عليها إسرائيل منذ قيامها، حتى الآن بلغت حوالي ٦٠٠ مليار دولار، لحوالي ستة ملايين نسمة!.

إلى جانب الدعم السياسي والمالي والأمني والتكنولوجي الذي تلقته إسرائيل، من الدول الكبرى، فإن للوضع العربي نصيبه في تحمل مسؤولية قيام هذه الدولة. ويمكن من ملاحظة الاستعداد العسكري للتجمع اليهودي في فلسطين، قبل النكبة، ومستوى الاستعداد العربي، ملاحظة الفارق الهائل في استعداد الجانبين، وبحسب وليد الخالدي، فإنه عندما بدأت التعبئة العامة للمستوطنين اليهود، في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، بلغ عدد الذين تقدموا للخدمة ٨٢,٥٠٠ رجل وامرأة حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٤٨، ثم ٩٤,٥٠٠ شخص عشية إعلان الدولة. وقد تألف جيش الميدان، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، من ٣٠,٥٧٤ مقاتلاً نظموا في عشرة ألوية. وقد ارتفع ملاك هذا الجيش بسرعة إلى ٤٠,٨٢٥ (٦ حزيران ١٩٤٨)، ثم إلى ٨٨,٠٣٣ (١٩ تشرين الأول ١٩٤٨). وبالنسبة لموازنة الحرب فقد بلغت تبرعات الجالية اليهودية في أمريكا وحدها ٥٠ مليون دولار، جمعت ما بين كانون الثاني وآذار ١٩٤٨. وكان مبلغ ٥٠ مليون دولار يشكل ضعف ميزانية جيش مصر لعام ١٩٤٦/١٩٤٧.

في المقابل صمد عرب فلسطين بمساعدة جيش الإنقاذ غير النظامي (نحو ٥٠٠٠ جندي)، لغاية آخر آذار ١٩٤٨، هذا بالإضافة إلى عدة آلاف من المجاهدين الفلسطينيين والعرب الذين حال مستوى تدريبهم، وقلة تسلحهم، وضعف إمكانياتهم من مستوى أدائهم. أما بالنسبة للجيوش العربية، فإن الدول العربية المستقلة حديثاً، وبحكم أوضاعها السياسية لم تستطع تحشيد قوة تزيد عن القوة التي حشدها التجمع الاستيطاني اليهودي الذي يقدر عدده بحوالي ٦٠٠ ألف!، مع الفارق في التسليح والإمكانيات وبالأساس في الإرادة السياسية ووحدة القيادة.

ولم يكن الوضع العربي دون مستوى المواجهة العسكرية، فقط، فقد كان دون مستوى التحدي الجديد، من نواح عديدة. فمثلاً إذا أخذنا قضية الهجرة اليهودية من البلدان العربية، يمكننا معرفة مدى قصور الوضع العربي. فقد هاجر إلى فلسطين في ظل الانتداب البريطاني حوالي ٤٨٣ ألف مهاجر/ مستوطن، ٨-١٠٪ فقط منهم من يهود البلدان العربية، وقدر مجموع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، بعد قيامها، فيما بين ١٩٤٨-١٩٩٣ بحوالي ٢,٣٠٠ مليون. ن منهم ٦٨٧ ألف مهاجر في الأعوام الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل ما أدى إلى مضاعفة عدد اليهود فيها، وكان ٥٠ من مصادر هذه الهجرة من البلدان العربية!

وأيضاً فقد شكلت ممانعة النظام العربي لقيام كيان فلسطيني على باقي الأراضي الفلسطيني، التي أفلتت من الاغتصاب الصهيوني، عاملاً من عوامل تثبيت شرعية إسرائيل، بمساهمتها، بتغييب الهوية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل وتبريراتها الصهيونية. ولاشك أن الحؤول دون قيام تمثيل سياسي للفلسطينيين أضعف من قدراتهم، وشكل نجاحاً للحركة الصهيونية. أيضاً فإن ضعف الإرادة السياسية في المواجهة وتدني مستوى التضامن العربي، في مواجهة مجمل الاستحقاقات الناشئة عن وجود إسرائيل، ساهم بدوره في استقرار إسرائيل، وتطورها، وتعقد المشكلة الناجمة عن قيامها في مختلف المجالات.

هذه الاستنتاجات لاتعني التقليل من أهمية العامل الذاتي في قيام هذه الدولة، وتدعيم مصادر شرعيتها وتطورها، فيما بعد، ولكنه يعني أنه لولا ضعف مستوى المواجهة العربية، لأسباب ذاتية وموضوعية، ولولا دعم الدول الكبرى لما تمكنت هذه الحركة من تأمين هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها، ولا تأمين كل وسائل القوة للتغلب على المقاومة الفلسطينية والعربية، ولما استطاعت إسرائيل فيما بعد تأمين إمكانيات استمرارها وتطورها من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية. وهذا يعني أيضاً، بأن إسرائيل لم تنشأ كنتاج للتطور المجتمعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للتجمع اليهودي في فلسطين وإنما نشأت نتيجة تضافر عدد من العوامل الذاتية والموضوعية (الداخلية والخارجية) التي سمحت بقيام هذه الدولة في حينه.

وبالطبع فإن إسرائيل، لم تستكن للدعم الخارجي، بل أنها عملت على استثماره، بأفضل ما يمكن، وقد ساعد على ذلك طبيعة نظامها المؤسسي، والمستوى المتقدم للتعددية والتنوع السياسي والثقافي فيه، المدعوم بحياة ديمقراطية لمواطنيها، كما ساعد على ذلك إدارتها الحديثة لمختلف أنشطتها المجتمعية والاقتصادية، ويكفي أن نعلم أن إسرائيل تسخر ٣٪ من دخلها القومي، الذي يبلغ حوالي ٩٠ مليار دولار للبحث والتطوير العلمي، في بلد تعداده حوالي ستة ملايين نسمة، في حين يسخر العالم العربي، لهذا الأمر أقل من ١٪ من ناتجه القومي، البالغ ٦٠٠ مليار دولار، لحوالي ٢٦٠ مليون نسمة!

وهكذا فإن مراجعة متأنية للفكر السياسي العربي الذي تصدى لموضوع النكبة يكشف كم هي الحاجة ملحة لمشروع فكري جديد لإعادة قراءة النكبة، ونقد الفكر الرسمي والأساطير السائدة حولها. وفي الحقيقة، لم يعد من المجدي التفكير بالنكبة باعتبارها مجرد فعل اغتصاب لأرض عربية وتشريد شعبها، فهذا على الأقل لايجيب على السؤال المتعلق باستمرار النكبة واستمرار الهزيمة، كما قدمنا. فالنكبة في الواقع أكبر وأشمل من ذلك، وهي في أحد جوانبها حجز للتطور التاريخي الطبيعي للمنطقة العربية، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ما يجعل منها واقعاً معاشاً يعيد إنتاج نفسه بأشكال متعددة، ولكن ليس بفعل وجود إسرائيل، فقط، وإنما بفعل العوامل الداخلية في الواقع العربي التي «تتواطأ» بشكل موارب أو مباشر، مقصود أو غير مقصود، مع واقع الوجود الإسرائيلي. ولكن الواقع العربي المراوغ يحاول التورية على كل هذه الحقائق وتبرير ذاته، أي تبرير تكلسه، وبالأحرى تبرير إعاقته لعمليات التغيير والتجديد، بالوجود الإسرائيلي، حيث يحيل كل التوترات فيها إلى هذا الوجود. ما يعني أن الواقع العربي (فضلاً عن الواقع الدولي) ساهم بإعادة إنتاج النكبة، بمساهمته في إنتاج مفاعيلها.

بكل الأحوال فإن الفلسطينيين بخاصة والعرب عامة، بحاجة اليوم إلى وعي جديد للنكبة، لأسبابها ولنتائجها، كما لكيفية تجاوزها، ما يمكنهم من العودة للانخراط في التاريخ الواقعي، للتأسيس على معادلات الحاضر، والانتقال من حيز الذاكرة إلى الحيز المعاش ومن نطاق الحلم إلى نطاق الواقع، ومن مفاهيم الأيديولوجيات إلى مفاهيم الاستراتيجيات، بفهم إيجابي للسياسات ولموازين القوى وللواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بخاصة في هذا الزمن زمن المصالح والنسبيات.

المهم أن الجدل حول نصيب كل عامل من العوامل في قيام إسرائيل وتطورها، وفي استمرار النكبة، سيستمر، وفي غضون ذلك ستستمر إسرائيل، ايضاً، في مواصلة تحديها للأوضاع العربية، حتى يستطيع العرب وضع الأسس الجدية اللازمة لمواجهة استحقاقات هذا التحدي: السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية (وليس العسكرية فقط). وبدون هذه الاستحقاقات فإن إسرائيل ستواصل استهتارها بالحقوق العربية، مراهنة على أن الزمن يعمل لصالحها. وعليه فإن أسئلة النكبة مازالت قائمة في الوضع العربي ذاته، ليس فقط في تشتت الإرادة، وضعف الاستعداد لمواجهة التجليات الجديدة للمشروع الصهيوني، في هذه المرحلة من مراحل تطوره، وإنما أيضاً في غياب إرادة التكامل وصوغ الاستراتيجيات المشتركة حتى في المجالات الثقافية والعلمية والاقتصادية، في عالم يتغير ويتطور ويتجه نحو التكتلات الكبرى. ولعل الإجابة على هذه الأسئلة بدءاً من المجالات الاجتماعية إلى المجالات الاقتصادية وصولاً إلى المجالات السياسية، ومن قضايا التطور العلمي والتقني إلى التطور في الحياة السياسية على قاعدة المشاركة والديمقراطية، هي التي تفتتح الآفاق أمام العرب لتجاوز النكبة ومواجهة مجمل التحديات التي تعترضهم ومن ضمنها التحدي الإسرائيلي. وما يجب إدراكه هنا هو أن التحديات التي تفرضها عملية التسوية لاتقل عن أهميتها عن التحديات التي فرضتها عملية الصراع مع إسرائيل، طوال المرحلة الماضية، وبذلك لايستطيع العرب مواجهة إسرائيل، فقط، بالإدعاء بأنهم انتهجوا طريق السلام والوئام معها، فهذا الأمر لوحده، كما أثبتت التجربة، قد يكون له مفاعيله عكسية على هذه الدولة المصطنعة، وعلى ما يفعله العرب أو ما لايفعلونه يتوقف إلى حد كبير مستقبل المنطقة وخارطتها السياسية والاقتصادية للمرحلة المقبلة ●●

«النكبة» وجذور الصراع على أرض فلسطين

سمير الزبن



«النكبة» هي عنوان الكارثة التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء المشروع الصهيوني الذي استهدف فلسطين، وهي عنوان يختصر الصراع وطبيعته الذي تقاطعت عليه مجموعة من المصالح والأطماع التي أدت إلى طرد الشعب الفلسطيني من دياره، عبر عنف المجازر وسياسات الاقتلاع التي ما كان يمكن للمشروع الصهيوني أن يرى النور دون اعتمادها لتفريغ الأرض من ساكنيها. ولم تكن عملية الطرد وليدة حالة الحرب كما تدّعي الرواية الصهيونية، إنما كانت جزءاً مكوناً من الفكرة الصهيونية ذاتها. حيث أدرك الآباء المؤسسين للمشروع الصهيوني أن الأرض التي يسعون لبناء المشروع الصهيوني عليها هي أرض مأهولة بالسكان، ولكن هذا لم يمنعهم من الإصرار على الأسطورة الصهيونية التي تقول أن فلسطين «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». وفي أحسن الحالات كانت الصهيونية تقول أن حاجتها إلى الأرض بوصفها أرض إسرائيل التوراتية تفوق حاجات السكان الذين يقطنونها من العرب الذين يملكون أراضي واسعة قادرة على استيعابهم. إن جوهر المشروع الصهيوني، كان جوهراً إلغائياً، وبحكم هذه الطبيعة للمشروع الصهيوني، فهو لم يرَ السكان الفلسطينيين في إطار السعي لإقامة مشروعه الاستيطاني، وبذلك فهو استهدف الأرض الفلسطينية واعتبر مشكلة السكان عقبة يمكن تجاوزها.

لاشك بأن الأرض كانت جوهر الصراع التاريخي بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني ومنذ بداية الهجرة الاستيطانية في نهاية القرن التاسع عشر كانت الأرض هي العنوان الذي عملت عليه الحركة الصهيونية، بوصفها الركيزة التي سيُبنى عليها مشروع الدولة. ومنذ تأسيسها وضعت الحركة الصهيونية أمام أعينها هدف إقامة «الدولة اليهودية»، على الأرض الفلسطينية بالاستيلاء على الأرض، من خلال إقامة شبكة من المستوطنات عليها، تتفادى أي صلة مع السكان، وتنميتها بعيداً عن المجتمع الفلسطيني المحلي. وهذه الأعمال الاستيطانية أظهرت منذ البداية جوهر الحركة الصهيونية، بوصفها حركة الغائية تقوم على قاعدة اقتلاعية إجلائية، عنوانها استبدال سكان الأرض الأصليين بالمهاجرين اليهود الذين يتم تجميعهم من كل بقاع العالم لإنجاز المشروع الاستعماري.

لم تكن الحركة الصهيونية وحدها قادرة على إنجاز المشروع الصهيوني في فلسطين، فتقاطع هذا المشروع مع مصالح الإمبراطوريات الاستعمارية في بداية القرن العشرين حيث سيطرت هذه الإمبراطوريات وتحديداً بريطانيا على المنطقة. وشكّل هذا التقاطع الأساس الذي جعل هذا المشروع قابلاً للتحقيق. ففي الوقت الذي كانت أوروبا تعاني مما أطلق عليه «المسألة اليهودية» وكانت ترغب بشكل حاسم بالتخلص من هذه المشكلة دون أن تد
الأسس لحلها ضمن إطار الدولة القوم
الأوروبية، ودون أن تكون مستعدة لدفع ثم
حل هذه المشكلة. كانت المصالح الاستعمارية في المنطقة تحتاج إلى زرع كيان غريب في المنطق العربية، ليمنع أي تطور طبيعي فيها. ولم تكن الحركة الصهيونية هي أول من طالب بفلسطين كوطن «قومي لليهود»، بل كانت هناك دعوات مسيحية/أوروبية سبقت الحركة الصهيونية، وهي ما يطلق عليها اليوم تعبير «الصهيونية غير اليهودية». هذا التقاطع في المصالح جعل بريطانيا ترعى المشروع الصهيوني طوال انتدابها على فلسطين، من خلال تسهيل استقبال موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل نقل ملكية الأراضي للوكالة اليهودية. مما زاد عدد اليهود في فلسطين باطراد متسارع خلال سنوات الانتداب.

وما إن اقتربت نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى كانت البنية التحتية للمشروع الصهيوني قد اكتملت على الأرض الفلسطينية، عبر الشعارات التي رفعتها الحركة الصهيونية من «عبرية الأرض» و«عبرية العمل». وهذه الشعارات عملت على إنتاج مجتمع غير متداخل مع المجتمع الفلسطيني، إنما كانت التجمعات اليهودية تقوم على صلات مع بعضها البعض على خلفية مقاطعة العرب، وهذه البنية المستقلة هي التي عملت على إقامة مجتمعين على أرض واحدة

دون صلات تذكر بينهما. ومع اكتمال أسس المشروع الصهيوني في فلسطين، لم يبق سوى تنفيذ الاستيلاء على الأرض وتحويل المشروع إلى واقع قائم. وما كان ذلك يمكن أن يتم دون عملية الطرد الجماعية التي شكلت أساس المشروع الصهيوني.

باكتمال بنى المشروع الصهيوني واطمئنان بريطانيا على قدرة هذا المشروع على إنجاز المهام الموكلة إليه، طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/٤/٢ بحث المسألة الفلسطينية وتقرير مستقبل فلسطين. وانعقدت الجمعية العامة في جلسة طارئة، وقررت تشكيل لجنة للتحقيق، لم تُجمع هذه اللجنة على حل موحد وطرحت خطتين لحل المشكلة في فلسطين: الأولى تؤيدها أغلبية أعضاء اللجنة، اقترحت تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين واحدة عربية وأخرى يهودية، مع وضع القدس تحت نظام دولي خاص. أما الثانية، فقد رفضت التقسيم واعتبرته حلاً غير عملي واقترحت قيام دولة فدرالية عاصمتها القدس تضم دولتين عربية وأخرى يهودية. وقد أقرت الجمعية العامة القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ خطة التقسيم، وهي خطة لم تكن عادلة بأي مقياس من المقاييس.

وتشير العديد من الدراسات، إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقعت عند مناقشتها للمسألة الفلسطينية في العام ١٩٤٧، تحت ضغوط مكثفة من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه لولا هذه الضغوط لما أمكن حصول خطة التقسيم على أغلبية الأعضاء اللازمة لتبنيها. كذلك من المسلم به أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت في ذلك الوقت واقعة تحت نفوذ الغرب، حيث كانت له «أغلبية أتوماتيكية». ولكننا إذ نحينا هذه الاعتبارات السياسية جانباً، وفحصنا الاعتبارات القانونية التي كان على الأمم المتحدة أن تعتمدها في حل المشكلة بناءً على ميثاقها، فسوف نجد أن هذا القرار أهدر تماماً الاعتبارات القانونية، فقد كان معنى قرار التقسيم منح الجمعية العامة صلاحية أن تقرر منفردة مستقبل إقليم ومستقبل شعب، دون استفتاء هذا الشعب والرجوع إليه، وأن تعطي الأقلية في فلسطين النسبة الأكبر من البلد حيث منحت اليهود الذين لم يكونوا يملكون سوى ٦٪ من فلسطين التاريخية ٥٦٪ من مساحتها، وأعطت الأغلبية ٤٤٪ من مساحة فلسطين التاريخية. وهو حل أقل ما يقال فيه أنه بعيد عن الإنصاف. وجاء ليدعم المشروع الصهيوني ويخرجه إلى الوجود، خاصة وأن العصابات الصهيونية لم تكتفِ بالنسبة التي حصلت عليها بقرار التقسيم في حرب العام ١٩٤٨، بل احتلت مساحة أوسع بكثير بلغت ٧٦٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

أفرزت الطبيعة الالغائية الاقتلاعية للحركة الصهيونية سياسة الطرد التي اتبعتها العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨، فالحركة الصهيونية التي بنت شعارها وتحركاتها على أساس شعار «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» رغم معرفتها بأن الأرض التي تقرر أن يُقام عليها المشروع الصهيوني، هي أرض يقيم عليها شعبها الفلسطيني، أرادوا أن يحولوا الشعار إلى واقع، ولم يكن هناك وسيلة سوى تفريغ الأرض من السكان بقوة السلاح، ومن خلال عملية طرد جماعية قامت بها العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨، أسفرت عن طرد ما يقارب ٨٠٠ ألف فلسطيني من منازلهم وقراهم وبلداتهم ومدنهم. إن ما جرى في تلك الأيام لم يكن نتاج الحرب المحتدمة في فلسطين، بل كان نتاج سياسة طرد منظمة قامت على أساسها الحركة الصهيونية، وكانت جوهر السياسة التي اعتمدتها القيادات الصهيونية لتنفيذ مشروعها.

لاشك بأن هذا الكلام لايحمل جديداً، ولكن أصبح من الضروري إعادة التأكيد عليه بشكل دائم، على اعتبار أن هناك من يريد أن يقنعنا هذه الأيام وتحت ذريعة الواقعية السياسية، وأخذ المعطيات والمتغيرات بعين الاعتبار، أن الصراع قد ولد في العام ١٩٦٧، وأن حل مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة في ذلك العام هي الحل العادل للقضية الفلسطينية. وأن الكارثة التي أصابت الشعب الفلسطيني هي شيء يمكن تجاوزه دون الدخول في تحديد المسؤولية عما جرى في فلسطين، لأن تجاوز ما جرى وحده الكفيل بإنجاز حل للمشكلة الفلسطينية واعتبار إسرائيل جزءاً طبيعياً من خارطة المنطقة، مما يعني إعادة ترتيب المنطقة على أسس جديدة تتجاوز جذور الصراع.

لذلك، يصبح التأكيد على جذور الصراع ضرورياً، وهو ما يبين الفرق بين تفكيك الصراع وبين حل المشكلة من جذورها. فالمشكلة الفلسطينية لم تولد في العام ١٩٦٧، والاحتلال الذي جرى في ذلك العام، هو إفراز للصراع وليس أساساً له. وأي نظرة تحاول إعادة ترتيب جذور الصراع على أسس جديدة متجاوزة الحقائق الأساسية في الصراع، هي محاولة فاشلة لتزييف التاريخ القريب. لأن المشكلة الفلسطينية ولدت بفعل طبيعة المشروع الصهيوني العدواني الاقتلاعي الإجلائي، الذي عمل على طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وإذا كانت عملية الطرد هي نتاج العمليات الحربية، ونتاج السياسات العربية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، فإن عدم السماح بعودة المطرودين إلى أرضهم بعد وقف العمليات القتالية، وهو جزء من السياسة الصهيونية بالإبعاد والحفاظ على السكان المحليين بعيداً عن وطنهم، يؤكد المؤكد من أن المشروع الصهيوني كان ومازال مشروعاً اقتلاعياً.

إن الشعب الفلسطيني اليوم ينقسم إلى قسمين، الأول يعيش على أرض فلسطين التاريخية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق الـ ٤٨، وهو يشكل حوالي ٤ ملايين من تعداد الشعب الفلسطيني. والثاني، يعيش في المنافي ويشكل حوالي ٤,٥ ملايين فلسطيني، وهناك لاجئون يعيشون على أرض وطنهم. وهؤلاء المطرودون من أرضهم هم عنوان الكارثة، وبالتالي هم عنوان الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني جراء إقامة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وهم الشاهد الحي على الجريمة الصهيونية، التي على دولة إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها. والتاريخ لايمكن قراءته بطريقة انتقائية بحذف العوامل المكونة لأسس الصراع، على قاعدة وضع أسس جديدة للتعايش. ولكن أسس التعايش المنحازة لصالح ميزان القوى المختل لصالح الجلاد، ما هي إلا تكريس الظلم الذي عانت منه الضحية طوال أكثر من نصف قرن، وتعود الضحية لتدفع ثمن التعايش مرة أخرى وتكون بذلك الضحية دفعت ثمن التعايش كما دفعت ثمن عدوانية المشروع الصهيوني.

إن البحث عن سلام في المنطقة لايمكن أن يستقيم، عندما يُبنى على تكريس الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. والجريمة التي وقعت في أرض فلسطين في العام ١٩٤٨، هناك ضحايا لها بالملايين مازالوا يعانون آثار الكارثة إلى اليوم، وهناك مسؤول عن هذه الجريمة مازال يمنع هؤلاء الضحايا من ممارسة حقوقهم الطبيعية التي أقرتها لهم الشرائع الدولية.

ومن هنا فإن معالجة جذور المشكلة هو وحده الكفيل بإنتاج السلام في المنطقة، وحتى يكون لهذا السلام معنى، لابد للضحية بممارسة حقها في العودة إلى ديارها التي طردت منها، وهذا ما يشكل مسألة مركزية في الدلالة على معالجة جذور الصراع، وهي المسألة الأكثر تعبيراً عن الرغبة في الوصول إلى السلام. وبدون إعادة الحقوق إلى ضحايا العدوانية الصهيونية، لايمكن الحديث عن رفع الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ولايمكن الحديث عن سلام يكون جوهره العمل على قبر جذور المشكلة ●●

مساهمة في «تقويض الرواية الصهيونية الرسمية»

اليهود الشرقيون: الضحية المستوردة

أحمد جابر



ربما يكون مرور ٥٢ عاماً على قيام دولة إسرائيل، على أنقاض المجتمع والشعب الفلسطيني مناسبة للتأمل في معنى الدولة التي قامت، ومحتواها، والتساؤل عن شكل المجتمع الذي أقيم ومدى تطابقه مع شعارات «المجتمع المدني» و«الغربي الديمقراطي» المفترض، التي رفعها المؤسسون الأوائل في سياق التبرير الأيديولوجي لـ «تطوير الأرض الخراب» و«إنشاء الحضارة في الصحراء» هذه الشعارات التي رفعها قادة الحركة الصهيونية واضعين نصب أعينهم نموذج الدولة الأوروبية الغربية.

هل استطاعت هذه الدولة القائمة على تناثر واسع للطيف البشري الذي يشكلها عرقياً واجتماعياً وثقافياً أن تحقق الوحدة والمساواة بين جميع مواطنيها فعلاً، كما نص قانونها الأساسي؟

وهذا المقال يهدف فيما يهدف إليه إلى تعميق مساحة الوعي بالآخر (العدو) هذا الوعي الذي نحتاج إلى تكريسه والبناء عليه في التأسيس لأدوات وسبل ووسائل ناجعة في التعامل معه.

يشير الجدل الواسع والصراع المتعمق على مستويات السياسة والاجتماع والثقافة، الدائر في إسرائيل الآن، على مختلف القضايا إلى أن إسرائيل تعيش انقساماً عميقاً يأخذ مساقات مختلفة وهي إلى ذلك في جوهرها ربما كانت أكثر دول العالم بعداً عن المساواة وتماهيا في آليات التمييز العنصري بين سكانها.

ونظرة سريعة على التشكيلة السكانية لإسرائيل تطلعنا على حجم التفاوتات الطبقية الواسعة بين مختلف فئات السكان، حيث يحتل الأشكناز (اليهود الغربيون) قمة الهرم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بينما يقبع العرب في قاعدته.

وفي الوقت الذي يشكل فيه اليهود الشرقيون 50% من سكان إسرائيل والعرب20% أي مجموع 70% نجد أنهم يكادون أن يكونوا محرومين من كل امتياز، بينما يشكل 30% من اليهود الأشكناز الصفوة الحاكمة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً وثقافيا.(1).

وقبل الدخول في موضوعنا وهو مسألة اليهود الشرقيين في إسرائيل، لابد من إلقاء نظرة على أشكال الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي.

1ـ الانقسام القومي: يتحدد أساساً بين اليهود والعرب.

2ـ الانقسام العرقي: يتحدد أساساً داخل الكتلة اليهودية بين الأشكناز والمزراحيم.

3ـ الانقسام في الموقف من الدين: علمانيين، متدينين وتقليديين.

4ـ الانقسام على أساس سياسي: يسار ويمين.

ولابد من ملاحظة هامة أن كل سياق من سياقات الانقسام السابقة ليس منفصلاً وقائماً بحد ذاته بمعزل عن السياقات الأخرى، وإنما هي سياقات متداخلة متكاملة ومنفتحة على بعضها.

ورغم إن الانقسام العرقي إن صح التعبير يحتل المكانة الأولى عبر تقسيم إسرائيل إلى كتلتين من السكان اليهود، أشكناز ومزراحيم(2)، إلا أن الانقسام على أسس

دينية داخل الكتلة اليهودية نفسها يحتل حيزاً مهماً من النقاش، ويبدو أنه يساهم جدياً في تحديد الهوية الداخلية لإسرائيل في معرفتها لنفسها وتحديدها لذاتها، ويأتي ذلك عبر معطيات بحثية جادة بحثت هذا الموضوع وأثبتت أن المجتمع الإسرائيلي ينقسم على أسس دينية أكثر مما يعتقد البعض في الخارج(3).

وحسب باروخ كيمرلنغ(4) وإستناداً إلى مسح أجراه معهد غوتمان في الجامعة العبرية ينعكس الانقسام الحاد حيث يبرز انقسام إسرائيل إلى كتلتين أ و ب ، حيث يظهر أن 19% من اليهود الإسرائيليين يؤدون صلاة الطقوس يومياً، ونسبة مطابقة لم يدخلوا كنيساً بأي ظرف، وهؤلاء يشكلون النواة الصلبة لدى المعسكرين إسرائيل أ وإسرائيل ب.

وتشير الدراسات أن معسكر العلمانيين يشكل 25 ـ 30% والتقليديين 50ـ55 % والمتدينين 20%.

وحسب الدراسة ذاتها ينقسم اليهود المتدينون إلى جماعتين متميزتين: الحريديم وهم ممثلون بحزب يهوديت هاتوراة الذي يمثل أشكنازاً من أوروبا الشرقية، وحزب شاس الذي يمثل ذوي الأصول الشرق أوسطية. والقسم الثاني هم القوميون المتدينون الذين يمثلهم الحزب القومي الديني.

الانقسام المذكور كما قلنا يأخذ أبعاده الحقيقية بملاحظة ارتباطه بمساقات الانقسام الأخرى، حيث لا يمكن بقاء انقسام انتماءات اليهود المتدينين كما تنعكس في سلوكهم التصويتي ما بين حزب يمثل الشرقيين وآخر يمثل الغربيين دون دلالة، بل هو في الحقيقة يكتسب دلالته من حالة الصراع وفشل بوتقة الصهر الصهيونية في أداء وظيفتها المحددة.

وإذا كان الانقسام موجوداً في كل مكان، وهذا حقيقي، فإنه يأخذ معنى خاصاً إذا وضع في سياقه الإسرائيلي في ضوء فكرة بوتقة الصهر الصهيونية،وهذه الخصوصية ليست مفتعلة بحال من الأحوال، وإنما نابعة من بنية المجتمع وتشكله ومقدماته وسياقاته ذاتها.

ملاحظات في التاريخ ـ ليست كاملة:

إن مصطلح يهودي شرقي هو مصطلح إشكالي في حد ذاته، لا يمكن أن يكتسب معنى متميزاً إلا حينما يوضع في سياقه الإسرائيلي(أشكنازيم ومزراحيم) أي شرقيين وغربيين(5).

وقد جاء قبول اليهود الشرقيين في سياق مشروع الحركة الصهيونية متأخراً، ويعود تحديداً إلى منتصف الأيام (التاريخية) لإقامة دولة إسرائيل(6).

وفي مقالتها الفذة، والأكثر شهرة عن الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود، تشرح إيلا شوحط الوقائع الحقيقية لإقحام اليهود الشرقيين في سياق الحركة الصهيونية ومشروعها، فقد كانت الحركة الصهيونية قبل تأسيس دولة إسرائيل ومعسكرات الاعتقال النازية حركة أقلية بين يهود العالم، وكان معظم اليهود الشرقيين غير معنيين بها، وأحياناً معادين للمشروع الصهيوني، وقاموا بمقاومته، فقد تعاونت الحكومة العراقية مثلاً مع القيادة اليهودية العراقية لوقف النشاط الصهيوني في العراق، كما نشر كبير الكهنة اليهود في العراق كتاباً مفتوحاً عام 1929 شجب فيه الحركة الصهيونية و وعد بلفور.

كما قدم قادة المجتمع اليهودي الشرقي في فلسطين احتجاجاً رسمياً ضد المخططات الصهيونية وفرقت الحركة الوطنية العربية في فلسطين وسوريا بعناية بين المهاجرين الصهاينة والسكان اليهود المحليين.

وعندما أعلنت حكومة العراق عام 1950 أنه لا يمكن لأي يهودي المغادرة، لم يتقدم بطلب تأشيرة إلا أعداد يسيرة فقط، فقامت منظمة صهيونية سرية بدفع جواسيس إلى وضع قنابل في المراكز اليهودية لدفع اليهود للهرب.

وقد حاولت الرواية الصهيونية الرسمية الإيحاء إن اليهود الشرقيين جرى إنقاذهم أو خلاصهم على يد الحركة الصهيونية وأنه بعد 2000 عام من البؤس جرى تجميعهم على بساط سحري (اسم العملية التي تم بموجبها استحضار يهود اليمن) وعلى «جناح النسر» وعملية «عزرا و نحميا» ليهود العراق (في إشارة إلى ما قبل 2600 سنة عندما سمح الإمبراطور الفارسي لليهود بالعودة إلى فلسطين، عاد 70 ألفاً منهم تحت قيادة عزرا الكاتب على ذمة التوراة).

ويشرح توم سيغف(7) القائمة الطويلة من الخدع وعمليات الاحتيال والسلسلة اللانهائية من المؤامرات وعمليات الإغراء والإرهاب التي أخضع لها اليهود الشرقيون الذين قاوموا في البداية الحركة الصهيونية. وقد زعمت الصهيونية بأنها(حركة تحرر) لجميع اليهود، ولكنها كانت في الواقع (مع رفضنا لمفهوم حركة التحرر) تخص اليهود الغربيين الأوروبيين وحدهم (8).

هناك أدلة في الواقع تؤكد إن الحركة الصهيونية لم تلمح الشرقيين في خطابها، ويعود ذلك إلى النشأة الأوروبية أصلاً للحركة، هل يمكن القول إذن أن الصهيونية عندما اكتشفت الشرقيين كانت قد تورطت في شعارها (باعتبارها «حركة تحرر» لليهود جميعا) ولم يعد هناك إمكان للتراجع؟

ربما.. لكن هناك ظروفاً موضوعية دفعتها للتمسك بهذا الشعار حيث يشير توم سيغف إن التفكير في جلب يهود الدول العربية بشكل كبير إلى إسرائيل كان نتيجة للفراغ البشري بعد مقتل عدد كبير من اليهود على أيدي النازيين، كما أن نسبة اليهود الأوروبيين الذين اختاروا الهجرة إلى فلسطين لم تتعد 1% وثمة عامل ثالث هو كما قلنا الحاجة لقوة عمل رخيصة مكان العرب والعامل الرابع هو استغلال طابعهم الشرقي في دوائر التجسس إضافة أخيراً إلى العامل الأهم وهو الحاجة الماسة إلى المزيد من الجنود (9).

تلك لم تكن سوى مؤشرات في التاريخ، هي طبعاً لا تغني عن قراءة هذا التاريخ المشار إليه، ولكنها تهدف لإعادة التذكير والتنبيه لضرورة وعي عربي أعمق بهذه المسألة، تكتسب أهميتها في جانب من الجوانب ربما في سياق ما يحدث على جبهة التفاوض حول اللاجئين والطروحات الإسرائيلية(بحقوق) للمهاجرين اليهود مقابل حقوق اللاجئين الفلسطينيين(10).

في أشكال التميز..

قبل المضي في تحليل الموقف الأشكنازي من المزراحيم والذي سنوضح أنه ليس سوى نسخة من الموقف الغربي من الشرق، لابد من إلقاء الضوء على ضروب متنوعة عن التميز التي يخضع لها هؤلاء في (الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط).

وقد أخذ التميز العرقي ضد اليهود الشرقيين منذ بداية استقرارهم أشكال التدمير المجتمعي والإلغاء الثقافي والتهميش الاقتصادي، ومن ضمن الإجراءات الفورية التي كان يخضع لها هؤلاء.

- تفريقهم عن بعضهم وتفكيك شمل العائلات

- تفكيك روابط المجتمعات القديمة.

- سلب القادة التقليديين مراكزهم بين قومهم.

- استقرارهم في معابر هي قرى نائية وفي مستوطنات زراعية.

- إنشاء مدن تطوير نائية على الحدود، مما يعني جعلهم وقوداً للحرب الدائرة.

ومن معطيات ظروفهم يبدو الشرقيون كمن يعيش في (معبراه) دائمة حيث يستمر النظام في تكرار أساليب المعاملة غير المتساوية، حيث يعيش الشرقيون في أحياء فقيرة، بينما المهاجرون الروس الجدد(باستثناء يهود جورجيا الذين يعتبرون شرقيين) في بيوت مريحة في مناطق مركزية، هذا دون الحديث عن التميز ضد الأثيوبيين الذين يواجهون حالياً ما واجه اليهود الشرقيون في

الخمسينات وما يصاحبه من المضايقات والإذلال الديني(11). لذلك لم يكن غريباً أن يقف اليهود الشرقيون موقفاً متحفظاً إن لم يكن عدوانياً تجاه يهود الاتحاد السوفيتي السابق.

يتجلى التمييز في نظام التعليم الذي يتسم بالعزل العرقي، حيث يدرس الطلاب الأشكناز في مسار نظام يعدهم للتكيف مع مراكز وظيفية رفيعة(وظائف الياقات البيضاء) والتي يحتاجون للاستعداد لشغلها إلى إعداد أكاديمي قوي، بينما يوجه الطلاب الشرقيون نحو الوظائف المهنية الأقل شأناً (الياقات الزرقاء) مما أدى إلى احتلال الغربيين لثلثي المناصب الإدارية العليا.

وتحتوي الأحياء الغربية على مرافق و مدرسين أفضل وأرفع وتدرس المدارس ثلاث سنوات إضافية عن مدارس الشرقيين، ونسبة الغربيين في الثانويات أعلى بـ 2،4 وفي الجامعات 5 مقابل 1.

ويطال التمييز عملية المحو القسري لذاكرة الشرقي، الذي عليه أن ينسى ماضيه ويندمج في ذاكرة (المحرقة)، وفي الوقت الذي يتعين على الشرقي نسيان ماضيه قبل(العودة) باعتباره ماضياً بائساً قائماً على مخالفة تعاليم اليهودية، ويدعو للعار، تستمر الدولة الاشكنازية في إعادة إنتاج ذاكرة اليهود الغربيين باعتبار (المحرقة) والمرور عبرها تجربة مشرقة ينبغي لكل يهودي أن يعتبر بها إن لم يكن قد مر بها، ويتجلى هذا الاتجاه في المواد والمناهج الدراسية عبر كتاب التاريخ تحديداً.

وكذلك التعليم اللغوي، حيث يعطى الدعم لتدريس اللغة اليديشية. وتهمل اللغات الخاصة باليهود الشرقيين، حيث تنفق الدولة على تدريس لغة اليديش وتهمل تماماً لهجات اللادينو والسفاردي وكانت غولدامائير قد صرحت ـ كل من لا يتحدث اليديشية ليس يهودياً.

الاستشراق اليهودي الغربي وضحاياه..

هل تكون الصهيونية حركة استشراق من نوع ما؟

كما هو حال الشرق في الثقافة الاستشراقية الغربية التي يساجلها إدوارد سعيد، والتي تقدم الشرق كشيء أُعيدَ اختراعه بابتذال وصفاقة، كذلك هو حال الشرق في الثقافة الإسرائيلية الراهنة، باعتبارها «استشراقاً» وحشياً جديداً معنياً أو موصوفاً كمرض من الماضي يجب التخلص منه.

وقد تعاملت الثقافة الاشكنازية الغربية مع اليهودي الشرقي باعتباره(آخر) بديل، فكان هناك ثنائي من هذا (الآخر) الذي كان على الإسرائيلي الحديث، الغربي، الذي يحمل قيم الثقافة والأيدلوجية الليبرالية أن يتعامل معه ويأتي هذا على مستويين خارجي وداخلي...

خارجي بمعنى(الغوييم)، الكتلة البشرية غير اليهودية، وداخلي بمعنى اليهودي.

ففي العلاقة مع الخارج ظل الشرقي مجرد حالة فلكلورية، حالة أحفورية ترجع إلى عصور الظلام، وإدخالها إلى عصر الحداثة، المتمثل «بعصر» دولة إسرائيل ومرحلتها يتطلب (المعبراة)،وهي تلعب هنا دور المطهر في العقيدة المسيحية، وهي مرحلة انتقالية لابد منها لإجبار القادم الجديد على مغادرة نسق ثقافي فكري روحي سابق، والدخول إلى آخر جديد، هنا تتدخل عدة آليات لإنجاز المهمة، بدءاً من الإجبار على مغادرة الذاكرة ونفيها، حيث لا تاريخ لليهودي الشرقي قبل القدوم، ولكي يندمج عليه أن ينسى ماضيه، وذاكرته تبدأ فقط من لحظة قدومه إلى(أرض الميعاد)،وهنا تتدخل أيديولوجيا التغييب المسلحة بسلطة الدولة الاشكنازية حيث إن تغييب صورة هذا الشرقي شرط لتقديم صورة ناصعة لإسرائيل.

يعود السبب في شطب ذاكرة الشرقي وتغييبه من لوحة إسرائيل إلى طبيعة النظرة الصهيونية اليهودية المأخوذة عن الاستشراق الاستشراقية الأوروبي في القرنين الثامن والتاسع عشر باعتبار الشرقي معادلاً للتخلف، وهنا تبرز نظرة الحركة الصهيونية الاشكنازية إلى الشرق القائمة على الاستعلاء والرفض، مترافقة من بروز عدة ثنائيات متناقضة في ظاهرها، وعلى هذا الأساس تتضح العلاقة مع العربي الذي وضع منذ البداية في موقع النقيض لليهودي حيث في معادلة العداء تكون النظرة غشتالتية، فاليهودي الكلي يعادي العربي الكلي، في فروق في المستويات داخل البنيتين،وتلك هي المعادلة الاشكنازية الرائجة وفحصها يثبت زيفها في اتجاهين:

يهودي عربي

يهودي أشكنازي = الغرب الشرق.

الشرق = تخلف

عربي = شرق = تخلف

يهودي شرقي = تخلف

يهودي شرقي = عربي

يهودي شرقي = يهودي أشكنازي

عربي + يهودي = شرقي أشكنازي + غرب

وكما قلنا سابقاً، فإن فكرة (اليهودي الشرقي) فكرة ولدت وترعرعت في ظل دولة إسرائيل نفسها، فهذا اليهودي الشرقي وجد نفسه فجأة مقحماً في المعادلة الصهيونية بعدما كان في الحقيقة عبارة عن كتلة مهملة (وان كانت ملحوظة إلى حد ما في الخطاب والخطة الصهيونية العامة) وضرورة هذا اليهودي الشرقي للدولة، جاءت على أرضية اقتصادية بعد طرد الفلسطينيين ورفع رايات العمل العبري، فبرزت الحاجة إلى أيد عاملة غير عربية ولكن رخيصة أيضاً، لقد كانوا مدفوعين وراء فكرة استخدام يهود على شاكلة العرب(12).

ومن هنا كانت البداية التي اصطدمت كما ذكرنا وصعوبة حقيقية في جذب هؤلاء.

لنفحص الآن أسئلة أساسية: لماذا ... المزراحيم بالغربة والانعزال عن المجتمع الأشكنازي الغربي، الذي يشكل الواجهة الرسمية للدولة؟ لماذا يعيش هؤلاء واقعاً أكثر تخلفاً وفقراً ورداءة، لماذا هم أيضاً أكثر تطرفاً(ما تظهره الوقائع على الأقل) ... للعرب؟

ربما يعيدنا ذلك إلى فكرة الاستشراق ثانية ولكن قبل ذلك يعيدنا إلى حالة الضحية التي تحولت إلى جلاد وعادت لتبحث عن ضحية أخرى تخصها.

وقبل ذلك لنفحص الذهنية الأشكنازية تجاه المزراحيم عبر نماذج محددة، حيث أن الفكرة الأكاديمية الإسرائيلية عن اليهود الشرقيين تعيد تخلفهم وتغييبهم عن السلطة الصهيونية إلى عزلتهم بالذات وحيث أن «هناك تركيبة خاصة للطوائف الشرقية من الناحية الثقافية في مستواها ونوعيتها المختلفة، وفي نفس الوقت بما تحمله من مضمون عن تلك التي ميزت مهاجري أوربا، كانت السمة المميزة للسكان من الطائفة الشرقية هي التزايد النسبي في أعداد غير المثقفين وفي عدد الأميين كما أن تدني مستوى التعليم انتشر بصفة خاصة بين أبناء الطوائف الشرقية في القدس»(13).

ويعيد موشيه ليسك هذا الأمر وبالترتيب إلى التخلف الشخصي ثم التخلف المجتمعي وأخيراً سياسة التمييز،وتلاحظ إيلا شوحط أن الكتابات الإسرائيلية الاجتماعية لا ترجع الدوافع الرئيسية في المشكلة العرقية لليهود الشرقيين إلى وضع الطبقات في المجتمع الإسرائيلي، بل إلى أصولهم العائدة إلى مجتمعات غير متقدمة ومتأخرة ثقافياً(14).

يقول كارل فرانكشتاين إن «علينا أن ندرك العقلية البدائية للمهاجرين القادمين من بلدان متأخرة» ويرى عالم الاجتماع يوسف غروس إن المهاجرين يعانون من تخلف عقلي و «قصور في التطور الذاتي».

ومن جهته آمنون دانكر الصحفي الكاتب في(هآرتس) المفضلة لدى الأشكناز المثقفين في مقالة بعنوان: «ليس لي أخوات» (هآرتس 18 شباط 1983) واصفاً حياته كأشكنازي مع

اليهود الشرقيين «يضعونني في قفص واحد مع قرد بابون ويقولون لي إنكما الآن معاً أبداً الحوار، ولا أجد أمامي أي خيار، فالقرد يقف ضدي، والحارس ضدي، والرسل التي تنادي بحب إسرائيل تقف حيادياً وتغمزني بأعينها الحكيمة، إن الحرب بين المزراحيم والأشكناز لن تكون حرباً بين الأشقاء فهؤلاء ليسوا أشقاء أو أخوات لنا»(15).

وتلاحظ شوحط أن هذا الكلام إنما يذكر بالمستعمر الذي وصفه فرانز فانون والذي لا يقدر أن يتحدث عن الشعب المستعمر دون ذكر الحيوانات وعاداتها. وهكذا «لم يعجب الصهاينة الأوربيون قضية تلوين المستوطنات في فلسطين باليهود الشرقيين وعندما طرحت الفكرة رفضت بإجماع قطعي في المؤتمر الصهيوني الأول، كانت الدعاوى موجهة للأشكناز فقط»(16).

ما سبق يفسر بشكل من الأشكال حالة الخوف الكبير لدى إسرائيل الأولى من جلب اليهود الشرقيين، هذه التخوفات التي برزت في رعب تحول إسرائيل إلى دولة ذات طابع شرقي على ضوء ازدياد نسبة يهود البلدان العربية مطلع الخمسينات، لذلك كان لابد من نظام صارم - بوتقة الصهر - لتحويل هؤلاء الشرقيين إلى يهود طيبين.

ولكي يصبح الشرقي مقبولاً عليه أن يندمج، يذوب في بوتقة الصهر، ويرفض ذاته يتحول إلى الآخر الغربي، أشكنازي مصطنع، فهذه في النهاية (دولة الأشكناز) وليست دولة (جميع اليهود) وأصبحت كلمة السر للاندماج أن يكون الشخص «يهودياً» شرقيا: جيداً. أما الغربي فيكفي أن يكون يهودياً ولا يهم حتى لو كان مجرماً(17).

لذلك فعندما «خان» مردخاي فعنونو الأسرار النووية، رفضت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن تأخذ بعين الاعتبار دوافعه ومبادئه السياسية فوصفته بانه المغربي الذي لم يندمج «أو يتماهى» (وقد تماشت مع هذا الوصف للأسف معظم وسائل الإعلام العربية) بينما هذه ليست حال الأشكنازي الذي هو «ملح الأرض» «أودي أديب» الذي اعتبر بأنه «خائن للوطن».

بكلمات أخرى الأشكنازي الخائن يقوم بذلك لأنه آمن عن طريق الخطأ بأفكار نبيلة(حالة أودي أديب) ولكنها خطرة، هو واحد(منا) فهو إذن(عارنا)، على العكس من الخائن (الشرقي) الذي يقوم بذلك لأنه «مرتبك» ارتباكا ناجماً عن فشله في الاندماج» (18).

يشرح فرانز فانون ومن بعده مصطفى حجازي كيف يمكن للمضطهد تحويل المضطهَد إلى مُضْطَهِد جديد لضحية أخرى، أداة الجلاد المضطهدة، الضحية المتماهية بالجلاد والمتحولة بدورها إلى جلاد آخر تجد هذه المعادلة التعبير عن نفسها لدى اليهود من بلاد الشرق أوروبا، فقد أدرك هؤلاء الذي همشتهم أوربا طيلة آلاف السنين أن رغبتهم في أن يصبحوا أوربا أثناء وجودهم في الشرق الأوسط لن تتحقق إلا على ظهر آخرين وهم هنا اليهود الشرقيون، لقد مروا بمحنة «التمدين» لكونهم «السود» في أوروبا وأخذوا الآن يمارسون تجربة تحضرهم على ظهور «سودهم» هم.

هؤلاء «السود» تحولوا بدورهم إلى نوع من الجلاد الجديد، يتجه للبحث عن التعويض من جهة ولقيام الصهيونية بخلق العداءات بينهم وبين الضحية الجديدة(العرب) فكانت تهمة الاستعراب أو التشرق وصمة شرمن جهة أخرى، وهنا واجه اليهودي العربي والشرقي نوعاً من الانفصام الشخصي فاختلط عنده عناده وعزة نفسه وفرض عليه رفض ذاته من الخارج (19)، ومن جهة أخرى بات يكره نفسه ويخجل من لونه، موسيقاه، لغته، فتقمص مرآة الغرب المشوهة عن ذاته وهكذا لم يمثل الغرب على الشرق بأسلوب تقليدي فحسب، لكن الشرق أصبح يكره نفسه، تلك معادلة استشراقية بالكامل إذا استندنا إلى تحليلات إدوارد سعيد(20).

يقول مالكولم اكس بأن أعظم جرائم الرجل الأبيض هي دفع الرجل الأسود لكره ذاته، ونجد أن كره اليهود الشرقيين للعرب في حقيقته ما هو إلا كره مقنع للذات، وهو صناعة إسرائيلية أشكنازية استشراقية.

أخيراً، ربما لا تكون قد قدمت أي إجابة عن أي سؤال عن الأسئلة المطروحة أعلاه، ولا أعرف إذا كان ملائماً الآن الدعوة إلى دراسة أعمق لـ «صحوة» يهودية شرقية، والارتداد من حالة الاستلاب الصهيوني إلى مواقع الضحية في ذات الخندق مع العرب، هذا النقاش مفتوح في إسرائيل، وربما يكون ملائماً فتحه عربياً أيضا.

ربما يكون صحيحاً أننا نحن الفلسطينيون الضحية الأساسية للجميع، وليذهبوا جميعاً إلى الجحيم، ماداموا يمارسون قمعهم وفاشيتهم علي فان «ما الذي يهم الضحية في هوية من يهينها، بين أن يكون يهودياً شرقياً مر في عملية تشويه من قبل آلة القمع الصهيونية، أو يهودياً أشكنازياً.. ما الفائدة من التفسير، من يهمه أو ينفعه هذا التفسير؟ فانا مهان، وهذه حقيقة»(21). وطبعاً أيضاً لا يمكن الموافقة على أن اليهود الشرقيين هم (ثاني) ضحايا الصهيونية بعد الفلسطينيين، لأن هذه التراتبية غير موجودة إطلاقا، على عكس ما يلاحظ أحد أهم النشطاء الشرقيين(22)، فسياقات القمع متعددة وليست متساوية.

ربما يكون هذا صحيحاً، لكن من ينكر أننا بحاجة الآن وفي خضم سؤالنا عن حالنا، أن نعرف حال عدونا؟ إننا نحتاج إلى فهم أعمق لواقع دولة إسرائيل، وبعد 52 عاماً على قيامها نحن معنيون بمصيرها مادمنا أخذنا على عاتقنا التأثير في هذا المصير ●●

هوامش

1- شوحط، إيلا حبيبة. الصهيونية من منظور ضحاياها اليهود. قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين. مركز المعلومات البديلة. القدس بيت لحم. 1998. ص47.

2- أشكناز: وجمعها أشكنازيم وتعني: ألمانيا. والأشكنازي أصلاً هو اليهودي المنحدر من أصل ألماني. ثم تم توسيع استخدامه للتعبير عن اليهود من أوربا وأمريكا.

مزراحيم: الشرقيين: يطلق على أبناء الطوائف الشرقية عموما. وهناك مصطلح آخر يطلق على الشرقيين عادة وهو خطأ شائع: سفارديم: ومفردها سفاردي أي إسباني. وهي تعني اليهود المتحدرين من الجاليات التي طردت من إسبانيا والبرتغال أثناء حروب (الاسترداد) ويعممه بعض الباحثين على الشرقيين عامة. وهذا برأينا خطأ.

3- اسرائيل شاحاك ونورتون يشفتسكي. الأصولية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي. الكرمل 62. 2000. ص96.

4- المصدر نفسه.

5- بن دور،تسفي. تاريخ لا يصدق. قراءات نقدية. مركز المعلومات البديلة. 1998. ص11.

6- المصدر السابق ص12.

7- سيغف،توم. 1949ـالإسرائيليون الأوائل.ت:خالد عايد وآخرون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ط1. 1986.

8- شوحط. مصدر سبق ذكره. ص 76.

9- بشير،نبيه. الشرقيون في مستنقع الصهيونية. اتجاهات التحرر وإشكاليات الواقع. سلسلة قراءات نقدية(1). اليهود الشرقيون إلى أين. مركز المعلومات البديلة. القدس بيت لحم1998,. ص11.

10- زريق، إيليا. اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 19 صيف 1994.ص(68ـ81).

11- شوحط. مصدر سبق ذكره.ص78.

12- بن دور. مصدر سبق ذكره. ص13.

13- ليسك،موشيه. الصراعات الأيدلوجية والاجتماعية في اسرائيل. مختارات إسرائيلية 51. سنة5.مارس 1999. ص7.

14- شوحط. مصدر سبق ذكره. ص45.

15- المصدر السابق ص53.

16- المصدر السابق. ص67. نقلاً عن يوسف مائير:الحركة الصهيونية واليهود اليمنيين(بالعبرية

17- بن دور. مصدر سبق ذكره. ص 17.

18- شوحط. مصدر سبق ذكره. ص 79.

19- المصدر السابق. ص82

20- سعيد،إدوارد. الاستشراق. ت: كمال أبو ديب. مؤسسة الأبحاث العربية. ط4 1995.

21- بشير. مصدر سبق ذكره. ص19.

22- بيهار،شيكو. اليهود الشرقيون والشرق الأوسط. قراءات نقدية (3). تقويض الرواية الصهيونية الرسمية. مركز المعلومات البديلة القدس بيت لحم 1998. ص40

دور لجان «حق العودة» في تفعيل قضية اللاجئين

عصام سلامة



تميزت الذكرى الثانية والخمسون لنكبة الشعب الفلسطيني الأليمة بوتيرة عالية من الصدامات والمواجهات العنيفة والدامية مع قوات العدو الصهيوني في الضفة وقطاع غزة والتي راح ضحيتها أكثر من خمسة شهداء ومئات الجرحى إحياءً لذكرى النكبة وتضامناً مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تزامن ذلك مع المفاوضات السرية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي المتعلقة بمفاوضات ما يسمى الوضع النهائي، والتي تتناول قضايا: الاستيطان، السيادة والأمن، الحدود، القدس واللاجئين، ومحاولة تأجيل البحث في قضيتي القدس واللاجئين.. الأمر الذي جعل من قضية «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين تحتل مكانة بارزة في الشأن العام الفلسطيني خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو.

وقد جاء قرار الكنيست الإسرائيلي الذي أقر في (منتصف أيار الجاري) في تصويت أولي على مشروعي قانون قدمهما اليمين الإسرائيلي حيث أيّد (٦٨) نائباً في الكنيست الإسرائيلي مشروعاً يعارض أية تعديلات في ترسيم حدود بلدية مدينة القدس كما حددتها إسرائيل (أي السيادة الكاملة على القدس لإسرائيل) في حين أيّد (٦٦) نائباً مشروع قانون يعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

يحدث كل ذلك والمباحثات السرية تجري في «استوكهولم» بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني فقد نشرت صحيفة «اللوموند» الفرنسية مسودة اتفاق إطار للمفاوضات النهائية ونشرتها صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية مؤخراً لتؤكد المفهوم الإسرائيلي المتعنت إزاء التسوية وتنص هذه الترتيبات على الآتي: «سيحصل الفلسطينيون على ما نسبته (٨٠٪) من مساحة الضفة، حيث سيعطى للفلسطينيين (٦٦٪) من الضفة في المرحلة الأولى وسوف تنقل للفلسطينيين بعد عدة سنوات ما نسبته (١٤٪) من بعض أراضي الضفة يتفق عليها لاحقاً بين الجانبين (بعد اختبار التسوية وإجراء تقييم متبادل)، فيما سيتم ضم المستوطنات الكبرى لإسرائيل مثل (معاليه أدوميم وأريل)، كما توافق إسرائيل على أن تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الـ (مئتي ألف) فلسطيني في القدس «إدارة ذاتية» فقط دون المساس بالسيادة الإسرائيلية على المدينة، واللاجئون الفلسطينيون لاحل لهم إلا بالتعويض والتوطين في أماكن سكناهم الحالية».

ويحظى موضوع الاستيطان باستمرارية واضحة في السياسة الصهيونية بغض النظر عن التبدل في الحكومات الإسرائيلية، حيث يحقق الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة (الضفة والقطاع) أهدافاً سياسية واقتصادية وعسكرية وأيديولوجية متنوعة، وتصادر إسرائيل يومياً المزيد من الأراضي الفلسطينية تحت حجة استيعاب «النمو الطبيعي» للمستوطنين وبناء وحدات سكنية جديدة، وتشق الطرق الالتفافية لكسب المزيد من الأراضي وتقطيع أوصال القرى والمدن الفلسطينية لتحول دون التواصل الجغرافي في المناطق الفلسطينية بهدف ترسيخ سيطرتها على الضفة منعاً لقيام دولة فلسطينية مستقلة وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى ارتفاع نسبة الأراضي التي تمت مصادرتها في عهد حكومة أيهود باراك الحالية التي تدّعي السلام بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة مع عهد حكومة نتنياهو اليمينية السابقة، وتستمر عملية تهجير واستقدام اليهود الروس إلى إسرائيل، فقد احتفل رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك مع بداية شهر أيار الحالي بوصول الرجل (المليون) منهم، في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المستندة إلى قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) الخاص بحق العودة.

المؤتمرات الدولية لحق العودة:

لقد عقدت عدة مؤتمرات حول «حق العودة»، تفاوتت درجتها من حيث حجم ونوعية الحضور ومن حيث الأهمية المتوخاة والأبحاث والدراسات التي نوقشت في هذه المؤتمرات والنتائج المستخلصة منها:

فالمؤتمر الأول: عقد في بداية العام ١٩٩٣م، حيث جرى لقاء حول «حق العودة» بالنرويج وهذا المؤتمر كان عبارة عن مؤتمر تمهيدي لاستكشاف الآراء وتقديم الدراسات.

المؤتمر الثاني: عقد في شهر ديسمبر من نفس العام ١٩٩٣م لنفس الغرض.

المؤتمر الثالث: عقد في أكسفورد في عام ١٩٩٦م، وهو مؤتمر أكاديمي علمي خصص لمناقشة بعض الدراسات المقدمة من بعض الجمعيات الأهلية.

المؤتمر الرابع: عقد في أوتاوا، وهو مؤتمر مهم، خصص لموضوع حق العودة واللاجئين.

المؤتمر الخامس: عقد في إحدى جامعات انكلترا.

المؤتمر السادس: عقد في بروكسل في يناير عام ١٩٩٩م.

المؤتمر السابع: عقد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر ابريل/ ٢٠٠٠م وكانت الجهة المنظمة للمؤتمر جمعية الطلاب العرب في جامعة بوسطن والتي يرأسها الدكتور نصير عاروري، تميز هذا المؤتمر بحضور عدد كثيف من الباحثين والأكاديميين الفلسطينيين والعرب والأجانب، كما ضم ناشطين لحق العودة بالإضافة إلى طلاب الجامعة المهتمين، ويعتبر هذا المؤتمر أول نشاط عربي هام على هذا المستوى.

المؤتمر الثامن: عقد في السويد في بداية شهر أيار الحالي. حضره شخصيات هامة، وتميز هذا المؤتمر بحيوية من الحضور الهام للشتات الفلسطيني.

وسوف تعقد عدة مؤتمرات في الفترة القليلة القادمة لنفس الغرض.

ونظراً لصعوبة التطرق بالتفصيل لمجمل أعمال هذه المؤتمرات الهامة فإننا سوف نتعرض لأهم ما طرح في المؤتمر الذي عقد مؤخراً في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية نظراً للمضمون الهام للأبحاث والدراسات التي قدمت فيه وللحضور الكثيف والنوعي.

مؤتمر بوسطن:

عقد المؤتمر الدولي في بوسطن بتاريخ ٨/ نيسان/ الماضي بدعوة من المعهد العربي للأبحاث وهو عبارة عن جمعية علمية غايتها دراسة قضايا الشرق الأوسط ونزاعاته وتهدف إلى استكشاف الحلول لتعزيز الاستقرار والسلم على قاعدة العدالة والانصاف.

وقد تمّ تنظيم المؤتمر على قاعدة أن مسألة رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو بمثابة الشرارة الكامنة لنزاعات مستجدة في المنطقة، حيث حضر المؤتمر نحو (٦٥٠) شخصية هامة وتنوع الحضور بين فعاليات ناشطة وطلاب وأساتذة جامعات من فلسطين، إسرائيل، لبنان، الأردن، فرنسا، انكلترا، هولندا، الولايات المتحدة وكندا، وتحدثت فيه مجموعة ممتازة وذات شأن من مختلف الاتجاهات والجنسيات من بينهم الدكتور إدوارد سعيد، الدكتور نعوم شومسكي الصحافي روبرت فيسك والصحافي آلان غريش ورئيس معهد الأبحاث العربية الدكتور نصير عاروري والباحث د. سلمان أبو سته، والأستاذ الجامعي الإسرائيلي البرفسور إيلان بابي والناشط العربي الأمريكي علي أبو مانع.

ونورد هنا أهم ما جاء في بعض هذه الكلمات الهامة:

في بداية المؤتمر ألقى رئيس المعهد العربي نصير عاروري كلمة الافتتاح أشار فيها: «إلا أن الفلسطينيين يواجهون اليوم التحدي الأكبر أمامهم منذ نكبة ١٩٤٨م، وهو تحدي مفاوضات الوضع النهائي التي سوف تتناول أكثر المسائل حساسية وصعوبة هي مسألة اللاجئين».

وفي كلمته قال الدكتور إدوارد سعيد : «إن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه يعقد منذ اتفاقيات أوسلو قبل سبع سنوات، والتي أضرت بحقوق الفلسطينيين» وأكد: أن الحاجة باتت ملحة لحصول معجزة حتى تقنع الفلسطينيين بأن اتفاقات أوسلو لم تكن بمثابة إلغاء لحق الفلسطينيين بالعودة.

وقدم الدكتور سلمان أبو سته مداخلة حول «إمكانية حق العودة» المحاضرة الأكثر أهمية وإثارة في المؤتمر، وتضمنت أبحاثاً دقيقة وإحصاءات حديثة ديمغرافية واقتصادية، ارتكز عليها أبو سته ليؤكد خلافاً لما تدّعيه إسرائيل، فإن عودة الأغلبية الساحقة من لاجئي ١٩٤٨م، إلى قراهم الأصلية، ليس فقط ممكناً وعملياً، بل إنه أمر ضروري إن أردنا أن يسود السلام الحقيقي والدائم في المنطقة.

وهناك دراسة ديمغرافية لمناطق «إسرائيل» المختلفة أعدها «مركز العودة في لندن» تؤكد هذه الدراسة ما جاء به الباحث د. سلمان أبو سته من أن عودة اللاجئين ممكنة إلى قراهم في إسرائيل وتفيد هذه الدراسة إلى أن وجود (٤) ملايين فلسطيني و(٥) ملايين يهودي يسكنون فلسطين التاريخية وعودة اللاجئين الفلسطينيين لاتشكل خطراً ديمغرافياً.

تفعيل قضية اللاجئين:

لقد قامت لجان الدفاع عن حق العودة وبعض جمعيات حقوق الإنسان وبعض المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين بتفعيل قضية اللاجئين، وبهذا الصدد فقد شدد الدكتور نافع الحسن أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس على ضرورة وضع خطة لتفعيل قضية إعادة اللاجئين وتنفيذها على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية التي تشكل كافة المجالات السياسية والقانونية والإعلامية وتشكل قوة ضاغطة على الدول التي أحدثت مأساة اللاجئين.

نشاطات لجان «حق العودة»:

في السنوات الأربع الأخيرة إزدادت نشاطات لجان «حق العودة» في الشتات وخاصة في الدول العربية التي يوجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وخاصة في سوريا ولبنان والأردن بالإضافة إلى مصر والضفة وغزة ومناطق الـ ٤٨م، ففي لبنان قامت لجنة الدفاع عن حق العودة بالعديد من النشاطات وعقد الندوات والاعتصام أمام مقر اليونسكو للتأكيد على حق العودة ورفض التوطين، وفي الأردن أيضاً قامت لجنة الدفاع عن حق العودة بالعديد من النشاطات بهذا الخصوص، وفي القاهرة عقد مؤتمر خاص بحق العودة دعا له اتحاد المرأة الفلسطينية وحضره العديد من الشخصيات الهامة الفلسطينية والعربية وألقيت فيه العديد من الكلمات ونوقشت فيه بعض الدراسات الهامة والمتعلقة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وكذلك في الضفة والقطاع قامت لجان حق العودة بالعديد من النشاطات الهامة بهذا الخصوص.

وفي مناطق الـ٤٨ قامت «لجنة المهجرين» في الناصرة بعمل مجموعة نشاطات من ضمنها عقد ندوة تطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم التي هجروا منها.

وفي دمشق: عقدت لجنة الدفاع عن حق العودة بالتعاون مع المنتدين الديمقراطي وغسان كنفاني «ورشة عمل» بمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية استمرت أربعة ايام، وألقيت فيها عدة محاضرات هامة عن حق العودة. ونظراً لأهمية هذه الندوة نورد هنا أهم ما جاء فيها:

ورشة عمل لجنة الدفاع عن حق العودة بدمشق:

ففي اليوم الأول: قدم الباحث جابر سليمان محاضرة بعنوان: «حق العودة في ورش العمل الدولية» قدم فيها عرضاً تفصيلياً للمؤتمرات الدولية، وتحدث عن القرار ١٩٤ وخاصة الفقرة ١١ منه والتي ترتكز إلى ٣ مرتكزات هامة هي: أن حق العودة هو حق طبيعي غير قابل للتصرف.. وان هذا القرار لم يقل فقط بالعودة بل أوجد آلية لتحقيق ذلك من خلال «لجنة التوفيق الدولية»، وإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى حين تحقيق حق العودة.

وأما المحاضرة الثانية: فكانت للأستاذ فتحي كليب وهي بعنوان: «حق العودة في المفاوضات المتعددة الأطراف» تحدث فيها عن أهم ما يدور حول هذه المفاوضات.

وفي اليوم الثاني: قدم المحامي سمير الزبن محاضرة بعنوان: «حق العودة في القانون الدولي» قدم عرضاً مفصلاً لموضوع حق العودة حسب مفهوم القانون الدولي وقال: «إن حق العودة إلى البلد من حقوق الإنسان الملزمة وغير القابلة للتصرف.. وأكد بأن الفقرة الثانية من المادة (١٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه: «لايمكن أن يحرم أحد بصورة تعسفية من ملكيته»، كما أكد بأن الحالة الخاصة للفلسطينيين تجعله حق جماعي لأنه يعني أغلبية الشعب الفلسطيني التي تعيش في المنافي، ولاشك بأن تقرير المصير يعتبر قاعدة إلزامية في القانون الدولي».

- ثم تحدث بعد ذلك الدكتور عدنان عبد الرحيم عن: «حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا» تحدث فيها عن عدد اللاجئين في سوريا كما تحدث عن أوضاع اللاجئين من النواحي المختلفة التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتطرق إلى أوضاع الفلسطينيين في سوريا من حيث الإقامة والعمل والتوظيف في الدوائر الحكومية، كما تحدث عن خدمات الأونروا في كافة المجالات التي تؤديها للاجئين في سوريا.

وفي اليوم الثالث: تحدث سليمان الدباغ عن موضوع «الأنروا وحق العودة»: تحدث فيها عن دور الأنروا وما تقدمه من خدمات للاجئين.. وأكد على التقليص المستمر للخدمات التي تقدمها الأنروا، ثم تحدث عن «صندوق تطبيق السلام» الذي استحدث بعد عملية السلام، وقال بأن المستفيد منه فقط أهالي الضفة وغزة. وهذا الصندوق بمثابة خطوة على طريق إنهاء خدمات الأنروا.

ومن ثم تحدث الدكتور إبراهيم الشهابي عن موضوع: «كيف نصون حق العودة»؟ حيث أشار الدكتور الشهابي إلى عدم نجاح نشاطات لجان حق العودة حتى الآن رغم كافة الجهود المبذولة، وقال بأنه لابد من البدء بخطوة عملية فعالة وسط التجمعات الفلسطينية في سوريا، وبعد ذلك طرح الدكتور الشهابي عدة اقتراحات بهذا الخصوص، وقدم بطاقة القرار الوطني الشعبي للبدء بهذا العمل الشعبي.

وفي اليوم الرابع والأخير: والذي خصص للمناقشة العامة لورشة العمل ومضمون الندوات والمحاضرات وطرق تطوير أساليب العمل والمقترحات العملية بهذا الخصوص ●●

الترحيل الجماعي

حقائق مثيرة.. وسياسة إسرائيلية مستمرة

اعداد: أحمد جرادات ـ الوطن المحتل

«هنا ولدت وأبي قبلي وهنا ولد أبنائي، وهنا في هذه البقعة تربيت وكونت أسرتي ومنها مصدر رزقي، عليها نسجت علاقاتي، ارتبطت بها وارتبطت بي، أحرثها وأزرعها، يوماً بعد يوم أتجول فيها، أتفقد ما زرعته يداي، إلى أن جاء اليوم الذي لم أتخيله أبداً، واقتلعت منها كما تقتلع الشجرة من التربة». «بهذه الكلمات تحدث المواطن بدر عوض الذي رحلته السلطات العسكرية الإسرائيلية عنوة عن أرضه مؤخراً مع ثلاثمائة مواطن آخر من أهالي يطا. ففي أواسط تشرين الماضي نفذت إسرائيل عمليات ترحيل جماعية طالت جزءاً من أهالي يطا جنوب الخليل، وأهالي قرية «دير بلوط» شمال الضفة الغربية، وجاءت هذه العمليات تحت تهديد السلاح وبالقوة ومست في المرحلة الأولى ٣٠٠ مواطن وفي الثانية ٣٨ مواطناً».

إن هذا الإجراء ليس الأول من نوعه خلال السنوات الأخيرة، فهي حلقة في مسلسل الترحيل الطويل، والذي دأبت إسرائيل على ممارسته منذ اليوم الأول للاحتلال، كما أنها سياسة ترتكز على تفريغ الأرض من سكانها الأصليين لصالح الحركة الاستيطانية والأغراض الاحتلالية الأخرى، وهو ما أثبتته التجربة في أكثر من موقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة الترحيل الذي مورس ضد البدو. إن أهمية الموضوع تكمن في اعتباره نموذجاً صارخاً للتهجير الداخلي والاقتلاع القسري من أرض الآباء والأجداد، ويمثل تجسيداً عملياً للتمييز العنصري بأبشع صوره، حيث يقتلع أصحاب الأرض الحقيقيون ويقذف بهم إلى المجهول، ليحل مكانهم المستوطنون القادمون من شتى بقاع الأرض، بما يعنيه كل ذلك من انتهاك خطير لحقوق الفلسطينين ومساس مباشر بأنماط حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

يتضاعف تأثير هذه الإجراءات في ضوء المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتتمثل في المأزق المتوقع الذي تعيشه المفاوضات على المسار الفلسطيني، والحملة الإسرائيلية المسعورة في الاستيلاء والسيطرة المتزايدة على الأرض، والسباق مع الزمن في التوسع الاستيطاني على امتداد الوطن بما لايدع مجالاً للشك حول ماهية السلام الذي تريده إسرائيل، وهو ضرب الأساس المادي للحقوق الوطنية الفلسطينية متمثلة بالأرض والسيادة الوطنية عليها.

ولجسامة وأهمية الترحيل الأخير وأبعاده وآثاره القريبة وبعيدة المدى على مجمل الأوضاع الفلسطينية فإننا في مجلة «رؤية أخرى» ارتأينا من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على هذه الظاهرة القديمة ـ الجديدة، نطرحها في سياقها التاريخي، وانعكاساتها على حياة الفلسطينين وخاصة الذين مسهم الإجراء بشكل مباشر، وربطها بممارسات الاحتلال في السيطرة على الأرض موضوع الصراع الأول والأخير من خلال الاستيطان وشق الطرق والمحميات الطبيعية والاغلاقات العسكرية لمساحات شاسعة من الأرض المحتلة.

ترحيل المواطنين من شرق يطا

عاش جزء من أهالي يطا منذ عشرات السنين في عدد من الخرب التابعة للبلدة وهذه الخرب هي: الخروبة، بير العبد، جنبة والمسافر، وفيها تركزت حياتهم على الزراعة وتربية المواشي، فشقوا الطرق وبنوا منازلهم وحفروا الآبار، فيها عاشوا أباً بعد جد وفيها أيضاً تشكل نمط حياتهم الاقتصادي ومصدر رزقهم، ومع بداية الثمانينات بدأت المضايقات تأخذ طريقها في الضغط عليهم لمغادرة المكان، ترافق ذلك مع بداية النشاط الاستيطاني في تلك المنطقة، بالطبع رفض الأهالي الانصياع للطلبات والأوامر المتكررة بالرحيل عن أرضهم على الرغم من كل محاولات المستوطنين والجنود خلال السنوات الماضية، وفي العام ٩٩ ومنذ بدايته حضر إلى المكان عشرات المستوطنين المتطرفين وسكنوا في المغاور ونصبوا الخيام بالقرب من المواطنين العرب، مما شكّل تطوراً جديداً في التحدي والمواجهة، وخاصة الاستفزازات المتصاعدة والتحرشات اليومية بالفلسطينيين وإطلاق الرصاص أثناء الليل بشكل تهديدي، والاعتداءات المستمرة على المواطنين أثناء توجههم إلى أراضيهم، كل هذا حدث ويحدث على مرأى ومسمع الجنود الذين رافقوا المستوطنين لحراستهم وإضفاء الشرعية على سلوكهم.

في السادس عشر من تشرين ثاني ١٩٩٩، ومنذ ساعات الصباح الباكر ضرب أكثر من ١٥٠ جندي إسرائيلي حصاراً مشدداً على الخرب المذكورة، يقودهم العقيد نوعام القائد العسكري لمنطقة الخليل، الذي أمر الأهالي بمغادرة الموقع وإلا فإن الجيش سيقوم بالمهمة، وكما هو متوقع فقد رفضوا التعاطي مع هذا الأمر وتنفيذه، وهنا تدخل الجنود الذين توزعوا على مجموعات واقتحموا المنازل والبراكيات وحظائر المواشي، فأطلقوا العنان للاغنام، وتحت تهديد السلاح أجبروا المواطنين على المغادرة بعد حملهم ووضعهم في شاحنات أحضرت خصيصاً وحملتهم مسافة ١٥كم وهناك ألقي بهم في العراء، وخلال العملية تعرض معظمهم للضرب والشتم والاعتقال، كما قام الجنود بنقل الأثاث بشاحنات أخرى إلى أحد المعسكرات على أساس استرجاعه لاحقاً حسب أوامر القائد نوعام.

لقد تم ترحيل ٣٠٠ شخص مع عشرات الآلاف من المواشي إلى المواقع الجديدة على أطراف بلدة يطا، وفي أماكن غير ملائمة لنمط حياتهم. في أعقاب العملية أصدر القائد العسكري في الضفة الغربية أمراً يعتبر فيه الأرض المذكورة ومساحتها ٢٦ ألف دونم منطقة عسكرية مغلقة لدواعي التدريب والرماية العسكرية يحظر على سكانها العودة إليها، وإلا تعرضوا لإطلاق النار من قبل الجيش الإسرائيلي، هذا الأمر تلاه نوعام بعد أن تمت عملية الترحيل وغادر مع جنوده.

إرحل وإلا سنطلق الرصاص على رأسك!

في الخيمة الصغيرة التي نصبها في العراء بعد ترحيله، جلس إبراهيم محمد أبو جندية البالغ من العمر خمسين عاماً، وحوله أسرته المكونة من ١٢ فرداً، خيمة صغيرة، أثاث متواضع، فقد صودر أثاث بيته يوم تم ترحيله ولم يستطع حتى اللحظة استرجاعه. وعلى مقربة من الخيمة اكتظت أغنامه في ما يشبه المغارة، لا يمكنه الرعي إذ لايوجد متسع من الأرض. لقد رفض أبو جندية كما الآخرين تنفيذ أمر الرحيل طوعاً، وتصدى للجنود، وجراء موقفه تعرض هو وزوجته للضرب على أيدي الجنود، واعتقل لمدة ثمانية أيام، أمضاها في سجن المجنونة جنوب الخليل، وقدم لمحكمة عسكرية والتي بدورها فرضت عليه غرامة مالية باهظة لم يعلن عن قيمتها مع السجن مدة عام إذا حاول العودة إلى الأرض التي رحل منها. بلهجة تحدٍ وألم قال: «رغم كل ما حصل لي من اعتقال وضرب، وبعد الإفراج عني عدت إلى الأرض لحراثتها، هذا ما أكدته لهم في قاعة المحكمة، وبعد ساعتين من وصولي إلى أرضي ومعي شقيقي عمر حضر اثنان من المستوطنين وطلبوا مني الخروج من الأرض، رفضت وكنت مستعداً لأعاركهم إذا اقتربوا مني، أسرعوا إلى مستوطنة ماعون القريبة وعادا ومعهم ثمانية آخرون، أخذوا بضرب الدواب التي استخدمها في الحراث، أشهروا السلاح في وجهي إلا أنني تصديت لهم وتعرضت للضرب على معظم أجزاء جسدي كما هو الحال مع شقيقي



عمر، ضربونا بالحجارة والأيدي، أفلت عمر وركض إلى المعسكر لإحضار الجنود لإنقاذي من بين أيدي المستوطنين، تقدم خمسة من الجنود وبدؤوا بضربي وبدا المنظر حينها على أنه تبادل أدوار ليس إلا، لقد أخرجوني تحت تهديد السلاح مهددين بإطلاق الرصاص على رأسي في المرة القادمة، أنا أملك ٢٠٠ دونماً، عشت طوال حياتي أزرعها وأربي أغنامي فيها، هي مصدر رزقي، ولن أنصاع لأوامرهم سوف أعود إليها ولو كلفني ذلك حياتي، كيف لي أن أهدأ وأنا أشاهد عن بعد المستوطنين يتجولون ويبنون منازلهم عليها وأنا محروم حتى من التجول والسير فيها، لقد أصبحت بدون أرض، مشرداً رغماً عني، أين سيذهب أبنائي، هذا الترحيل دمر كل ما بنيته وأبي من قبلي».

دمروا آبارنا.. أحرقوا بيوتنا.. صادروا ممتلكاتنا

لم يكن الترحيل الأخير إلا تتويجاً لحملة طويلة ومكثفة من الضغوطات بدأت بشكل متواصل منذ ست سنوات، ومع ذلك رفض المواطنون مغادرة أرضهم وصمدوا أمام الانتهاكات اليومية، التي وصلت حد تعريض حياتهم للخطر. بدر أحمد عوض وأسرته الممتدة والكبيرة وعددها 22 فرداً، واحدة من الأسر التي تميزت بالصبر والصمود طوال تلك السنوات، كانت خلالها تعيش في وضع صراع دائم، صادر الجنود اثنين من التراكتورات المملوكة للأسرة، كما أحرقوا بيت الشعر الذي تقطنه، هذا بالإضافة إلى مسلسل الاعتداءات والضرب الذي تداوله المستوطنون والجنود بين الفترة والأخرى، ولم ينجُ حتى الأطفال والنساء، كما لاحق المستوطنون مواشي هذه الأسرة ومنعوها من الرعي في الأرض أو حراثتها.

بدا الانفعال والغضب على وجه بدر الذي تحدث بهدوء ولكن بصرامة وألم من فقد بين ليلة وضحاها أرضه ومسقط رأسه «منذ أربع سنوات صادر الجيش تراكتور العائلة بحجة أنني أحرث الأرض في منطقة عسكرية مغلقة، وبعد شهر صودر التراكتور الثاني لذات السبب، خلال مراجعاتي لمقر الإدارة المدنية لاسترجاعهما، عرضوا علي الرحيل وترك الموقع مقابل الاسترجاع، رفضت العرض ولم أعد أهتم بموضوع المصادرات هذه، لن أخضع للمساومة على أرضي التي ملكتها عن أبي، في إحدى المرات حضر عدد من الجنود ومعهم جرافة هدموا المغارة التي أربي فيها المواشي، دمروا عدداً من البراكيات، وفي تصعيد آخر خلال العامين المنصرمين دمروا العشرات من آبار المياه التي تعود للسكان، ظناً منهم أن وجود المياه هو عامل رئيسي لوجودنا في المنطقة، لقد حفرنا هذه الآبار على مدار عشرات السنين، لتلبي احتياجاتنا في الشرب وسقي أغنامنا، اضطررنا لإحضار الماء بواسطة التنكات وهكذا أخذ وضعنا الاقتصادي يسوء مع الأيام».

وأضاف بدر: «منذ بداية عام ٩٩ وبعد أن يئسوا من رحيلنا الطوعي في ضوء فشل الإجراءات سالفة الذكر، يبدو أن المستوطنين لم تعجبهم أو ترضيهم طريقة الجيش، فحضر العشرات منهم إلى الموقع ونصبوا الخيام وسكنوا في المغاور التي كنا نستخدمها عند الحاجة خاصة في فصل الشتاء، وراحوا يثيرون الرعب عبر الانتشار في الحقول وإطلاق الرصاص في الليل، وأحضروا أعداداً من الكلاب راحت هي الأخرى وبإشارات منهم تلاحق المواشي في الحقول، فقررنا وبشكل جماعي التصدي لهم. لقد أصبح الموضوع موت أو حياة، وحصلت العديد من المواجهات معهم. الجنود الذين حضروا في البداية معهم على شكل حراسة، ولما أخذت الصدامات تتكرر يومياً، اضطروا أخيراً إلى إخراجهم من المكان، وعلى ما يبدو وكما أثبتت الأيام فقد قرر الجيش تنفيذ ترحيلنا بالقوة، وهذا ما حصل يوم الثلاثاء الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩، حضر الجنود وبأعداد كبيرة اقتحموا بيوتنا وألقوا بنا في الشاحنات التي نقلتنا بالقرب من بلدة يطا، في مكان ليس ملكنا وعلى مساحة صغيرة، اكتظ فيها حوالي ٣٠٠ شخص، مكان لايناسب ظروفنا على الإطلاق، خاصة وأننا نملك الآلاف من المواشي، ولايوجد مصدر مياه، حياتنا أصبحت لاتطاق، في يوم الترحيل تعرض العشرات منا للضرب والإهانة، ابني اسماعيل ضربوه على معظم أجزاء جسده حتى أغمي عليه ونقل إلى المشفى».

أقاموا الدنيا ولم يقعدوها

لقد جاء الترحيل بعد يومين من تفكيك البؤرة الاستيطانية المسماة «ماعون» وهي تقع بالقرب من موقع الخرب التي جرت فيها عمليات الترحيل، هذه البؤرة التي أقيمت في الأشهر الأخيرة من حكم الليكود بما عرف في حينه بالسيطرة على التلال حسب النداء الذي وجهه شارون إلى المستوطنين، وكانت واحدة من البؤر التي قرر باراك إزالتها، فرفض المستوطنون الإخلاء إلا أن الجيش نفذ الأمر بنفسه في أجواء إعلامية وكأن الحديث يدور حول إزالة مدينة، حضر المستوطنون من مناطق مختلفة، وتظاهروا وبكوا على أطلال البؤرة، وألقى عدد منهم بنفسه على الأرض في وضع احتجاجي مثير للعواطف والمشاعر، ويذكر أن اتفاقاً لم يعلن عن فحواه قد أبرم بين الحكومة والمستوطنين حول هذه القضية، ولاحقاً لترحيل العرب صرّح بعض المستوطنين أن الترحيل هذا كان ضمن الاتفاق المشار إليه، وذلك لإحداث حالة توازن. يقول رئيس بلدية يطا أبو جمال «نحن نعرف هذه البؤرة جيداً لأنها في أرضنا وبالقرب منا، وعلى الجميع أن يعرف أنها غرفة من الطوب كان اثنان أو ثلاثة من المستوطنين يتواجدون فيها بين الفترة والأخرى، وأحياناً يتواجد فيها مستوطن واحد مع كلبه، ويحرسهم عدد من الجنود، لقد أصبحت على ما يبدو عبئاً على الجيش، أما ماعون المستوطنة الكبيرة والقريبة من المكان فهي تتمدد وتتوسع يومياً على حساب الأرض العربية التي تصادر بين الحين والآخر». وهذا ما يؤكده أيضاً بدر عوض الذي كان قريباً من البؤرة بحكم مسكنه.

وهنا تتأكد مرة أخرى حقيقة العلاقة بين ترحيل الفلسطينيين من أرضهم لحساب التوسع الاستيطاني، وهو ما حصل في معظم المناطق نستذكر في هذا المجال الترحيل والطرد الجماعي لعرب الجهالين في السنوات القليلة الماضية، فقد طردوا من أرضهم التي تم عليها بناء وتوسيع معالي أدوميم الشهيرة، وسنمر على هذه القضية في سياق قصتنا هذه.

ترحيل آخر في شمال الضفة

بعد يومين على أحداث يطا وتحديداً بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، داهمت قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي موقع أبو الرايات قرب قرية دير بلوط شمال الضفة الغربية، وهناك وبذات الطريقة نفذ الجيش عملية ترحيل مست ثلاث أسر من عائلة محاريق وتضم ٣٨ فرداً، بعد أن تعرضوا للضرب جراء رفضهم الانصياع لأمر الرحيل، وأيضاً قامت الجرافات العسكرية باقتلاع ٣٠٠ شجرة زيتون تعود للأسر المرحلة، كما صادروا ٥٠ طناً من

الأعلاف وتراكتوراً، ليس هذا فحسب بل إن الجرافات قامت بتدمير الطرق المؤدية إلى الموقع، وذلك لمنع المواطنين من العودة إلى الأرض.

أرقام مذهلة.. حقائق مثيرة.. هذا ما يحصل في الأراضي المحتلة

كما أشرنا في المقدمة، فإن أحداث الترحيل والطرد والضغط الذي يثقل كاهل الفلسطينيين يومياً، يجب أن لانمر عليها بسرعة، بل بالضرورة يجب أن نراها في سياقها الموضوعي والتاريخي، والمتمثل في عملية الصراع بين المشروع الوطني الفلسطيني، والمشروع الصهيوني، وجوهره الاستيطاني المستند إلى السيطرة على الأرض، فكلما زاد النشاط الاستيطاني وزادت مساحة الأرض المسيطر عليها كلما فقد المشروع الوطني الفلسطيني بعضاً من قاعدته المادية، من هنا يستمر كما في الماضي مسلسل الطرد والترحيل، وإن ظهر بشكل حدث هنا وآخر هناك وفي فترات زمنية متباعدة، إلا أن الأحداث المتراكمة وعلى ذات القاعدة تصب في قناة المشروع الصهيوني ـ الاستيطاني. ولكي لاتأسرنا الكاميرات المسلطة على المفاوضات والاتفاقات، التي أصبح حالها كحال شجرة العائلة من كثرة التوالد والتفريخات. علينا أن نخرج من دائرة التضليل هذه ونمعن النظر والفكر في الأرقام والحقائق التي تسجلها أوامر المصادرات وعطاءات البناء في المستوطنات، وتحفرها أسنان الجرافات يومياً على طول الأرض المحتلة وعرضها، فمنذ اتفاق اوسلو قبل ست سنوات، وحتى هذه اللحظة صودر ما يقارب ٦٠٠ ألف دونم، وخلال الفترة المتدة بين أيلول ١٩٩٨ وحتى أيلول ١٩٩٩ فقد تم الإعلان عن مصادرة ٩٩٧٥٢ دونم، بالإضافة إلى ١٧٠٧٢ دونم صودرت فعلياً، كما تم اقتلاع ٢١٠٠٠ شجرة، وهدمت السلطات الإسرائيلية في ذات الفترة ١٥٧ منزلاً ومنشأة، ٥٢ منها في القدس العربية، وسلم ٢٥ فلسطينياً أوامر بالهدم لم تنفذ بعد، وأشار تقرير صادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يوم ٣٠ كانون أول ١٩٩٩، إلى أنه ومنذ تولي باراك رئاسة الحكومة الإسرائيلية تم الإعلان عن مصادرة ٢٨٠٠٠ دونم، تلاه قرار مصادرة آخر شمل ١٣٠ ألف دونم تحت قرار رقم ١٤/١٩٩، وتقع هذه الأراضي على امتداد الخط الأخضر ومحيط المستوطنات، وذلك لضمان التواصل بين المستوطنات حسب القرار الآنف الذكر، وإنشاء التكتلات الاستيطانية، هذه السياسة التي يتحدث عنها باراك باستمرار، واضح أنه بدأ بتنفيذها، كما رصدت الحكومة الإسرائيلية ٦٦٩ مليون شيكل لأغراض شق الطرق حول المستوطنات وتمويل شراء الأراضي أو مصادرتها، بالإضافة إلى تأمين مطالب أجهزة الأمن والجيش لحماية المستوطنين.

وخلال كتابة هذا التقرير أعلن القائد العسكري للضفة الغربية عن مصادرة ٥٠٠٠ دونم من أراضي الخليل وقرية العديسة وبلدة سعير، في مناطق البقعة ومشماس المزين وواد الأشهب قرب مستوطنة كريات أربع، حيث سيتم شق طريق التفافي جديد يربط الشارع الإلتفافي رقم ٦٠ مع مجموعة المستوطنات في شرق الخليل وبيت لحم مع المحمية الطبيعية في صحراء الضفة والتي تم إيصال شبكة الكهرباء إليها، وقد علق المحامي فهمي الشلالدة رئيس سعير على ذلك بقوله: «على الأقل بما يخص بلدة سعير فإن الطريق المقترح سوف يقسم البلدة إلى قسمين وسيعزل حوالي ٢٠٠٠ مواطن عن مركز البلدة والذين يقطنون العديسة والدوارة وراس الطويل، والطريق أيضاً يبعد حوالي نصف كيلو متر فقط عن حدود البلدية، وهذا بلا شك سيحاصر البلدة كما أنه سيمر بين عشرات المنازل وحسب العلامات التي رسمها الإسرائيليون للطريق فإنه لايبعد سوى بضعة أمتار عن هذه المنازل، هذا عدا عن أنه سيدمر الحقول وكروم العنب، لأن المنطقة التي سيخترقها هي من أخصب الأراضي وتشكل مصدر رزق لعشرات الأسر، وسيضرب البنية الاجتماعية والتواصل بين الناس، وحتى على مستوى الأسرة الواحدة سيكون الأب في جهة والإبن في الجهة الأخرى من الشارع. «ولاننسى أن باراك وفي الأيام الأولى لتوليه زمام الأمور أصدر قراراً بتوسيع مستوطنة ايتمار ستة أضعاف مساحتها الحالية».

في ضوء ما تقدم أليست هذه المعطيات كافية لأن تدحض مواقف وسياسة باراك بأنه لن يصادق على إقامة مستوطنات جديدة، بل توسيع ما هو قائم فقط؟ أليست النتيجة في كلا الحالتين واحدة بالنسبة للفلسطينيين وهي مصادرة أرضهم وتشريدهم وحصارهم وتمزيق تواصلهم الجغرافي، والحد من توسعهم وتطورهم العمراني، والأهم من ذلك فرض الحقائق على الأرض تمس سيادتهم عليها وبالتالي ضرب مشروعهم الوطني في إقامة دولتهم، وعلينا أن نذكر للتدليل وليس الحصر أن نسبة المصادرات في الستة أشهر الأولى من عهد باراك تعادل نصف ما صودر في عهد الليكود الذي استمر مدة ثلاث سنوات. أو ليست هذه الحقائق أعند بكثير من التصريحات عن السلام واحقاق الحقوق الفلسطينية؟؟. هنا تبرز مرة ثانية وعاشرة العلاقة بين سياسة التهجير الداخلي للفلسطينيين وحمى الاستيطان. ومن هنا أيضاً تتحقق صوابية الربط بين الحالتين.

الترحيل والتشريد: سياسة إسرائيلية قديمة ـ جديدة

كما أشير في أكثر من مكان سابقاً لم تكن هذه العمليات الترحيلية هي الأولى من نوعها، وعلى أساس معطيات الواقع لن تكون الأخيرة، وإنما هي حلقة في سلسلة طويلة عانى منها شعبنا منذ اللحظة الأولى لبداية المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ولأننا هنا في معرض الحديث عن الترحيل في السنوات والأيام الأخيرة، والتهجير الداخلي في الأراضي المحتلة بعد عام ٦٧، نستذكر بعض الملامح للتدليل وليس الحصر، لقد رحل الاسرائيليون عشرات القبائل والعشائر البدوية، من شرق الضفة الغربية، والتي اعتادت التنقل والعيش بالقرب من الحدود الأردنية وصحراء الضفة، باعتبارها أماكن مناسبة وملائمة لنمط حياتها، وادعت اسرائيل في حينه أن هذه الإجراءات تعود لدواعي أمنية وعسكرية لقربها ـ أي العشائر ـ من خط إطلاق النار على الجبهة الشرقية، ولكن تبين أن هذه الأسباب والدواعي ليست حقيقية، ففي ذات الأماكن أقيمت المستوطنات والمناطق الصناعية الضخمة، وأنشئت المحميات الطبيعية.

استمرارية الترحيل في السنوات الأخيرة الماضية، وأحداث طرد الرشايدة جنوب بيت لحم والجهالين شرق القدس، فندت تلك الدواعي والأسباب، فقد حوصر الرشايدة في مناطق محدودة ومنعوا من استخدام أرضهم، وصدر قبل عشر سنوات فقط أمراً عسكريا يحظر عليهم التنقل أبعد من كيلو متر واحد شرق منازلهم، وانتشرت المعسكرات وحقول الألغام على مقربة منهم، مما أدى إلى استشهاد حوالي عشرين شخصاً، واصابة العشرات، جزء منهم أصيب بعاهات دائمة، وأنشئت على مقربة من قريتهم محمية طبيعية جلبت إليها الحيوانات المفترسة التي ساهمت بدورها في نفوق العديد من المواشي ومهاجمة المنازل، وجرحت عدداً من المواطنين، كما تم تدمير حوالي عشرين بئراً، قبل خمس سنوات، والأهم من كل ذلك فقدان الأرض التي تشكل مصدر الرزق الأول. ويوم ٣٠ كانون أول الماضي أقام ١٥٠ مستوطن بؤرة استيطانية قرب قرية الرشايدة ونصبوا الخيام والكرافانات على تلة المطيردة، احتجاجاً على إخلائها من قبل الجيش الاسرائيلي في إطار تنفيذ مذكرة شرم الشيخ الأخيرة.

أما عمليات الترحيل التي تعرض لها الجهالين قبل أربع سنوات، فهي شاهد ومثل لا ينسى على الاقتلاع الجماعي غير الانساني، فعلى الأرض التي عاشوا فيها قبل خمسين عاماً، أقيمت مستوطنة معالي أدوميم المشهورة، والتي تتمتع بصفة بلدية، ومن المكان الذي تجثم عليه تم طرد الجهالين إلى الجبال الوعرة واسكنوا عنوة قرب مزبلة بلدية القدس، بكل ما يعنيه ذلك من صعوبة الحياة، وألها، محمد الهرش أحد أبناء العشيرة والذي تم ترحيله مع ثلاثة آلاف مواطن إلى تلة صغيرة وسكن كما هو حال الآخرين في كونتينر جادت به اسرائيل يوم الترحيل، أكد أن ما نسبته ٨٠٪ من المواشي تم بيعها، لعدم وجود المراعي بعد طردهم، وبسبب قربهم من المزبلة الضخمة فإن الأمراض تنتشر بينهم وخاصة عند الأطفال بسبب الحشرات التي تملأ المكان. لقد حوصرنا بالأسلاك الشائكة من الشرق والجنوب والشارع من الشمال والغرب، والمستوطنة تتوسع كل يوم، بهذه الكلمات ختم محمد حديثه. ودائماً تتأكد ذات الحقيقة والمعادلة ـ تهجير وترحيل وحصار الفلسطينيين وتوسع وتمدد المستوطنات ●●

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل تؤكد أن خيار شعبنا هو بالمواجهة مع المحتل

يا جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات، مرة أخرى، يشتعل الجمر من تحت الرماد. لتسطر جماهير شعبنا في الوطن صفحة مجد أخرى، في سجل بطولات النضال الوطني الفلسطيني ضد العدو الصهيوني الذي احتل الأرض وشرد الشعب بقوة الحراب. فإحياءً لذكرى النكبة وإسناداً لمعركة الحرية التي يخوضها أسرانا البواسل منذ نصف شهر، هبت جماهير شعبنا الباسلة من أقصى الوطن إلى أقصاه، لتعيد الأمور إلى حقيقتها، في تجديد التأكيد على حق شعبنا غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال والعودة، ولتثبت مرة أخرى، أن الشعب لم يثلم نصله، ولم ينضب استعداده، وأن لديه كل الطاقات لتقديم التضحيات الجسام طواعية وبطيب خاطر، لإحقاق حقوقه العادلة في الحرية والاستقلال الناجز. إن هذه الاندفاعة الجماهيرية الجسورة، التي تذكر بصفحات مجد الإنتفاضة العتيدة، ليؤكد لمن يريد قراءة دلالاتها بعمق وشفافية وطنية، بعيداً عن عقلية التوظيف والاستخدام لتضحياتها في مناورات تفاوضية وصفقات صغيرة جملة من الحقائق نكثفها في:

١- أن هذه الهبة الباسلة والشاملة وما سبقها من أحداث في بيرزيت والدهيشة والبريج، تشير بجلاء لحالة الضغط والإحتقان الشعبي الذي يغلي كما المرجل جراء سياسات الاحتلال وممارسته الهمجية والاستيطانية والتهويدية، ويتحفز دلالات من قمقم الإذلال والتخدير الذي أضافته اتفاقات أوسلو في ملحقاتها المجحفة بحق شعبنا.

٢- إن الاندفاع للإشتباك مع قوات الإحتلال ومستوطنيه، بكل هذه الشجاعة رغم ما ينطوي عليه ذلك من تضحية قل نظيرها، تجلت في مئات الجرحى وعدد من الشهداء، انما يشير لإيمان الشعب في خيار المواجهة، غير خيار مفاوضات أوسلو العبثية، التي وبعد سبع سنوات من انطلاقها، لم توصل شعبنا للآمال التي بشر بها أصحابها. وقالت الحياة كلمتها في هذا الخيار الذي أخذ فرصته كاملة، ليثبت عجزه وعقمه كمنهج وطريق.

٣- إن هذه الهبة الجماهيرية، وشعاراتها المتمسكة بحق العودة وبالدولة المستقلة بعاصمتها القدس وبحق شعبنا بالسيادة على أرضه وتحرير الأسرى واقتلاع المستوطنات تعبيرا عن شعورها بالقلق على مصيرها، ومن المخاطر المحدقة بقضيتها الوطنية والتي تسعى الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال لفرضه على شكل معازل، لاسيادة لها ولا حدود، وتتعايش مع الكتل الاستيطانية، لقاء إقرار فلسطيني رسمي بإنهاء جوهر القضية الفلسطينية، المتمثل في حق العودة واسترداد الأرض وفي المقدمة منها القدس، والسيادة الكاملة عليها، ويترافق مع هذه المخاطر الكبيرة، فتح قنوات سرية للمفاوضات، الأمر الذي يؤشر أن هناك ما يجب إخفاؤه عن الشعب ويذكرنا بما حدث في أوسلو.

يا جماهير شعبنا في الوطن والشتات،

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الوقت الذي نفخر ونحني الهامة إجلالاً للشهداء والجرحى والأسرى، ونستلهم دروس هذه الهبة، نعاهد بالاستمرار على طريق النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا بالعودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس نرى ضرورة التأكيد على مايلي:

أولاً: نجدد الدعوة للفكاك من أوسلو واتفاقه وإملاءاته، لوقف هذه المفاوضات العبثية، التي أوصلت شعبنا لما وصل إليه، من أجل فتح الطريق لخيار المواجهة، نرى أن شعبنا يعيشه بالممارسة مما يعكس صورة الانفصام بين إرادة الشعب وإرادة من يتمسك بخيار أوسلو العقيم والمهين.

ثانياً: أن الجبهة الشعبية التي دعت ولازالت تدعو لوقف المفاوضات الجارية والتي يستخدمها العدو لصالحه باستمرار وتنفيذ برنامجه ومخططاته. قد ازدادت خطورتها بإمكانية عقد اتفاقات عبر فتح قناة تفاوض سرية في قضايا الوضع النهائي، والتي هي قضايا مصيرية لشعبنا الفلسطيني ومحاولة تلبيس الحكم الإداري الذاتي طربوش دولة لقاء طي هذه القضايا التي تمثل لب القضية الفلسطينية وجوهرها.

ثالثاً: أننا ندعو جماهير شعبنا لمواصلة دعم وإسناد أسرانا البواسل في معركتهم المتواصلة من أجل الحرية والحياة الكريمة.

رابعاً: إننا نجدد الدعوة لاحترام وتنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة، والداعية لتفعيل وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والبدء جديا بالتحضير لإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات، والاعداد الجاد لانتخابات المجالس البلدية والقروية، والوقوف وقفة مراجعة جاده وشاملة، أمام الفساد وسوء الإدارة وهدر المال العام، من أجل وضع خطوات عملية لبناء ذاتي داخلي في مجابهة الإحتلال والتصدي لمخططاته.

خامساً: إن وقفة أبناء شعبنا في المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ في يوم الأسير وذكرى النكبة، والرفض للخضوع للاسرلة، وإلغاء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، أكدت وتؤكد على الوحدة السياسية لشعبنا في كل فلسطين وفي الشتات، وبوحدة أهدافه وإرادته الشاملة، في مجابهة العدو الصهيوني والمصممة على نيل كامل حقوقه الوطنية.

سادساً: إننا نثمن عالياً خطوة معلمينا وقيادة حركتهم المشروعة (لجنة التنسيق العليا) المتمثلة في تعليق إضرابهم، دعماً لإضراب الأسرى والحركة الشعبية المساندة لهم ولإحياء ذكرى النكبة وصوناً للعملية التربوية ولمصالح الطلاب الدراسية، ونطالب السلطة الفلسطينية بالاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية الإضراب ووقف الإجراءات الإدارية القمعية التي اتخذت بحق بعضهم.

عاش نضال شعبنا الباسل

من أجل الحرية والاستقلال والعودة

المجد للشهداء والحرية للأسرى

والتحية لعموم الجرحى والمكافحين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

فلسطين

٢٠٠٠/٥/١٧

المجد لأبطال الحرية.. المجد لأبطال الجنوب

حركة أبناء البلد تهنئ أمتنا العربية والشعب اللبناني وأحرار الجنوب اللبناني بهزيمة الاحتلال الصهيوني وعملائه واستعادة الحرية للجنوب اللبناني بعد سنوات طويلة من النضال والكفاح والمثابرة على ملاحقة قوى الاحتلال وعملائه ولترفع رايات الحرية على أرض الجنوب اللبناني الذي امتزج ترابه بدماء وبتضحيات الثوار وأبطال الحرية.

ونحن أبناء الشعب الفلسطيني إذا أردنا حقاً أن نعتبر من هزيمة الاحتلال الصهيوني وعملائه والخونة، فهناك حقيقتان ساطعتان كالشمس: الأولى أن الكفاح والنضال والمثابرة لهزم المشروع الصهيوني ولتحقيق التحرير والحرية هي الطريق المؤكدة والمضمونة وليس طريق الإذعان والقبول بشروط التركيع والإذلال وتقديم التنازلات وعقد الاتفاقيات الخيانية والتصفوية مع إسرائيل.

إن الدرس الوطني اللبناني يشكل ضربة للأنظمة العربية الرجعية العاجزة عن التحرك إلا بإرادة إسرائيلية أو أمريكية. وما حققته المقاومة الإسلامية الوطنية اللبنانية يؤكد بطلان فلسفة الرضوخ للأمر الواقع ولموازين القوى المختلة لصالح إسرائيل.

وأما الدرس الثاني فهو أن طريق العمالة والخيانة والتحالف مع الاحتلال وموبقاته وأشكاله المختلفة تؤدي إلى مزابل التاريخ، فها هم العملاء الحديون وأتباعهم يهربون كالفئران المسممة دافعين ثمن خيانتهم للوطن والشعب.

إن الدرس واضح، وعلى المتشدقين بمقولات الواقع المفروض ووجوب تقديم التنازلات، والمتساوقين مع المشاريع الخيانية المخالفة للثوابت الوطنية على كل هؤلاء أن يتأملوا فرحة الجنوب اللبناني وهزيمة الاحتلال وعملائه لعلهم يعتبرون وهم يخونون شعبهم.. فالشعوب تمهل ولاتهمل.

وعقبى لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية جمعاء معاً على الدرب

حركة أبناء البلد

المكتب السياسي

فلسطين ١٩٤٨

وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يزور العراق

في النصف الأول من شهر نيسان الماضي قام وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزيارة العراق وقد ترأس الوفد الرفيق عبد الرحيم ملوح عضو م.س وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد التقى الوفد بعدد من المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم:

السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، السيد عبد الغني عبد الغفور، السيد سعدون حمادي، وعدداً آخر من المسؤولين وقد أطلع وفد الجبهة الشعبية المسؤولين العراقيين على تطورات الوضع الفلسطيني داخل وخارج الوطن المحتل، واستمرار الصلف والتعنت الإسرائيلي ومواصلة الاستيطان الصهيوني. واحتمالات إعلان الدولة الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠م وتطرق الوفد إلى أهمية وضرورة التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، اللاجئون، وحق العودة، وإنهاء الاستيطان، واستعادة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

كما تطرق الوفد والمسؤولون العراقيون إلى تطورات المسار السوري اللبناني، وفشل قمة جنيف ارتباطاً بموقف سوريا وتمسكها بثوابتها. واحتمالات وأهداف الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بقرار أحادي الجانب.

وأدان وفد الجبهة العمل الجبان الذي استهدف العراقيين والفلسطينيين على حد سواء من قبل القوى المعادية في محاولة منقوصة للعبث باستقرار وأمن العراق، وحياة الفلسطينيين الآمنة في العراق.

كما أدان وفد الجبهة استمرار الحصار الإمبريالي للعراق وشعبه معتبراً ذلك استمراراً لمؤامرة ضرب مقومات النهوض العربي.

وقد قام المسؤولون العراقيون بوضع وفد الجبهة بصورة أوضاع العراق الشقيق، مؤكدين:

- رفض العراق لقرار مجلس الأمن الخاص بتصدير النفط العراقي والنفط مقابل الغذاء.
- ورفض العراق لقرار مجلس الأمن الخاص بلجنة التفتيش الجديدة.
- استمرار صمود العراق في وجه الجبروت الأمريكي والغربي.
- لن يتخلى العراق عن دوره الوطني والقومي في نصرة القضية الفلسطينية والعربية.
- إن الحصار المفروض على العراق ما كان ممكناً أن يستمر لو أن العرب أعلنوا عدم التزامهم بالحصار الأمريكي.
- إن صبر العراقيين لن ينفذ في الصمود والمواجهة مهما كانت الصعاب، وهم على ثقة بأن النصر حليف الشعب العراقي..

نداء إلى الرأي العام في العالم أجمع

خمسة عقود ونيف مضت على ارتكاب جريمة من أبشع جرائم العصر، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ودياره وإحلال الصهاينة كمستوطنين ومستعمرين مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ.

ففي الخامس عشر من أيار 1948 وقعت النكبة على الشعب الفلسطيني بتواطؤ بين الحركة الصهيونية ودولة الانتداب البريطاني ودول كبرى أخرى ساهمت في حصول المأساة.

إن الشعب العربي الفلسطيني الذي تعرض لظلم لاحدود له على مدى أكثر من خمسة عقود يطالب بريطانيا وكل من أسهم في تنفيذ الجريمة الصهيونية بالاعتذار من الشعب العربي الفلسطيني عما قاموا به من عمل ينافي حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير.

إننا نحن الموقعون على هذا النداء ندعو العالم بأسره لتحمل مسؤولياته من أجل وضع حدٍ لمأساة شعب فلسطين، وذلك من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية كحد أدنى وخاصة القرار 194 الذي يؤكد على حق الشعب العربي الفلسطيني الثابت في العودة إلى أرضه ووطنه فلسطين.

الموقعون

د. عبد الرحمن منيف - د. فيصل دراج - د. حامد خليل - د. ماهر الطاهر - نبيل سليمان - عبد الرزاق عيد - د. الطيب تيزيني - د. جورج جبور - د. أحمد برقاوي - السفير وفاء حجازي - حلمي شعراوي - كريم مروة - حبيب صادق - محمد دكروب - يمنى العيد - الياس خوري - ابراهيم نصر الله - د. منير الحمش - ماجد كيالي - محمود أمين العالم - د. سيد البحراوي - أمينة رشيد - أمين اسكندر - عبد الغفار شكر - محمد جمال باروت - د. ماهر الشريف - د. سمير أمين - د. حلمي بركات - محمد خالد - نصير عاروري - د. ناصر عبد الناصر - خليل جنداوي - علي الكردي - أحمد جابر - عصام سلامة - أيمن عوض - أبو علي حسن - نافذ أبو حسنة - د. هند بديري - د. عبد الخالق لاشين - المحامي ظافر الخضراء - د. إيمان يحيى - عز الدين إدريس - ابراهيم البدراوي - أسامة عرابي - محمود عزمي - صلاح عدلي - د. صفوت حاتم.

بيان صحفي صادر عن اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع

فلسطين/ خاص بالهدف

اثر مداولات وحوارات عميقة بين الفعاليات الوطنية والثقافية والأكاديمية دعت اللجنة التحضيرية لمقاومة التطبيع إلى اجتماع تأسيسي عقد يوم الخميس ٢٠٠٠/٥/١١ وحضره (١٥٠) شخصية وطنية وثقافية وأكاديمية، حيث ناقش المجتمعون مسودة مشروع ميثاق لمقاومة التطبيع بشكل معتمد ومفصل وقد تقرر ما يلي:

١- إن التطبيع علاوة على أنه أحد إملاءات اتفاقات التسوية من كامب ديفيد إلى أوسلو ووادي عربة، فإنه يشكل أحد أدوات العولمة للامبريالية العالمية الأمر الذي يستلزم أخذ هذا البعد في مقاومة التطبيع.

٢- اعتبار مقاومة التطبيع جزءاً لايتجزأ من حق الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة الإحتلال الصهيوني إستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة.

٣- في الوقت الذي تعتبر مقاومة التطبيع مهمة وطنية لكل فصائل العمل الوطني والقومي والإسلامي الأمر الذي يسلتزم التركيز على إعادة البناء الذاتي والفلسطيني والعربي، فإنها في نفس الوقت تعتبر مهمة شخصية مجتمعية تستلزم من الجميع الانخراط فيها.

٤- مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات التي أثبت الواقع فشلها وكذلك وقف كل أشكال التطبيع باعتبار ذلك يشكل مدخلاً واسعاً للعدو الصهيوني لفرض التطبيع على شعبنا وأمتنا.

٥- اعتبار مشروع مقاومة التطبيع وتعديلاته التي تمت مناقشته مدخلاً لإطلاق حركة شعبية فلسطينية ذات بعد عربي وإسلامي لمقاومة التطبيع يتم تطويرها على ضوء تجربة الواقع.

وقد شكّل المجتمعون لجنة متابعة موسعة لإعادة صياغة الميثاق ومتابعة العمل من التالية أسمائهم:

جورج كرزم - بسام الشكعة - د. زهير صباغ - القس عودة الرنتيسي - كفاح كيال - عمر عساف - بسام جرار - احمد سعدات - د. يوسف عبد الحق - د. محمود العطشان - م. محمد الكسواني - جيفارا بديري - عمر الجلاد - الشيخ جمال الطويل - صافي التميمي - د. عبد الستار قاسم - عبد اللطيف غيث - محمد كناعنة - عيسى عابد - سامر العربيد - نصر البرغوثي - الأرشمندست حنا عطا الله - عياد المالكي - رامي فضايل - انتصار حمدان - أحمد جبر - عمر حمدان - نبيل الجولاني - عبد الكريم المسالمة - نادية حبش - منى القواسمي - أحمد أبو غوش - محمد العمران - د. عادل سمارة - فرحان أسعد - محمد ابو لبدة - بشير الخيري - مها نصار - خضر عدنان - محمد خليفة - د. يوسف الريماوي - د. وصفي الكفري - يونس العموري - أحمد الوعري - اصرار يعقوب - عبد الرحيم الريماوي - اعتراف الريماوي - اياد الرياحي - أحمد قطامش - عبد الجواد صالح - مهند العزة - فليتسيا البرغوثي - سامر الرنتيسي - كميل أبو حنيش.

نداء صادر عن الهيئات النسائية في الأردن

تضامناً مع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية تحركت الجماهير الفلسطينية، في ذكرى النكبة - ١٥/أيار - تعبر عن موقفها المناهض للسياسة الإسرائيلية والإجراءات الإرهابية ضد المعتقلين والأسرى وخاصة في سجن مجدو الذين أضربوا عن الطعام احتجاجا على هذه السياسة.

إلا أن سلطات الاحتلال وجرياً على عادتها واجهت هذه التحركات الشعبية بتكثيف إجراءاتها القمعية فتحولت التحركات إلى مواجهات دامية سقط فيها خمسة شهداء والمئات من الجرحى.

ففي الوقت الذي تتشدق حكومة باراك بأنها تسعى لتعزيز السلام عبر مفاوضات علنية وسرية لتكسب الرأي العام العالمي، إلا أنها تضاعف من إجراءاتها الإرهابية الدموية ضد الشعب الفلسطيني لمجرد مطالبته بإطلاق سراح أبنائه المعتقلين.

إن الهيئات النسائية في اعتصامها في مقر الصليب الأحمر الدولي في عمان ومن موقعها في أوساط الشعب تتوجه بهذا النداء إلى جميع المؤسسات والهيئات السياسية والنقابية والاجتماعية في الأردن والبلدان العربية، وكذلك للهيئات والمؤسسات الدولية لرفع الصوت عاليا. وللتحرك من أجل:

أولاً: إسناد ودعم حركة المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية، والمطالبة بإطلاق سراحهم.

ثانياً: إسناد ودعم الجماهير الفلسطينية التي تواجه رصاص جنود الاحتلال بصدورها العارية، بكافة الأشكال المعنوية والمادية.

ثالثاً: الضغط بكافة الأشكال لوقف كافة أشكال الاتصال مع العدو بما فيها المفاوضات الثنائية (العلنية منها والسرية) حتى يسلم هذا العدو بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

رابعاً: مطالبة الحكومات العربية ذات الصلة بوقف كل أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي فوراً، وإغلاق السفارات الإسرائيلية في بلدانها.

تحية إكبار للجماهير المنتفضة في وجه الاحتلال

المجد للشهداء

والحرية للمعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية

الهيئات النسائية في الأردن

عمان ٢٠٠٠/٥/٢٣

دورة رياضية بمناسبة ذكرى شهداء مجزرة قانا في شمال لبنان



بمشاركة وحضور الأوفياء في منطقة شمال لبنان أقام نادي الشراع الرياضي أبي سمراء دورة رياضية بكرة القدم بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة على مجزرة شهداء قانا وشارك فيها أقوى أندية الشمال بكرة القدم للأندية الشعبية وعددها ٣٢، وذلك يوم الأحد ٢٠٠٠/٥/٧. وقد فاز بالدورة نادي القدس الفلسطيني - التابع لمنظمة الشبيبة الفلسطينية، وأحرز كأس الدورة حيث فاز على فريق التغوية ٦-٠ / فريق أنصار الشعراني ٣-٢ /فريق المودة ٦-٤/ شبيبة محرم ٦-٤.

احتفالات الذكرى ٥٢ للنكبة في مخيمات لبنان



مخيم عين الحلوة

في يوم الجمعة ٢٠٠٠/٥/١٢م أقام مركز التنمية ـ عين الحلوة ـ يوماً مفتوحاً للأطفال بمناسبة ذكرى النكبة، حيث تم عرض أفلام وتوزيع قصص من وحي المناسبة، وقد شارك في هذا اليوم أكثر من ٢٠٠ طفل من أبناء المخيم.

في يوم السبت ٢٠٠٠/٥/١٣ أقام مركز التنمية الاجتماعية عين الحلوة يوماً مفتوحاً بمناسبة الذكرى ٥٢ للنكبة في قاعة الشهيد ناجي العلي وقد تخلله معرض للصور، وعرض أفلام، وعرض على الكمبيوتر تناول تاريخ الشعب الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي منذ ١٩١٧م حتى الآن، وقد شارك في هذا النشاط أكثر من ألف شخص من أهالي وفعاليات مخيم عين الحلوة، هذا بالإضافة إلى حشد كبير من طلاب وأطفال المخيم.

في يوم الأحد ٢٠٠٠/٥/١٤ استقبلت اللجنة الشبابية الفلسطينية بحشد تجاوز الـ ٢٠٠ شاب وفتاة على مدخل مخيم عين الحلوة الرئيسي وفوداً طلابية وشبابية لبنانية من مختلف الجامعات في بيروت جاءت لتعلن تضامنها مع الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة.

وبعد وصول الوفود الشبابية والطلابية سار الجميع في مسيرة شبابية حاشدة جابت شوارع مخيم عين الحلوة، وقد ردد المشاركون العديد من الهتافات وهم يحملون أعلام فلسطين ولبنان والأعلام السوداء ويافطات بأسماء المدن والبلدان الفلسطينية.

ثم زار الجميع المركز المهني في المخيم حيث شارك الجميع في حضور عرض على الكمبيوتر يتحدث عن تاريخ القضية الفلسطينية.

وبعد استراحة وتناول المرطبات، انطلقت المسيرة الشبابية برفقة الوفد الطلابي والشبابي اللبناني باتجاه مركز التنمية قاعة ناجي العلي وهم يهتفون «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين» وعند وصولهم القاعة كان في استقبالهم حشد من الشباب الفلسطيني.

وبعد الترحيب بالضيوف والحضور من قبل الزميل أبو علي طلال تحدث الزميل عاصف عن المناسبة مؤكداً تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة. ثم تحدثت الزميلة رائدة نيابة عن الوفد الشبابي اللبناني حيث أكدت وقوف الشعب اللبناني والشباب على وجه الخصوص مع القضايا الفلسطينية العادلة والمحقة وعلى رأسها حق العودة وحق العيش بكرامة حتى عودتهم إلى ديارهم.

وبعد استراحة غداء للوفد الزائر، دار حوار شبابي لبناني فلسطيني لمدة ثلاث ساعات قدم له وأداره الزميل أبو علي طلال وقد تناول مختلف قضايا الشباب واهتماماتهم وقد كان واضحاً تركيز الشباب على الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان وقد ختم اللقاء بتشكيل لجنة شبابية فلسطينية لبنانية تعمل على وضع برنامج عمل يتناول مختلف القضايا المشتركة، هذا وقد لبى المشاركون دعوة لجنة أصدقاء كوزو اكوموتو للبدء بحملة تستهدف الاهتمام بمقابر الشهداء والمحافظة عليها.

وفي يوم ٢٠٠٠/٥/١٥ وبدعوة من الشعبية والديمقراطية وبحضور ممثلين عن الفصائل والقوى والفاعليات وحشد من أهالي مخيم عين الحلوة تم تنفيذ اعتصام جماهيري حاشد على مدخل مخيم عين الحلوة التحتاني بمناسبة ٥٢ عاماً على النكبة حيث رفعت الأعلام الفلسطينية ورايات الشعبية والديمقراطية وصور الحكيم ونايف وقد حضر الاعتصام حشد من وسائل الإعلام والصحافة المحلية والدولية وقد تقدم الحضور الرفاق أبو علي حسن وأبو إيهاب مسؤولا الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

كما شاركت وفود من الجماعة الإسلامية وحزب الشعب وجبهة التحرير الفلسطينية وفعاليات المخيم.

وفي يوم ٢٠٠٠/٥/١٥م وبمناسبة ذكرى النكبة وبمشاركة كافة المؤسسات الفلسطينية انطلقت مسيرة للمؤسسات من مركز التنمية الاجتماعية ضمت أكثر من ثلاثة آلاف طفل حملوا الأعلام الفلسطينية والرايات السوداء جابت شوارع المخيم، وقد شارك مركز التنمية بأقسامه المختلفة في المسيرة حيث تقدمه علم فلسطين بطول ستة أمتار ورايات المركز وحمل أطفال المركز مجسماً لفلسطين فيه صور للمدن والمقدسات الفلسطينية ثم حملت اليافطات التي تؤكد على حق العودة والحياة وأسماء القرى والبلدات الفلسطينية هذا وقد تقدم مسيرة المركز ثلاثة أطفال يرتدون العلم الفلسطيني ويحملون الرايات السوداء بهذه المناسبة.

منطقة الشمال

قام الرفاق في مخيمي البارد والبداوي إضافة إلى طرابلس خلال أسبوع من ٦ وحتى ٢٠٠٠/٥/١٣. بجمع تواقيع من فعاليات ومدارس ونقابات ومؤسسات شعبية.. الخ وضم تواقيع أكثر من ثلاثة آلاف شخص وهو نداء إلى الراي العام في العالم أجمع.

ـ يوم ٢٠٠٠/٥/١٥ أعلن الإضراب العام بمناسبة النكبة وعلقت الرايات السود ورفعت الأعلام الفلسطينية في مخيمات الشمال وتم إصدار بيانات محلية عن اللجان الشعبية وتم تشغيل الإذاعة المحلية بالمناسبة.

ـ يوم ٢٠٠٠/٥/١٦ حيث تم توزيع نشرة باسم الملتقى الطلابي الفلسطيني بعنوان لكي يكون الوطن أقوى من المنفى وقد تم توزيعها على المدارس والمؤسسات والنقابات.

ـ ٢٠٠٠/٥/١٧ تداعت المؤسسات الأهلية ورياض الأطفال لمسيرة وكرنفال فلسطيني حيث وضعت شارات سوداء على رؤوس الأطفال مكتوب عليها نكبة ١٩٤٨ وحمل الأطفال الأعلام الفلسطينية واللبنانية.

ـ قام الرفاق بعرض مقابلة الرفيق أبو علي مصطفى مع الجزيرة (برنامج بلا حدود) عدة مرات على محطات الستليت المحلية حيث تم إيضاح كثير من الأسئلة التي كانت تنتظرها الجماهير وكان لها صدى إيجابي لما عكسته على الصعيد الداخلي والخارجي.

ـ بدعوة من بيت أطفال

الصمود أقيم حفل فني تراثي شاركت فيه فرقة القدس للفنون الشعبية/ فرقة شباب فلسطين/ فرقة أبناء الصمود وذلك يوم الأحد ٢٠٠٠/٥/١٤، حيث قدم عرضاً رائعاً من اللوحات الفنية والدبكات والأغاني بقاعة المركز الثقافي الذي غص بالحضور.

- دعت منظمة الشبيبة الفلسطينية/ البداوي ونادي الخط الباشر إلى حضور فيلم وثائقي حول مدن وقرى فلسطين بعنوان (كي لاننسى) من اعداد الشبيبة وذلك يوم الأحد ١٤/٥/٢٠٠٠ في قاعة نادي القدس بحضور حشد من الشخصيات والفاعليات والأهالي الذين أعادوا ذكريات ما فات.

- قام الرفاق في المنطقة بطباعة البيان الصادر عن المكتب السياسي للجبهة بمناسبة الذكرى الـ ٥٢ للنكبة وتوزيعه على المدارس والفاعليات والجماهير.

ندوة سياسية في مخيم نهر البارد

لمناسبة ذكرى النكبة الـ ٥٢ أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ندوة سياسية في مخيم نهر البارد تحدث فيها الرفيق أبو جابر عن النكبة مستعرضاً قرناً من الصراع العربي الصهيوني منذ عام ١٨٩٧. وقال علينا أن نعمل من أجل توحيد الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده وكما علينا تنظيم القوة العربية والإسلامية من أجل مواجهة هذا العدو الغاصب.

- كما علينا إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تضمن وحدة الشعب وتطلعاته وآماله، وتمنع التفريط وتلتزم ببرنامج حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

- كما ندعو للاهتمام بالقرار ١٩٤ والعمل الجاد من أجل عودة اللاجئين إلى أرضهم وهذا يحتاج إلى تأسيس الأندية واللجان والجمعيات والمطالبة لتطبيق قرارات الشرعية كما طبقتها في العراق وكوسوفو وغيرها، أما بخصوص اللاجئين وخاصة في لبنان، فإننا بحاجة إلى مرجعية فلسطينية تحمل على عاتقها الهم الفلسطيني إذ يعيش شعبنا في لبنان أزمة وجود، إضافة إلى بطالة بلغت أكثر من ٦٠٪، من هنا نقول لا للتوطين ولا للتجنيس ولا للتهجير ونعم للحقوق المدنية والاجتماعية على قاعدة حقوق وواجبات وسيادة تقابلها عدالة.

- مشيراً إلى تقليصات الأنروا في كافة المجالات التعليمية، الصحية، الإغاثة، الاستشفاء والتوظيف.. الخ.

- وإلى تقصير م.ت.ف في معالجة مشاكل مؤسساتها ومشاكل الشعب الفلسطيني الذي بدأت المجاعة تدق أبوابه.

وختم أبو جابر محيياً شعبنا المنتفض في الداخل وفي جنوب لبنان عبر مقاومته البطلة، داعياً إلى وقف التفاوض مع العدو الصهيوني إلا بلغة القوة لأنه لايعترف بحقنا إلا بها.

أمسية سياسية في خان الشيح (سورية) بمناسبة الذكرى ٥٢ للنكبة

أقامت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونشطاء في لجنة الدفاع عن حق العودة أمسية سياسية في هذه المناسبة في مخيم خان الشيح بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ حضرها أكثر من أربعون شخصاً بينهم وجهاء عايشوا وقائع النكبة عام ١٩٤٨ ومعاناة التشرد واللجوء.

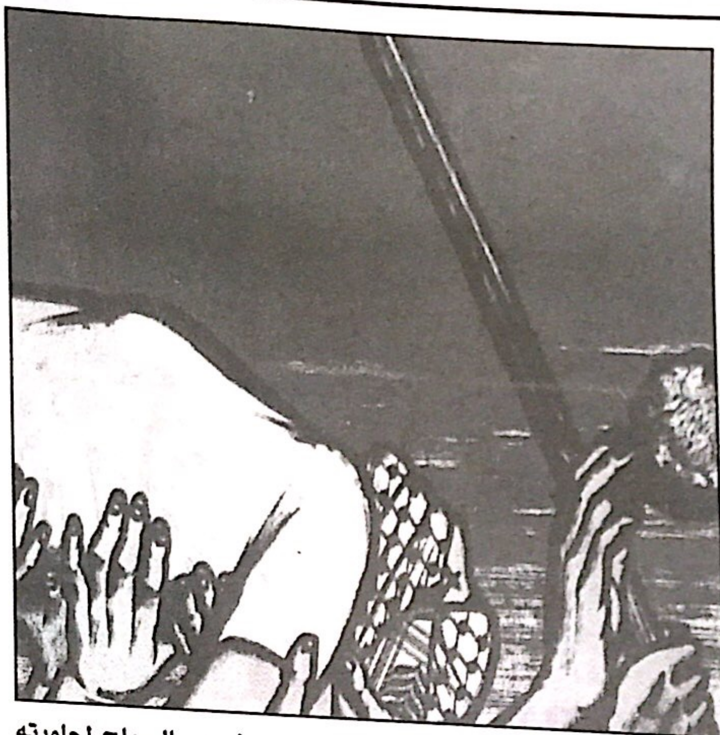
افتتح الأمسية وأدار الحوار الرفيق أبو هاني عضو لجنة الدفاع عن حق العودة في سوريا منوهاً للحصاد المرّ للاتفاقات التي تمت بعد أكثر من سبع سنوات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وكيف أن المفاوض الفلسطيني دخل للمفاوضات ضمن سقف الاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية مستبعداً قرارات الشرعية الدولية حاصراً نفسه بمرجعية مدريد و٢٤٢ لتنصل بعد سنوات التفاوض إلى ما هو أدنى من سقف اتفاقات أوسلو نفسها على سوئها وما شكلته أصلاً من تفريط وتنازل عن الثوابت الوطنية وجوهر برنامج م.ت.ف. متطرقاً إلى أن التجمع العربي الفلسطيني في سوريا رغم القوانين السائدة والحقوق التي ينالها مقارنة مع الدول العربية الأخرى المضيفة، إلا أن هذا الشعب مسكون بالهم الوطني متمسك بحق العودة وقدم آلاف الشهداء والجرحى على هذا الطريق. متطرقاً لبعض المشاريع الدولية وبالونات للاختبار لتجاوز القرار ١٩٤ مشيراً للقلق الكبير الذي يساور اللاجئين من أن يتجاوز المفاوض الفلسطيني على ضوء التجربة العملية قضايا المرحلة النهائية كما قدم من تنازلات في مفاوضات المرحلة الانتقالية.

- وتحدث في الأمسية الأستاذ المحامي ظافر الخضراء أحد الشخصيات الوطنية الفلسطينية في سوريا الذي أسهم بالعديد من المقالات والكتب التي أبرزت قيمة معرفية وثقافية وقانونية عن اللاجئين الفلسطينيين وآخرها كتاب عرب ٤٨ وحقوق الإنسان. متوقفاً أمام محطات النضال الوطني والقومي منذ بداية القرن الماضي مستعرضاً مؤامرة ١٩٤٨م ومعاناة اللجوء والتشرد التي حلّت بالشعب الفلسطيني ومحطات المواجهة والصمود والتضحيات التي قدمها هذا الشعب المتمسك أبداً ودائماً بحقوقه الوطنية باعتبار حق العودة النقيض لمعاني ودلالات النكبة. وقد أسهب المحامي ظافر الخضراء في تفسير البعد الدولي للقرار ١٩٤ وما نص عليه وآلية تنفيذه كما جاء في قرارات الأمم المتحدة والذي يجري تأكيده كل عام من قبل الأمم المتحدة.

مؤكداً على أهمية سلاح الشرعية الدولية لمواجهة معايير الولايات المتحدة وازدواجيتها ومخاطبة الرأي العام والعالم الذي يؤمن بقرارات الشرعية الدولية وحق الإنسان وشرعية نضاله لحقوقه محذراً من تجربة المفاوض الفلسطيني وما يحاك في القنوات السرية على صعيد قضايا المرحلة النهائية وما يسرب من صفقات ومقايضة على قضيتي القدس واللاجئين داعياً إلى يقظة شعبنا وجيله الجديد وأخذ قضيتهم بيدهم والدفاع عنها وبمواجهة احتمالات التنازل والتفريط وتطرق الأستاذ ظافر الخضراء لنضال الوطنيين والقوميين العرب في سبيل قضية فلسطين باعتبار الواقع المجحف وموازين القوى الحالية ليست أبدية كمبررات للمساومات غير المشروعة ولنا في نضال الشعوب الأخرى التي انتصرت وصمدت خير مثال وقدوة.

وقدم المحاضر عرضاً لمشاريع تطرح لحل إنساني لمشكلة اللاجئين لاترتقي إلى حقوقهم التاريخية والوطنية المشروعة. هذا وقد رد المحامي ظافر الخضراء على الأسئلة والآراء التي طرحت في أعقاب الأمسية السياسية داعياً الشباب الحضور وكل قطاعات شعبنا إلى رفض مشاريع التوطين بديلاً عن فلسطين ومواجهة نزعات الإحباط والتطبيع والتطويع للعقول فقضايا الشعوب وحقوق شعبنا لاتنهيها اتفاقات مذلة والقضايا العادلة هي المنتصرة مُنبهاً لما يجري محذراً القيادة الرسمية والمفاوض الفلسطيني من أي تنازلات تمس جوهر البرنامج الوطني داعياً المعارضة الوطنية والشعبية للمبادرة والعمل للدفاع عن الحقوق الوطنية وصونها وتجاوز مظالم الاتفاقات وعدم الاعتراف بها وركّز المحاضر لما يجري على يد السلطة الفلسطينية في الداخل من مساس بحقوق الإنسان الفلسطيني على يد الأجهزة الأمنية داعياً إلى إطلاق سراح المناضلين من سجون السلطة والنضال الجدي من قبل السلطة بالضغط على إسرائيل لإطلاق كل الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال مشيداً بهبّة جماهيرنا وتضحياته والمواجهات الأخيرة التي حصلت على أرض فلسطين، خاتماً حديثه بالإيمان بالانتصار وبقدرة شعبنا على نيل حقوقه مهما طال النضال وعظمت التضحيات ●●

حفل تأبيني للشهيد البطل إبراهيم الراعي في مدينة قلقيلية



قلقيلية ـ خاص بالهدف

نحن من جعلنا من الكيس وشاحاً ومن القيد وساماً ومن الزنازين عريناً للأسود وأبداً لن نركع

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حفلاً تأبينياً في مدينة قلقيلية بالضفة الفلسطينية مساء يوم ٢٠٠٠/٤/٢١م، بمناسبة الذكرى (١٢) لاستشهاد الرفيق البطل إبراهيم الراعي في زنازين الاحتلال الصهيوني. ونظراً لأهمية ما جاء في رسالة حفل التأبين وتضامناً مع الحملة الجماهيرية الواسعة التي يخوضها شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع هذه الأيام دفاعاً عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، تنشر الهدف أهم ما جاء في هذه الرسالة الهامة على الشكل التالي:

في العتمة نحتاج النور.. وفي زمن الارتباك حيث تهن عزائم البعض.. تصبح قوة المثل مرجلا يغلي الدماء وتشيع فينا القوة.. والراعي نور وقوة مثل.. إنه واحد من القلائل الذين انتزعوا من العدو قبل الصديق لقب البطل.. تعمد بالنار، بالوعي، من رحم الشعب انبثق وإليه انتمى، كان الكلمة الصادقة الشجاعة، والطلقة الجريئة.. اكتسب مناعة القوة من الجماعة وضاعف قوة الجماعة.. وإلى كل من تسرب الوهن إلى عزيمته في زمن الارتداد واختلال الموازين.. نعيد وصل شريط الذاكرة مع الأبطال الذين انصهروا في الكل.. تحدوا الموت فهزموه.. ورصفوا الطريق ليعبروا رفاقهم.. أطفالاً ونساء وشبيبة شعبهم.

وقائع التحقيق الأخير مع الشهيد إبراهيم الراعي

ـ ١٩٨٦/١/٢٩ تم اعتقاله على خلفية اعتراف عليه من قبل مجموعة اتهموا بقتل إسرائيليين، ولقد صمد ٥٨ يوماً في زنازين التحقيق في سجن جنين حيث عذب بطريقة وحشية، وحكم عليه بالسجن الفعلي لمدة سبع سنوات ونصف.

ـ ١٩٨٧/٦/٢٤ نقل إلى زنازين التحقيق في سجن المسكوبية. كان يتم نقله بين زنازين رام الله والمسكوبية خلال فترة التحقيق، وبقي قابعاً في زنازين التحقيق لغاية ١١/٢٩/ ١٩٨٧، تم التحقيق معه بصورة وحشية كما واعتقلت أخته سونا لمدة أسبوعين في سجن المسكوبية لمحاولة الضغط عليه للحصول على اعترافات منه، كما وكانت هناك محاولات لاعتقال والدته المريضة بالسكري.

ـ ١٩٨٧/٨/٣٠ نقل إلى قسم التحقيق في سجن نابلس، وبقي خاضعاً للتحقيق لغاية ١١/٢٩/ ١٩٨٧.

ـ ١٩٨٧/١٠/٢٢ أخذته الشرطة العسكرية إلى المحكمة العسكرية، وتم تمديد فترة التحقيق ٤٠ يوماً أخرى.

ـ من ٦/١٨-١٩٨٧/١١/٢٩ كان ممنوعاً من أبسط حقوق السجناء، ملابس، الخ. وقد خاض عدة إضرابات عن الطعام مطالباً بتحسين وضعه والسماح لمحاميته ولأهله بزيارته.

ـ ١٩٨٨/٢/٧ نقل إلى سجن الرملة للرجال (أيلون) بعد قرار محكمة العدل العليا بالقدس بوضعه في السجن الإنفرادي لفترة غير محددة زمنياً.

ـ ١٩٨٨/٢/١٤ خرج لأول مرة من أقبية التحقيق بعد قضاء ٨ أشهر ومن قبلها أربعة أشهر أخرى.

ـ لم يسمح له بالغيار أو الاستحمام أو الحلاقة خلال فترة وجوده في السجن الانفرادي، حيث مكث هناك حتى تاريخ استشهاده في ١٩٨٨/٤/١١. خلال هذه الفترة كتب رسالتين لأهله، الأولى مؤرخة في ٢/٨/ ١٩٨٨ والثانية ١٩٨٨/٢/١٤ واستلمها أهله في ١٩٨٨/٤/١٠، أي قبل يوم من استشهاده.

ظروف الاستشهاد

استدعى الحاكم العسكري العائلة وأخبرهم بسماحه لعشرة أشخاص فقط حضور الدفن دون إجراء مراسم، وأن نقل الجثة سيكون ليلاً من معهد أبو كبير إلى المقبرة رأساً دون السماح بغسل الجثة أو الصلاة عليها وحذرهم من محاولة القيام بأي ضجة خلال الدفن. وقامت القوات العسكرية بمحاصرة بيت الشهيد والمقبرة منذ الساعة السابعة مساء ومنعت والدته وشقيقته من مغادرة المنزل كما وأغلقوا كافة شوارع المدينة. في تمام الساعة التاسعة ليلاً أرسلت بلدية قلقيلية سيارة الإسعاف إلى معهد أبو كبير لإحضار الجثمان ولكن تم إحضاره في سيارة للشرطة في تمام الساعة العاشرة والنصف وشارك في الجنازة ١[illegible] شخصاً فقط وقد استطاع أفراد العائلة الكشف عن الجثمان ووجدوا ما يلي:

ـ ضربة في الرأس زرقاء متورمة مع كسر في الفك ودماء نازفة في الأذن ولم يجدوا أثر تشريح للرأس.

ـ ضربة في الخاصرة بطول ٦ سم.

ـ علامة في أسفل الرقبة واضح أنها أثار جنازير.

ـ لم يكن الوجه مزرقاً أو أسود وإنما ذا لون طبيعي واللسان في وضع سليم. «ويعتقد بأنه قد تم خنقه بجنزير بعد استشهاده».

وقد تابعت العائلة القضية واستعدوالإخراج الجثة للتشريح مرة أخرى لتأكدهم من استحالة إقدام إبنهم على الانتحار حيث كانت معنوياته عالية جداً كما يتضح من رسائله إليهم إلا أن القضاء الإسرائيلي لم يستجب لطلبهم.

بطاقة الشهيد ـ نضالاته ومآثره

تاريخ الانتماء للجبهة الشعبية ١٩٧٨ حيث كان قبل ذلك قد انخرط في النضال الوطني بسنتين من خلال النشاط الوطني العفوي ومن ثم النشاط الوطني المنظم ولكن في إطار سياسي غير كفاحي لمدة قصيرة لاتزيد عن الشهرين وسرعان ما تحرر الشهيد من دائرة الإطار المتداعي ليواصل كفاحه

العفوي حتى قاده حسه الوطني وكفاحيته العالية إلى عالم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النضالي ومنذ ذلك التاريخ وحتى لحظة استشهاده ظل وفياً لانتمائه، كفاحياً كجبهته، متوثباً كجيفارا، شرساً في مواجهة الأعداء كجندي في جيش الجبهة الشعبية.

اعتقل الشهيد في آب ١٩٧٨ وحكم عليه لمدة خمس سنوات، وداخل الأسر عاش الشهيد كرجل مكافح وصدامي وفي أحضان منظمة الجبهة الشعبية تربى الشهيد فكرياً وسياسياً ونضالياً وانصقلت شخصيته ككادر جبهاوي يتمتع بروح كفاحية عالية وصلابة عود وجرأة وشجاعة نادرتين وسلوك حياتي مفعم بحب الرفاق والمناضلين والشعب، حيث تميز بالحس المرهف والعاطفة الكبيرة اتجاه الشعب والمناضلين وكان شعاره «إذا كنا أمام الأعداء صلبين وشرسين فإننا مع شعبنا ورفاقنا وأخوتنا أكثر الناس رقة وحناناً وحباً».

في آب ١٩٨٣ تحرر الشهيد من القيد بعد انتهاء مدة حكمه وهو مرفوع الهامة ومكلل بالفخر والوطنية الخالصة والتحق بجامعة النجاح ـ كلية الآداب ـ وهناك كان مثالاً للطالب الوطني المجتهد في علمه وانتمائه الوطني، في آن واحد، حيث لعب دوراً أساسياً في بناء وتنشيط الإطار النقابي على أسس جبهوية وديمقراطية وجماهيرية، فعمل على صياغة لائحة داخلية كانت الأولى في تاريخ جبهة العمل الطلابي التقدمية في الجامعة وساهم في القفز بالإطار من تجمع طلابي إلى واقع الإطار النقابي المنظم الذي لعب دوراً بارزاً على صعيد النشاط والفعل النقابي المطلبي والوطني العام.

وخلال تواجده في الجامعة كان في مقدمة الصفوف الوطنية في عملية التصدي للعصابات السوداء والمارقة في الجامعة وخارجها.

اذهب ولا تعد إلا بطلاً

ورغم حبه الشديد للعلم وتمتعه بعقلية وفكر علمي إلا أن ظروفه النضالية فرضت عليه ترك الدراسة في الجامعة والعمل النقابي والتفرغ للعمل النضالي الكفاحي كجندي باسل في جيش الجبهة الشعبية المحارب بلغة الفكر والبارود وحب الوطن والشعب المناضل، وليعمل في المجال الذي عشقه ويتناسب مع طبيعته الكفاحية والصلبة.

وعندما انهار أحد الأشخاص اعترف على شهيدنا البطل فكان قرار المخابرات يقضي بمداهمة منزله وخطفه والتحقيق معه، وفي حالة صموده يتم تصفيته كما فعلوا مع الشهيدين البطلين بلال النجار وحسني شحرور إلا أن الشهيد لم يكن في منزله وقت المداهمة وتم اعتقاله في ١/٢٩/ ١٩٨٦ من منزل عائلته على حين غرة.

وقد واجه الشهيد الموقف ببسالة مرتكزاً على مبادئه وإخلاصه للجبهة الشعبية والثورة والرفاق وقيم الصمود البطولي وعندما قالت له الأم الحنون وهو محاط بالأعداء «اذهب ولا تعد إلا بطلاً» خرج مرفوع الجبين يتحدى الجلادين والقتلة وهناك دافع عن خندقه ببسالة رغم كثرة الاعترافات عليه.

الشخص المنهار عندما حضر للشهادة المباشرة عليه ثار على الجبن في داخله وتمرد من جديد أمام هيبة القائد الشهيد وسحب الاعتراف وكان من الممكن أن يتم الإفراج عنه أو أن ينتهي التحقيق معه عند هذه الحدود لولا تقادم اعترافات جديدة عليه جاءت على أثر اعتقال مجموعة عسكرية اعترفت عليه من خلال تشخيص الصورة بأنه مسؤولهم العسكري وهي مجموعة عاملة في فلسطين المحتلة ٤٨ (باقة الغربية ـ عرابة) التي اختطفت الجندي الصهيوني (موشي تمام) وكانت المجموعة تعتزم إخراجه من الوطن لقواعد الثورة بهدف مبادلته بأسرى فلسطينيين يتواجدون داخل السجون الصهيونية وعندما تعثرت محاولاتهم قاموا بتصفيته وهنا تم نقله إلى معتقل جنين ومن ثم إلى مراكز تحقيق إلى داخل فلسطين ٤٨ واستخدموا معه كافة أساليب البطش والتحقيق الجسدي والنفسي دون طائل.

لقد أمضى الشهيد أكثر من أربعة شهور في التحقيق دون أن يحصل الجلادون على النتيجة التي يتوخونها من أساليبهم البربرية المتبعة ضده، حيث عجزت العصي عن تحريك لسان القائد الجبهوي وعجزت محاولات القتل عن النيل من تصميمه على الصمود والصمت المقدس وتبددت عمليات العنف الجسدي والعصبي بفعل روحه المعنوية العالية وقدرة تحمله للشدائد والعذاب، فوجد الجلادون أنفسهم أقزاماً وانسحبوا من أرض المعركة مهزومين وقدموه للمحاكمة وحكم عليه سبعة أعوام ونصف.

وفي شهر شباط ١٩٨٧ حكم عليه الصهاينة ونقل إلى قلعة جنيد البطلة وفي قلب هذه القلعة الشامخة احتل الشهيد مركزاً قيادياً في منظمة الجبهة الشعبية ومارس نشاطه الحزبي في كافة أوجه نشاط المنظمة وكان طلائعياً ومثالاً للصمود والتفاني وتحمل الألم وحب الرفاق والأخوة والشعب.

ضربة جديدة وصمود جديد

خلال منتصف الثمانينات وحتى أيار ٨٧ قامت مجموعة غوارية شجاعة في منطقة الشمال بنشاط وجرأة ودقة وتخطيط بارع لانظير له وطالت ضرباتهم قلب جهاز المخابرات الصهيوني وحرس الحدود والمستوطنين وعملاء العدو وعلى أثر ذلك قررت قيادة الكيان الصهيوني تصفية مجموعة الجبهويين البواسل وهي مجموعة لم تقلق راحة العدو وحسب وإنما كالت له ضربات مميتة وخلقت له إزعاجاً عصبياً ومعنوياً كبيراً.

لذا حاول العدو من خلال جهازه الاستخباري القضاء على الوحدة العسكرية بأي ثمن ولكنه كان يصطدم بذكاء أفرادها وصمود قائدها في أقبية التحقيق وفي أيار ٨٧ وقعت الوحدة العسكرية في كمين قسري قاد إلى اعتقال جنودها ـ مقاتلين فقط ـ ليتضح للعدو في سياق التحقيق بعد شهر بأن الشهيد إبراهيم هو قائد الوحدة الفدائية واقتادوه مجدداً من قلعة جنيد لمركز تحقيق المسكوبية الرهيب وهناك وجهوا له تهمة مسؤولية الوحدة الفدائية والكثير من التهم منها:

تصفية «البرب بوخاريس» ضابط الإدارة المدنية وهو من مدينة العفوله بتاريخ ٣/٢٨/ ١٩٨٥ وهو عضو في المنظمات الفاشية وكان على رأس المظاهرات المعادية للعرب هناك.

١ـ تصفية مستوطن مخابراتي في مدينة طولكرم بتاريخ ٨/٢٦/ ١٩٨٥.

٢ـ تصفية مستوطن في مدينة جنين بعد ساعة واحدة من عملية طولكرم.

٣ـ تصفية ضابط حرس حدود «جميل فارس» في مدينة نابلس بتاريخ ١٩٨٦/١/١ وكان معروفاً عنه بحقده الكبير وبطشه اليومي بسكان المدينة خلال ١٨ عاماً من مدة خدمته وقد أصيب في نفس العملية ضابط وجرح آخر بجراح خطيرة.

٤ـ تصفية العميل ظافر المصري رئيس بلدية نابلس المعين من قبل السلطات الإسرائيلية بتاريخ ٣/٢/ ١٩٨٦ نظراً لدخوله البلدية ضمن مؤامرة سياسية نسج خيوطها الاحتلال والنظام الأردني بالتعاون مع أزلام الأردن والاحتلال والتي كانت تعرف بمؤامرة التقاسم الوظيفي.

٥ـ تصفية مستوطن صهيوني في مدينة نابلس بتاريخ ٦/٥/ ١٩٨٦.

٦ـ محاولة لتصفية رئيس بلدية جنين المعين العميل عبد الله اللحلوح بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦ وقد أصيب بهذه العملية عميل آخر من عائلة اللحلوح ويعمل حارساً شخصياً لرئيس البلدية.

٧ـ إضافة إلى العديد من عمليات نصب الكمائن للدوريات الصهيونية والمستوطنين.

وفي المسكوبية قيل له «لقد انتهى كل شيء يا إبراهيم ألا ترى الاعترافات عليك وقائمة التهم؟ اعترف، اعترف يا إبراهيم الاعتراف أو حياتك، نريد فقط أن نعرف المسؤول عنك، من هو الملثم؟ أين البيت؟! أين الملثم؟ لقد اعترفوا

عليك لايفيد الإنكار، كل شيء انتهى اعترف..».

ضربة جديدة، خسارة جديدة، أهذا ضباب أم حلم، لا، لا، إنه حقيقة يا بطل انهض وثبت قدميك ودافع عن خندقك فالأعداء قادمون.. قادمون والهجوم عنيف وأنت والوطنية والعقائدية وحدك وهم كثر، انهض ودافع عن الخندق لاشيء الآن يفيدك إلا الدفاع عن الخندق والدفاع إذا استمر سيتحول إلى هجوم والهجوم إلى نصر، دافع يا إبراهيم فالأم تريد منك العودة بطلاً أو الموت بطلاً - اصمد.. اصمد.. يا بطل فأنت قوي، أنت جبل، أنت بركان، أنت جندي الجبهة الشعبية وهم أقزام..

الأيام تمر والتحقيق الجسدي لم يجدِ نفعاً والبطل ظل صامداً فما العمل؟ أحدهم قال إلى الشبح خذوه، عشرة أيام متواصلة من الشبح.. طاقم التحقيق يراهن على الانهيار العصبي والإرهاق كحد أدنى، في اليوم العاشر يأخذ البطل بالغناء وتحدي الحارس والجلادين، وهم محتارون في أمره، ترى هل سيفعل بنا ما فعله محمود فنون على نفس بسطة الشبح؟ نعم هو وفنون رفيقان، وسوف نغطي الهزيمة بإحضار شقيقته.

أوقفوه بالقرب من إحدى غرف التحقيق وهو يكابد الإرهاب والنعاس، عشر ليال لم ينم، الآن سيضحك في وجه المحقق ويقول له ألم أقل لك أنا لا أعترف.. هذا ما كان يفكر به البطل عندما تناهى إلى سمعه صوت شقيقته وهي تتحدى الجلاد بشجاعة، ألا تعرفون بأنكم أحضرتم مع شقيقتي عوامل صمود جديدة، حقداً جديداً وتحدياً جديداً، المعركة مستمرة، أيها الجلاد ليس الآن فقط وإنما حتى فلسطين الديمقراطية الشعبية.

وجوه كثيرة تحدق به، أحدهم ويبدو أنه رئيسهم يقول: انظر ما فعلته بنفسك يا إبراهيم، الصمود لن يفيدك، ستقدم للمحاكمة بدون اعتراف، ما ذنب أختك حتى تعتقل من أجلك وغداً ستحضر والدتك وقد سلمناها طلباً للمسكوبية (ولكنها لم تذهب)، فكر بنفسك وبعائلتك نحن لانريد منك سوى الاعتراف عن المسؤول وكيف تتصلون بدمشق.. لن نتركك حياً إذا لم تعترف، سنغتصب أختك وأمك.. سنفعل كذا وكذا.

يطرد البطل النعاس ويتفحص المتحدث ويقول ببرود أعصاب لن أعترف يجب أن تفهموا ذلك مرة واحدة. - المحقق يصرخ أنت مجنون.

- وأنت غبي.
- سأقتلك.
- مش مهم المهم أن لا أعترف، لن أخون.

المحقق يصرخ أحضروا أخته، البطل يلتزم الصمت والهدوء ويظل هكذا واقفاً شامخاً كجبل. لقد استمر التحقيق مع الشهيد ٤ شهور في معتقل المسكوبية وعندما أيقن الطاقم فشله النهائي وهزيمتهم أمام جبروت الشهيد نقلوه إلى زنازين معتقل رام الله ومن هناك بعد فترة وجيزة إلى زنازين معتقل نابلس القديم، حيث تخصص طاقم في التحقيق العصبي مع الشهيد لمدة خمسة شهور على أمل أن يحطموا نفسيته وأعصابه جراء العزل والتعذيب العصبي المستمر.

لقد عرف عن الشهيد حبه الكبير لوالدته وأفراد أسرته ورفاقه، لقد أحبهم بلا حدود وتعلق كثيراً بوالدته المريضة ولكنها القوية بروحها وصلابتها المعنوية، كما أن وضع الإنسان في عزلته تسعة شهور في زنازين وحرب جسدية ونفسية وعصبية متواصلة أمراً ليس بسيطاً ولكن رغم هذا وذاك فإن الشهيد نهض بحمله الثقيل من وسط الجراح والألم أطل علينا مبتسماً متفائلاً لايشكو من شيء أو سوء الحظ والطالع والمصير الصعب، إنما راضياً عن نفسه متفائلاً مصمماً على خوض المعركة حتى النهاية الفاصلة.

محكمة العزل الانفرادي

لم يكتفِ الشهيد في زنازين نابلس بالصمود وحماية أمن الرفاق والحزب وشرف الانتماء وثقة ذويه ورفاقه بل مارس سياسة هجومية ذكرنا إحدى جوانبها فيما سبق ونذكر تحديداً التحريض وإقناع المناضلين بالصمود ولكن الأكثر عظمة هو إعلان الشهيد الإضراب المفتوح عن الطعام ضد الجلادين وسياسة العزل واستمر الإضراب ١٢ يوماً حيث تدخل محامي الشهيد ورفع قضية ضد المخابرات والعزل الانفرادي وفي هذه الأثناء أصدرت الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الصهيونية نداءً تدعو فيه العالم للتدخل السريع لإنقاذ حياة المناضل إبراهيم الراعي وقد وزع البيان مع صورة المناضل على نطاق واسع.

وبعد مماطلة بيروقراطية متعمدة عقدت المحكمة جلستها في مدينة نابلس بحضور البطل إبراهيم ووالدته ومحامي الدفاع وطالب المحامي بوقف التحقيق المستمر معه منذ تسعة شهور وإخراجه من الزنازين الانفرادية وإدخاله للسجن والسماح لذويه بزيارته بدون قيود ولكن المدعي الصهيوني طالب ببقاء رفيقنا ما لايقل عن سنة في التحقيق لأنه كما قال عنيد ولايتكلم ولدى المخابرات قناعة بأنه خطير وأن نزوله للسجن سيحل خطراً على أمن السجن وخارجه، وقال أن عليه الاعتراف بأنه كان يقود الخلية العسكرية وهو داخل السجن.

لم يسمحوا له بمصافحة والدته أثناء المحكمة، كان محاطاً بعدد كبير من الشرطة وحرس الحدود، يقف في وسطهم، منتصب القامة مرفوع الرأس.

العزل الانفرادي في معتقل الرملة والقتل مع سبق الإصرار

تسنى للشهيد إبراهيم وهو في طريقه للعزل الانفرادي من معتقل نابلس القديم لمعتقل الرملة أن يلتقي مع عدد من الرفاق ومن ضمنهم جنود وحدته الفدائية فقال له أحدهم يا إبراهيم ألم تؤثر عليك الوحدة الطويلة؟ فقال: إذا رموني في البحر سأخرج من تحت الماء ومعي سمك.

النداء الأخير

رفاقي الأحبة.. رفاقي الجبهويون.. رفاق الخواجا وغسان وقافلة الشهداء، اليوم في هذه اللحظة التي شرع فيها العدو في تنفيذ مخطط الاغتيال الذي سمعتم به، أقول لكم اليوم فقط شعرت أني قوي وأحمل قسمات وسمات مناضل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على الرغم من أنني حملت بطاقة العضوية منذ سنوات ولكن صدقوني فقد بقيت بيني وبين نفسي أعتبر نفسي مرشحاً وعضواً مع وقف التنفيذ رغم مروري برحلة التحدي القاسية وصمودي الذي جسدت فيه واجبي نحو رفاقي وجبهتي وشعبي لتبقى صورة المناضل الذ مميزة.

رفاقي الأعزاء

إنني فخورٌ بأنني أصبحت عضواً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد تسألونني رفاقي بما أوصي؟ كونوا جبهويين في كل شيء ومجرم من يركع أمام الأعداء ومجرم من لاتظل قامته عمودية منتصبة.

صوبوا أنظاركم نحو العدو
تقدموا وتقدموا فالنصر لنا
رفيقكم
إبراهيم محمود زيد الراعي
عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كيف أحصر إيماني بعدل الحياة وأنا أعرف أن أحلام الذين ينامون على الريش ليست أجمل من أحلام الذين ينامون على الأرض.

عندما يأتي الغد يصبح الأمس قد انطوى وتبقى ذكراه خالدة ترددها الأجيال كأغنية محفورة في ذاكرة التاريخ صنعناها نحن من تعذب وتشرد وتمرد ولحن الفخر والاعتزاز والأمل العظيم بالأمل المشرق. إبراهيم الراعي

إن الحياة لاقيمة لها إن لم تكن دائماً واقفاً قبالة الموت.

إن كتف الرجل لم تخلق إلا ليعلق عليها حزام البندقية

لقلاع شهدائنا في لحن هذا الوطن المتخم بالنزيف دائماً يوجد في الأرض متسع لشهيد آخر

إما عظماء على الأرض وإما عظاماً فيها ●●

بيان عن أعمال المؤتمر الأول للاجئين الفلسطينيين التمسك بحق العودة والدعوة لحركة شعبية للاجئين الفلسطينيين في أوروبا

عقد في مدينة أبسالا في السويد المؤتمر الأول للاجئين الفلسطينيين (حق العودة) من ٩-٢٠٠٠/٥/١١ وشارك ممثلو الجمعيات والمؤسسات والاتحادات الفلسطينية في السويد، والدنمرك، وألمانية، وفنلندا، وفرنسا، واتحاد مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين - فلسطين وشارك في المؤتمر مؤسسات فلسطينية عن مخيمات لبنان وسوريا.

افتتح المؤتمر أعماله بكلمة الوفود الصديقة في السويد والوفود المشاركة، وقد أكدت بمجموعها على الثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية اللاجئين الفلسطيبين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٩٤.

وتابع المؤتمر عقد جلساته في أجواء سادها المنطق الوطني المسؤول، وناقش المؤتمرون قضية اللاجئين بكل أبعادها السياسية والانسانية، وقد خلص المؤتمر إلى ضرورة إبراز قضية اللاجئين وحق العودة في كافة المحافل الدولية والعربية والمحلية، من خلال إعادة هذه القضية إلى الصدارة ومكانتها الطبيعية في سياق القضايا الوطنية العامة.

وأكد المؤتمر ضرورة الشروع بالحوار الوطني الشامل لإستعادة الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة التحديات الراهنة والمستقبلية، وأشاد المؤتمر بالمبادرات الشعبية والجماهيرية للهيئات والمؤسسات واللجان والاتحادات العاملة في أوساط اللاجئين وبجهودها الداعمة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة.

ودعا المؤتمر إلى تشكيل لجنة تنسيق للجاليات الفلسطينية في أوروبا لدعم قضية اللاجئين وحق العودة من أجل الاعداد لعقد مؤتمر للاجئين الفلسطينيين في أوروبا.

وشدد المؤتمر على ضرورة التنسيق بين كافة الجهات العاملة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن والشتات. وفي ختام المؤتمر توجه المؤتمر بالتحية إلى كافة الأسرى المناضلين داخل سجون الاحتلال، وجدد العهد لأرواح الشهداء بالمضي نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

المؤتمر الأول للاجئين الفلسطينيين - حق العودة
أبسالا - السويد ٢٠٠٠/٥/١٢

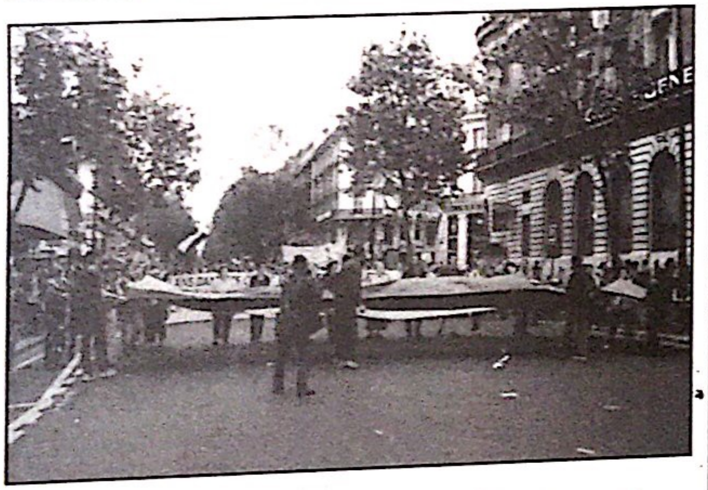
المشاركون في المؤتمر الأول للاجئين الفلسطينيين الذي عقد في مدينة أبسالا في السويد في الفترة ما بين ٩-٢٠٠٠/٥/١١.

- الجمعيات الفلسطينية السويد
- اتحاد الجالية الفلسطينية ألمانيا
- اتحاد الجالية الفلسطينية فرنسا
- اتحاد الجالية الفلسطينية فنلندا
- جمعية الصداقة الفلسطينية الدنمركية الدنمرك
- اتحاد مراكز الشباب فلسطين
- عن موظفي الأنروا سوريا
- لجان حق العودة سوريا
- المؤسسة الإعلامية/ الهدف سوريا
- فعاليات فلسطينية لبنان

ولقد تعطل وصول مندوبي الاتحادات الشعبية من مخيماتنا في لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية بسبب التعقيدات غير المبررة للحصول على تأشيرات الدخول إلى السويد. إذ تعطل وصول ٢٤ مندوباً عن مخيمات الضفة والقطاع و١٤ مندوباً عن مخيمات لبنان.

تظاهرة في باريس للمطالبة بتنفيذ حق العودة





باريس - خاص الهدف

استجابة لدعوة من قبل الجمعيات الفلسطينية وأصدقائهم تظاهر أكثر من ٣٠٠ شخص في شوارع العاصمة الفرنسية باريس في ١٣ من أيار الجاري لإحياء الذكرى ٥٢ للنكبة والمطالبة بحق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم. خلف علمين عملاقين لفلسطين، سار المتظاهرون يهتفون «فلسطين ستحيا، فلسطين ستنتصر»؛ «حق العودة للشعب الفلسطيني»؛ «٥٢ عام من المخيمات كفى»؛ «كلنا فلسطينيون»؛ إضافة لشعارات دعم الشعب الفلسطيني هتف المتظاهرون بحماس منددين بالصهيونية «صهاينة فاشيون، أنتم الإرهابيون»، ومباشرة ضد رئيس الوزراء المتصهين «صهاينة إرهابيون جوسبان متواطئ».

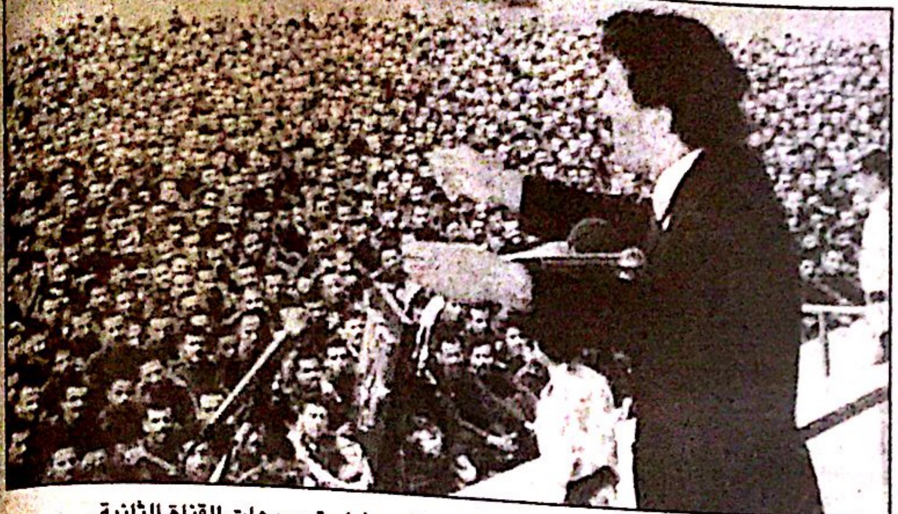
حمل المتظاهرون أعلام فلسطين ومنهم من اعتمر الكوفية رمزاً لفلسطين. قامت الفنانة الفلسطينية أمل عبد النور التي تعيش منفاها في باريس بتوزيع قصاصات ورقية على شكل مفاتيح حملت حول الأعناق رمزاً للمنازل المحتلة. لوحظ أحد المناهضين للصهيونية من الفرنسيين حاملاً ملصقاً لحزب الله وموزعاً شعارات (شارات) تقول: جان مولان (شهيد المقاومة الفرنسية خلال الحرب ضد النازية، ممثل الجنرال ديغول في المناطق المحتلة، استشهد تحت التعذيب النازي) إرهابي؟ الدكتور جورج حبش أيضاً ليس كذلك. إن المعاملة غير اللائقة التي تلقاها الدكتور حبش في زيارته العلاجية إلى فرنسا في عام ١٩٩٢ بعد تدخل اللوبي الصهيوني لاتزال حية في ذاكرة مناهضي الصهيونية في فرنسا وتمثل وصمة عار للدولة الفرنسية.

عاشت فلسطين حرة عربية
عاش نضال الشعوب

عشر سنوات من عمر الوحدة اليمنية

الوحدة اليمنية انتصار لأهداف الثورة اليمنية الخالدة

محمد رجب أبو رجب*



ماذا يمكن أن نقول اليوم وبعد مرور عشر سنوات من عمر الوحدة اليمنية المباركة، خاصة وجميعنا يعرف أن اليمن قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، كان مشطراً شمالاً وجنوباً، وفرضت عليه الحدود الوهمية فرضاً، ولم يكن المواطن اليمني معترفاً بها لأن التراب والوطن والدين واحد، وهذا ما جعل الإرادة اليمنية تنتصر، وتتوالى بعدها الانتصارات التي تمثلت في تعزيز الديمقراطية والانتخابات والتعددية الحزبية، وحرية الرأي.

ودخل الشعب اليمني مرحلة جديدة طال انتظاره لها. لقد برهن الشعب اليمني وقيادته الوطنية على أهمية هذا المكسب الوحدوي، وعلى هذا الهدف الذي ناضل من أجله كل الشرفاء الوطنيين من أبناء اليمن.

لقد حقق الشعب اليمني إرادته الوطنية بقيام الجمهورية اليمنية وقضائه على التشطير والتجزئة، وأسقط إلى الأبد الحدود المصطنعة.

جاءت الوحدة اليمنية لتعزز من قدرات الشعب اليمني ولتوحد طاقاته وإمكانياته، وتشكل عاملاً من عوامل تعزيز الأمن والاستقرار في الجزيرة والخليج وسنداً قوياً لكل الأشقاء في الوطن العربي.

برزت الوحدة اليمنية كشمعة مضيئة في عالم مظلم وأكدت قدرة العرب على الخروج من الوضع المفروض عليهم وإحلال مبدأ الأمل بديلاً لحالة الاستسلام والانهيار، وخلقت الأمل بإمكانية الوحدة العربية، وشكلت دعماً للجامعة العربية وللعمل العربي المشترك، كونها خطوة عملية متقدمة نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. لهذا نقول أن إنجاز الوحدة اليمنية يعتبر إنجازاً وطنياً وقومياً حظي بمباركة الجماهير العربية.

لقد أكدت الوحدة اليمنية أنها أقوى من كل مخططات الأعداء الذين حشدوا طاقاتهم لإجهاضها وإعادة الأمور إلى ما قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

تأتي الاحتفالات في الذكرى العاشرة للوحدة اليمنية في الوقت الذي تحققت فيه المزيد من الإنجازات على الصعيد السياسي والديمقراطي والتنموي، وقطع الشعب اليمني شوطاً متميزاً في طريق البناء الشامل، وحققت الدولة قفزة في البناء الاقتصادي على طريق المستقبل المنشود.

لقد تحققت هذه الإنجازات والمشاريع التنموية والخدمية والإنتاجية والحيوية في جميع محافظات الجمهورية اليمنية، وفي مختلف القطاعات. ولقد حظيت المحافظات الجنوبية ومحافظة عدن بالذات بالنصيب الأكبر من هذه الإنجازات كونها حرمت منها لوقت طويل من الزمن، وتعيش عدن اليوم قمة النهوض التنموي الشامل بعد إنجاز جملة من المشاريع الاستراتيجية الهامة، ولكي نؤكد حديثنا هذا نذكر البعض من هذه المشاريع التي شهدناها:

١ـ إنجاز المرحلة الأولى من مشروع المنطقة الحرة، هذا المنجز العظيم، إذ تم تجهيز المرحلة الأولى بمختلف المعدات اللازمة والمطلوبة، وأدخلت العديد من المزايا الغنية على ميناء الحاويات بما يواكب نشاط الحركة الملاحية والدولية وتقديم أفضل الخدمات للزبائن، ومن ضمن هذه التجهيزات إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية بطاقة أربعة عشر ميجاوات قابلة للتوسع بمقدار خمسة وعشرين ميجاوات للمرحلة المتبقية من مشروع المنطقة الحرة، ومنها المنطقة الصناعية في المرحلة الثانية سيتم تغذيتها بخمسة ميجاوات. والميناء قادر على استيعاب ما بين مائة إلى مائة وخمسون ألف حاوية سنوياً خلال عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م، وتصل الطاقة الاستيعابية السنوية إلى خمسمائة ألف حاوية قابلة للتوسع إلى مليون ونصف المليون حاوية مستقبلاً، وموقع عدن وطبيعة مواصفات الميناء في الوقت الحالي، يسمح باستقبال السفن الكبيرة التي تتجاوز حمولتها خمسة آلاف حاوية، هذه السفن قد يكون تقديم الخدمة لها في ميناء عدن أفضل بحكم قرب ميناء عدن من الخطوط البحرية الدولية.

٢ـ العمل الجاري اليوم في مطار عدن الدولي بهدف إعادة تأهيله، إذ تبلغ التكلفة لإنجازه بحوالي خمسة وعشرين مليون دولار.

٣ـ في مجال الاتصالات، يجري توسيع شبكة الاتصالات إلى خمسين ألف خط، وتم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع الاتصالات وأنشئت مباني جديدة للبريد.

٤ـ تم تحديث محطة الإرسال الإذاعي وتحديث استوديوهات القناة الثانية.

٥ـ في حقل التربية والتعليم شيدت سبعة وثلاثون مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي، وتم بناء كلية الحقوق ووضع حجر الأساس لكلية الهندسة والحرم الجامعي وسكن الطلاب الداخلي وتوسيع كلية الاقتصاد، وبناء مبنى إدارة التربية والتعليم.

٦ـ في مجال السياحة، شهدت عدن نهضة في بناء المرافق السياحية والفنادق خمس نجوم وثلاث نجوم والشاليهات والمطاعم، بحيث أصبحت ملفتة للنظر.

٧ـ يجري حالياً العمل في مد شبكة المجاري لكل مدينة عدن وهو من المشاريع الهامة جداً والكبيرة.

٨ـ على الصعيد العمراني، تشهد عدن اليوم نهضة الإعمار والبناء بشكل لم يسبق له مثيل وحجم البناء لا يوصف بحيث أصبحت عدن يمتد البناء فيها لترتبط مع محافظة لحج.

كثيرة هي الإنجازات ولا يتسع المجال لذكرها والحديث عنها مفصلاً، ولكن كان لابد من الحديث عن البعض منها للتعرف على حقيقة الأمور.

إن الأيام والسنوات القادمة تشير إلى أن اليمن ينتظره مستقبل أفضل على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد الأمن والاستقرار، وهذا يعود إلى إصرار الشعب في السير قدماً نحو تعزيز وتعميق النهج الديمقراطي الذي يكفله الدستور ويعود إلى توجيه الحكومة والدعم والرعاية التي تحظى بها من قبل الأخ رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح.

(*) ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الجمهورية اليمنية.



بعد اثنين وخمسين عاماً على النكبة ومضات مشرقة لاتبدّد مساحة العتمة!

لايمكن النظر إلى حال الثقافة في المنطقة العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، بمعزل عن الصراعات والأحداث التي عصفت بهذه المنطقة خلال قرنٍ من الزمان، وتأتي مأساة فلسطين ونكبتها التي هزّت الوجدان العربي من جذوره، في صدارة هذه الأحداث، وكان من نتائجها، عدم استقرار الوضع العربي إلى الآن..

هذا الصراع المكشوف.. والمفتوح كان له صداه على كافة مستويات الإبداع: الشعر والرواية والموسيقى والمسرح، والآداب والفنون عموماً، لكن الأهم، ذلك الصدى على مستوى الفكر والفلسفة وعلم الاجتماع والسياسة الذي انعكس في بروز تيارات واجتهادات ورؤى وأفكار متضاربة حيناً، بل ومتناقضة أحياناً، في تشخيصها لأسباب النكبة، وسُبل التعاطي معها على مستوى البرامج والممارسات ووسائل المقاومة..

وإذا كانت المنطقة قد شهدت نكبات وهزائم أخرى، بعد النكبة ـ الأساس، رغم كل التضحيات، والدماء التي سُفكت، فإن سؤال، بل أسئلة «الهزيمة»، باتت أكثر إلحاحاً من أي وقتٍ مضى، خاصة بعد أن برزت النتائج العملية على الأرض، (سلباً أو إيجاباً) لتلك البرامج والوسائل والممارسات المتناقضة التي تعاملت مع قضية الاحتلال. فبعد الانسحاب المذل لقوات الاحتلال من جنوب لبنان، وتعثّر المفاوضات على المسار الفلسطيني، انفتح النقاش بقوة مرةً أخرى في الساحة الفلسطينية حول السُبل الأنجع في الرّد على الاحتلال والتعاطي معه، لاسيما على أثر القلق الذي يساور ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين شعروا وكأن قضيتهم باتت في مهب الريح، وكذا تعثّر قضية المستوطنات والحدود والقدس إلخ..

بعد اثنين وخمسين عاماً على النكبة، ننظر حولنا بقلق إلى ما آل إليه المشهد، لكن تجدّد انتفاضة أهلنا في الأرض المحتلة، الذين يواجهون بصدورهم رصاص الاحتلال، وانتصار المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، يشكل بداية لبزوغ فجر جديد، لكن هذه الانزياحات المشرقة، لاتبدّد العتمة التي تغلّف الصورة في منطقةٍ لايزال التيار الظلامي فيها، يصول ويجول ويصدر الفتاوى الإرهابية بحق الإبداع والمبدعين والمتنورين في هذه الأمة، وما قضية حيدر حيدر وممدوح عزّام ومارسيل خليفة، وقبلهم نصر حامد أبو زيد وفرج فودة، ومهدي عامل، وحسين مروة سوى شواهد على مساحة الظلام التي لاتزال تخيم على صدر هذه الأمة التي لن تنتصر إلا بالانفتاح على الديمقراطية والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر والخلاص من عسف الديكتاتوريات التي قوّضت روح الإبداع والمبدعين، وقتلت روح المبادرة الخلاّقة عند الإنسان العربي الذي لاينقصه سوى تلك المساحة المفتوحة من الطلاقة حتى يثبت أنه جدير بتأسيس نهضة حضارته المشرقة في القرن الحادي والعشرين.

الهدف الثقافي

أسئلة حول المشهد الثقافي الفلسطيني الراهن

ما هو حال المشهد الثقافي الفلسطيني الراهن؟ وهل هناك ملامح ما تميّزه عن المشهد الثقافي العربي، أم أنه امتداد لهذا الأخير بكل ما ينطوي عليه من إشكاليات وتناقضات تطرح العديد من الأسئلة والاحتمالات؟!

هذا الموضوع كان محور الندوة التي أقامها نادي غسان كنفاني الثقافي منذ فترة، وشارك فيها كلٌ من الدكتور فيصل درّاج ود. ماهر الشريف.

بدأ الدكتور درّاج حديثه بالقول: هذا الموضوع يطرح الكثير من الأسئلة، لكن الأجوبة على تلك الأسئلة تدخل في إطار الاحتمالات وعدم اليقين. المشروع الصهيوني، أجبر الفلسطيني على الذهاب إلى مواضيع معينة والإهتمام بها، أو اختيارها دون سواها، ولأن المشروع الثقافي الفلسطيني وُلد محاصراً، كان عليه أن يتعامل مع بعض المقولات من زاوية الإنسان المضطهد، لذلك كل الكتابات الفلسطينية كانت تنطوي تحت شعار (النصر أو الهزيمة)، وبالتالي لم يكن الفكر الفلسطيني منذ البداية حرّاً، ونقدياً، وطليقاً.

وللبرهنة على فكرته، طرح درّاج فكرة ثانية هي بمثابة تطبيق عملي للفكرة الأولى، وذلك من خلال تناول أفكار مجموعة من المثقفين الفلسطينيين الرواد، فتحدث عن «روحي الخالدي» الذي كان ناقداً أدبياً ممتازاً، حيث كتب عام ١٩١١ كتاباً عن «المسألة الصهيونية»، وفي هذا الكتاب بيّن دقة المنهج العلمي الذي تأخذ به الصهيونية للسيطرة على فلسطين.

ثم تحدّث عن نجيب نصّار «الذي أمضى حياته في قتال الصهيونية من خلال جريدته «الكرمل» عاملاً على خلق مجموعة من المثقفين الفلسطينيين والعرب في دمشق وبيروت والقاهرة، والقدس من أجل أن يخلق تياراً أو حالة في مواجهة المشروع الصهيوني».

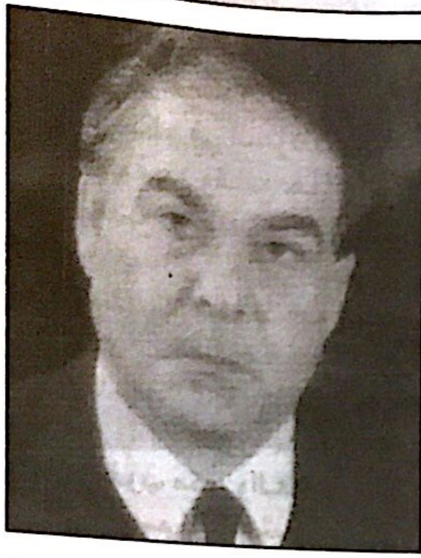
وتطرّق أيضاً إلى دور المربي الكبير «خليل السكاكيني» الذي حاول أن يؤسّس لنمط من التربية التي تستنهض فكر الإنسان العربي، من خلال كتابه «كما أنا يا دنيا» الذي سنجد فيه مسحاً يومياً يرصد تقدم السيطرة الصهيونية، وتقدم الكفاح الوطني الفلسطيني ضد هذه السيطرة.

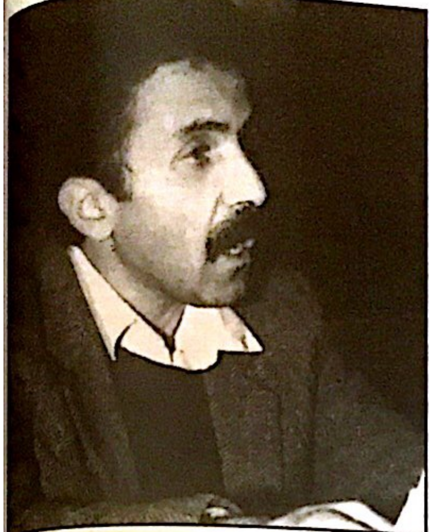
وفي المجال الأدبي لم يجد درّاج أن الأمر مخالف، فجبرا إبراهيم جبرا يكتب عن شخصية الفلسطيني، الكبير، المتعملق، الذي بسبب هذه الموهبة سوف يعود إلى فلسطين، وغسان كنفاني الذي قدّم نصاً سياسياً، ونصاً تعليمياً، ونصاً أدبياً، انحصر نصه أيضاً في إطار فكرة (النصر أو الهزيمة) وكذلك سيطرت على كتابات أميل حبيبي تلك الثنائية، فكتب عن الإنسان الفلسطيني المضطهد في مواجهة الإنسان الصهيوني الذي يمتلك أدوات السيطرة.

وعلى الصعيد الفني لم يرسم اسماعيل شموط سوى عذابات الإنسان الفلسطيني اللاجئ والمشرّد، ومقاومته لهذه الحالة التي فُرضت عليه «عريضة» الذي اشتغل في الموسيقى، حاول أن ينبش التراث الموسيقي الفلسطيني كي يواجه من خلاله تلك السيطرة الصهيونية.

بهذا المعنى رأى درّاج أن المشروع الثقافي الفلسطيني وُلد محاصراً، لأن الإنسان المضطهد يمزج عادة ما بين الواقع والرغبة، وما بين آماله وبين الممكن في تحقيق هذه الآمال، ثم عاد إلى مناقشة أفكار تلك الأسماء متسائلاً: هل كان المثقف الفلسطيني موضوعياً في فهم الإشكاليات القائمة؟ وهل كان يعرف المسافة الفاصلة بين الواقع والممكن؟ وهل كان مؤهلاً لمعرفة ماهية المشروع الصهيوني وأبعاده؟

في سياق إجابته على تلك التساؤلات قال: إن روحي الخالدي، هذا المثقف الفلسطيني النبيل وقع في التناقض والخطأ في منظوره حينما اعتبر أن الصهيونية هي نتاج ظهور





القوميات في العصر الحديث، وبالتالي على القومية اليهودية أن تجد لها مكاناً في فلسطين.

وخليل سكاكيني، رغم بهائه لم يكن قادراً على رؤية الأمور كما يجب، ولم يربط بين المشروع الصهيوني للسيطرة على فلسطين والمشاريع الإستعمارية، ونجيب نصّار رغم أنه كان نموذجاً فريداً في مهاجمة الصهيونية منذ العام ١٩٠٩، حينما قدّم اليهود الموجودون في القدس احتجاجاً، حيث قال: إن على الفلسطينيين أن يثقوا بالحياة الأوروبية والصديق الإنكليزي بشكل خاص، كي يتحرروا.

وبهذا المعنى، فإن ثلاثة مثقفين فلسطينيين كبار لم يفهموا حقيقة المشروع الصهيوني، رغم قيامهم بالتحريض والاستنهاض والحض على المقاومة.

ورأى درّاج أيضاً أن نموذج الفلسطيني الموجود في أعمال جبرا إبراهيم جبرا الروائية هو متوهّم تماماً، وهذا يعود إلى أمرين: إما إلى الاعتقاد بأن الله سوف يحمل الفلسطيني إلى فلسطين كمكان (مقدس) أو بسبب الاعتقاد بأن المشروع الصهيوني، بحكم آلياته الداخلية سوف ينهدم لوحده.

أما غسان كنفاني فهو مقيد ـ برأي درّاج ـ أيضاً بثنائية الانتصار والهزيمة، وسيقع في خطأ أيديولوجي غريب في روايته «عائد إلى حيفا» حينما يقول بفكرة: «الإنسان موقف» والإنسان الذي له موقف ويدافع عنه هو جدير بما وصل إليه.

الإنسان الصهيوني له موقف.. ودافع عنه

• د. فيصل دراج: المشروع الثقافي الفلسطيني وُلد محاصراً.

• ثنائية «الانتصار والهزيمة» سيطرت على المشروع الثقافي الفلسطيني.

• نحتاج إلى ثقافة جديدة تدافع عن العقل، والقيم والمفهوم النقدي والحداثي للعالم.

فهل هو جدير بفلسطين؟! وهل المسألة بأن يصبح للإنسان الفلسطيني موقفاً، ويدافع عنه، حتى يصبح جديراً بفلسطين؟! هذه المقولة تقع في دائرة فهم غسّان الثنائية (الانتصار والهزيمة).

أخيراً تساءل درّاج: ما معنى الثقافة الفلسطينية اليوم؟!

وفي سياق إجابته قال: هي تلك الناتجة عن المراجعة النقدية للثقافة الفلسطينية التي كانت. وبعد هذه المراجعة التي يجب أن تتحرّر من الوهم سوف نصل إلى معنى للثقافة الفلسطينية اليوم، والتي هي حصيلة نقد لكل الثقافة السابقة.

وقال درّاج: لا أميل اليوم (وربما أكون خاطئاً) إلى فكرة: الانتصار والهزيمة، أو المجابهة والنصر، وإنما يجب أن ننتقل إلى شيء آخر تماماً، كي نخرج من حصار الأسئلة التي يمليها علينا المشروع الصهيوني وننظر إلى مسألة الثقافة الفلسطينية بمنظور شمولي أوسع.

ورأى أننا نحتاج ـ بهذا المعنى ـ إلى ثقافة جديدة تدافع عن العقل، والقيم، والثقافة الحقيقية، والمفهوم النقدي والحداثي للعالم. ولذلك مطلوب من هذه الثقافة أن تندّد بالمشروع الصهيوني، وتندّد أيضاً بالمؤسسة الفلسطينية التي شكلت استطالة للمشروع الصهيوني لا أكثر.

والانطلاق ـ برأيه ـ من مفهوم الدفاع عن القيم والحرية والعقلانية والتراث هو الذي يشكل بداية لخرق حصار المشروع الثقافي الفلسطيني ويستولد ثقافة فلسطينية موحّدة.

قارب الدكتور ماهر الشريف الموضوع من زاوية أخرى وهي: ارتباط المشهد الثقافي الفلسطيني، بالمشهد الثقافي العربي والعالمي ارتباطاً وثيقاً، لذلك ركّز على أزمة الثقافة على صعيد العالم، واعتبر أن أزمة الثقافة الفلسطينية هي جزء من أزمة الثقافة العالمية، التي تجلّت بتراجع دور المثقف، وبداية تهميشه، واعتبر أن هذه الأزمة انطلقت بالسبعينات، وأخذت مظاهر فاقعة مع بروز ظاهرة «العولمة».

ورأى الشريف أن تقدم البنى في الدول المتقدمة، مع ثورتي الاتصالات والمعلوماتية وانعكاسهما أدى إلى الانتقال من حضارة الكلمة المكتوبة إلى حضارة الصورة (التلفزيون).

وقد ترافق هذا برأيه مع سقوط ومأزق المشاريع التحررية الكبرى، بعد انهيار «الاتحاد السوفياتي».

ويرى الشريف أنه في ظل ظاهرة العولمة.. واستعمار السوق، بات من الواضح أن هذا الاستعمار يفرض هيمنته أيضاً على حقل الثقافة التي حوّلها إلى سلعة، بعد أن أفقدها محتواها، وقيمها، وأبعادها الإنسانية التي تحملها، وإفراغها من روحها النقدية.. وهذا كله يترافق برأيه مع نمو إيديولوجيا جديدة أطلق عليها «استعمار السوق وأيديولوجية العولمة» التي تعتبر أن الإنسان لم يعد بحاجة إلى الثقافة، وهذه المسألة نجد لها أصداء في الواقع الثقافي العربي، من خلال الأطروحات التي تقول: بموت الثقافة، وموت المثقف..

لكن الصورة ليست معتمة تماماً، ففي السنوات الأخيرة بدأ الناس برأي شريف يستعيدون مقاومتهم لهذا المشروع، ودلّل على ذلك باهتمام الجامعات الغربية اهتماماً كبيراً بكارل ماركس كمفكر، باعتباره أبرز رموز الروح النقدية خلال قرن. وكذلك أشار إلى ظاهرة الاهتمام بعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو التي تحمل دلالة كبيرة حيث يقف هذا الشخص بوضوح ضد الرأسمالية المتوحشة، ويقف إلى جانب العاطلين عن العمل.

واعتبر أن هناك أشكالاً أخرى من المقاومة السلبية لهذه الظاهرة، كالانكفاء على الذات، والعودة إلى الشعوذات والروحانيات، وانتشار الديانة البوذية، التي اعتنقها حوالي خمسة ملايين أمريكي وأوروبي في السنوات الأخيرة كرد على تنميط الثقافة وتفريغها من روحها النقدية.

في هذا الإطار العالمي، الكل يتحدث عن أزمة الثقافة العربية، لكن أزمته الأخيرة ـ برأي شريف ـ سابقة على أزمة ثقافة العولمة، إذ بدأت أزمة الثقافة العربية منذ العام ١٩٦٧، لكن ظهور المقاومة الفلسطينية حجب ظهور الأزمة لفترة.

وحول أسباب الأزمة يرى الشريف أنه بالإضافة إلى تنامي الاتجاهات الأصولية، النكوصية التي تردت برداء الدين، ووصول المشروعين القومي والاشتراكي إلى طريق مسدود، هناك أسباب أخرى كثيرة لظهور وتفاقم هذه الأزمة من بينها: استبداد السلطات العربية، وفقدان الحريات الجماعية والفردية.

• د. ماهر الشريف: أزمة المشهد الثقافي الفلسطيني مرتبط بأزمة المشهد الثقافي العربي والعالمي.

• تهميش المثقف، وتنميط الثقافة، وإفراغها من روحها النقدية هي أحد مظاهر الأزمة.

ثم ركّز على بعض عوامل الضعف البنيوية التي ساهمت في تفاقم الأزمة، كعجز الثقافة العربية عن إنجاز ثورة ثقافية في فهم الدين فهماً حداثياً، حيث اقتصر التحديث على الإطار الخارجي، ولم يطاول أسس الحداثة الثقافية الحقيقية، وبالتالي بقينا نفتقد حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية التفكير.. وهذا ساهم في تغييب الوعي النقدي، وفي إضعاف الذاكرة الثقافية العربية، وغياب المراكمة الثقافية التاريخية، حيث وصلنا اليوم إلى وضع فقد فيه المثقف العربي فاعليته، وتهمّش دوره.

النتائج التي برزت جراء ذلك برأي الشريف هي: هجر المثقفين للسياسة، وتحميل السياسة مسؤولية إخفاقهم.

ـ والنكوص الاجتماعي، بما في ذلك نكوص بعض المثقفين العلمانيين، وبروز ظاهرة يمكن أن نطلق عليها تسمية «التدروش الأيديولوجي».

ـ بروز الاتجاهات ما بعد الحداثة، كالتفكيكية التي تروج لنهاية المثقف، وموت المثقف، وانتهاء دوره.

ـ الإيمان بدور المثقف (البعيد عن السياسة) والطهراني الذي يدعو إلى التغيير دون أن ينغمس في وحل السياسة.

ختم الشريف مداخلته بالسؤال: ما هو مستقبل الثقافة.. وما هو دور المثقف؟ وأجاب: برأيي أزمة الثقافة العربية هي في النهاية أزمة السياسة العربية، وقد كُتب الكثير عن أزمة الواقع العربي.

إذا نظرنا في صميم هذه الأزمة.. التي تغلّف كل هذه الأزمات نجد أنها أزمة السياسة العربية التي استقال منها المثقف. كيف يمكن اليوم للمثقف العربي أن يعود إلى حقل السياسة ولكن مع الحفاظ على استقلاليته الفكرية والنقدية.. هذا هو السؤال؟ ●●

فزّاعات الظلام!!

إبراهيم صموئيل*

لاتوضع الفزاعات في الحقول لقتل الطيور، بل لإخافتها وبثّ الرعب فيها وتطبيعها بالفزع، جيلاً بعد جيل، على أمل أن يتحوّل الخوف إلى مغروز فيها، فيمسي جزءاً من طبيعتها.. تماماً، كما طُبعت طيورٌ بالحرية، في البلدان الحرّة، فباتت تؤاكل الناس، في الحدائق العامة، وتشاركهم جلساتهم ومداعباتهم، وتقف على الأكتاف والرؤوس وبين الأيدي دون فزع منهم أو خوف على حياتها.

كذا تبدو لي إحدى غايات - وليس كلها بالطبع - الحملات الظلامية التي دانت وكفّرت بإقامة الحدّ وهدر الدم على المفكرين والكتّاب والفنانين العرب، عبر تاريخنا الطويل، إلى اليوم.

القوى الظلامية العمياء تدرك تماماً أن فتاواها الدموية لن تستأصل الإبداع من جذوره، وتحيل الواقع الثقافي العربي إلى أرض خراب.. بيد أنها تدرك - أيضاً - أن افتراءاتها لن تذهب هباء، ستحفر عميقاً، وعلى امتداد البلدان العربية، وتؤسس لحالات من الإرهاب الفكري تطال لا الأعمال الإبداعية المنشورة فحسب، بل بنية التفكير وطرائقه، فترسم، على نحو ما، حدوداً وأسواراً ومحرمات ومحظورات ناصبة - بذلك - فزاعات تكون عبرة لمن يعتبر من كتّاب الأجيال القادمة!

على هذا المبدأ، يصير الموت مصدر رعب ليس للذين ماتوا، بل للأحياء الذين يحيق بهم ويتوعّدهم، فيتعظون، ويحاذرون، ويدارون، بوعي مسبق كامل منهم للمخاطر، أو في لاشعورهم بنصب فزاعات الظلامية في أدمغتهم، وفرض رقابات متشدّدة على أنفسهم وعوالمهم الداخلية، التي ستردع نفسها بنفسها بآلية تلقائية!

لن تخيف الفزاعات كل المبدعين بالتأكيد، إذ سنجد من يخترق ظلامها هنا وهناك، بين عقد من الزمان وآخر، أو كل عدة عقود.. غير أن القوى الظلامية - حتى مع اختراقات كهذه - ستكون المنتصرة في الحاصل الأخير! ستكون المنتصرة لا وفق حساب عدد المخترقين لظلامها.. بل للأعداد الهائلة ممن استجابوا، وكفّوا، تقيّة ومداراة، أو خوفاً وامتثالاً، فخسروا، وخسرت الثقافة العربية، إمكاناتهم وطاقاتهم!

على المبدأ نفسه، يتمّ زجُّ بضعة آلاف - وأحياناً بضعة مئات فقط - في السجون والمعتقلات لمعارضي الديكتاتورية لا لأن أفكارهم وآراءهم تهدم معمورة الأنظمة العربية (فتلك المعمورة لاتهدمها أفكار وآراء).. بل، تحديداً وحصراً، لتحويل أولئك القلة القليلة (بالقياس إلى الملايين) إلى فزاعات وأشباح تُنصب في الساحات العامة لكل بلد، فتخيف الملايين ممن فكّروا، أو يفكرون، بمعارضة النظام أو بمناهضته ولو بالأفكار والآراء فحسب!

ما الحاصل الأخير؟

مثل الوباء الحرّ، المتيسّر له الانتقال والانتشار والعدوى، يعمّ الظلام ويتفشّى، يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام! ومثل الوباء الحرّ تعمّ الاستكانة، ويتضخم الخوف، ويتراجع الناس عن المعارضة حتى بقلوبهم، منتظرين الموت والخلاص من عذاب الدنيا وشقائها وقهرها الذي لا رادّ له!

كل من كتبوا يعارضون الظلامية والقمع والتجويع حذّروا أننا في طريقنا للخروج من التاريخ! كل من دعا إلى التنوير والعقلانية والديمقراطية والتقدم نبّه إلى أننا نتراجع ونتقهقر منذ مطلع القرن العشرين إلى افتتاح الواحد والعشرين! كل مَنْ درس حال البلدان العربية، وأوضاع الناس فيها، ومؤشرات حركة التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية أقرّ بأن الواقع العربي يهرع بسرعة متزايدة من الرديء إلى الأسوأ! كل من امتلك في رأسه ذرة من عقل بانت له أية كارثة تحيق بنا وتكاد تطبق علينا!

فما الحاصل الأخير على امتداد قرن من الزمان؟! من المنتصر عملياً، ومن الخاسر عملياً؟ مَنْ المتقدّم ومن المتراجع؟ مَنْ المهاجم ومن المدافع؟ ألهذا قال إلياس خوري مرة - في أثناء حملة الظلام على مارسيل خليفة - إنْ لم ينتقل المثقفون من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم، فلن تحفظ لهم كرامة ولا مكانة، ولن يجنوا غير المزيد من الافتراءات الظلامية بحقّ إبداعاتهم؟!

ها هو حيدر حيدر، أحد المبدعين العرب الكبار، الكاتب الذي شغله تطوير النثر العربي وتأصيله، الشغوف بحريات الناس وكراماتهم وتقدم بلدانهم، يجد اسمه على صحف الظلام السوداء مطلوباً ميتاً! بلا مواربة، ولا ترميز، يتنادى فقهاء الظلام لتخليص الأمة من أبدع مثقفيها، الفاسق ابن الفاسق، حيدر حيدر وأمثاله، لننعم، إثر ذلك، بالحرية والرفاه والتقدّم، في أحضان تجّار الشعوب وسماسرة الأوطان ورعاة الجهل والتخلّف والقمع، ونحقق نبوءة الألفية الثالثة عربياً بالخروج من التاريخ!! ●●



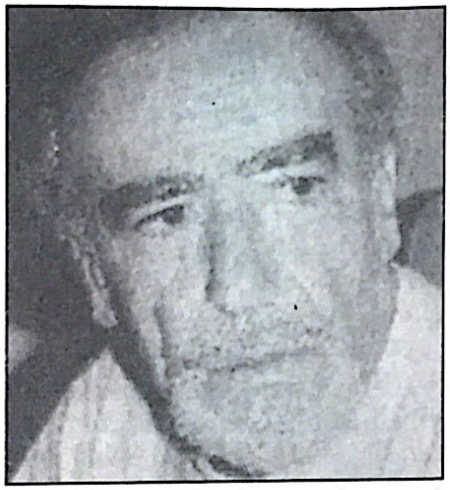
(*) قاص سوري.

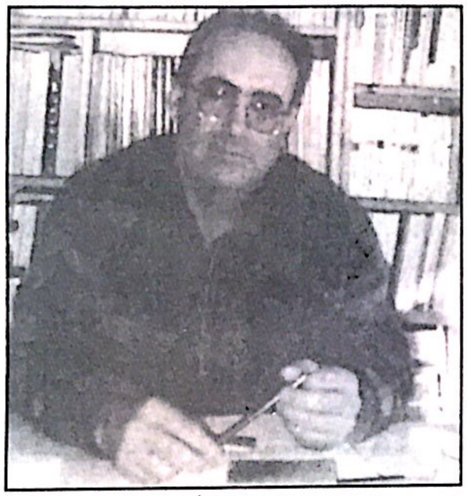
غش أصولي بامتياز

من طه حسين وعلي عبد الرازق إلى حيدر حيدر وممدوح عزام

سعيد البرغوثي


طه حسين


حيدر حيدر


ممدوح عزام

لم تتوقف العاصفة حول قضية الكاتب السوري حيدر حيدر. بل تجاوزته لتطال أسماء جديدة كمحمد الماغوط وأحمد الشهاوي وبعض الراحلين أيضاً كأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم حافظ لتخلف وراءها بذلك أسئلة شتاء قادم.

ولم تكن قراءة الرواية، «وليمة لأعشاب البحر» سوى طريقة «لاتقربوا الصلاة..» والمحذوف هو الدليل على سوء النية.

في التاريخ العربي، وتاريخ الصراعات المحلية تحديداً بين القوى شواهد كثيرة على استغلال النص وقراءته بتحريف مقصود.

في الأدب، وفي الرواية تحديداً كجنس أدبي يتمتع بحرية مطلقة في التشخيص والقول. لايجوز افتراض الواقع أولاً، ثم لايجوز تحميل الكاتب مسؤولية السلوك المختلف والمتنوع للشخصيات. لأنه، بمجرد أن تُعلَن هوية بطلٍ رئيسي أو ثانوي في أية رواية، يتوجب القبول بصفاتها وآرائها متصارعةً مع آراء وصفات شخصياتٍ أخرى قد تكون النقيض وكما في الحياة (بغناها وتنوعها وتعدد أوجهها) هناك الكافر والمؤمن. الشرير والخيِّر. الجميل والقبيح. العنيد المشاكس والمسالم السلس. هناك الشتّام البذيء، والرصين المهذب. إلى آخره، كذلك في الرواية. فالرواية نسيجٌ زاخرٌ بكل التناقضات كما الحياة.

من هنا لايجوز قراءة العمل الأدبي على أنه نصّ «قيد المحاسبة». بل هو فضاءٌ كلاميّ «قيد المتعة». ولقد حفلت الآداب العربية والعالمية بشخصيات مُدانة ومنبوذة. فمثلاً في رواية ديستوفسكي «الأخوة كرامازوف» أحد الأخوين ملحدٌ كافر والآخر راهبٌ مؤمن. وفي روسيا القيصرية الأرثوذكسية لم تجد الرواية مواطناً أرثوذكسياً واحداً أو راهباً يحتج على شخصية إيفان أو ديمتري وهما الأخوان النقيضان.

في حالة حيدر حيدر انكشف الغش من عدة وجوه، فلقد استخدمت عبارات من روايته لتحريض الشارع المصري وخلق ضجةٍ يحصل بنتيجتها من أثاروها على نصيبٍ من الشهرة والمنافع بوصفهم المدافعون عن الدين. ولتحريض الأزهر على المطالبة بعودة الرقابة الدينية على النصوص المدنية.

من جهةٍ ثانية.. أثيرت القضية في جو انتخابات قادمة لمجلس الشعب المصري. ومن جهة ثالثة أرادت هذه القوى إثبات موجوديتها في حرم الثقافة تأكيداً لموجوديتها في حرم الدين والسياسة.

لقد انكشف أيضاً الغش في الأداة المستخدمة، وهو المحرض الذي كتب المقال الداعي إلى هدر دم حيدر حيدر وإقالة المسؤولين عن الثقافة في مصر من الوزير إلى الموظف.

والكاتب الدكتور محمد عباس صاحب عدة روايات فيها كل شيءٍ مشابه لما احتج عليه عند حيدر حيدر. وقد أوردت «أخبار الأدب» القاهرية نصوصاً نماذج من رواياته وهي على لسان شخصيات في النص الروائي، هل كان مثلاً، يبرر الزنا في ممارسة بطله للجنس مع عدة نساء عندما يقول أحد أصدقاء هذا الزاني مبرراً له أفعاله «إن احتباس الماء الدافق في الجسم سامٌّ، مثل احتباس البول وانسداد الأمعاء»، وفي مكانٍ آخر يقول «من لم يزنِ ولم يسكر، ولم يحشش قط.. لم يعش قط».

وهل لنا أن نستخدم نفس السلاح ونعتبره محوراً للآيات القرآنية على لسان البطل وزوج أمه الضابط الكبير: «أتخيل أنك تقرأ في الصلاة: قل هو الرئيس أحد. الرئيس الصمد، لم يلد».

وهكذا يتضح أن كل ما أثير حول حيدر حيدر وروايته هو استخدام سيء بل ومؤذٍ للأدب ولقرائه. للسياسة وتعاطيها للثقافة وحريتها.

وما قيل عن «وليمة لأعشاب البحر» لحيدر حيدر وما أثير حولها في مصر قيل أيضاً حول رواية «قصر المطر» لممدوح عزام في سورية. وإن كانت المقاصد مختلفة إلا أن العقلية واحدة. عقلية محجبة وقاصرة عن قصدٍ أو غير قصد. عقلية شهرت أسلحتها منذ علي عبد الرازق وطه حسين ونصر حامد أبو زيد وأخيراً وليس آخراً حيدر حيدر وممدوح عزام.

ترى، أي رقيب داخلي جبان يمكن لهذه العقول التضليلية الرهيبة أن تنجح في تنصيبه داخل عقول المبدعين لاحقاً؟! فيكبلهم ويحدُّ من إبداعهم تفادياً لرهبة محاكم تفتيش نصبت نفسها قيمةً على الدين والإبداع والحياة؟! ●●

«عصر الاستشهاد الثقافي»

عبد الكريم درويش

أقسى وأعمق ما رمزت إليه عملية اغتصاب فلسطين واستيطانها، عند العرب، هو أنه ليس العرب محجوزين دون خيوط حمراء في عالم السياسة فقط، ولكن حجزهم الأخطر والأكثر خبثاً وتنظيماً، هو الحجز دون خط الحضارة، دون عتبة تجاوز التخلف، دون مرحلة اكتشاف طريق الإبداع. أبعد ما فضحته عملية الاستيطان، هو أنها كشفت إلى العلن وفي وضح النهار وتحت القصف المدروس، وبعنف التحدّي المطلق، ارتباطها العضوي التنظيمي بالشبكة الأوسع والأخطر من عمليات التخريب المنظمة الجارية وراء ظهر المجتمع العربي: تزوير النهضة العربية واستبدالها داخل قشرتها الخارجية بالنسخة الغلط، بالنموذج المضاد.. في كل ميدان متقدم في ساحة الصراع الحضاري المعاصر.

ولعله بعد اثنين وخمسين عاماً من النكبة تستطيع بعض العقول السادرة أن تتيقظ وتجد جواباً مباشراً عن السؤال الآتي: كيف باتت حقوق تاريخية ثابتة راسخة قابلة للنقاش؟ وكيف باتت قضايا اللاجئين، القدس، المياه، الدولة، الحدود، قضايا مؤجلة في ظل الزحف اليومي للاستيطان؟ لماذا تنقلب كل خططنا، كل ثوراتنا بين عشية وضحاها إلى نماذج عن تراث تخلفنا المعهود؟ وكيف تجري عمليات القصف السرّية لجميع إمكاناتنا الأخرى؟ كيف لـ «أغنية» أن تستنفر دور الفتوى؟ كيف لـ «وليمة» أن تهدد وزيراً؟ كيف لمقالة أن تهز برلماناً؟ كيف تقوّض الثقافة الحقيقية في ذات الوقت الذي تقوم فيه صروحها العملاقة و«مجلاتها الفخمة» كالفطر على شواطئ المستنقعات، كيف يتم قصف الصناعة بالاستهلاك، قصف الزراعة بالتصحير، كيف تسمم مدننا بالمعامل المنقرضة، كيف تهجر الأرياف إلى المدن، كيف يُغَرَّبُ جميع أنواع المبدعين إما في النفي خارج الفعالية القرارية، أو خارج جغرافية الأوطان، ويحل مكانهم كافة مهندسي التخلف ليمارسوا طقوس تقاليد العقم أو الدسيسة أو التكاذب الجماعي عن براءة الجهل؟

كيف تخطط وتنفذ مسلسلات «التكفير» الاستقطابية، وتفرّخ أصنافاً من أجنتها الملونة، وتبث سمومها الأيديولوجية ضمن منظومات ترميزية تثبت صوراً تحريفية من شأنها احتدام الصراعات الحدية، بحيث تلتهم هذه الصراعات الإمكانيات الفعلية للتنوير وتطمرها تحت طقسيات شعائرية هوسيّة، تحرك الكتل الجماهيرية، وتوقظ في أعماقها القبيل الابتدائي الغافي في اللاشعور الجمعي، فتمزق أنسجة الحياة الوليدة ليتلقفها عنكبوت التخلف المستوطن في خلايا المجتمع الهرم.

إنها مؤامرة التدمير الدائم لنواة العلم والعقلانية والتنظيم الحضاري الحقيقي في رحم الثقافة التنويرية الذاتية للشعوب العربية التي تهدد مستقبل النخبوية العنصرية المتربعة على العرش. هكذا فإن أعلى علوم الحضارة التكنولوجية المسيطرة يصير إلى علم قيادة الشعوب الفقيرة من داخل ممكناتها الحضارية وإفساد هذه الممكنات وتعطيل نوى الحيوية المبدعة فيها، بفرض هيكليات التقدم المزور على مشروعها الثقافي الذاتي، وطمس معالمه الشخصية تحت أقنعة المشاكلات المستعارة من نماذج العصرنة الاستهلاكية.

ففي حين تفجر النهضة إمكانيات شابة هادرة تصارع موات الأشكال القديمة لانحطاط تاريخي سابق، فإن ازدواجية الفتوة والشيخوخة في ظاهرة النهضة العربية، كما تكشفت في مسلسل هزائم الثامن والأربعين وما تلاه، كانت تنطوي على جدلية صراع غريبة. كانت النهضة التي لم تتكون بعد، ولم تتمكن من فرض قانون حيويتها على موات الماضي، تواجه حتمية عصر انحطاط جديد، ينمو في بنيتها بالذات، يرافق معالمها، يتهدد زمانها الذي يوشك على الولادة، بزمان الانحطاط الذي يولد الآن، ويختزل المستقبل كله قبل أن يأتي.

فهل عرف التاريخ حقاً أفجع من نهضة شارفت على الانحطاط حتى قبل أن تنتهي من تجاوز انحطاط النهضة السابقة، التي ورثتها، إن مداهمة جميع قوانين الانحطاط وظواهره السوسيولوجية والسيكولوجية ومعالمه الموضوعية مشروع النهضة الذي لايزال منذ قرن في رحم التكون، وأمام مختلف خيارات المستقبل وجاذبياته اللامتوقعة، تؤلف أعجب جدلية تاريخية. إذ تتحكم النتائج التي اصبحت كلها وجوداً مجسماً كثيفاً، بالمقدمات التي لاتزال أشبه بالهيولى الميتافيزيقية، وبالمشروع الإبداعي الذي لم يجد تعبيره الواقعي بعد. فكيف يمكن للنتائج، التي تجسم واقع الانحطاط، أن تفرض ذاتها، في حين أن مقدمات عصر الانبعاث لم تستكمل بعد شروط ظهورها الواقعي حتى الآن.

صفوة الكلام، إن العداء الذي تكنه إمبريالية التكنولوجيا ونخبويتها العنصرية ومخفرها الاستراتيجي المتقدم «إسرائيل» ضد مشروع النهضة العربية، يكمن في هذا الهدف الاستراتيجي الصارخ المباشر، وهو جعل طفل الحضارة الموعودة يشيخ دفعة واحدة، ويتحلل دماغه وجسده حتى قبل أن يباشر بتكوين أو صنع فعالية واضحة في خارطة الواقع الموضوعي العربي.

فالرقابة الخارجية من قبل الأجهزة عالية التقنية، تترجم فعاليتها إلى شبكة تدخلات منظمة تكاد لشدة قدرتها، تؤلف بطانة حقيقية تتحول إلى تدخل فعلي في سياق التغيير الاجتماعي، وتعطب المفاصل الرئيسية لأنسجته التجديدية. إن التدخل الخارجي المنظم في عملية النهضة لا يدعها لجدليتها الخاصة، لقواها وعوائقها النابعة عن ظروفها الخاصة. بل يلبسها مشكلات مصطنعة، ويفرض عليها مآزق واختناقات لاتحتمها هويتها الخاصة هذه. يسلبها وعيها بمآزقها الحقيقية. هكذا فإن تنظيم التدخل الخارجي ينخرط في ممارسة الإحباط الشمولي من مستوى الدسيسة السريّة والمؤامرة السياسية والتعتيم الثقافي إلى مستوى شنّ الحروب المحدودة والغارات الخاطفة.

هذه عظة نستقيها من التجربة المريرة: إذا تعاظم استقلال بلد عربي نام، وتجاوزت فعاليته المظهر السياسي المقرّ المقنّن، التي تعيد القرار ليد النخبوية العنصرية، وتفرض مجدداً نظام القناة على شعبه وتبعيته لمركزها. وهذه هي قراءتنا الاسترجاعية للتاريخ القريب: فلقد تجاوز التدخل في مشروع نهضة العرب، حدود الدسائس وأشكال التخريب الداخلية، إلى حد إعلان

الحرب الشاملة. وكان أعلى ما توصلت إليه خطة الرقابة الكلية على النهضة العربية هو تنظيم مؤسسة إرهابية كبرى، فُصّلت لها دويلة، ومُزّق لها جيب في خاصرة الأمة «تستقر» فيه، وتمارس من هناك جميع الوسائل الكفيلة بوأد مشروع النهضة. إذن، لم يكن زرع الجيب الإسرائيلي عملاً يستجيب لصوفية اليهودي التائه أو اليهودي المضطهد في الدياسبورا. ولا مقابل رشوة مالية قدمها السلك الكهنوتي اليهودي لصناع القرار السياسي الدولي. ولا تبكيتاً ضميرياً لأوضاع السبائتين الأتراك والقبلانيين الأسبان، أو عقدة ذنب حول ما سُمّيَ بالهولوكوست. بل كان أعلى تدبير وقائي استباقي لذبح النهضة في المهد.

إن التفتيت السياسي في الساحة القومية الأوسع، وفي الساحة القطرية الأضيق، يعكس تشويهاً هائلاً في تنمية وتحديث مختلف البنى الحضارية التي تلصق بالبنى السابقة من الخارج، وتفتك الثانية بالأولى تحت جميع تبريرات «التقدم». ذلك أن تحطيم مولد الزعامة القومية أعاد الحياة إلى جميع البنى العضوية المتعضية لتأخذ بتلابيب شعوبها، وتمارس أنظمتها العشيرية. وفي هذا الوسط الذي تعوم فيه غالبية الأنظمة السياسية، يبرز دور إسرائيل كأنه الأقوى والأفعل.

فلقد سجّل مسلسل انتصاراته اعتباراً من اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه حتى هزيمة الإطار السياسي القومي للمشروع الثقافي العربي. ومنذ ذلك التاريخ يتعاظم دور التصهين في الواقع السياسي العربي. والثقافي. فحين تنقلب الكيانات القطرية في أغلبها إلى أنظمة سياسية مطلقة كليانية، وتصير محور ذاتها، وهي البدء والمنتهى، فإنه من السهل أن تعود إلى ممارسة عصبية السلطة ضد شعوبها. وبالتالي فإذا تمّ القمع الخارجي للجماهير بقمعها لذاتها عن طريق إخضاعها مجدداً للأيديولوجيات الغيبية التي ترزقها بها مصالح الإمبراطوريات العشيرية المسيطرة، فإن الاستلاب الجماهيري الجديد لن يدعم أي مشروع ثقافي حقيقي يعكس قدرات الأمة على التجاوز والتغيير.

وبالتالي تعود فاعلية الإبداع إلى أشكالها المعروفة في عصر الانحطاط، محصورة في العنعنة، والشروح على الشروح، وقياس الفرع على الأصل، والمماحكات الفقهية في شؤون ضبط أحوال الناس بحسب الأوامر والنواهي. حتى تصير المعرفة بما هي سبر للمجهول نوعاً من البدع والزندقة.

هنا يفرض الماضي العتيق حلوله الجاهزة، ويستعين بكل مالها من حنين وجاذبية تراثية، وأساطير صوفية في اللاوعي الجمعي، ليزين صورة هذه الحلول ويجدّدها، حتى إذا ما أقبلت عليه الجموع المنهزمة من معركة التغيير،



أوحت إلى ذاتها أنها تقبض على «حقيقتها» التي ضلّت عنها، وأنها تستعيد هويتها. وحال الأصولية الإسلامية اليوم كحال الطفل الذي يعجز عن النمو، فهو يبكي لاسترجاع بيته الرحمي، الذي لم يعد يمكنه العودة إليه، كما لم يعد يمكنه أن يتابع مغامرة العقل ومواجهة العالم، بعيداً عنه.

على الضفة الأخرى، تبرز مسألة الإبداع اليوم أنها تحقق ذروة التحدي في المشروع الثقافي العربي. ذلك أن الإبداع في الفكر والعلم والفن والترجمة يعني أن هذا المشروع آخذ في سبيله إلى التحقق. إنه المكافئ الموضوعي على أن هناك فعالية ما لنهضة ما للتغيير راحت تهز هيكلية البنى الفوقية السائدة. وكلما غاص هذا النسغ من الحيوية الإبداعية من جدلية التطور والنماء، كلما عادت إلى ساحة السيطرة جميع القابليات الانحطاطية، وما دعوات التكفير التي طالت المبدعين مؤخراً (أبو زيد، محفوظ، خليفة، ممدوح عزام، ليلى عثمان، عالية شعيب) إلا شاهداً على البدائل الانحطاطية التي تسعى لحرف مسيرة المجتمع بكامله. وهكذا تجري اليوم عمليات تسويق دعوات التكفير في مصر ويُعاد حقن الجماهير بأعاصيرها البدوية، وتعاد تبعيتها لقياداتها العصبية تحت شعار الظلامي «محمد عبّاس»: «لا إله إلا الله.. من يبايعني حتى الموت» بحجة هرطقة المبدع السوري «حيدر حيدر».

إن الاتجاه الذي بدأ يغلب اليوم على واقع النهضة العربية المعاصرة نحو الازورار، والتقوقع والانكفاء إلى أضيق الروابط العضوية «أحزاب التكفير» التي تميز التاريخ الأناسي «الأنثروبولوجي» للمجتمع العربي. يوضح إلى أي حد تواجه النهضة مأزق الارتداد والنكوص إلى أرحام الركود السابقة على دينامية التغيير وممارسة الانفتاح على مغامرة التاريخ. «فالإسلاموفوبيا» هو الصورة السياسية الايديولوجية عن الرحم الذي يخنق وليده، وما العودة إلى الرحمن الماضوي إلا مناحة نُدْبيّة دائمة في كهوف الحضارة وصوامعها الكنسية.

وسؤال ما العمل؟ لايختلف في حقيقته الوجودية الفلسفية بين المسيح ومحمد وجيوردانو برونو وكارل بوهمه وهيغل وماركس، إذ أنه يظل التسآل النموذجي الرمزي الأول عن هذا الحكم الأخلاقي في الأطروحة التالية: هناك دائماً في الواقع لاشرعية واقعية وقيمية يجب إعادتها إلى نصاب الشرعية.

القطر القطروي والقطر القومي يؤلفان حد الظاهرة الجدلية لواقع التخلف والتغيير بين هيمنة النموذج العشائري للقرابة الدموية وبين مستقبلية النموذج القومي الذي يعتمد القرابة الإنسانية أو الحضارية كأساس لوحدة الأمة باعتبارها فعالية نهضوية مستمرة، تقوم تاريخيتها على مبدأ تجاوز الرابطة بالأرض والدم، بالآن والهنا، والانفتاح نحو شمولية العقل الإنساني، من حيث هو التاريخ العالمي لنمو الحضارة. وهو ما يُميّز قومية العرب التي لم تستطع أن تتحقق إلا عندما افترضت إمكانية إعادة التطابق بين ما هو إلهي وما هو إنساني، على اعتبار أن شمولية الإنسان تصيّره إلهياً. ولذلك بقدر ما تثور القومية على إطارها العرقي والعنصري للاتحاد بما هو أشمل وأوسع عالمياً وإنسانياً، بقدر ما يصبح جهاد الإسلام هو تعريب الأمم الأخرى، هو ممارسة دعوة الارتقاء فوق الجنس واللون يصير الإنسان خليقاً بأن يجسد رسالة الإله على الأرض ●●

أغنية قمرية حزينة

عن رواية: "أرض القمر" للكاتب عبد الكريم عيد الحشاش

مروان عبد العال

لاتوجد مشقة أقسى وأصعب، من العثور على بطل، فكم هي جميلة هذه البداية، عندما يعثر الكاتب «عبد الكريم الحشاش» في مغارة «عجلان» بطل الرواية، على قصة يكملها بعد استشهاده فتصير «أرض القمر».

سيرة لولبية، تعج بالحكايات وتؤرخ لأحداث وتخرج بإنشاد مرتل، جميل وممتع، لتتحول بمجموعها إلى سمفونية قمرية، تدور في مدار أرضي تعزفها أنامل قاسية على وتر الربابة، وترنو بكلماتها شفاه بدوية، وتختلط فيها أغاني الحادي بحديث القوالة وسحجة الفرحين. كلها بحث فلسفي طربي عن بطل مفقود.

تتنوع الشخصيات، تبرز ثم تتهمش، تعيش تفاصيل مفقودة في عقد الذاكرة الرملية الضائعة. تتطاير في سراب الصحراء والمنفى، وتزيل غشاوة جافة من على وجه رطب. فتنمو جميعها على جذع شخصية «عجلان» وفي مساحة واسعة.

يدور الجميع حول «عجلان»، تعيش الحدث، والموقف من خلاله، تأتي الحكاية وتذهب.. تسير في قافلته الموزعة على أشلاء الوطن الكبير. وتدخل معه أعماق إنسانية مثقلة بالحزن والأسى.

أراد الكاتب أن يبين الشاهد على الهزيمة، فوجد من شخصية «عجلان» مرآة للهزيمة، وهي تقع، وتتوالد، وتتمدد، فهو يولد فيها ومعها على رمل حار يركض بها خلف فراشة، ويسرح خلف السخلات. ويحملها مثل جرس معلق على عنقه ويسافر بها في كل اتجاهات الريح.

يرافقه رنين النكبة ويصدح في أذنيه. في حضرة الديوان، وفي المخيم وفي السفر ومراكز الحدود والبوليس، بأحداث تاريخية موثقة بإمعان. ترافقها أقاصيص متناقلة من أولياء ومرابطين ومجاهدين.

هي رواية تصحح لنا ما انكسر من ذاكرة، بلقطات جميلة من داخل النفس والمكان، فتبدو الدلالات الرمزية مرتبطة بالمكان، ومحفورة في الضمير، لتقول أن الانتماء للمكان والأشياء تأخذ بعداً مأسطراً ومرمزاً بصورة جميلة. مثل المغارة والخص والديوان وبيت الشعر



والحظيرة وبيوت الطين والقش والوعرة والمهابة والأحراش والمواكر والزوايا والمخيم ورحلة البلح وموسم العجوة وشجرة القيقب.

هي ترحالية قسرية، لاتعني أنه لاينتمي إلى مكان، فالعلاقة بالمكان خالدة، وبادق تفاصيلها الخاصة به وحده «كسر قشرة بيض وصب ما بداخلها على الدقيق الملقى على الحجر الذي ينبعث منه الدخان..». فمن قال أن هذا البدوي ينتمي دائماً إلى اللامكان.

إنه يصحح فعلاً ذاكرة لم تكن ترى الأمور إلا من زواياها الرخوة، فاعتبرت أن مجاميع البدو ليسوا سوى وشاة ومهربين. فليس هو ذاك، الذي إن حمل لفافة تبغ قالوا: «إنه حشيش»! ولا إن حمل صاجاً أو حجر رحى أو حتى مرآة قالوا: «هي لإرشاد العدو»! إنه تلخيص مقزم لتحويل الإنسان إلى شيء بلا هوية، أي إلى مجموع يعيش في دائرة الطمس والتهميش والتشيؤ.

إن من ينتمي إلى عالم «عجلان» الحقيقي، ويدفع مثله هزيمة كان ثمنها باهظاً جداً، ومن ألم ودم. هو ذاته يلتصق بمنطقة قاسية ونائية، فهو ابن البيئة ذاتها، فكان الأسرع بالتقاط صور النكبة ليؤكد فلسطينيته من خلال تصفح الوجوه في المخيم «.. وشاهد الوجوه عابسة، كدرة ومكفهرة. ترتسم عليها أهوال المأساة وتلقي بظلالها عليها النكبة..».

إنك تعثر في الرواية على عالم غائب وأغنية قمرية حزينة، آتية من فج صحراوي عميق. صحيح أن عجلان سقط وهو يجتاز سفح جبل الخريج المطل على وادي عربة، واختفت جثته منذ تلك اللحظة. لكن سرعان ما تعثر عليه لأن اختفاء القمر مستحيل.

تعثر عليه في حكاية الهوية التي تنضح بالانتماء، والروح التي تتمرد على السائد، فتترك المكان لآخر، عدو يعبث بالماء والكلا معاً، فيردد عجلان وبلسان الأفعى هذه المرة، وهي تلوذ بوكرها هرباً من مطاردها «.. أكل النار ولا ترك العقار».

وفي النهاية الهداية، إن الهزيمة ليست قدراً، وإن هزمت الجيوش، فإن البطولة الفردية لاتموت، والإرادة والوعي والذاكرة المستعادة ستبقى حية. فالدليل.. هو قمر دليل مدلهم.. يهدينا إلى الطريق بصحبة الدب الأكبر والأصغر والقطبي.. شرط أن نقتفي أثر عجلان.. لعل .وعسى تنبلج في السماء نجمة الصبح الجديد ●●

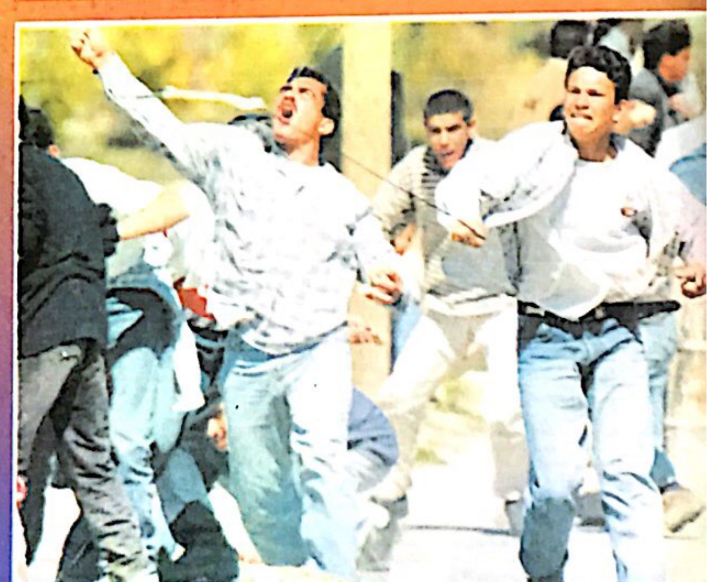
لقطات من انتفاضة الجماهير الفلسطينية في الوطن

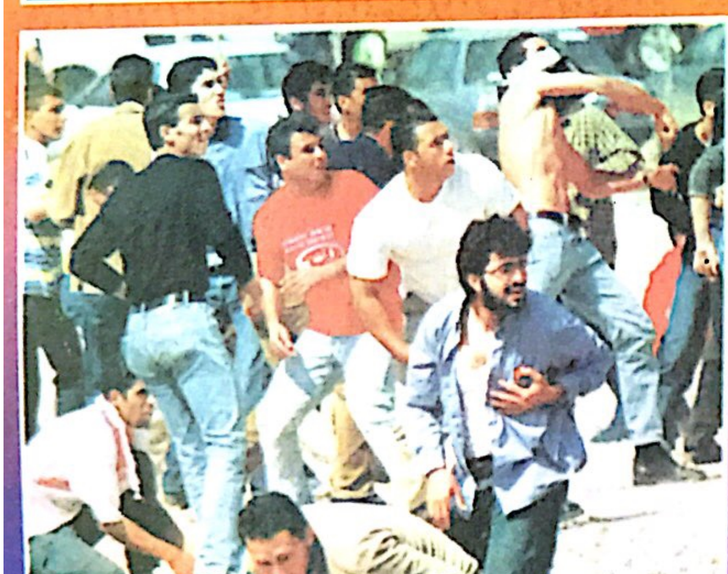












رغماً عن ألم أيار..

يأخذنا الجنوب في الفرح إلى آخره...

أحمد جابر



كعادته.. يأتينا أيار محملاً بذاكرة الألم ونشيج الاغتصاب الأول، بالضبط كما كان الحال في الخامس عشر منه عام ١٩٤٨.

قبل اثنين وخمسين عاماً.. كانت فلسطين تقتلع من أهلها.. شبراً شبراً، حجراً حجراً، قرية قرية، مدينة مدينة!

نعم.. فصلت الأرض عن البشر، كما يعمل الجزار سكينه في ضحيته فاصلاً اللحم عن العظم، هكذا كانت فلسطين الشهيدة ومازالت.

مازالت ذاكرة الدم تستعيد رائحتها الأولى.. وصرخات الضحية تضج في مسامع العالم، وكأننا بحاجة لمؤرخ جديد، ليذكرنا بأهلنا القتلى.. في قبية والطنطورة، ضحية الصمت والخديعة.

والسؤال مازال هو.. لماذا هزمنا؟ وإذا كان من السهل استجداء جواب البداهة.. إلا أن شرط الرد على الهزيمة هو الذهاب عميقاً في مجاهل السؤال واستكشاف ما لم نعرفه من وقائع وأسباب. أو عرفناه، ولم نمعن النظر فيه.

والآن.. في أيار.. كما في كل الأشهر والأيام.. يتقدم الفلسطينيون محمولين على أرواح شهدائهم يعيدون ابتكار الانبعاثة الأولى للفينيق المتمرد، يعيدون ابتكار هويتهم من جديد باعتبارهم مواطني هذه الأرض الأصلاء.. باعتبارهم قادرين على إعادة عجلة التاريخ إلى سياقها الطبيعي.. سياقهم هم.. على هذه الأرض.. التي ورثوها.. فاستحقوا الحياة.

الفلسطينيون قادرون على تحقيق نصر.. نصرهم الخاص.. ولكن لذلك شروطاً لاحياد عنها، وحدتهم الوطنية شرط البقاء والصمود، ثم التفافهم على حقهم في الأرض والسيادة عليها.. حقهم في العودة والقدس والدولة المستقلة.

طالما أعطى الفلسطينيون الجميع بشاراتهم.. وطالما منحوا العالم أملاً.. هاهم الآن يحصلون على بشارتهم.. ومن جنوب لبنان. من أشقاء السلاح في جبل عامل وأحراش إقليم التفاح.

ها هم أسراهم يحصلون على بشارتهم من انهيار ـ الخيام ـ المشؤوم.. بشارة لانهيار سجونهم واقتحامها إلى الحرية.

هذا العام.. أيار مختلف.. صار فيه للنصر عنوان واضح لايخطئه بريد.. وصار فيه للعدو الذي «لايقهر» طريق للفرار والخيبة والعار.. ولم يعد الحلم يتيماً.. صار له أب اسمه الجنوب، وأم اسمها المقاومة، وأخت اسمها التضحية، فإذا كان حلم اللبنانيين توج نصراً رائعاً.. ذهب بالفرح إلى آخره.. وذهبنا معه بالفرح إلى آخرنا..

فإن هذا يعطي دليلاً على أن حلم الفلسطينيين ممكن أيضاً، وأن الدم النازف يومياً في شوارع غزة والقدس والخليل وبيت لحم لايمكن أن يذهب إلى الملح في البحر، بل هو إلى وهج الشمس وكبرياء الكرامة.. أمل أن السجن ليس مؤبداً.. وأن الشتات ليس قدراً لايرد.

أيها الفلسطينيون.. نجمة الجنوب بشارتكم إلى قيامتكم.. كما كنتم دائماً وطوال قرن بشارة العالم إلى الحرية.. وكما جاء فرح الجنوب. أيضاً فرحكم سيأتي فانتظروه!!